الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد ـ قسم الاقتصاد

سياسات اقتصاد العرض ودورها في توليد صدمة النمو الاقتصادي في سورية

<< تحرير التبادل التجاري أنموذجاً >>

بحث علمي أُعد لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد الطالب
أيهم علي أسد

إشراف الأستاذ الدكتور
عدنان سليمان

دمشق ٢٠١٠

كلمة شكر

شكر خاص للأستاذ الدكتور عدنان سليمان لإشرافه على البحث
ولما بذله من جهود، وملاحظات علمية قيمة عليه

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة الحكم:
الأستاذ الدكتور خضر أورفلي
الأستاذ الدكتور نور الدين هرمز
الأستاذ الدكتور حسين الفحل
الأستاذ الدكتور غسان إبراهيم

لقراءتهم البحث وإبدائهم الملاحظات العلمية عليه

الفهرس

مشكلة البحث ١
أهمية البحث ١
أهداف البحث ١
فرضيات البحث ٢
.....
منهج وعينة البحث ٢
أدوات البحث ٢
.....
الأبحاث والدراسات السابقة..... ٣
المقدمة ٥
١٠

الفصل الأول: التأسيس النظري العام
١- المبحث الأول: الليبرالية واقتصاد السوق ١١
.....
٢- المبحث الثاني: اقتصاد العرض وتحرير التجارة ٢٥
.....
٣- المبحث الثالث: صدمات الاقتصاد الكلي . ٣٤
.....
٣-١: خصائص صدمات الاقتصاد الكلي ٣٨
.....
٣-٢: المداخل الأساسية المولدة ٣٩
للصدمات.....
٤- المبحث الرابع: تحرير التجارة الخارجية والنمو ٤٠
الاقتصادي.....
٤٨

الفصل الثاني: البنى المولدة لصدمة النمو في الاقتصاد السوري
١- المبحث الأول: الليبرالية واقتصاد العرض في الاقتصاد ٤٩
السوري.....
١-١: بنية ومصادر النمو الاقتصادي: تحليل ٥١
تاريخي.....
١-٢: اختلالات الاقتصاد الكلي: المشهد ٦١
الراهن.....
١-٣: السياسات الليبرالية واقتصاد العرض، الأساس ٦٧
النظري.....
١-٤: السياسات الليبرالية واقتصاد العرض، الواقع ٧٣
السوري.....

٢- المبحث الثاني: بنية التجارة الخارجية في الاقتصاد السوري..... ٨١
٢-١: تحليل كمي قياسي للتجارة الخارجية السورية..... ٨٢
٢-١-١: قياس علاقة الصادرات ومكوناتها بالناتج المحلي الإجمالي..... ٨٥
٢-١-٢:قياس علاقة الواردات ومكوناتها بالناتج المحلي الإجمالي..... ٨٩
٢-١-٣: قياس علاقة العجز التجاري بالناتج المحلي الإجمالي..... ٩٢
٢-١-٤: قياس علاقة الفائض التجاري بالناتج المحلي الإجمالي..... ٩٦
٢-١-٥: قياس علاقة حجم التجارة بالناتج المحلي الإجمالي..... ٩٨

الفصل الثالث: تركيب صدمة النمو في الاقتصاد السوري وآثارها ١٠١
١- المبحث الأول: المدخل المالي لصدمة النمو الاقتصادي ١٠٢
١-١: الآثار المالية المباشرة لتحرير التجارة ١٠٣
١-٢: عجز الميزان التجاري وتصحيح المالية العامة للدولة ١٠٧
٢- المبحث الثاني: المدخل النقدي لصدمة النمو الاقتصادي ١١٤
٢-١: مدخل المديونية وتمويل العجز المالي والتجاري ١١٥
٢-٢: المدخل النقدي لعجز ميزان التجارة الخارجية ١٢١
٢-٣: مدخل سعر الصرف وعجز ميزان التجارة الخارجية ١٢٤
٣- المبحث الثالث: المدخل الإنتاجي لصدمة النمو الاقتصادي ١٢٧
٣-١: تحليل بنية الصناعة التحويلية السورية ١٢٨
٣-٢: تحرير التجارة وعجز ميزان السلع الصناعية ١٣٣
٣-٣: الآثار المباشرة لعجز ميزان السلع الصناعية ١٣٦
٤- المبحث الرابع: إعادة إنتاج فكر تجاوز الصدمة وامتصاصها..... ١٤٠

٤-١: نقد الدولة الليبرالية المنتجة للصدمة ١٤٠
٤-٢: الدولة التنموية كبديل لامتصاص الصدمة وتجاوزها ١٤٣
٤-٣: النمو الاقتصادي وفكر الدولة التنموية ١٤٦
٤-٤: التجارة الحرة وفكر الدولة التنموية ١٥٠
نتائج البحث ١٥٥
الجداول الإحصائية الملحقة بالبحث ١٥٨
مراجع البحث ١٦٤

مشكلة البحث:

ينتمي الاقتصاد السوري إلى نموذج الاقتصاد الصغير المفتوح، وهو اقتصاد ضعيف التأثير في العلاقات الاقتصادية الدولية، كما أنه يمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق، مستخدماً في ذلك الانتقال سياسات اقتصاد العرض بشكل كبير وواسع، كجزء من السياسات الليبرالية، وستكون سياسات الانفتاح التجاري الخارجي، الإقليمي والدولي، إحدى تلك السياسات، والتي ستكون لها تأثيرات سلبية مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد السوري بشكل عام، وعلى معدل النمو الاقتصادي بشكل خاص، وذلك بحكم منطق عمل تلك السياسات ذاته، وبحكم ضعف بنية الاقتصاد السوري، وسوف يتفاعل هذان العاملان معاً على المدى المتوسط ليسهما، حسبما يفترض البحث، في توليد صدمة النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن أمام الاقتصاد السوري مرحلة اقتصادية دقيقة جداً، تتطلب سياسات فعالة لإداراتها، وخاصة فيما يتعلق بسياسات تحرير التبادل التجاري الخارجي، وآثارها الاقتصادية الداخلية المحتملة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تقديم دراسة علمية تحليلية عن دور سياسات تحرير التبادل التجاري الخارجي التي تحدث في الاقتصاد السوري حالياً، كجزء من سياسات اقتصاد العرض، في توليد وإنتاج صدمة نمو اقتصادي، من خلال التنبؤ بنتائج سياسات ذلك التحرير على متغيرات الاقتصادي الكلي، من عرض، وطلب، واستثمار، وادخار، وصادرات، وواردات، وإنفاق، ودخل، والتنبؤ بالاختلالات الممكنة الحدوث بين تلك المتغيرات، التي قد تقود على المدى المتوسط إلى حدوث صدمة في معدل النمو الاقتصادي العام، تؤسس على المدى الطويل إلى صدمة تنمية شاملة، كما أن جزءاً من أهمية البحث تكمن أيضاً، في أنه سيحاول طرح رؤية فكرية كلية تكون قادرة على منع حدوث تلك الصدمات أو تخفيف آثارها إلى أدنى حد ممكن.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن الأواليات الاقتصادية التي ستُنتج صدمة النمو الاقتصادي المتوقعة والناتجة عن سياسات تحرير التبادل التجاري الخارجي، من خلال التركيب بين مجموعة من الصدمات الفرعية الناتجة عن تحرير التجارة الخارجية، كالصدمة المالية، والصدمة النقدية، والصدمة الإنتاجية، وهي ما ستشكل في النهاية صدمة نمو اقتصادي يهدف البحث إلى التنبؤ بها، وبآثارها، على المستوى الكلي.

فرضيات البحث:

يحاول البحث البرهان على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى:

تولد سياسات تحرير التبادل التجاري الحالية والمتوقعة صدمات اقتصادية سلبية على المدى المتوسط، كنتيجة منطقية لتطبيق سياسات اقتصاد العرض التي هي واحدة منها، ومن تلك الصدمات: صدمة نقدية، صدمة مالية، صدمة إنتاجية.

الفرضية الثانية:

يؤدي التفاعل بين تلك الصدمات الرئيسية الثلاث إلى حدوث صدمة نمو اقتصادي سلبية.

منهجية وعيِّنة البحث:

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يستند إلى تحليل المعلومات المركز والدقيق عن واقع الاقتصاد السوري من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع معطيات البحث بشكلٍ عام، وبناء على ذلك يقوم البحث بتحليل سياسات اقتصاد العرض في الاقتصاد السوري، وكجزء منها سياسات تحرير التبادل التجاري، وتحليل بنية النمو الاقتصادي العام، واستخدام نتائج ذلك التحليل في التنبؤ بحدوث صدمات اقتصادية جزئية تقود إلى صدمة نمو، كما يستخدم البحث منهج الاقتصاد القياسي في تحليله للعلاقات الكمية بين متغيرات الدارسة وتحديداً متغيرات التجارة الخارجية، مع العلم أن عينة البحث هي الاقتصاد السوري.

أدوات البحث:

استخدم البحث مجموعةً واسعةً من الأدوات العلمية والعملية من أجل إثبات الفرضيات التي تبناها، والوصول إلى النتائج المرجوة منه، واستخدم البحث من أجل ذلك النظريات الاقتصادية المرجعية، المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية العلمية، المعادلات الرياضية ذات الصلة بموضوع البحث، البيانات الاقتصادية الخام، الطرق الإحصائية في تحليل البيانات وقراءة نتائجها، الزيارات الميدانية للحصول على المعلومات المباشرة غير المنشورة، وقد وفرت هذه الأدوات سلة متكاملة أعانت الباحث على إنجاز البحث.

الأبحاث والدراسات السابقة:

١- الصدمات الخارجية وأثرها على الاقتصاد اليمني، عبدالله العاضي، رسالة دكتوراه، إشراف الأستاذ الدكتور مصطفى العبدالله، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٧.

يعالج هذا البحث أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على الاقتصاد اليمني، وتحديداً الصدمات الرئيسة التي تعرض لها، من صدمات تغير أسعار النفط، وصدمات تغير قيمة التحويلات الخارجية، وصدمات المساعدات الخارجية، واستخدم البحث ما يسمى بنموذج "لوكاس" للعرض، في محاولة لقياس أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد اليمني، لكن نموذج "لوكاس" للعرض في الحقيقة هو نموذج يعبر عن الدورات التجارية الطويلة المدى نتيجة

التغيرات التكنولوجية، أكثر من تعبيره عن نموذج للصدمات، كما أن البحث خلط في أحيان كثيرة بين الصدمات والأزمات، ولم يقدم تعريفاً دقيقاً للصدمة.

٢- خطوات تحرير معاملات ميزان المدفوعات وانعكاسه على الناتج المحلي الإجمالي في سورية: ممدوح غانم، رسالة دكتوراه، إشراف الأستاذ الدكتور محمد خالد الحريري، والدكتور محمد حبش، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٩.

يعالج هذا البحث أثر تحرير كل بند من بنود ميزان المدفوعات على الناتج المحلي الإجمالي في سورية بعد أن يشرح مكونات ذلك الميزان التفصيلية، ويقدم البحث قياساً إحصائياً لذلك الأثر، كما ركز البحث في مسألة القياس على علاقة الحساب الجاري بالناتج المحلي الإجمالي، واقترح بعد ذلك الخطوات المستقبلية الأمثل، من وجهة نظره، لتحرير بنود ميزان المدفوعات، لكن البحث لم يتطرق إلى موضوع الصدمات أو الاختلالات التي من الممكن أن تصيب الناتج المحلي الإجمالي جراء الاستمرار في عمليات التحرير تلك.

٣- تقييم أثر تحرير التجارة الخارجية على الصناعات التحويلية في الأردن، فائق النقرش، رسالة دكتوراه، إشراف الأستاذ الدكتور معتز نعيم، والأستاذ الدكتور أحمد ملاوي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٩.

تناول البحث مراحل التغيرات الاقتصادية الهيكلية الأساسية التي طرأت على الاقتصاد الأردني منذ عام ١٩٧٣ حتى عام ٢٠٠٦، وواقع التجارة الخارجية في الأردن، وأهم الاتفاقيات التجارية للأردن مع العالم الخارجي، كما عالج البحث أثر تحرير التجارة الخارجية على صادرات وواردات الصناعة التحويلية، وأثر ذلك على نمو الصناعة التحويلية، والناتج المحلي الإجمالي الأردني، في ضوء حرية التجارة الخارجية، لكن البحث لم يتعمق في الآثار المالية والنقدية الناتجة عن علاقة تحرير التجارة بالصناعة التحويلية.

٤- اقتصاد يغدق فقراً، التحول من دولة التكامل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه، تأليف هورست آفهيلد، ترجمة د. عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٣٣٥، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.

يقدم هذا الكتاب عرضاً موسعاً للنتائج الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت على استخدام سياسات اقتصاد العرض واللبرلة في الاقتصاد الألماني، وما نتج عن تلك السياسات من فقر متزايد، وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي العام، وتراجع في مستوى الرفاهية لعامة الناس، واختلال في ميزان الثروة الاجتماعي، وخلص المؤلف إلى أن الاستمرار في تطبيق سياسات اقتصاد العرض لن يفضي إلا إلى مزيد من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وإلى مزيد من الصدمات الاقتصادية، وبالتالي لا بد من تدخل الحكومة في الاقتصاد لوقف تلك الأزمات والصدمات.

٥- الإصلاح الاقتصادي والخصخصة، التجربة المصرية، د. مختار خطاب، بحث علمي قُدّم إلى ندوة منتدى التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، عمان، ٢٠٠٠.

يناقش الباحث التجربة المصرية في مجال الخصخصة والتكييف الهيكلي، كإحدى سياسات اقتصاد العرض التي فرضها صندوق النقد الدولي على مصر لإصلاح اقتصادها، وكيف أثرت تلك السياسات سلباً على معدلات النمو الاقتصادي، وعلى مستويات التنمية في السنوات الأولى

من تطبيقها، وقد أكد الباحث أن أثر تلك السياسات الإيجابي محدود للغاية، وقصير الأجل، في حين أن آثارها السلبية قد تمتد طويلاً، واستنتج الباحث أن تطبيق مثل تلك السياسات في اقتصادات متخلفة وصغيرة مثل الاقتصاد المصري، لن يكون ذي نفع كبير عليها كون بنيته الاقتصادية ضعيفة جداً، وبالتالي فمن الأجدى الاتجاه نحو سياسات داخلية بديلة.

تكمن الإضافة التي سيقدمها هذا البحث بالنسبة إلى الأبحاث السابقة، في أنه سيتنبأ بالعلاقة المستقبلية الممكنة الحدوث بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الاقتصاد السوري، أي أنه سوف يركز على هذين المتغيرين والعلاقة بينهما، بالإضافة إلى ذلك سيستخدم البحث التحليل المركب بين بنية وآلية التجارة الخارجية، والمتغيرات المالية والنقدية والإنتاجية، من أجل التنبؤ بصدمة النمو الاقتصادي، وتحديد البنى المولدة لصدمة النمو، وهذا ما لم تركز عليه الأبحاث السابقة بشكل كافٍ وواضح، وبالتالي سيقدم البحث نموذجه التحليلي الخاص لبرهان ما يسعى إليه، وكون المهمة العلمية للبحث هي محاولة إثبات حدوث صدمة نمو بسبب تحرير التجارة، فإنه يمكن لدراسات لاحقة أخرى، أن تقوم بتحديد وتحليل الأواليات الاقتصادية اللازمة لتجاوز أو امتصاص نتائج تلك الصدمات.

المقدمة

ينتج عن عمليات التحول والانتقال إلى اقتصاد السوق في أي من الاقتصادات، مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تتناسب، وتتوافق مع بنية وطبيعة ذلك الاقتصاد، منها ما هو نقدي، ومنها ما هو مالي، ومنها ما هو متعلق بالسياسات التجارية الداخلية والخارجية، بحيث تلعب تلك السياسات دوراً مهماً في ترسيخ أواليات عمل اقتصاد السوق، وتضمن لبنيته التماسك، والتناغم، والاستمرار، وحيث يمكن التعبير عن هذا التحول في السياسات بأنه تحول من اقتصاد الطلب إلى اقتصاد العرض.

يتعين على سياسات نظرية اقتصاد العرض، والتي هي جزءاً أساسياً من الليبرالية كحركة فكرية اجتماعية واقتصادية أوسع نطاقاً، أن تشجع الاستثمار الخاص عبر تخفيض الضرائب على الشركات إلى الحد الأدنى الممكن، وأن تؤمن الحوافز المالية والاقتصادية اللازمة لإعطاء دفعة قوية لذلك الاستثمار، كما تطالب برفع أشكال الدعم الاقتصادي والاجتماعي كافة عن المستهلكين، وتنادي بالحد من تدخل الدولة في آليات وقوى السوق، على عكس النظرية الكينزية الممثلة لجانب اقتصاد الطلب القائم على التشغيل، والإنفاق الحكومي، الجاري والاستثماري، وزيادة الأجور لتفعيل الطلب، وضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد.

تعد سياسات التحرير والانفتاح الاقتصادي الخارجي، واحدة من أهم سياسات اقتصاد السوق واللبرلة الاقتصادية، أي أنها واحدة من أهم سياسات اقتصاد العرض، وذلك أن تحرير التبادل التجاري، وفتح الأسواق الخارجية يؤدي من وجهة نظر مؤيدي اقتصاد السوق إلى تخصيص الموارد الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني بالشكل الأمثل، في الوقت الذي يؤدي فيه إلى تخصيص وتقسيم للعمل على المستوى الدولي فيما بين الاقتصادات أيضاً، وتنطوي الحجج الداعمة لهذا الاتجاه على أن سياسات تحرير التبادل التجاري، تؤدي إلى توسيع الأسواق من خلال الانتقال إلى أسواق إقليمية ودولية أخرى، كما أنها تحفز المنتجين على زيادة إنتاجهم، أي أنها تؤدي إلى زيادة العرض على المستوى الكلي لتلبية الطلب الجديد الناشئ عن الأسواق الجديدة، وهو ما يتطلب توسيع الطاقات الإنتاجية، وزيادة العمالة، وزيادة تنافسية المنتجات.

وانطلاقاً من الآثار الإيجابية التي يروج لها اقتصاديو العرض فإن الوصول إلى أسواق الشركاء التجاريين الخارجية يتطلب بالضرورة أيضاً فتح الأسواق المحلية أمام أولئك الشركاء، من مبدأ المعاملة بالمثل، وتوفير شروط متجانسة بين الشركاء للنفاذ إلى الأسواق، وهذا ما يتطلب تقليص الحواجز الكمية كالرسوم الجمركية أمام تدفق المنتجات الأجنبية، والحد من الحواجز غير الكمية، كنظام الحصص، والقيود الإدارية، والاشتراطات التجارية الأخرى، وترك المنافسة تفعل فعلها في الأسواق، حيث المنافسة، ولا شيء سواها، هي الوحيدة القادرة على تحقيق التوازنات بين متغيرات الاقتصاد الكلي، ويستمر التحليل الكلاسيكي لهذه الآثار لدى مؤيدي سياسات اللبرلة والانفتاح الخارجي، للوصول إلى نتيجة حتمية وحاسمة هي أن "سياسات تحرير التبادل التجاري تفضي إلى زيادة في النمو الاقتصادي"، **وبالتالي فإنها تفضي إلى مزيد من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.**

وبالمقابل، ينتقد مناهضو اللبرلة الاقتصادية وسياسات الانفتاح التجاري الخارجي، هذا التحليل كونه تحليلاً كلاسيكياً ومحايداً جداً، وبالتالي فهو تحليل "اقتصادوي" لا يأخذ بعين الاعتبار الفوارق الإنتاجية والاجتماعية بين الاقتصادات على المستوى الدولي، ولا يأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين بنى تلك الاقتصادات، وخاصة عندما تطبق تلك السياسات بين

اقتصادات غير متكافئة أو متجانسة إنتاجياً، أي بين مراكز وأطراف الاقتصاد الدولي، فسياسات تحرير التبادل التجاري وفتح الأسواق الخارجية، هي سياسات منحازة إلى الاقتصادات المتطورة، وتلبي مصالحها الاقتصادية والاجتماعية، وتخدم شروط تطورها بالدرجة الأولى، في حين أنها ذات آثار سلبية على الاقتصادات الصغيرة، والنامية الأقل كفاءة، كونها تؤدي إلى حدوث اختلالات كبيرة في البنى الإنتاجية والمالية لهذه الدول، تؤسس على المدى الطويل إلى اختلالات اجتماعية أوسع، ويدافع مناهضو هذا الرأي عن رأيهم بأن عمليات تحرير التبادل التجاري غير المتكافئة بين اقتصادات المراكز والأطراف، سوف تبقي الأطراف حبيسة نظام "تجاري" دولي دون أن تدخلها في "نظام الإنتاج الدولي"، أي أنها ستبقى فقط حلقة من حلقات "سلسلة الاستهلاك" دولياً.

ويصل مناهضو تلك السياسات إلى نتيجة مؤداها أن "سياسات تحرير التبادل التجاري تفضي إلى إعاقة النمو الاقتصادي، أو أنها تشوه ذلك النمو على الأقل في الاقتصادات الأقل تطوراً ونمواً"، في حين أنها تسهم في استمرار النمو في المراكز الاقتصادية، وذلك لأن المنتجين العالميين الأكثر كفاءة هم المنتجون المسيطرون على الأسواق الدولية، وسوف يقللون من قدرة منتجات الاقتصادات الأقل كفاءة من كسب حصص إضافية، أو جديدة في تلك الأسواق، بالوقت نفسه فإنهم قادرون على دخول أسواق الاقتصادات الأقل كفاءة ومنافسة منتجاتهم في أسواقهم الوطنية، الأمر الذي يؤثر سلباً على عمليات الإنتاج، والتشغيل، والتسويق، وهو ما ينعكس بدوره سلباً على معدل النمو الاقتصادي العام.

كما أنه من الواضح أن المنتجين الدوليين الأكثر كفاءة قادرون على السيطرة على العملية التبادلية على المستوى الدولي بشكل واضح عبر سيطرتهم بالأساس على عمليات الإنتاج، من خلال قدرتهم على التحكم بالعديد من المتغيرات الاقتصادية الدولية، كقدرتهم على صياغة وإدارة اتفاقات التجارة الدولية، وقدرتهم على التحكم في نوعية المنتجات المتبادلة إنتاجاً وتسويقاً، وقدرتهم على تجاوز الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تضرب الأسواق بأقل الكلف، وقدرتهم على السيطرة والتحكم بالأسعار الدولية، وتمتع جهازهم الإنتاجي الوطني بمرونة عالية، وامتلاكهم لسياسات اقتصادية واجتماعية فعالة، وكفوءة، وهذا ما يفضي في النهاية إلى التحكم بشروط الإنتاج/التبادل التجاري الدولي، وهو ما لا يتوفر أبداً للمنتجين الدوليين الأقل كفاءة.

وبالانتقال إلى الاقتصاد السوري، نجد أنه خلال الفترة الممتدة بين بداية الستينيات وبداية التسعينيات كان شكل الدولة الاقتصادية الأبوية المسيطرة والمتحكمة بكل مفاصل القرار الاقتصادي هو الشكل السائد في سورية، وكان ذلك نتيجة منطقية للأيديولوجية الاشتراكية التي تبنتها الدولة طيلة المرحلة السابقة، وكان الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة واضحاً إلى درجة كبيرة، فالدولة تؤمن فرص العمل، وتدعم الأسعار، وتنتج السلع الأساسية، وتحرك الاستثمار، وتحدد وتوزع الدخول، وتسيطر على التجارة الداخلية والخارجية، وتمتلك المنشآت الاقتصادية كافة، وتوفر الصحة والتعليم المجانيين، أي أنها كانت تتحكم بالعرض والطلب من خلال ما سمي بالتخطيط المركزي والخطط الخمسية.

إلا أنه، ومنذ ما يقارب العقد ونيِّف، بدأ الاقتصاد السوري، وكاستجابة للمتغيرات الاقتصادية الدولية والمحلية، بالتحول من نموذج الاقتصاد المخطط إلى نموذج الاقتصاد الحر المستند إلى القطاع الخاص كقائد ومدير للعملية الاقتصادية، وبدا من الواضح تماماً أن الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة قد بدأ بالانحسار والتراجع، وتغيرت ملامح الدولة اقتصادياً، حيث لم تعد تسيطر لا على الإنتاج ولا على التوزيع بالطرق المباشرة التي اعتادت عليها، ولم تعد تسيطر على القرار الاقتصادي مثلما كانت سابقاً، وأصاب دورها الاجتماعي حالة من

السكون والركود، وخرجت من يدها كل من السياسات المباشرة للعمل، والتسعير، والاستثمار، وأخذت عمليات تحرير الاقتصاد داخلياً مداها الواسع، ترافق ذلك بإتباع سياسات لتحرير التبادل التجاري الخارجي اتخذت أشكالاً متعددة منها اتفاقات مناطق التجارة الحرة مع الاقتصادات العربية، ومع الاقتصاد التركي، واتفاق الشراكة الأولي مع الاتحاد الأوربي، **ومحاولة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، ومنها ما هو متعلق بإلغاء قوائم الاستيراد السلبية، ورفع الحماية عن العديد من الصناعات الوطنية، وتعريضها للمنافسة أمام منتجات الصناعات الأجنبية الأخرى، وإلغاء أنظمة الحصر والقيد المرتبطة بالقطاع العام.

ترافق ذلك كله، مع عدم وجود سياسة دعم وتطوير واضحة للصناعات الوطنية، وعدم تحديد مفهوم الصناعات الناشئة بشكل نهائي لتحديد إمكانية دعمها والحفاظ عليها خلال عمليات الانتقال إلى اقتصاد السوق، وما تفرزه من نتائج سلبية، وكانت النتيجة الكلية لهذه العملية أن انتقل الاقتصاد السوري من "اقتصاد الطلب" الذي كان يركز تاريخياً على سياسات الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري، وسياسات الدعم، وسياسات التشغيل، إلى "اقتصاد العرض" الذي يركز على تقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وتحفيز الإنتاج من خلال تخفيض الضرائب على الشركات، ومنح المزايا التشجيعية الاستثمارية للمنتجين، وفتح القطاعات الاقتصادية كافة أمام الاستثمار الخاص، وتحرير التبادل التجاري الخارجي، وتحرير الأسواق الداخلية، وما إلى هناك من سياسات اقتصادية أخرى تتوافق مع روح النموذج الليبرالي، كنموذج تاريخي جديد ينتقل إليه الاقتصاد السوري، ويتبناه.

وكون الاقتصاد السوري يعاني من مشكلات بنيوية عميقة، يمكن فهمها واختصارها وتكثيفها على المستوى الكلي، بأن هذا الاقتصاد يأخذ شكل "اقتصاد زراعي، ريعي، شبه صناعي"، وهو اقتصاد تنعدم فيه الصناعات المعرفية الحديثة، ويعاني من حالة تخلف صناعي تقاني شديدة، تبقيه رهين عمليات تبادل دولي غير متكافئة، وتبقيه خارج عمليات الإنتاج المعرفي الدولي، وداخل عمليات الإنتاج التقليدي النمطي، أي أن هذا الاقتصاد ومن النظرة الأولى ما زال محافظاً على موقعه الدولي التقليدي الإنتاجي والتبادلي، مثله مثل أي اقتصاد نامٍ آخر، لأنه لا يمتلك مزايا تنافسية تكنولوجية، بل مزايا نسبية طبيعية، وهو اقتصاد ليس فاعلاً أو مؤثراً في مجرى العلاقات الاقتصادية الدولية لأسباب مركبة ومعقدة ترتبط بالنهاية بركود القوى الاجتماعية المنتجة، وتخلف جهازه الإنتاجي.

وبالتالي، فإنه من المتوقع أن تزيد سياسات تحرير التبادل التجاري الخارجي من حدة تلك المشكلات، وأن تزيد من انكشاف الاقتصاد واندماجه السلبي في الاقتصاد العالمي، وأن تعمق الخلل بين متغيرات الاقتصاد الكلي، كنتيجة لعمل قوانين اقتصاد السوق والتحرير التجاري في هذا النمط من الاقتصاد، وخاصة في ظل تراجع واضح لدور النفط في الاقتصاد كمورد، وكمرتكز مالي ضخم كان يخفي الكثير من تشوهات الاقتصاد، وتراجع دور الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وضعف الإنتاجية الاجتماعية، والاستمرار في تعميق القطاع الثالث الريعي في أغلبه على حساب باقي القطاعات، وغياب رؤيا إصلاحية إستراتيجية شاملة متكاملة اقتصادية واجتماعية، وعدم وجود سياسات تعويضية للمتضررين من عمليات تحرير التبادل، وعدم وجود شبكات حماية اجتماعية متطورة، وفعالة تقي المتضررين اقتصادياً واجتماعياً من نتائج العملية الانتقالية إلى النموذج الجديد، والعديد من المشكلات الناشئة الأخرى.

وانطلاقاً من تفاعل ضعف وتخلف بنية الاقتصاد السوري، وآثار سياسات تحرير التبادل التجاري، يتوقع، ويحاول البحث الاستنتاج، بأن هناك صدماتٍ اقتصاديةً كلية سوف تنشأ نتيجة ذلك التفاعل، ويتوقع البحث أن تبدأ هذه الصدمات بصدمة في شروط التبادل التجاري

الخارجي، أي "صدمة تبادل" تعمق الخلل في الميزان التجاري، وبالتالي تعمق حالة اللاتوازن الخارجي، الأمر الذي يزيد من انكشاف الاقتصاد السوري، وهذا ما يؤدي بدوره إلى نشوء صدمات فرعية أخرى كنتيجة للاختلال بين متغيرات الاقتصاد الكلي، من عرض كلي، وطلب كلي، وإنتاج، واستثمار، وعمالة، بحيث تؤدي هذه الصدمات وعند التفاعل الداخلي فيما بينها إلى توليد صدمة نمو اقتصادي.

ويمكن القول بأن هذه الصدمة المتوقعة إنما تمثل تعبيراً مكثفاً عن الاختلالات البنيوية الاقتصادية/الاجتماعية التي يعيشها الاقتصاد السوري، وقد تُسبِّب هذه الصدمة وعلى المدى الطويل، صدمة تنمية شاملة، تؤدي إلى تعميق ركود وتراجع قوى الإنتاج الاجتماعي، وإلى حدوث انتكاسات اجتماعية أكثر عمقاً، الأمر الذي يستدعي وجود سياسات تصحيحية وإصلاحية جذرية/بنيوية لتفادي استمرار الآثار السلبية لهذا النوع من الصدمات.

وقبل الدخول في متن البحث، والحديث بنوع من التفصيل عن العلاقة المتوقعة بين تحرير التبادل التجاري الخارجي، وصدمة النمو الاقتصادي المتوقعة، لا بد من تحديد وإيضاح، بعض المسلّمات الأساسية التي يدور البحث في فلكها، وينطلق منها، ويعتبرها بمثابة مرتكزات فكرية جوهرية للتحليل، وهذه المسلّمات هي:

١- الاقتصاد السوري، من حيث بنيته الإنتاجية، "اقتصاد طرفي" في منظومة اقتصادية عالمية تتألف من مراكز وأطراف، وأشباه أطراف، وهو يحمل المكونات والسمات البنيوية كاملةً لنموذج ذلك الاقتصاد.

٢- ينتمي الاقتصاد السوري، من حيث بنيته التبادلية، إلى نموذج "الاقتصاد الصغير المفتوح"، بحيث أن مستويات الأسعار الدولية مفروضة عليه، ولا يستطيع التأثير فيها أبداً، ولا يوجد لديه قيود تعرقل مبادلاته التجارية الخارجية، أو أن هذه القيود في حدودها الدنيا.

٣- يتعامل البحث مع تحرير التبادل التجاري "السلعي" فقط، ولا يتعامل مع تحرير تجارة الخدمات بأنواعها المختلفة، وبالتالي سوف يركز في تحليله على النشاط الصناعي الإنتاجي المباشر، وتحديداً على الصناعة التحويلية.

٤- يمر الاقتصاد السوري "بمرحلة انتقالية" إلى اقتصاد السوق تتضح معالمها وأدواتها لأول مرة، لها السمات العامة للمراحل الانتقالية ذاتها في باقي الاقتصادات، ولها خصوصية ترتبط ببنية الاقتصاد السوري الاجتماعية والاقتصادية.

٥- يعتمد البحث منهج "الاقتصاد السياسي" كمنهج أساسي في التحليل للكشف عن العلاقات السببية بين متغيرات الاقتصاد الكلي.

الفصل الأول

التأسيس النظري العام

الليبرالية واقتصاد السوق
اقتصاد العرض وتحرير التجارة الخارجية
تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي
صدمات الاقتصاد الكلي

1- المبحث الأول

الليبرالية واقتصاد السوق

ليس من مهمة هذا البحث أن يخوض في المنشأ التاريخي/المدرسي التفصيلي لمفهومي الليبرالية والسوق، وسيتجاوز التحليل التاريخي لهما لمصلحة التحليل الراهن والمستقبلي، وسيتعامل مع هذين المفهومين على أنهما مفهومان موجودان وواقعيان، لهما آثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على الاقتصادات التي تنتهجهما، وتطبق سياساتهما، أي أن البحث، ومنذ البداية، سيركز على البنى الحاضنة لهذين المفهومين بوصفهما مفهومين "اجتماعيين عميقين، ومعقدين جداً"، فليس الهدف، إذاً، البحث عن نشأة السوق أو الليبرالية، والتغيرات والقوى التاريخية (الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية) التي أدت إلى ظهورها بقدر ما هو محاولة للتحليل الحي الديناميكي لهذه المفاهيم، وفهم تفاعلاتها الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة في الاقتصادات الطرفية التي ما زالت في طور إعادة إنتاجها وتوليدها.

وبالمقابل، فإن هذا لا يعني أن البحث لن يقوم بعملية "تأصيل مفاهيمي" لهذين المصطلحين، في ضوء تموضعهما عملياً وواقعياً، بل على العكس سيقدم رؤية خاصة به حول المفاهيم التي يتبناها ويتعامل معها، ومنذ البداية سيتجاوز بعض الظواهر، والعلاقات السطحية التي تسيطر على تأصيل وتحديد المفاهيم، لمصلحة العلاقات والتغيرات الداخلية المنُتجة لها، وهو يستخدم "البنيوية" كطريقة لتحليل الظواهر والمصطلحات.

ترافقت التغيرات الجيو- سياسية، والتكنو- اقتصادية الكبرى التي مر بها العالم مع بداية التسعينيات، كتفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي، وسقوط جدار برلين، اللذين اعتبرا بمثابة انتهاء حقبة صراع الأيديولوجيات الكبرى، وسيادة الصناعات المعرفية كنموذج إنتاج جديد، وقطاع إنتاجي رائد يقود باقي عمليات الإنتاج الاجتماعي الأخرى، محلياً ودولياً، وتطبيق مشروع العولمة على الاقتصادات العالمية كافة وترويجه على أنه المشروع الأمثل اقتصادياً واجتماعياً، ترافقت كل تلك التغيرات مع تعميم الرأسمالية كنموذج إنتاج اجتماعي عالمي قادر على حسم وحل التناقضات كلها، وذلك عبر استخدام الأداتين الأساسيتين لذلك النموذج، وهما الليبرالية الاقتصادية بالمعنى النظري والفكري، واقتصاد السوق في إطار الممارسة وحقل العمليات الاقتصادية (الإطار النظري، والسياق العملي).

يمكن النظر إلى الليبرالية بحد ذاتها، على أنها، مجموعة مركبة ومعقدة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والحقوقية، والسياسية، تشكل في النهاية مذهباً أو نمطاً مجتمعياً، قائماً في جوهره على التلاقح، والتفاعل بين فكرتي (الحرية-الحق) الفرديتين، فالفرد من وجه النظر الليبرالية، هو الأساس، ومن هذا الفرد وما حوله تدور فلسفة الحياة برمتها، وتنبع القيم التي تحدد الفكر والسلوك معاً، وهذا ما يدفع بالنظر إلى الأفراد على أنهم أحرار في إنتاج وتبنّي خياراتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بعيداً عن الإكراه، ولهم الحق في ذلك التبني والدفاع عنه بطرق شتى، وعلى المجتمع أن يقدس، ويحترم، ويصون منظومة (الحريات-الحقوق) الفردية التي تشتغل فيه، لأن هذه المنظومة تحقق النفع العام.

وإذا كانت الليبرالية الاقتصادية تقوم على مبدأ "الحرية الاقتصادية" كحرية الاستثمار، والإنتاج، والتوزيع، والعمل، والتعاقد، والإضراب، وتقليص القيود القانونية والاقتصادية إلى الحدود الدنيا أمام المنتجين، فإن المعادل السياسي لهذه الليبرالية الاقتصادية هو "الديمقراطية"، وتداول السلطة السلمي، وحق الانتخاب، والمرجعية الدستورية للمجتمع، وحرية تشكيل

الأحزاب والهيئات، والمنظمات، وفعالية القوانين الوضعية، وفصل السلطات، كما أن المعادل الاجتماعي لها هو "العَلمانية" بإبعادها الدين عن السلطة المدنية، واعتمادها التربية المدنية، وتجريد الدين من سلطته السياسية، وحصر دوره ووظيفته على أنه علاقة فردية/شخصية بين الإنسان، وما يعتقد به من غيبيات، في ظل احترام الدين كمقدس اجتماعي وعدم الاعتداء عليه، إضافة إلى تبني مفهوم المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات الوطنية، والانتماء إلى الوطن ذاته بغض النظر عن الدين أو الحزب أو اللون أو أي شيء آخر ينتمي إليه الفرد، وهذا ما يكوَّن مفهوم "المجتمع المدني" في المنظومة الليبرالية بحيث تكون فيه علاقات المواطنة علاقات "مدنية، طوعية، تعاقدية، حقوقية، أفقية، ومساواتية"[١]

وعبر حواملها الثلاثة السابقة (الحرية الاقتصادية، والديمقراطية، والعَلمانية والمجتمع المدني)، فإن الليبرالية تمتلك إمكانيات تحكم اجتماعي عالية في المجتمع الذي تشتغل فيه، فهي تُمفصل الأفراد فيما بينهم على أُسس منظومة (الحريات/الحقوق)، و تضبط الوعي والحراك الاجتماعي من خلال ضبطها الوعي والحراك الفردي المستند إلى المنظومة السابقة، وإن ما يهم البحث من الحوامل الثلاثة السابقة هو الحامل الاقتصادي لليبرالية، القائم على مبدأ الاقتصاد الحر، والتقسيم الاجتماعي للعمل في إطار السوق، والمستند تاريخياً إلى مقولة الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث "دعه يعمل، دعه يمر".

وقبل الاستمرار في تحليل وتفكيك الليبرالية الاقتصادية، لابُدَّ من الوقوف أيضاً على مفهوم السوق بوصفها المخبر الاقتصادي لسياسات الليبرالية، فالبحث لا ينظر إلى السوق على أنها جغرافية إنتاج وتوزيع، أو مجرد عمليات بيع وشراء، أو أنها مكانٌ للتبادل والتداول، فالسوق محلياً ودولياً، من وجهة نظر البحث، إنما هي "تجريد لعلاقات الإنتاج الاجتماعي المحلي والدولي، وتعبير مكثف عنها"، وهذا نابع بالأساس من أنه كي تكون هناك سوق، يجب أن يكون هناك عمل، وإنتاج، وتبادل، وهذا لن يتم إلا بوجود التقسيم الاجتماعي للعمل بين الأفراد ضمن منظومة (الحرية/الحق) الليبرالية، وبالتالي فإن السوق "مركب اجتماعي معقد"، لا يمكن اختزاله وتقزيمه إلى مستوى عمليات البيع والشراء فقط، كما يمكن النظر إلى السوق بالطريقة التي عرفتها بها الموسوعة الالكترونية الحرة على شبكة الإنترنت، على أنها "بنية اجتماعية لتبادل الحقوق"[٢] (a market is a social structure for exchange of rights)، فالبعد الاجتماعي حاضر في جوهر السوق كتعبير اقتصادي عن علاقات اجتماعية.

وبالإضافة إلى وصف السوق على أنها بنية إنتاج اجتماعي تاريخي قابعة وراء عمليات التداول، يطور البحث مفهوم السوق على أنها "حيز أو فضاء معلومات اجتماعي"، فالسوق تنتج المعلومات، وتتبادلها في كل لحظة من لحظات عملها، ويلعب نظام الأسعار دوراً محورياً في هذه العملية، فالأسعار تنقل المعلومات الاجتماعية عن الطلب باتجاه المنتجين، وتعكس معلومات عن العرض باتجاه المشترين في الوقت ذاته، كما أن تفكيك بنية السعر في السوق يعطي معلومات دقيقة عن بنية التكاليف والأرباح، وذلك على اعتبار أن (السعر= الكلفة + الربح) وبتفكيك ما تحتويه الكلفة الكلية من كلف جزئية كالأجور، ومواد الإنتاج الأولية، والضرائب، وغيرها، وبالترافق مع تحليل معدلات الربح، فإنه بالإمكان استنتاج معلومات جوهرية عن البنية الاجتماعية للإنتاج، مجسدة بالعلاقة بين أطراف العملية الإنتاجية الأساسية، وهم المنتجون، والعمال، والدولة، والنقابات، أي يمكن كشف وتحليل التوازنات الاجتماعية.

---

[١] - د. الصبيحي، أحمد، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٠، الصفحة ١١٠.

[٢] - http://en.wikipedia.org/wiki/Market

فتحليل الأجور يعطي معلومات عن طبيعة العلاقة بين العامل ورب العمل، وعن درجة الاستغلال التي يسمح بها المجتمع بين الطرفين، وعن القوة الشرائية للعمال، وعن دور النقابات في الحفاظ على الحقوق الأجرية للعمال، كما يقدم معلومة هامة جداً عن العلاقة بين الأرباح/الأجور والتناسب بينهما، كما تعطي معلومات عن طبيعة ونوعية قوة العمل، وإذا أضفنا إلى هذه العلاقة، علاقة المنتجين بالدولة عبر المدخل الضريبي، فإننا نحصل على معلومات جديدة حول فعالية القوانين الضريبية، ومدى التزام المنتجين بدفع الضرائب، وأثر تلك الضرائب على الأرباح، كما أن معرفة معلومات عن مدخلات الإنتاج، يؤشر على نوعية وطبيعة وندرة أو وفرة هذه المدخلات.

كما يمكن الكشف من خلال تحليل الكلفة/الربح عن مستوى الإنتاجية الاجتماعية في الاقتصاد الذي يعكس بدوره معلومات عن مستوى تعليم الأفراد، والتقدم العلمي والتكنولوجي في الحقل الإنتاجي، ومستوى الابتكار والتطوير، فالأسعار المرتفعة للسلعة في المراحل المبكرة من إنتاجها تعكس معلومات عن ندرة في الإنتاج، وكلف إنتاج عالية، ومعدلات ربح مرتفعة، قد تكون ناتجة عن استثمارات مرتفعة في رأس المال البشري والمادي، أما في المراحل المتقدمة من الإنتاج، فإن انخفاض السعر يعكس وفرة في الإنتاج، وانخفاضاً في الكلفة، مع معلومات مشكوك بها عن بقاء معدلات الربح مرتفعة أو عن انخفاض تلك المعدلات، كما تعطي الأسعار معلومات عن الوضعية الاقتصادية التي تعمل ضمنها المنشآت، هل هي حالة منافسة؟ أم حالة احتكار مطلق؟ أم حالة احتكار القلة؟.

إن تحليل معلومات السعر بشكل منهجي، ومنظم، ودقيق، سيلقي الضوء على جزءٍ مهمٍّ من علاقات السوق، ومن هنا يعتقد البحث أن تحليل بنية السعر يمكن أن يكون بمثابة مدخل لتحليل اقتصادي/اجتماعي مركب للكشف عن بنية السوق والقوى المتحكمة به.

وفي الوقت الذي ما زالت فيه النظرية الاقتصادية، وحتى الآن، منقسمة على ذاتها بشأن تبني أواليات الليبرالية واقتصاد السوق، من عدمها، وبشأن اعتمادها كنموذج اجتماعي واقتصادي، مطلق وحتمي للإنتاج والتوزيع، وفي الوقت الذي مازال فيه المؤيدون والمناهضون لهما يقدمون الحجج النظرية والعملية، الداعمة أو الرافضة، فإن الواقع يشير إلى أن الليبرالية واقتصاد السوق هما "البنية الداخلية الحقيقية" للاقتصاد العالمي، و "المرتكز النظري والفلسفي" لمشروع العولمة، كما أن النظرية الاقتصادية العامة، حتى هذه اللحظة أيضاً، لم تحسم إمكانية وجود علاقات خطية (سلبية أو إيجابية) حتمية ومباشرة، من عدمها بين الليبرالية/السوق، وكل من متغيرات الاقتصاد الكلي الأساسية، كالنمو الاقتصادي، والتنمية، والفقر، والعمالة، والتوزيع، والبيئة، وما إلى هنالك من متغيرات اقتصادية كلية أخرى*.

فما زالت الأسئلة المعرفية الكبرى في هذا السياق مفتوحة الإجابات، وغير محسومة، كون النتائج لم تكن موحدة أبداً، فهل يؤدي تبني المجتمعات لنموذج الليبرالية/اقتصاد السوق إلى توزيع أفضل للثروة الاجتماعية المنتجة، وتخفيض أكثر للفقر، وحماية أكثر للبيئة؟ أم أنه سيؤدي إلى اختلال في توزيع تلك الثروة، وتعميق أكثر للفقر، وحماية أقل للبيئة؟ أي ما هو "عمق الاستقطاب" الاجتماعي والاقتصادي الذي يفرزه هذا النموذج، محلياً بين الطبقات، وعالمياً بين

---

* حسم بعض الاقتصاديين الليبراليين هدف النظرية الاقتصادية العامة بوضوح شديد، ومنهم مثلاً الاقتصادي: كارل بولاني (١٨٩١/١٩٧٦) الذي قال: إن الهدف النهائي للنظرية الاقتصادية هي بيان أنه يمكن لمجموعة من الأفراد، يسعون كمنتجين ومستهلكين، لإيجاد حل للمشاكل النظرية المكلفين بها، أن يحققوا تنسيقاً ذاتياً كما لو كانوا موجهين بفعل يد خفية، والنظام الناتج عن ذلك هو النظام التلقائي، الذي يعرف بأنه الحد الأدنى من تكلفة الإنتاج مقروناً بالمنفعة القصوى من التوزيع. (راجع: بولاني، كارل، نوعان من النظام، ضمن كتاب النظام التلقائي، مجموعة مؤلفين، تحرير ديفيد بوز، ترجمة صلاح عبد الحق، مراجعة فادي حدادين، دار رياض الريس للنشر، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، الصفحة ٦٥).

الاقتصادات، وإلى أي مدى يحقق هذا النموذج التوازن بين النمو بوصفه عملية اقتصادية بحتة، والتنمية بوصفها عملية اجتماعية شاملة ومركبة؟ وبلغة النظرية الاقتصادية العامة، هل يحل هذا النموذج مشكلة الندرة والكفاءة، ويوفر إمكانيات إنتاج عالية للمجتمع، وكيف؟ مع أن التجربة التاريخية لقراءة اقتصاد السوق تفضي حكماً إلى مرادف من عدم الاستقرار والاستقطاب في توزيع النمو والثروة، وبالتالي لم تستطع الرأسمالية كنظام اقتصادي اجتماعي، أو الليبرالية كنظام فكري لها سوى أن تعمل على تصحيح الاختلالات الرئيسية في الاقتصاد أو إدارة الأزمة وليس منع حدوثها حتى الآن على الأقل.

إن سيطرة حالة التنازع الفكري التحليلي، على شكل واتجاه العلاقة بين الليبرالية/السوق والبنية الاجتماعية التي تشتغل فيها، يؤشر على أنه لا توجد حتى الآن معايير موحدة، وثابتة بين المجتمعات يُستطاع من خلالها إطلاق أحكام معرفية معيارية نهائية على نتائج تلك العلاقة، وينتج ذلك الاختلال المعياري عن نسبية القضية الاقتصادية/الاجتماعية بين المجتمعات، فما هو صالح وفعال في المجتمع (آ)، ليس بالضرورة أن يكون كذلك بالنسبة للمجتمع (ب)، ومنبع ذلك هو اختلاف الحاجات، والموارد، وطرق الإشباع، واختلاف السلوك الاجتماعي والفردي، وطرق التفكير والثقافة بين المجتمعات، أي بكلمة واحدة، اختلاف "البنى الاجتماعية"، ويمكن القول إن حالة التنازع الفكري/المعرفي تلك حول الليبرالية/السوق، قد اتخذت شكل نظريتين أساسيتين، سيحاول البحث مناقشتهما والتطرق إليهما للتعرف على نقاط الاختلاف بينهما.

النظرية الأولى تعتقد بضرورة تبني فلسفة الليبرالية/السوق بصيغتها المطلقة دون قيد أو شرط، بحيث تكون قوى السوق قادرة وحدها على تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد والمجتمع، عن طريق قدرتها الخاصة على تحقيق توزيع أمثل للموارد الاقتصادية (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم والإدارة)، وإن ذلك التوزيع الأمثل لتلك الموارد إنما ينبع بالأساس من الموازنة بين ثلاثة متغيرات اقتصادية أساسية هي: "الأرباح والتكاليف والمخاطرة"، وإن إسقاط العناصر الثلاثة تلك على أي قطاع تحدد في النهاية إمكانية تخصيص موارد اقتصادية معينة له من عدمها، والنسب المثلى لمزج تلك العناصر مع بعضها بعضاً، كما تقرر السوق، بالوقت نفسه، العوائد الاقتصادية لتلك العناصر بالاستناد إلى مبدأ المنافسة الحرة، ونظام الأسعار، ضمن مناخ الحرية الاقتصادية الكاملة الذي تفرضه هذه النظرية، وتدافع بشدة عنه.

وانطلاقاً من نظرية وفلسفة الليبرالية/السوق "الصرفة" التي يدافع أنصارها عنها[٣]، فإن

---

[٣] - سيتجاوز البحث الحديث التفصيلي عن التقسيمات المدرسية الثلاثة لليبرالية لمصلحة التركيز على الليبرالية بحد ذاتها كحالة اجتماعية واقتصادية، وهذه التقسيمات هي:

الليبرالية الكلاسيكية: التي بدأت نظرياً مع آدم سميث، وترسخت في الاقتصاد البريطاني، والتي نادت بضرورة تحقيق حرية الأفراد، وبأن المصلحة الخاصة الذاتية تقود في النهاية إلى تحقيق مصلحة عامة عبر سياسة اليد الخفية، كما طالبت بتقليص دور الدولة أمام زيادة دور الأفراد.

الليبرالية الجديدة: وهي السياسة الاقتصادية التي جاءت في صورة انقلاب على الكينزية التي سادت في الغرب عقب الحرب العالمية الثانية، وتميزت بالنظرة الداروينية الاجتماعية في الاقتصاد، وترى أن لا بديل عن المنافسة المطلقة دون ضوابط لمصلحة الشركات العملاقة على نطاق الكوكب دون حدود أو قيود، وشعاراتها دولة الحد الأدنى للتدخل، حرية تجارة السلع والخدمات، حرية تداول رأس المال، حرية الاستثمار، إلغاء القطاع العام وسيادة الخصخصة، وتعتقد بأن اللامساواة الاجتماعية ظاهرة طبيعية سوية. (المصدر: جيدنز أنطوني، بعيداً عن اليسار واليمين، مستقبل السياسات الراديكالية، ترجمة: شوقي جلال، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، الصفحة ١٥، ١٦، ١٧).

الليبرالية المنظمة: هو المفهوم الألماني لليبرالية الحديثة، وتختلف عن الليبرالية الكلاسيكية، في عدم تفاؤلها بأن سعي الفرد لتحقيق منافعه ومصالحه الذاتية، يقود بالضرورة لتحقيق المصالح العامة للمجتمع، بالمقابل ترى الليبرالية المنظمة أن مهمة الدولة هنا هي التأسيس لنظام المنافسة وحمايته، وبذلك يتأسس مفهوم الليبرالية المنظمة على حماية مجال الحرية الفردية، نظام المنافسة الفعال، تجنب تركز الاحتكارات الاقتصادية، حرية النفاذ إلى السوق، والأسعار التي تعكس ندرة الموارد (المصدر: د.

هذه النظرية تشتغل على نفي دور الدولة كفاعل اقتصادي/اجتماعي أساسي في عملية الإنتاج الاجتماعي، أو اختزال وتقليص ذلك الدور إلى أدنى، وأضيق الحدود الممكنة، وتصنف هذه النظرية الدولة على أنها الحاجز رقم واحد، والعقبة الأساسية أمام حرية الأسواق والمنافسة، لا بل أمام الحرية الفردية بكل أشكالها*، وتعتقد بأن سياسات الدولة التدخلية الاقتصادية والاجتماعية، هي تشويه لروح السوق وفرملة لأدواته، وبالتالي فإن الدولة "تشوه وعي السوق"، وتهدد حريات المنافسة والإنتاج والتوزيع، التي هي بمثابة المحفزات الأساسية في هذا النموذج، وتعتقد هذه النظرية بأن "محاولة البشر لجعل الدولة جنة على الأرض هي بالتحديد ما جعل منها جحيماً"[٤]، كما أن أي تدخل للدولة في السوق سَيُخلُّ بنظام المنافسة الاقتصادية، وسيؤدي إلى اختلالات في المتغيرات الاقتصادية الكلية، فالدولة "مدير سيء لكنها حارس جيد".

وعندما تتحدث نظرية الليبرالية/السوق الصرفة عن دور الدولة فإنها تحدد مباشرة ذلك الدور بما يحقق، ويحمي قوى السوق ذاتها، أي أن مهام الدولة، ووفقاً لهذه الرؤية، تنحصر في تحضير وإنتاج المناخ الملائم لنمو قوى السوق فقط، وبالتالي فإن "وعي الدولة العام" من حيث هي كيان اجتماعي مُنشأ لإدارة المجتمع، وحماية مصالحه، يجب أن يطابق "وعي السوق الخاص" من حيث هو جهاز اقتصادي يحقق مصالح نخبة محددة، وبهذا المعنى تتحول الدولة من حالة تعاقدية اجتماعية (تتعاقد مع قوى المجتمع كافة) إلى حالة تعاقدية سوقية (تتعاقد مع قوى السوق فقط)، وتؤكد هذه النظرية، وبشكل كلاسيكي على أنه "في اقتصاد السوق تكون المهمة الرئيسية للدولة هي حماية الانسياب الطبيعي لقوى السوق في وجه أعمال التزوير أو العنف من داخل البلاد وخارجها"[٥].

وبالتالي فمن خلال نفيها، أو تقزيمها لدور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، ومحاولتها الإبقاء على دورها الحمائي لقوى السوق فقط، تسعى نظرية الليبرالية/السوق الصرفة إلى تعميم "وعي السوق" على المجتمع، ذلك الوعي المستند في جوهره على فكرتي "الحرية، الحق"، الحرية في التملك، والحق في إدارة الملكية والحفاظ عليها من أي خرق كان، وما على الدولة في هذه الحالة إلا أن تحمي، وتصون الحريات والحقوق، وتؤكد هذه النظرية على أن "الدولة الأقوى هي دولة الحد الأدنى"[٦]، فكلما قلَّصت الدولة دورها في السوق، عملت الأسواق بكفاءة، وفعالية أكبر، والعكس صحيح.

رادكه ديتلاف، د. سولتفيدل روديكر ، اقتصاد السوق الاجتماعي، واتجاهات تطوره المستقبلية، إعداد وترجمة: د. عدنان سليمان، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، الصفحة ٣٥).

* هناك بعض الأفكار الليبرالية المتطرفة جداً بشأن موضوع الدولة ودورها ووظائفها، ووصلت إلى حد وصف بنية الدولة على أنها بنية إجرامية لا أخلاقية وغير حقوقية، ومنها أفكار الليبرالي الأمريكي المعاصر جداً موراي روثبارد (١٩٢٦ – ١٩٩٥)، عندما يقول في كتابه المعنون بـ"نحو حرية جديدة" بأنه منذ قرون والدولة ترتكب جرائم جماعية وتسميها حروباً، ثم تضفي على المجازر الجماعية التي تنجم عن الحرب صفات النبل والشرف، منذ قرون والدولة تستعبد الناس في كتائبها المسلحة وتسمي ذلك تجنيداً إجبارياً، منذ= قرون والدولة تسرق الناس على أسنة الحراب، وتسمي ذلك ضرائب، الواقع أنك إذا أردت أن تعرف كيف ينظر الليبراليون إلى الدولة وأي من أفعالها، ففكر ببساطة بالدولة كعصابة إجرامية، وستأخذ كل المواقف الليبرالية مكانها المنطقي الصحيح بالنسبة لذلك (للتوسع أكثر في أفكار روثبارد انظر: الدولة، ضمن كتاب التشكيك في السلطة، مجموعة مؤلفين، تحرير ديفيد بوز، ترجمة صلاح عبد الحق، مراجعة فادي حدادين، دار رياض الريس للنشر، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، الصفحة ٧٧).

٤ - هايك فريدرك، الطريق إلى الرق، ترجمة هيثم الزبيدي، مراجعة فادي حدادين، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، الصفحة ٣٨.

٥ - ميزس لود فون، السياسة الاقتصادية، آراء لليوم والغد، ترجمة د. حازم نسيبة، مراجعة وتدقيق فادي حدادين، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، الصفحة ٦٥.

٦ - جيدنز، أنطوني، بعيداً عن اليسار واليمين، مستقبل السياسات الراديكالية، ترجمة شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، الصفحة ١٤٧.

إن ما يدفع نظرية الليبرالية/السوق الصرفة إلى الضغط باتجاه تقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، هو مفهوم "تنازع السلطات" بحد ذاته، بين الدولة والسوق، فالسوق لها سلطات اقتصادية، واجتماعية، والدولة لها سلطات مماثلة مع إضافة السلطتين السياسية والقانونية لها المرتبطة أصلاً ببنية الدولة، ويحدث النزاع دائماً على حجم السلطات وكيفية محاصصتها بين الدولة والسوق، وبالتالي يحدث النزاع على نوعية وكيفية إدارة العلاقات التعاقدية التي يمكن أن تقام بين "المنطق التسويقي ومنطق السيادة، فالتاريخ حافل بعلاقات تنازعية بين هذين المبدأين تكون في أغلب الأحوال في صالح الأقوى، أي من يستطيع فرض سلطته التحكمية"[٧]، وهذا التنازع ينطلق من اعتبارات متناقضة ومختلفة بين كليهما، لاختلاف التوجهات والأهداف النهائية لكل منهما، فالسوق تهدف في النهاية إلى تنمية وزيادة الربح، فتوجهاتها بهذا المعنى اقتصادية بحتة، في حين أن للدولة توجهات اجتماعية، وثقافية، وقانونية، وسياسية، وبيئة لا تأخذها السوق بعين الاعتبار*.

أما النظرية الثانية، فهي النظرية التي تعارض المنطق الليبرالي الصرف في التحكم بالاقتصاد، وتدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في إدارة السوق، وعدم ترك الأسواق تعمل بحرياتها النظرية التي تطرحها فلسفة الليبرالية/السوق الصرفة، وبالتالي لا بد من "كبح أو لجم" النشاط المفرط لها، وتنظيم ذلك النشاط، فاللبرلة الاقتصادية وعلاقات السوق المحضة ستنتج مزيداً من الأزمات، ومزيداً من الاختلالات البنيوية في المجتمع الذي تعمل فيه، وهذا ناتج بالأساس عن أن "أنظمة اقتصاد السوق تملك بطبيعتها ميلاً طبيعياً لتفاوت التطور"[٨]، والتحليل العلمي لأزمات السوق سوف يقودنا في النهاية إلى الترابط الوثيق بين أوالية عمل القوانين الموضوعية للرأسمالية كنظام إنتاج اجتماعي، وآثار تلك القوانين، كقانون القيمة الزائدة، وقانون التراكم الرأسمالي، وقانون ميل معدل الربح نحو الانخفاض، وبالتالي فإن "فصل الدولة عن السوق ليس سوى أسطورة نظرية وفلسفية في نموذج يصعب فيه وضع الدولة جانباً"[٩].

تنطلق هذه النظرية في دفاعها عن وجهة نظرها من مقولة أساسية هي أن الأسواق، فيما لو تُركت تعمل وفق أولياتها الاقتصادية البحتة، فإنها لن تؤدي إلى تخصيص أمثل للموارد الاقتصادية، وبالتالي سيكون هناك هدر في هذه الموارد على المستوى الكلي، وخسارة اجتماعية لها، فحسابات الأرباح/التكاليف تقلص النظرة الكلية لأهمية وطبيعة الموارد الاقتصادية، وتحصرها ضمن النظرة الجزئية، والتحليل الجزئي لها*. وإن نتائج الاستخدام الجزئي لتلك

---

٧ - راشلين، فرانسوا، الخدمات العامة واقتصاد السوق، ترجمة حليم طوسون، دار العالم الثالث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٩، الصفحة ١١.

* يحدد آدم سميث ثلاث وظائف رئيسية للدولة في نظام حرية طبيعية هي: حماية المجتمع من غزو خارجي، وحماية كل فرد في المجتمع من ظلم الآخرين، والقيام بالمشاريع العامة التي لا يمكن للأفراد القيام بها مع تحقيق أرباح، إلا أن كثيراً من الليبراليين الذين جاؤوا بعد سميث يرون أن الوظيفة الثالثة التي حددها سميث للحكومة تعكس فشلاً في تطبيق مبادئه هو ذاته التي تقضي بأن السوق تستطيع إنتاج أي عمل عام يستحق فعلاً تكلفته (راجع:سميث آدم، النظام البسيط للحرية الطبيعية، ضمن كتاب الأسواق الحرة، مجموعة مؤلفين، تحرير ديفيد بوز، ترجمة صلاح عبد الحق، مراجعة فادي حدادين، دار رياض الريس للنشر، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، الصفحة ٣٥).

٨ - د. رادكه ديتلاف، و د. سولتفيدل روديكر، اقتصاد السوق الاجتماعي، واتجاهات تطوره المستقبلية، إعداد وترجمة: د. عدنان سليمان، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، الصفحة ٧٤.

٩ - فاليه، جاك، وسلامة بيير، الفقر والإفقار، العالم الثالث- أمريكا الجنوبية نموذجاً، ترجمة سالم العيسى، دار الأمة للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، الصفحة ١٣٦.

* مثال على ذلك هو سلوك الجهاز المصرفي من حيث توزيع القروض على الأنشطة الاقتصادية، قد يركز هذا الجهاز على التسليفات الاستهلاكية للقروض مثل قروض السكن، والسيارات، دون تركيزه على تسليف أنشطة صناعية وإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى توجيه كتلة مالية كبيرة جداً، وهي مورد اقتصادي، إلى قطاعات محدودة بفعل الحاجة إلى الربح السريع فقط، ويمكن اعتبار أزمة الرهن العقاري = التي عصفت بالاقتصاد العالمي منذ منتصف عام ٢٠٠٧ والخسائر المالية المرعبة التي كبدتها للدول

الموارد لن تنسجم على المدى الطويل مع ما يرغب الاقتصاد في الوصول إليه، وهذا بالتحديد ما يعبر عنه الاقتصادي الأمريكي بول كروجمان بالقول "إن منطق النظام الاقتصادي ككل ليس كالمنطق الخاص بسوق واحدة فقط"[١٠] وهنا يوظف البحث مفهوم "منحى إمكانات الإنتاج"* لتوضيح هذه الفكرة بشكل أفضل.

فلو تركت الأسواق تعمل بحرية مطلقة، دون تدخل من أية جهة ما، فقد تخل الأسواق بمنحى إمكانات الإنتاج الاجتماعي، وذلك من خلال تخصيص جزء كبير من الموارد المالية والمادية والبشرية لإنتاج المنتج (X)، في حين يحتاج المجتمع إلى كل من المنتج (Y)، والمنتج (Z) أيضاً، إلا أن السوق لم تخصص موارد كافية لإنتاج هذين المنتجين الأخيرين، وإن بنسب مختلفة، ويكون دافع الأسواق في ذلك التوجه هو الربح المحقق في عملية الإنتاج تلك، فالقطاعات ذات الربح الأعلى تخصص لها موارد أكبر، وبنتيجة الربح المحقق والمؤكد، يدخل عدد كبير من المنتجين للعمل في القطاع ذاته، وعلى المدى الطويل يتحقق "إشباع القطاع"، وتبدأ الأرباح بأن تميل للتراجع أو الثبات عند مستويات منخفضة، نتيجة لسيادة وانتشار حالة التنافس بين المنتجين الذين تميل أرباحهم للتعادل والتساوي، وعندها يبدأ المنتجون بالبحث عن قطاعات إنتاج بديلة، بمعنى أنهم يبدؤون بعملية تخصيص جديدة للموارد الاقتصادية في حقول إنتاج جديدة، من أجل رفع معدلات الربح، وهذا معناه أنه عندما يجذب قطاع إنتاجي معين عدد كبير من المنتجين، ويخصصون له كمية كبيرة من الموارد خلال فترة زمنية طويلة، فإن قطاعات اقتصادية أخرى يحتاجها المجتمع تكون قد حرمت من هذه الموارد خلال الفترة الزمنية السابقة نفسها**، وهنا تتلاقى وفرة الموارد، وعرض المنتجات في القطاع (A) مع ندرتها الشديدة في القطاع (B)، أو القطاع (C) في الفترة الانتقالية لعوامل الإنتاج، قبل تساوي وسطي معدل الربح بفعل المنافسة، ويضطر المجتمع لتحمل تكاليف كبيرة للحصول على موارد اقتصادية تلبي احتياجات هذين القطاعين، وبالتالي فإن أهمية دور الدولة التدخلي في هذه الحالة ينبع من ضرورة تحقيق نوع من التوازن في عملية تخصيص الموارد الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية/الاجتماعية عبر سياساتها الاقتصادية العامة.

وتعتقد هذه النظرية بأن ثقافة السوق البحتة سوف تقود المجتمع إلى أزمات اجتماعية

والأفراد نموذجاً مثالياً على فكرة سوء تخصيص الموارد الاقتصادية ضمن الاقتصاد، وبأن حالة التوازن الاقتصادي في سوق العقارات كانت حالة وهمية. (الباحث).

[١٠] - كروجمان، بول، تحليل النظريات الاقتصادية، ترجمة رانيا عبد اللطيف، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، الصفحة ٢٥.

* يوضح هذا المنحنى الحدود التي يمكن للمجتمع أن يختار فيها بين إنتاج سلعتين (أ) و (ب) باستخدام مدخلات إنتاج محددة، ومستوى تكنولوجي معين، ولكي يبقى المجتمع ضمن حدود إمكانيات إنتاجه عليه التضحية بكمية محددة من إنتاج سلعة ما مقابل إنتاج السلعة الأخرى كون الموارد الاقتصادية في النهاية محدودة (الباحث).

** يمكن توضيح هذه الفكرة بأنه عندما يكون قطاع إنتاج الكهرباء، مثلاً، ذا أرباح مرتفعة وكبيرة، وعليه طلب كبير، تتوجه إليه كمية كبيرة من رؤوس الأموال، واليد العاملة، والموارد المادية الأخرى، من أرض، ومعدات، ومنشآت، خلال فترة زمنية تصل لعشرين عاماً مثلاً، فإنه خلال هذه العشرين عاماً قد يكون المجتمع بحاجة لأن يخصص جزء من تلك الموارد لقطاع الصحة أو التعليم، أو البناء مثلاً، إلا أنه لا يجد ما يكفي من تلك الموارد لأنها مخصصة لقطاع الكهرباء، ونتيجة لندرة الموارد، قد يدفع المجتمع كلفة أكبر للحصول على موارد بديلة لتغطية حاجاته (الباحث).

ومن ناحية أخرى لقد مر آدم سميث في كتابه ثروة الأمم على فكرة سوء تخصيص الموارد الاقتصادية في تحليله للتجارة، دون أن يسميها بصورة واضحة، إذ يقول سميث: إن اكتساب المزيد من الأراضي، أو المزيد من الفروع الجديدة للتجارة، قد يزيد أرباح رأس المال، ومعها فائدة النقود، حتى في بلد يتقدم مسرعاً في امتلاك الثروات، ولما كان رأس مال البلد غير كاف لتنام كلي للأعمال التي يتيحها اكتساب كهذا لمختلف الناس الذين يقسم عليهم، فهو لا يستثمر إلا في تلك الفروع التي تتيح أعظم الأرباح، وسيسحب جزءاً من رأس المال مما كان يستثمر في تجارات أخرى بالضرورة، ويحول إلى التجارات الأكثر ربحية، ولذلك يتناقص التنافس في كل من التجارات القديمة عما كان عليه سابقاً، وينقص عرض العديد من أنواع البضائع في السوق، فيرتفع سعرها بالضرورة، ويعود بربح أكبر على الذين يتاجرون فيها (راجع: سميث، آدم، ثروة الأمم، الجزء الأول، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، الصفحة ١٣٧).

متعددة، فالأسواق وحدها، ليست هي "البديل الأمثل"، أو "البديل التام"، القادر على إنتاج وتطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وفق منطقها الخاص بها، كما تنتقد هذه النظرية مؤيدي السوق الذين يعتقدون بوجود "نموذج مثالي لسوق تنافسية كاملة الأوصاف، تميل نحو التوازن التام"[١١].

وهذا ناتج بالأساس عن أن الأسواق تنتهج المنهج الاقتصادي البحت، ولا تقيم وزناً للبعد الاجتماعي، ودائماً ما يطغى الجانب الاقتصادي على الجانب الاجتماعي في منطق السوق، وهذا ما تطلق عليه هذه النظرية اسم "فشل الأسواق"، أو "إخفاقات السوق"، ويتركز جوهر إخفاقات السوق وفق هذه النظرية في عدم قدرة الأسواق على تحقيق العدالة الاجتماعية كأحد الأسس التي تضمن تماسك واستقرار المجتمع، كما يرتبط مفهوم فشل السوق أو إخفاقاتها بمعيارين أساسيين هما: الكفاءة، والتوازن، وهما معياريان مرتبطان بالتكاليف والنتائج، فالأسواق تفشل عندما تستخدم موارد اقتصادية محددة، بكلف اقتصادية معينة، وتحقق نتائج اقتصادية واجتماعية ضعيفة جداً، وهذا يعني أن توازن الأسواق في هذه الحالة جاء على حساب هدر في موارد المجتمع، أو سوء في تخصيصها، أو عدم كفاءة في استخدامها، فإخفاقات السوق مرتبطة إذاً، بالعلاقة النسبية بين المدخلات/المخرجات ومستوى التوازن المحقق بينهما.

وإذا كانت هذه النظرية ترى أنه لا خيار أمام المجتمع من أن تبقى السوق متحكمة بعملية الإنتاج الاجتماعي بشكل كامل، أو شبه كامل، وأن مجرى التطور يلغي دور الدولة الإنتاجي، أو يبقيه في حدوده الدنيا لبعض النشاطات الاقتصادية الحيوية، فإنها من الجانب الآخر، تدافع وبشدة عن ضرورة تدخلها في عملية توزيع الثروة الاجتماعية المنتجة، للتقليل قدر المستطاع من الآثار السلبية لعملية توزيع الثروة فيما لو تركت بأيدي قوى السوق وحدها، ولتحقيق ذلك فإن الدولة تتدخل في الأسواق عبر سياساتها المالية والنقدية والاجتماعية، وكلما كانت هذه السياسات أكثر كفاءة، أصبحت نتائج التوزيع أكثر عدالة.

وانطلاقاً من نقدها لدور السوق البحت في إدارة الاقتصاد، تدعو نظرية الليبرالية التدخلية، أو ما يسمى بالليبرالية المنظمة، إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي العام، والهدف من ذلك، هو أن ما يعتقده الأفراد بأنه مفيد ونافع على مستوى الاقتصاد الجزئي، قد لا يكون بالضرورة نافعاً على مستوى الاقتصاد الكلي، فقد تتناقض نتائج الأعمال الفردية مع ما يرغب المجتمع في الحصول عليه، فالتحليل النظري يؤكد أن "نظام السوق يتسم بقصور واضح يتأتى من أن كل واحد من الناشطين داخل هذا النظام يتصرف بناء على منطقه الخاص به، وأن المجموع الكلي لهذه التصرفات لا يؤدي إلى وضع اجتماعي كلي يتصف بالرشاد والعقلانية"[١٢]، وهذا معناه أن السوق تفرز باستمرار تناقضاً في العقلانية الاقتصادية بين الجزئي والكلي، ولحل هذا التناقض فإن الدولة يجب أن تتدخل*، فعلم الاقتصاد انطلاقاً من

---

[١١] - جونير تشارلز، الأسواق أم الحكومات، الاختيار بين بدائل غير مثالية، ترجمة: د. علي حسين حجاج، مراجعة: د. غسان أومت، دار البشير، عمان، الطبعة الثانية، ١٩٩٦، الصفحة ١٨.

[١٢] - هورست، أفهيلد، اقتصاد يغدق فقراً، التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه، ترجمة: د. عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، الصفحة ٢٢٥.

* يمكن تعزيز فكرة لا عقلانية السوق والتناقض بين الكلي والجزئي بالاستفادة من الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧-٢٠٠٨) وتحليل سلوك أطراف الأزمة ، حيث اعتبر كل طرف أن سلوكه رشيد وعقلاني، إلا أن ذلك السلوك، ونتائجه على مستوى الاقتصاد الكلي كان لا عقلانياً بدليل حدوث الأزمةً، أي أن مجموع سلوك عقلانيين جزئيين لا يساوي سلوك عقلاني كلي، وذلك وفق الآتي:

١- بنوك الاستثمار: اعتقدت أن سلوكها عقلاني عندما سوقت قروضها بضمانات العقارات بمعدلات فائدة متغيرة، وشروط قانونية تحميها ضمن عقد البيع وكذلك عندما ورقت أو سندت تلك الديون دولياً، وتتبع عقلانيتها في هذا السلوك من توظيفها لأموالها لتحقيق أرباح معينة.

نظريات السوق المعروفة حسب الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو "لم يوفق عقلانياً أو تحليلياً بين تفضيلات الفرد والجماعة، كما أنه أخفق في إنشاء التطابق بين التكافؤ الاجتماعي، والتكافؤ الفردي "[١٣]، وأتى واحد من أشد الانتقادات للسوق من الناحية النظرية الفكرية البحتة على يد الأنثروبولوجي الفرنسي موريس غودولييه[١٤] الذي يقول ما نصه: يستند نموذج النظرية النيوكلاسيكية للشروط المثلى لعمل اقتصاد السوق الذي يؤمن بقاء النظام في حالة توازن، إلى فرضية مفادها وجود الأفراد ككائنات تجريدية تمتلك سلماً ذاتياً يحدد تفضيلها من السلع والخدمات، وقد يكون هذا السلم "متعدياً" أي أن حاجة معينة تلبيها أكثر من سلعة واحدة، وقد لا يكون كذلك. كما يفترض النموذج أن لهؤلاء الأفراد سيكولوجيا بسيطة، وإن كانت طبيعية تتمثل في النزوع لتعظيم درجة إشباعهم، وثمة افتراض آخر هو أن هؤلاء الأفراد، بوصفهم تجسيدات لا حصر لها لصنم نظري أبدي هو "الإنسان الاقتصادي" يعيشون في عالم لا يتيح لهم غير التنافس فيما بينهم، ولا يبقى للنموذج غير إيضاح الكيفية التي يبادل بها هؤلاء الأفراد عملهم ومنتجاتهم بما يؤدي إلى تعظيم درجة إشباعهم. لكن هذا يتطلب، أخيراً، افتراضاً خرافياً آخر مفاده أن الأفراد يجابهون بعضهم البعض متمتعين بموارد ومعلومات متساوية يتضح من هذا التلخيص أن الانطلاق من الفرد، ينطوي على الدوام على بداية زائفة، وتصوير زائف. فمنذ اللحظة الأولى، يتحدد موقع هؤلاء الأفراد (بطريقة ماكرة) في عالم تجريدي ظاهرياً، لكنه يمتلك خصائص وشكل الاقتصاد الرأسمالي.

من جهة أخرى، تدافع نظرية الليبرالية التدخلية، عن فكرة "ضبط الأسواق"، فالأسواق يجب أن تكون مضبوطة، وتعمل ضمن شروط قانونية واقتصادية واجتماعية محددة المعالم وواضحة، وإلا ستصل الأسواق إلى حالة من الفوضى والانفلات، كما أن طريقة "ضبط السوق والتعامل معها هي مسألة سياسية واجتماعية على أساسها تتحدد طبيعة النظام المجتمعي القائم"[١٥]، ولا تعني فكرة ضبط السوق كبح نشاطه، أو عرقلة ذلك النشاط، بقدر ما تعني تنظيمه وقوننته، والرقابة على أدائه الاقتصادي، "فالأسواق لن تكون وسيلة فعالة لتوزيع المنافع الاقتصادية إلا إذا ضُبطت الشروط التي تعمل هذه الأسواق في ظلها"[١٦].

ويعتقد البحث أن الهدف من تدخل الدولة بوصفها مركباً سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً لا تخضع بنيتها للمنطق التجاري، بل يهدف في النهاية إلى تحقيق هدف مباشر وأساسي هو "تقليص الاستقطاب الاجتماعي" بين الطبقات الاجتماعية، وتخفيف حدة التصادم بين قيم

٢- المستثمرون الدوليون: سواء أكانوا أفراداً أم صناديق استثمارية، اعتقدوا أن سلوكهم عقلاني بشراء سندات الرهن العقاري لتنويع محافظهم الاستثمارية، كون تلك السندات مضمونة، ومدعومة بأصول عقارية ذات قيمة سوقية كبيرة، وأيضاً عندما رهنوا تلك السندات للاستدانة بضماناتها أيضاً.

٣- شركات التأمين: اعتقدت أن سلوكها عقلاني عندما وافقت على التأمين على سندات الرهن العقاري بأقساط شهرية يدفعها حامل السند لشركة التأمين لقاء التزامها بتعويضه عن تلك القيمة في حال أفلس المصرف أو صحاب العقار كونها سندات مضمونة.

٤- المستهلكون الأفراد: اعتقدوا أن سلوكهم عقلاني بشراء المنازل ضمن تسهيلات ائتمانية كبيرة تسمح لهم بذلك، وكونهم يحققون منفعة شخصية مباشرة من شراء المنزل.

٥- البنك المركزي الأمريكي: اعتقد أن سلوكه عقلاني عندما بدأ برفع معدلات الفائدة على الإقراض لضبط السيولة والإفراط في عمليات الإقراض المصرفي. (الباحث).

[١٣] - بيرو، فرانسوا، الاقتصاد والمجتمع، الإكراه، التبادل، والهبة، ترجمة د.كمال غالي، مراجعة أديب اللجمي، وزارة الثقافة السورية، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٢، الصفحة ٨٦.

١٤ - غودولييه، موريس العقلانية واللاعقلانية في الاقتصاد، ترجمة: عصام الخفاجي، وزارة الثقافة، دمشق، الطبعة الأولى عام ١٩٩٥، الصفحات ١٤و١٥.

[١٥] - غليون، برهان، الاختيار الديمقراطي في سورية، إعداد وحوار لؤي حسين، بترا للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، الصفحة ٤٤.

[١٦] - هيرست بول، وطومبسون جراهام، ما العولمة؟ الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة: د. فالح عبد الجبار، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠١، الصفحة ٢٨٥.

السوق والقيم الاجتماعية الأخرى، لأن السوق تعمل ضمن حيز اجتماعي متكامل غير معزول عن الاقتصاد، لكن في أحيان كثيرة قد لا تتوافق القيم والمعايير الاجتماعية العامة (قيم حقوق الإنسان، قيم الحفاظ على البيئة، قيم الخير العام، قيم حماية المجتمع والمستهلك....)، مع قيم السوق الخاصة (الربح، تخفيض التكاليف)، "فالأسواق عامل جيد في إيجاد الثروة لكنها ليست مخصصة للاهتمام بالاحتياجات المادية الأخرى، كما أن الجري اللاهث وراء الأرباح يمكن أن يؤدي إلى صدام مع القيم الاجتماعية الأخرى"[١٧]، بالإضافة إلى محاولة توجيه الموارد الاقتصادية واستخدامها بكفاءة أكبر.

بالإضافة إلى الدور البنيوي للدولة في الأسواق، فإن هناك العديد من المبررات الجزئية بالمعنى التاريخي المجرد التي تدعو الدولة للتدخل في أوالية عمل السوق، ويمكن إيجاز هذه المبررات بما يلي:

١. توزيع الدخل والرفاه الاجتماعي: تأتي ضرورة تدخل الدولة لتحقيق أفضل توزيع للدخل، ولتحقيق نوع من الرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع، من أن السوق لا تملك أوالية تلقائية لتوزيع الدخل بشكل عادل بين الأفراد، فتوزيع الدخل القومي في اقتصاد يقوم على قوى السوق يتحدد من خلال القوة التي تتمتع بها الأطراف المعنية في الأسواق، ومن الواضح أن الحصة الأكبر من القوة في السوق هي من نصيب رأس المال، وليس العمل، وبالتالي لا بد من حماية العمل وصيانته، وهنا لا بُدَّ من تحقيق التوازن الكلاسيكي بين الأجور والأرباح في الاقتصاد، بحيث لا تنمو الأرباح على حساب الأجور فتؤثر سلباً على الرفاه الاجتماعي، ولا تطغى الأجور على الأرباح بحيث تمنع تراكم رأس المال وتجديد الإنتاج الاجتماعي.

٢. الإطار القانوني والتنظيمي: يلعب تدخل الدولة القانوني والتشريعي دوراً مهماً في ضبط الأسواق والتقليل من إفرازاتها السلبية، كما أن وجود جهاز تشريعي كفء وفعال لتطبيق القوانين هو دور أساسي من أدوار الدولة في إدارة السوق، ومسؤولية لا بد من أن تتحملها، وهذا ما يستلزم أن تطال التشريعات الاقتصادية عمليات الإنتاج والاستهلاك لحماية أطراف العملية الإنتاجية كقوانين مكافحة الاحتكار، ومكافحة الإغراق، وحماية المستهلك، وحماية البيئة، وتشريعات العمل والأجور، وغيرها من القوانين الأخرى، التي تشكل الذراع القانوني للدولة في إدارة الاقتصاد وتنظيمه، الأمر الذي يمنع السوق من انتهاكاتها الحقوقية والقانونية.

٣. السياسات المالية والنقدية: تلعب هذه السياسات دوراً محورياً وجوهرياً في إدارة وتنظيم السوق، وهي إحدى الأدوات الاقتصادية غير المباشرة بيد الدولة للتحكم بالسوق، وللتحكم بإدارة الموارد الاقتصادية، فسياسات الإنفاق والضرائب ومعدلات الفائدة، وسعر الخصم، والسوق المفتوحة، تدير الطلب الكلي الذي يعود، ويؤثر على العرض الكلي مرة أخرى لتحقيق التوازن المرغوب، ووفقاً لهذه السياسات، فإن الدولة تتحكم بمعدلات البطالة، ومستويات الإنتاج، والاستهلاك، وهذه السياسات هي سياسات كلاسيكية معروفة بآثارها لدى الجميع.

٤. التلوث والتكاليف الخارجية: للسوق نتائج بيئية سلبية، وهذا أمر شبه حتمي بالنسبة للعديد من الأنشطة الاقتصادية والصناعات التي تستثمر بها الأسواق، كالصناعات النفطية،

---

[١٧] - سوروس جورج، جورج سوروس والعولمة، تعريب: الدكتور هشام الدجاني، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، الصفحة ٢٩.

والكيميائية، وعادة ما تتهرب الأسواق من تحمل كلف التلوث الاقتصادي، وبالتالي فإن هذه التكاليف لا تدخل في حساباتها الاقتصادية، مثل تهرب المنشآت من معالجة المياه الملوثة الناتجة عن عملياتها الإنتاجية، وهنا يتحقق ما يسمى بالتكاليف الخارجية، ويكون دور الدولة هنا بالتدخل عبر إلزام الأسواق بتحمل كلف التلوث الناتجة عنها لحماية المجتمع من الآثار الضارة لها، وذلك باستخدام سياسات "الاقتصاد البيئي" المناسبة لمثل هذه الحالات.

٥. التعليم والمنافع الخارجية: غالباً ما لا تتجه الأسواق إلى التعليم من أجل التعليم بحد ذاته، حيث يسيطر على الأسواق نوع من "البراغماتية التعليمية"، بمعنى أن الأسواق تستثمر في حقل التعليم لإنتاج اختصاصات ضيقة ومحددة جداً تخدم الأسواق بالدرجة الأولى فقط، في حين يحتاج المجتمع إلى نمط آخر من التعليم ذي منافع أكثر عمومية وشمولية من نمط تعليم السوق، بحيث يحقق هذا النمط منافع جانبية كبيرة عندما يعاد توظيفه في المجتمع مرة أخرى، وهذا ما يسمى المنافع الخارجية للتعليم، ولتحقيق هذا الشيء لا بد أن تتدخل الدولة لإنتاج تلك الأنماط القائمة على التعليم بوصفه هدفاً بحد ذاته، كما أن هناك العديد من الأبحاث العلمية والدراسات التي ترفض السوق تخصيص موارد مالية لها لارتفاع تكاليفها، وقلة ربحيتها، إلا أن المجتمع يحتاج إليها بشكل مؤكد، وهنا لا بد للدَّولة من التدخل مرة أخرى لإنتاج مثل هذه الأبحاث ذات العائد الاجتماعي.

٦. الدفاع الوطني وتأمين السلع العامة: ليست مسؤولية السوق الدفاع عن البلاد، أو تأمين سلع ومرافق عامة رخيصة الثمن، ويستفيد منها الأفراد كافة، (شوارع، حدائق، مكتبات، مدارس، مشافٍ....إلخ)، فالدفاع الوطني مرتبط بفكرة "سيادة الدولة"، ومسؤوليتها في الدفاع عن أراضيها، وحماية المواطنين وممتلكاتهم من أي عدوان خارجي، أو فوضى داخلية تهدد أمن واستقرار البلاد، والدولة قادرة على تحمل كلفة هذا الدفاع الاقتصادية، وتستطيع أن تسترد جزءاً من كلفتها الدفاعية عن طريق الضرائب والرسوم المفروضة على المواطنين لقاء دورها ذلك، ذلك أن الطلب على الدفاع العام والسلع العامة يشمل جميع المواطنين دون استثناء بحيث لا يستطيع شخص ما أن يرفض فكرة أن تدافع الدولة عن وجوده، وتحميه.

يعتقد البحث أن "شكل، واتجاه، ونتائج" العلاقة بين الليبرالية/السوق وبين المجتمع الذي تشتغل فيه، يرتبط بالعديد من المتغيرات المركبة والمتداخلة فيما بينها، والتي يستطيع إيجازها بما يلي:

١- البنية والتركيبة السياسية للدولة: كلما كانت النظم السياسية أكثر ديمقراطية، وأكثر حريات سياسية، وحريات مدنية، وأكثر تداولاً للسلطة، وأقل تحالفاً مع رأس المال، وأقل فساداً، أمكن تفعيل وتطوير الجوانب الإيجابية في نموذج الليبرالية/السوق، وكلما كانت النتائج السلبية لذلك النموذج في حدوده الدنيا، وعلى الرغم من أن التحليل النهائي لبنية الدولة يشير إلى أنها تمثل حالة "انحياز طبقي"، وبأنها "استجابة لحاجات بعض القوى الاجتماعية على حساب قوى اجتماعية أخرى"[١٨]، إلا أن عمق وتطور الأدوات السياسية التي ينتجها ويجددها المجتمع، تلعب دوراً حاسماً في تقليص أو توسيع الفجوة

١٨ - تايلور بيتر، فلنت كولن، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، الجزء الأول، الاقتصاد العالمي. الدولة القومية. المحليات، ترجمة: عبد السلام رضوان و إسحق عبيد، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، الصفحة ٢٦٢.

بين تلك الفئات، وبالتالي فإن مستوى تطور الوعي السياسي في الدولة له أثر حاسم في صياغة علاقة الليبرالية/السوق مع القوى الاجتماعية الأخرى.

٢- البنية الحقوقية والتشريعية في الدولة: كلما كانت التشريعات القانونية الناظمة للاقتصاد والمجتمع، كتشريعات العمل، والمنافسة، ومنع الاحتكار، والأجور، والعقود، والتقاعد، والتأمين بأشكاله كافة، وما إلى هناك من تشريعات أخرى، تصون وتحفظ حقوق الأطراف الاجتماعية المنخرطة في العملية الإنتاجية كلما كان نموذج الليبرالية/السوق، أكثر انضباطاً وأكثر حفاظاً على كافة أشكال الحقوق (المادية، العينية، المعنوية، النفسية....إلخ)، وما يساعد على تحقيق ذلك هو "نزاهة واستقلالية، وحيادية، وكفاءة" الجهاز القضائي، بالإضافة إلى تمتع الدولة بمحاكم قضائية اقتصادية متخصصة كمحاكم العمل، يترافق ذلك مع عمق وعي المجتمع بحقوقه القانونية واستيعابه لها، وتطور أدواته في الدفاع عنها وصيانتها، والتطور التشريعي والقانوني بشكل مستمر.

٣- بنية وسياسات توزيع الدخل الوطني: حيث يمكن لسياسات توزيع اقتصادي فعال، كالسياسات الضريبية، وسياسة الإنفاق العام على بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وسياسات الأمان الاجتماعي، أن تلعب دوراً مركزياً في تقليص التناقضات التي قد يفرزها نموذج الليبرالية/السوق بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وفي تحقيق نوع من العدالة الاقتصادية بين تلك الفئات، وتساعد هذه السياسات من ناحية أخرى، على تقليص التهميش الاجتماعي.

٤- الفلسفة التنموية والنهج الاقتصادي للدولة: فهل ترغب الدولة أن تكون "دولة الحد الأدنى" في السوق؟ وأن تطلق العنان لقوى السوق دون رقابة كافية؟ أم أنها ترغب أن تكون دولة "تدخليّة قوية"، فيه؟ وهل تعتنق الدولة نظرية أن السوق القوي يحتاج إلى دولة قوية؟ وهل تنتهج الدولة منهج الرفاه الاجتماعي بكل مكوناته الاقتصادية والاجتماعية من أجل تعزيز الاستقرار والتوازن الاجتماعي؟ أم أنها دولة ذات فكر اقتصادي بحت تسعى لتحقيق التوازنات الاقتصادية/المالية فقط؟ الأمر كله في النهاية يرتبط بالرؤيا التنموية للدولة.

٥- بنية الاقتصاد الدولي والاندماج فيه: عندما يصبح نموذج الليبرالية/السوق، نموذجاً عالمياً لإدارة الاقتصاد والمجتمع، وتصبح سياساته الانفتاحية والتحررية نهجاً دولياً، وعندما تندمج الاقتصادات الدولية بشدة مع بعضها البعض، يصبح عندها من الصعب تجاوز ذلك النموذج، وتجاوز الآثار التي ينقلها عبر سياسات التحرير والانفتاح التجاري والمالي، وتصبح الدولة مرغمة على تبني سياسات اللبرلة والتحرير كي لا تبقى معزولة، ومهمشة عن الاقتصاد الدولي، وكي تتوافق مع النموذج الدولي السائد، وقد تفتقد الدول في مرات كثيرة إلى أدوات فعالة وكافية للتحكم بنتائج ذلك النموذج، فعندما يترابط، ويندمج السوق عالمياً، يصبح من السهل انتقال وتحرك الأزمات من اقتصاد إلى آخر بسهولة وسرعة أكبر. (أزمة الرهن العقاري في السوق الأمريكية التي تطورت إلى أزمة مالية عالمية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ أنموذجاً).

2- المبحث الثاني

اقتصاد العرض وتحرير التجارة

سيقترب البحث قليلاً من النشأة التاريخية، والتطور الزمني لأفكار سياسات اقتصاد العرض، الموجودة والمحتواة في صلب الفكر الليبرالي الحر، وفي مضمون نظرية الليبرالية/السوق الصرفة، التي سبق التعرض لها في الصفحات السابقة، حيث ينتمي "اقتصاد العرض"، في التحليل النهائي له، إلى حركة فكرية واسعة النطاق تستمد أسسها النظرية من الليبرالية الصرفة المحافظة، التي تقدس السوق وسياساتها[١٩]، وتعتبر جناح متطرف من أجنحة الليبرالية، وبالإضافة إلى اقتصاديي العرض يوجد هناك، أيضاً، تيارات مثل التحرريين الذين تطلق عليهم تسمية الرأسماليين الفوضويين، وينحصر المضمون النظري لتلك المدارس الفكرية المختلفة في "إعادة التأكيد على فضائل السوق، والتنافس، ومناهضة دور الدولة، وجميع أشكال التنظيم الاجتماعي الأخرى".

وبالتالي فإن اشتغال البحث على هذه السياسات سيكون من الناحية التحليلية لمضامينها، وأواليات عملها، ونتائجها الاجتماعية والاقتصادية، أي لفهم منطق هذه السياسات نظرياً، بحيث يمكن الاستفادة منها في الفصول القادمة كأداة تحليلية يمكن تطبيقها على الاقتصاد السوري، وخاصة سياسات تحرير التجارة الخارجية، أو ما يسمى بالتجارة الحرة، كجزء أساسي من سياسات اقتصاد العرض، والتي سيعالجها، ويناقشها البحث نظرياً أيضاً في هذا الجزء، لتوظيفها عملياً في الفصول القادمة، وعلى هذا الأساس سيقدم البحث عرضاً مكثفاً لمحتوى ومضمون سياسات اقتصاد العرض، ولسياسات تحرير التبادل التجاري كخطوة أولى، وفي الخطوة الثانية سيقدم البحث رؤية خاصة حول تلك السياسات من خلال نقدها نظرياً وعملياً.

ولا بد من القول، وقبل الدخول في تحليل مضمون سياسات اقتصاد العرض، أن تلك السياسات قد استندت، واتكأت على الكلاسيكيات الليبرالية الكبرى في علم الاقتصاد، على مدى قرون عدة، فقد استقت مشاربها النظرية الفكرية من مؤلفات كل من (آدم سميث، جان ساي، فريدرك باستيا، ميلتون فريدمان، فردريك هاييك، لود فون ميزس)، وكانت بالتالي حصيلة منتقاة لأهم ما جاء في تلك النظريات حول أفكار الحرية الاقتصادية، وتقسيم العمل، وتحرير التجارة، وإلغاء الحماية، ودور الدولة.

وتهدف سياسات اقتصاد العرض بشكل عام إلى "زيادة كمية السلع والخدمات المعروضة عند أي مستوى للطلب المحلي، وتتطلب لتحقيقها إجراءات تهدف إلى رفع الإنتاج، وتحسين استخدام عوامل الإنتاج والطاقات الإنتاجية، وتخفيف التشوهات التي تسببها كل من عدم مرونة الأسعار وسياسات الاحتكار والدعم والضرائب والقيود على التجارة، والقيود على حركة رأس المال، وذلك كله بهدف إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية وزيادة معدلات النمو، لكن أثر تلك السياسات على الإنتاج والتصدير لا يظهر إلا على المدى الطويل بسبب بطء حركة وانتقال العمالة ورأس المال بين القطاعات الاقتصادية، أو عدم مرونة ذلك الانتقال أحياناً أخرى،

---

[١٩] - يرى بعض الكتاب أن النظرية الليبرالية العامة هي حصيلة تلاقح أربع نظريات فرعية هي: النظرية النقدية، ونظرية التوقعات العقلانية والسلوك العقلاني للسوق، ونظرية اقتصاد العرض، ونظرية الاختيار العام التي تساوي السياسيين بقوى السوق حيث يكسبون أصوات ناخبيهم بتقديم بضائع سياسية لهم (للتوسع أكثر حول هذه النقاط يمكن مراجعة: بيت، ريتشارد، الثالوث غير المقدس، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، ترجمة: شوكت يوسف، الهيئة السورية للكتاب، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، الصفحة ٢١.

وخاصة أنه قد يكون هناك مجموعة من عناصر الإنتاج معطلة أو غير مستخدمة بصورة مثلى"[٢٠].

يدل تاريخ الفكر الاقتصادي، منذ الثورة الصناعية وحتى الآن، أن أحد أهم محاور النزاع، والخلاف، والجدال، الأساسية بين النظريات الاقتصادية الكبرى كان، وما يزال، هو مشكلة "التوازن الاقتصادي" بين متغيرات الاقتصاد الكلي من العرض الكلي، والطلب الكلي، والعمالة، والاستثمار، والادخار، والإنتاج، والأجور، وذلك من أجل تجنب حالات الانكماش والكساد الاقتصادي، والإبقاء على النشاط الاقتصادي في ذروته، أي لإبعاد الاقتصاد عن الأزمات التي تعصف به، وقد ناقضت، وطَوَّرت، وهدمت النظريات الكبرى معطيات النظريات التي سبقتها انطلاقاً من تصورات خاصة بها لتحديد حالة التوازن الاقتصادي العام.

فالمدرسة الكينزية اقترحت مفهوم "توازن العمالة الناقصة"، والقائمة على مبدأ أن "الاقتصاد قد لا يجد بالضرورة توازنه في العمالة الكاملة، بل يستطيع أن يجد هذا التوازن مع وجود بطالة"[٢١]، حيث هناك ما سمته الكينزية معدل البطالة الطبيعي الموجود في أي من الاقتصادات، وأخذ كينز على الليبرالية التقليدية افتقارها إلى الرؤية الكلية للواقع الاقتصادي، فهي بسبب فردانيتها فإنها تنظر إلى المجتمع بوصفه مجموعة من الأفراد ينبغي أن تعطى لهم حرية مطلقة في الفعل، والنتيجة أن المجتمع سينتظم تلقائياً بناء على تلك العلاقات الناظمة بين أفراد أحرار في سلوكهم.

وإثر ظهور الكينزية وتطبيقاتها، عاش النظام الرأسمالي العالمي منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف وأواخر السبعينيات عصراً اقتصادياً هو العصر الكينزي، والذي بُني على أساس تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لتحفيز الطلب الكلي، وتقليص البطالة، وزيادة الإنتاج، من خلال تشجيع الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري، انطلاقاً من أن السوق غير قادرة وحدها على إنجاز وتحقيق مثل ذلك التوازن بين المتغيرات السابقة، فهي تفتقد إلى "آلية عفوية للتوازن"، ولكن كان من أهم ما أُخذ على الكينزية، أنها نظرية لتصحيح اختلالات الطلب، وليست لمعالجة اختلالات العرض، فالكينزية وباعتراف كينز ذاته، هي "نظرية المدى القصير".

لم يقف التاريخ طويلاً في صف الكينزية، وسياساتها التدخلية، فحدث انقلاب على النظرية الكينزية، وذلك على يد اليمين الجديد في أهم اقتصادات المركز الرأسمالي، بريطانيا، وأمريكا، وألمانيا الذي تتوج بانتخاب مارغريت تاتشر أولاً عام ١٩٧٩، ثم رونالد ريغان في عام ١٩٨٠، وهلموت كول في عام ١٩٨٢، فقد تبنَّى هؤلاء، فلسفة، وسياسات السوق الحرة وكانوا يعادون مفهوم الدولة المتدخلة في شؤون مواطنيها، ورفضوا بالمطلق مذهب كينز، وتبنوا آراء اقتصاديين من أمثال ميلتون فريدمان، وفريدريك هايك، حيث لم يجادل هذان الاقتصاديان بأن الأسواق يمكن أن تفشل، وإنما آمنا بأن السوق الحرة قادرة بشكل أفضل من الدولة على توزيع البضائع والخدمات، وأن محاولات الحكومة لمحاربة إخفاقات السوق تؤذي أكثر مما تفيد، وكثيراً ما كانت أهدافُ هذين الزعيمين وأولوياتهما مختلفة، "فقد تبنت تاتشر نظرية التحكم في عرض النقود، أو النظرية النقدية (Monetarism)، بينما كانت إدارة ريغان وكول واقعة تحت هيمنة "اقتصاديي العرض" الذين كانوا يتبنون تخفيض الضرائب لإعطاء أكبر

---

٢٠ - د. العباس، بلقاسم، التثبيت والتصحيح الهيكلي، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٤، العدد ٣١، الصفحة ٩.

٢١ - جالبريث جون، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة: د. أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى عام ٢٠٠٠، الصفحة ٢٤٦.

حافز للإنتاج"[٢٢]، وكان يقف على رأس هذه المدرسة كل من الاقتصاديين الأمريكيين آرثر لافر، ودافيد ستوكمان، وكانت أقوى تغطية سياسية علنية لاقتصاديي العرض قد قدمها الرئيس الأمريكي فورد في خطبة ألقاها في شيكاغو عام ١٩٧٥ قال فيها حرفياً "سوف أرفع الأغلال عن رجال الأعمال الأمريكيين، وأخرج الحكومة الأمريكية بقدر الإمكان من أعمالكم، ومن حياتكم، ومن مصالحكم الاقتصادية، ومن طريقكم"[٢٣]، بالإضافة إلى تصريح كول الذي قال فيه "كلما كانت مساحة انسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي أكبر، كانت كفاءة النظام الاقتصادي أعظم، وبهذا المعنى، فإننا لا نريد للدولة نشاطاً اقتصادياً أكبر، بل أقل"[٢٤]، وكان الهدف النهائي من السياسات النقدية، وسياسات اقتصاد العرض، هو تحقيق التوازن الاقتصادي، لكن دون تدخل الدولة، فالسوق كفيلة بذلك، والسياسات التدخلية تُفقد السوق عفويته.

وبذلك حدث رفض لجميع أركان الإجماع الكينزي لفترة ما بعد الحرب، فقد نادى النقديون واقتصاديو العرض بضرورة تخفيض التضخم، وخفض النفقات العامة التي اعتبروها سبباً رئيسياً للخمول الاقتصادي، ورفضوا التوظيف الشامل، وإيجاد دولة الرفاه السخي، فمن وجهة نظر هؤلاء، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يشوّه أواليات عمل السوق، ويشوّه الأسعار، ويشوّه أسواق العمل، ويعتقد البحث أن معارضة اقتصاديي العرض للإنفاق الحكومي، يعكس موقفهم تجاه سياسات التوزيع في الاقتصاد، فمصدر النفقات الحكومية الأساسية في النهاية هو الضرائب المفروضة على قطاع الأعمال، وهذا يعني من وجهة نظرهم أن استمرار الحكومة في إنفاقها العام إنما يعني تحويل غير مبرر للثروة من المنتجين إلى المستهلكين، وخاصة تلك النفقات المرتبطة بدفعات الضمان الاجتماعي بكل أشكاله، وهذا معناه ميل وانحياز السياسة الاقتصادية إلى جانب الطلب، في حين أن ما هو مطلوب هو انحيازها لجانب العرض (الإنتاج)، فليست وظيفة السوق، من وجهة نظر اقتصاديي العرض، خدمة المجتمع، بل خدمة الاقتصاد.

ويعتقد اقتصاديو العرض أن الإنفاق الحكومي يختلس الأرصدة المتوفرة أصلاً لدى القطاع الخاص، وأنه يتعين تحرير الموارد اللازمة لدفع الإنتاج تقليص دور دولة الرفاهية المهيمنة، ويستدعي ذلك تخفيض النفقات الاجتماعية للدولة كافة، "فالسياسات الاجتماعية تشكل العقبة الرئيسية لا في وجه النمو الاقتصادي فحسب، بل بالنسبة لبقاء الحضارة التي تهددها أحلام الاستكانة، و أساليب المعيشة البديلة وغير الأخلاقية، ومطالب أنصار الحفاظ على البيئة"[٢٥].

وانطلاقاً من التحليل السابق يؤمن اقتصاديو العرض بأن الحد من الضرائب يجب أن يكون مصحوباً بتخفيض إنفاق الدولة، كما أن الضرائب المفروضة على الدخل والأرباح لا تشجع مع تزايدها، المبادرات و الاستثمار، و الادخار، و المجهود الإنتاجي، ويتسبب جور النظام الضريبي في ظهور "اقتصاد خفي وانتشاره"[٢٦]، وكذلك تكاثر فرص العمل المرتبطة

---

[٢٢] - هيرتس نورينا، السيطرة الصامتة، الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، ترجمة: صدقي حطاب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، الصفحات ٢٧، و ٢٨.

٢٣ - غرينسبان، آلان، عصر الاضطراب، مغامرات في عالم جديد، ترجمة أحمد محمود، مراجعة سامر أبو هواش، دار الشروق، القاهرة، ودار الكلمة، أبو ظبي، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، الصفحة ٩١.

٢٤ - شيفر، أولريش، انهيار الرأسمالية، أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، ترجمة د. عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠١٠، الصفحة ٨١.

[٢٥] - بو ميشيل، دوستالير جل، تاريخ الفكر الاقتصادي منذ كينز، ترجمة حليم طوسون، دار العالم الثالث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٧، الصفحة، ١٥٠.

[٢٦] - فيما يتعلق بالضرائب والاقتصاد الخفي، فإن صندوق النقد الدولي يروج منذ مدة طويلة لهذا التيار المتعلق بضرورة خفض الضرائب، واشتراكات الضمان الاجتماعي على القطاع الخاص لأنها أحد الأسباب الرئيسية لنمو وانتشار اقتصاد الظل، حيث يعتقد الصندوق أن القوة الدافعة الرئيسية وراء حجم اقتصاد الظل ونموه هي تزايد أعباء الضرائب والضمان الاجتماعي للعمال

بالضرورة بمحاولات التهرب من الضريبة، وبالانسجام والتوافق مع هذه الفكرة "يقترح اقتصاديو العرض إجراء تخفيض كبير في الضريبة المباشرة، والحد من طابعها التصاعدي، مادام الأغنياء هم الذين يدخرون، و بالتالي هم المستعدون بقدر أكبر للاستثمار"[٢٧].

وعلى عكس النظرية الكينزية، فإن حل مشكلة البطالة عند اقتصاديي العرض يرتبط تماماً بتفعيل جانب العرض، وليس جانب الطلب، فالحد من الضرائب، وتحفيز المشاريع الاستثمارية على الإنتاج، وتخفيض القيود المفروضة عليها إلى الحدود الدنيا، وعدم تدخل الدولة في الأسواق، وتحرير التجارة الخارجية، إنما يعني مزيداً من الإنتاج، وبالتالي مزيداً من التشغيل وامتصاص اليد العاطلة عن العمل، فالسياسة الاقتصادية المثلى، والهادفة إلى القضاء على البطالة يجب أن تشجع جانب العرض، وهذا ما يعكس توجه اقتصاديي العرض إلى المطالبة المستمرة بالتجارة الحرة كسياسة محفزة على الدخول إلى أسواق خارجية جديدة كونها تدعم وتحفز جانب الإنتاج، وقد لخص اقتصاديو العرض نظريتهم التي تحكم العلاقة بين السوق والدولة بالقول "إن المشروعات تنتج أكثر، كلما كان تدخل الدولة أقل"[٢٨]

من هنا طور اقتصاديو العرض تحليلهم ضد الكينزية بالقول "إن التأكيد على جانب الطلب كان خطأ يجب تصحيحه، وأن الاستمرار في الاعتقاد بأن التأثير في الطلب، بالزيادة أو النقص، هو محور السياسة الاقتصادية، سوف ينتج من الأضرار أكبر مما يجلب من المنافع، ذلك أن الاقتصاد الرأسمالي منذ أوائل السبعينيات بات يعيش في ظل ظاهرة جديدة هي الركود التضخمي، أي اقتران الكساد بالتضخم، فإذا عولج الأول بزيادة الطلب تفاقم الثاني بارتفاع معدل التضخم، وإذا عولج الثاني بتخفيض الطلب زاد الكساد وارتفع معدل البطالة، أي أن ارتفاع معدلات البطالة لا يعود إلى نقص الطلب الكلي الفعال، كما كان يرى كينز، بل إنه يعود أساساً إلى ضعف قوى العرض الكلي، وعليه يرى اقتصاديو العرض بأن توسيع قاعدة الإنتاج لا زيادة الطلب هو طريق الرخاء الاقتصادي بدون تضخم، وبالتالي فإن الحل هو بالتصدي لجانب العرض، بتخفيض نفقات الإنتاج، وهو ما يضمن تشجيع النمو، وزيادة مستوى التوظيف، وضمان استقرار الأسعار، ويكون تخفيض النفقات عن طريق منع الأجور من الزيادة بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في الإنتاجية، ومن ثم كبح جماح نقابات العمال، وبتخفيض عبء الضرائب على المنتجين، وفي الوقت نفسه سحب يد الحكومة من التدخل في النشاط الاقتصادي على نحو يفرض قيوداً لا لزوم لها على المنتجين ويجعل الحكومة منافساً لهم مما يضعف من حوافزهم على الاستثمار، ومعنى هذا أن علاج الكساد والتضخم يكون، على عكس ما كان يقول به الكينزيون بالضبط، بتخفيض دور الدولة في النشاط الاقتصادي بدلاً من زيادته"[٢٩].

فيه، كما أن اللوائح والتنظيمات الحكومية ومنها تنظيمات العمل الصارمة تساعد على انتشار اقتصاد الظل للهروب منها، وعدم الالتزام بها، وبالتالي يدعو صندوق النقد الدولي أيضاً إلى التخفيف من حدة قيود وشروط العمل في الأسواق لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار بشكل أكبر (للتوسع أكثر راجع: شنايدر فريدريك، إنستي دومينيك، الاختباء وراء الظلال، نمو الاقتصاد الخفي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، الصفحات ٦ و ٧).

[٢٧] - بو ميشيل، دوستالير جل، تاريخ الفكر الاقتصادي منذ كينز، مرجع سابق الصفحة، ١٥٠.

٢٨ - شيفر، أولريش، انهيار الرأسمالية، مرجع سبق ذكره، الصفحة ٧٢.

[٢٩] - صيغت هذه الفقرة بالاستناد إلى كل من:

١. كارسون، روبرت، ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينيات وما بعدها، ترجمة د. دانيال رزق، مراجعة أ. د أحمد دويدار، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٤، الصفحة ١٤٢.

٢. د. أمين، جلال، فلسفة علم الاقتصاد، بحث في تحيزات الاقتصاديين وفي الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية عام ٢٠٠٩، الصفحات ١٧٨ و١٨٨،

٣. د. زكي، رمزي، في وداع القرن العشرين، تأملات اقتصادية في هموم مصرية وعالمية، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى عام ١٩٩٩، الصفحة ١٤٠.

واستمراراً للحديث عن جانب الإنتاج وضرورة دعمه، وتحرير التجارة، يتذرع اقتصاديو العرض بنظرية اقتصادية كلاسيكية جداً، هي نظرية جان باتست ساي حول "قانون المنافذ" الذي صاغه في عام ١٨٠٣ لدعم حججهم الاقتصادية، ومن المعروف أن هذا القانون ينص على أن إجمالي العرض يخلق الطلب الملائم له، حتى أن كل عدم توازن اقتصادي كلي، ومنه بالأخص تواجد البطالة، لا يمكن أن يتولد إلا عن صدمات خارجية أو سوء سير العمل في الأسواق، والحلول المحاكية للطلب ليست غير فعالة فحسب، بل يمكن أن يكون تأثيرها عكس التأثير المطلوب، وينسجم قانون ساي مع مسلمات النظرية الكلاسيكية في الدخل والعمالة والإنتاج، "فمن شأن أي زيادة في المستوى الجاري للإنتاج أن تؤدي بالضرورة إلى زيادة مساوية في الدخل الوطني، ومن ثم ستخلق زيادة الدخل الوطني من خلال آليات السوق التنافسية مستويات مطابقة تماماً من الإنفاق الكلي، ولكي يتحقق قانون ساي فإن الميل الحدي للإنفاق من الدخل يجب أ ن يساوي الواحد الصحيح"[٣٠]، وهو ما لا يتحقق أبداً بسبب تسرب جزء من الدخل نحو الادخار، إلا أن ما يريد أن يخبرنا به قانون المنافذ في نهاية المطاف هو أن من شأن المنافسة الحرة وغير المقيدة أن تعمل على تحقيق التشغيل الكامل لكافة موارد الإنتاج.

وانطلاقاً من ذلك "يرفض قانون المنافذ آراء مؤيدي الحماية الجمركية، ويقدس فضائل الحرية في المبادلات داخل الاقتصاد وخارجه، وينفي هذا القانون حدوث أزمة فيض إنتاج بسبب وجود حرية المبادلة"[٣١]، وهو بالتالي قانون يخدم دعاة حرية التجارة بشكل مباشر، بالإضافة إلى ذلك، يذهب اقتصاديو العرض إلى أبعد من قانون المنافذ، بالقول إن العوامل الأساسية الدافعة لاقتصاد العرض إنما هي ثلاثة: العمل، والاستثمار، والتجديد، وبالاستناد إلى العوامل السابقة تقول نظرية اقتصاد العرض "إنه بالإمكان رفع إنتاجية العمل، ورأس المال بفضل الاستثمارات، بالإضافة إلى الدور المقرر الذي يلعبه المقاولون، وخاصة إذا كانوا مبتكرين، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الاستهلاك، عبر استعمال كمية من عناصر الإنتاج الثابتة"[٣٢].

وانطلاقاً من تلاقي ضرورة "دعم الإنتاج، وقانون المنافذ"، تكون سياسات تحرير التجارة الخارجية ركناً من الأركان الأساسية لنظرية اقتصاد العرض، وانطلاقاً من ذلك يُفعّل اقتصاديو العرض مفهوم "الاعتماد المتبادل" في العلاقات الاقتصادية الدولية، الذي يقول بضرورة وجود تبادل تجاري حر بين الاقتصادات من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من النمو الاقتصادي، وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الأمم، فأية أمة غير قادرة على إنتاج كل ما تحتاجه، إما لعدم قدرتها الإنتاجية والتكنولوجية على الإنتاج، أي لقصور في جانب العرض، (ضعف في الإنتاجية، وتخلف في البنى التحتية الاقتصادية، تخلف اليد العاملة)، أو لعدم توفر موارد اقتصادية كافية للإنتاج (حالة ندرة في الموارد الطبيعية، أو المالية)، ويستند منهج تحرير التجارة الخارجية عند أولئك الاقتصاديين على مقولة جوهرية هي "كلما أنتجنا أكثر، أوجدنا قيماً أكبر، وساهمنا بالتبادل أكثر، كلما خفضنا البطالة أكثر"[٣٣] .

---

٣٠ - د. الدباغ، أسامة، البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، الصفحة ٢٨.

٣١ - سفر اسماعيل، دليلة عارف، تاريخ الأفكار الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، دار الكتاب، دمشق، الطبعة السابعة ١٩٩٧، الصفحة ٤٧٣.

٣٢ - فلامان، موريس، الليبرالية المعاصرة، ترجمة تمام الساحلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الثانية ٢٠٠٢، الصفحة ٦٠.

٣٣ - د. لطفي، عامر، مساهمة في شرح وتوضيح النظريات الاقتصادية، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، الصفحة ١٤٥.

بالإضافة إلى ذلك، يعزز اقتصاديو العرض فكرتهم حول ضرورة تبني منهج التجارة الحرة بين الاقتصادات من النظرية الكلاسيكية لآدم سميث عن مفهوم "التقسيم الاجتماعي للعمل"، فلزيادة الإنتاجية في الاقتصاد لابد من وجود تقسيم وتخصص في العمل العضلي والذهني بين أفراد المجتمع، وهذه الزيادة في الإنتاجية تترجم في النهاية إلى زيادة في المخرجات التي تبحث لها عن أسواق للتصريف، لكن السوق المحلية سوف تكون في الأجل الطويل محدودة القدرة الشرائية، لأنها محدودة بعرض محدد من النقود، وعدد محدد من السكان، وهذا ما يدفع للمطالبة بتحرير التجارة، كي لا يصطدم التقسيم الاجتماعي للعمل والإنتاجية العالية له مع محدودية السوق، وهذا بالتحديد ما عبر عن آدم سميث بالقول: "إن تقسيم العمل محدود بحجم السوق وهذه هي الحجة وراء الدعوة إلى توسيع نطاق التجارة الحرة بدرجة أكبر، مما يترتب على ذلك من تحقيق أكبر قدر ممكن من كفاءة العمل"[٣٤].

أي أن محدودية الطلب الداخلي لن تسمح للمشروعات الاقتصادية بأن تصل إلى "الإنتاج الأمثل"، وبالتالي لن تستطيع خفض تكاليف الإنتاج إلى الحدود الدنيا، وهذا ما يعيق من وجهة نظر اقتصاديي العرض تخصيص الموارد الاقتصادية، ويشوه بنى تكاليف الإنتاج الاقتصادية نتيجة تشوه العرض، وهذا ما يمكن تجاوزه عبر مدخل تحرير التجارة الخارجية، وتوسيع الأسواق، ليعمل جانب العرض في الاقتصاد الكلي بشكل طبيعي، ودون تشوهات.

كما أن فكرة الاعتماد المتبادل تعني نزاعات وتوترات سياسية أقل بين الدول، ناتجة عن تفاعل وتداخل المصالح الاقتصادية، ويستشهد اقتصاديو العرض لتدعيم وجهة نظرهم تلك بالليبرالي الفرنسي في القرن التاسع عشر، فريدرك باستيا بقوله "لو لم تعبر البضائع الحدود سيعبرها الجنود"[٣٥]، وهي تنسجم تماماً مع الأفكار التحررية التي تنادي بها نظرية اقتصاد العرض.

ومع أن اقتصاديي العرض قريبون من النقديين إلا أنهم يخالفونهم الرأي العلمي في تركيزهم جل تفكيرهم على العرض النقدي، بينما يجب الاهتمام في رأيهم بعمليات "الإنتاج، والإنتاجية والابتكار"، ويؤكد اقتصاديو العرض على أن "الطلب على النقد ينشأ عن طريق إنتاج السلع، لا بالإشراف على عرض النقد"[٣٦]، ويعتقد البحث أن اقتصاديي العرض ووفقاً لتصورهم الخاص عن دور النقود في الاقتصاد، فإنهم يميزون بين الطلب الاسمي على النقود (عدد وحدات النقود المطلوبة)، والطلب الفعلي عليها (قيمة السلع التي يمكن أن تشتريها وحدات النقود)، ولذلك فإن الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية هو مقدار النقود (M) معبراً عنه بالقيم الحقيقية (M/P)، أي مخفضة بمؤشر المستوى العام للأسعار، وهذا ما تؤكده دراسات صندوق النقد الدولي حيث "الطلب على النقود في أساسه هو الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، لأن الجمهور يحوز النقود بسبب ما يمكن أن تشتريه"[٣٧].

وانطلاقاً من نظريتهم في النقد، فإن المشكلة الأساسية لاقتصاديي العرض، ليست التضخم، طالما أن هناك إنتاجاً يمتص عرض النقد، بل ركود الإنتاجية الناجم إلى حد كبير عن النظام الضريبي الذي يقضي على المبادرة، ويخلق تشوهات في الأسعار النسبية، وبالتالي تشوهات في القرارات على صعيد الإنتاج، وفي عرض عوامل الإنتاج، وبصفة عامة في تخصيص موارد المجتمع للاستثمار، واستفاد اقتصاديو العرض لدعم مواقفهم النظرية والفكرية من

---

[٣٤] - جالبريث، جون، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، مرجع سبق ذكره، الصفحة ٨٢.

[٣٥] - نوربيرغ، يوهان، دفاعاً عن الرأسمالية العالمية، ترجمة نور قباعة، مراجعة فادي حدادين، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، الصفحة ٤٦.

٣٦ - بو ميشيل، دوستالير جل، تاريخ الفكر الاقتصادي منذ كينز، مرجع سبق ذكره، الصفحة، ١٥٠.

٣٧ - التحليل النقدي، تأليف معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، الطبعة الأولى ١٩٩٩، الصفحة ٢٨ و٢٩.

ظاهرة الركود التضخمي (stagflation)، في سنوات (١٩٧٣/١٩٧٤) التي كانت أشد سنوات الركود التضخمي في اقتصادات المراكز، وذلك عندما وقفت اقتصادات الطلب عاجزة عن تفسير هذه الظاهرة، وعزا اقتصاديو العرض ظاهرة الركود التضخمي إلى وجود العوائق والحواجز والقيود التي تضعها الحكومة والتي تعرقل العمل الحر للأسواق ورجال الأعمال، و"للخروج من هذه الحالة يجب رفع القيود والعوائق، وإعطاء الحرية الكاملة لعمل الأسواق، والقيام بالخصخصة"[٣٨].

كان منهج اقتصاد العرض في اقتصادات المراكز نتيجة سيرورة طبيعية لمنطق عمل النظام الرأسمالي الذي ينحو باستمرار نحو المزيد من الحرية الاقتصادية والتوسع الداخلي والخارجي بفعل منطق الحاجة إلى زيادة الربح، وبالتالي كان لا بد من سياسات اقتصادية تواكب، وتلبي منطق التوسع ذلك وخاصة أن سياسات اقتصاد العرض لم تتطور من فراغ فكري نظري، بل كانت مشتقة من الفلسفة الليبرالية العامة التي تبني اقتصادات المراكز نظامها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي على حواملها المعرفية.

ومن جهة أخرى، كان، وما يزال، لدى الأنظمة الرأسمالية في اقتصادات المراكز، منظومة متكاملة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية القادرة بواسطتها على تخفيف نتائج سياسات اقتصاد العرض، وتقليصها إلى الحدود الدنيا، أي أنها قادرة على تعديل تلك النتائج والتكيف معها بأقل الخسائر الاقتصادية الممكنة نتيجة نضوج وتطور أدوات سياساتها الاقتصادية الكلية والجزئية التي تتصف بالفعالية، والكفاءة، والتنوع، ونتيجة للمرونة والحساسية الكبيرة التي يتمتع الفاعلون الاقتصاديون بها، من منتجين، ومستهلكين، وحكومات، ونقابات، والناتجة بالأساس عن مستوى متطور جداً لقوى الإنتاج في تلك المراكز، ينبع بدوره من تقسم اجتماعي للعمل متطور جداً، يتلاقح مع نضوج تكنولوجي ومعرفي متسارع بوتائر كبيرة، أي باختصار شديد يمكن القول إن الرأسمالية الناضجة والمتطورة بنيوياً، هي رأسمالية قادرة على استيعاب آثار نتائج سياسات اقتصاد العرض بشكل مستمر ودائم.

أما في اقتصادات الأطراف، فإن الأمر مختلف تماماً عما هو عليه في اقتصادات المراكز فالرأسماليات الطرفية هي رأسماليات غير ناضجة "بنيوياً"و "وظيفيا"، ومن حيث الهيكلية الدولية لمنظومة الاقتصاد-العالم، فإنها اقتصادات تابعة، تقع على هوامش العمليات الإنتاجية الدولية بوصفها إما مُورداً للمادة الأولية بشكل مباشر، أو مُجمَّعاً للإنتاج النهائي، أو كليهما معاً، أي أنها تقع على هوامش سلاسل القيمة، والإنتاج الصناعي بشقيه التقليدي والمعرفي الحديث، ولا تقع ضمنها، ومن وجهة نظر الاقتصاد السياسي للتنمية فإن الأطراف هي "تلك المناطق التي لا توجد فيها قوة قادرة على السيطرة على عملية التراكم والتي تتحكم القوى الخارجية في تحديد مدى التراكم المحلي فيها واتجاهاته"[٣٩].

يضاف إلى ذلك، أنه في حالات اندماج المراكز مع الأطراف إنتاجياً وفق ما يسمى بنموذج "سلاسل الإنتاج العالمي" فإن سيطرة المراكز على الأطراف تكون واضحة تماماً، وتظهر فيها علاقات الاستغلال بشكل مباشر لدرجة كبيرة حيث ترتبط عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج والتصدير في الأطراف بقرارات رأس المال في المراكز الخاضعة أصلاً لحاجات السوق العالمي ولمنطق تراكمها وتوسعها الخاص، ومما يفاقم تلك السيطرة أكثر أن البنى الإنتاجية في الأطراف هي بنى هشة، ضعيفة التطور، ضيقة تقسم العمل، كلاسيكية الإنتاج، وأن سياسات الاقتصاد الكلي، والسياسات المالية والنقدية فيها غير فعالة بما فيه الكفاية لتجنب

---

٣٨ - سابا، إلياس، الأزمة المالية العالمية، أسبابها وانعكاساتها، مجلة المستقبل العربي الشهرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٦٠، شباط ٢٠٠٩، الصفحة ١١.

٣٩ - أمين، سمير، ما بعد الرأسمالية، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٩٢، الصفحة ٢٣.

نتائج التغيرات الاقتصادية الطارئة، وهي غالباً ما تفتقد إلى نموذج تنمية متكامل وذلك بوصف التنمية بأنها عملية وطنية، هادفة، واعية، وموجهة للسيطرة على الصيرورة الاقتصادية والاجتماعية ولتوسيع كافة أشكال الحريات.، فالتنمية في النهاية هي فعل تاريخي حضاري، إلا أن اقتصادات الأطراف تفتقد ذلك الفعل.

وبالتالي، فإن اقتصادات الأطراف المشاركة في سلاسل الإنتاج العالمية لا تشارك عموماً في إنتاج الأجزاء القائمة على الاستخدام الكثيف للمهارات والتكنولوجيا ضمن عمليات الإنتاج الإجمالية، وتكشف النظرية الاقتصادية أنه عندما "تكون قاعدة الموردين المحليين متطورة، يلاحظ أن الموردين الأجانب، وليس الشركات الوطنية، هم الذين يصنعون المكونات الرئيسية الأكثر تطوراً، وهذا يمكن أن يعوق تنمية القدرة التصنيعية المحلية، وينطوي على خطر أن يظل الاقتصاد المضيف حبيس الهيكل الحالي لميزته النسبية الذي يشدد على الأنشطة القائمة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة غير الماهرة أو شبه الماهرة، مما يعيق استغلال الميزة النسبية المحتملة في مراحل الإنتاج الأكثر استخداماً للتكنولوجيا"[٤٠].

والنتيجة الحاسمة لتطبيق سياسات اقتصاد عرض في اقتصاد طرفي، هي تعميق الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة سلفاً، لا تصحيح تلك الاختلالات أو الحد منها.

[٤٠] - الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، ٢٠٠٢، الصفحة ٧٩.

٣- المبحث الثالث

صدمات الاقتصاد الكلي

تفتقد النظرية الاقتصادية العامة إلى أدبيات، ونظريات كافية خاصة بالصدمات الاقتصادية الكلية، والحاصل أن التنظير لمثل تلك الأدبيات جاء كرد فعل على اختلالات كلية سميت صدمات، كرد فعل النظرية الاقتصادية على ارتفاع أسعار البترول أعوام ١٩٧٣، ١٩٧٨، ١٩٨٢، عندما أطلقت على ذلك الارتفاع الحاد، وما سببه من نتائج اقتصادية واجتماعية في الاقتصاد العالمي اسم "صدمة"، أو كرد فعلها على نتائج سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي في اقتصادات الأطراف.

يحاول البحث صياغة وبناء مقاربة خاصة به حول مفهوم الصدمات الاقتصادية، معتمداً في ذلك على التحليل النظري للتغيرات الاقتصادية الكلية وآثارها التي حدثت في العديد من اقتصادات العالم منذ بداية التسعينيات حتى الآن، (اقتصادات الاتحاد السوفيتي سابقاً، مصر...إلخ)، كما سيقدم البحث رؤيته الخاصة حول "الخصائص العامة للصدمات" و "العوامل الأساسية المولدة للصدمات"، بالإضافة إلى تحليل بنيوي للصدمات على مستوى الاقتصاد الذي تناوله، وتحديداً الاقتصاد السوري موضوع التحليل، من أجل القدرة على الربط بين متغيرات بحثية ثلاثة هي: بنية الاقتصاد السوري/الطرفي، سياسات اقتصاد العرض، والصدمات الاقتصادية، لذلك لن يتعمق البحث في التحليل النظري الصرف للأثر النهائي لتلك الصدمات في هذا الفصل، بل سيعتمد على التحليل المركب النظري/العملي عند مناقشة ذلك الأثر في الفصول الخاصة بالاقتصاد السوري مباشرة، خشية الوقوع في مطب التكرار المفاهيمي والتحليلي.

يميز البحث، من حيث سلوك ونتائج الصدمة على الاقتصاد الكلي بين نوعين أساسيين لها هما:

الصدمات ذات الأثر الايجابي (صدمات توسعية): وهي التغيرات الاقتصادية الكلية الإيجابية المرتبطة بعوامل ومصادر تدفع الاقتصاد لمستوى توازني أعلى مثل ارتفاع أسعار الصادرات، تدفقات كبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر، زيادة كبيرة في التحويلات، انخفاض حاد في مستوى المديونية الخارجية، إنفاق حكومي كبير، زيادة في العرض النقدي، اكتشاف مورد اقتصادي جديد، تغيير حاد في الأنماط التكنولوجية للإنتاج، وتسبب هذه الصدمات زيادة إمكانات الإنتاج في الاقتصاد، بسبب زيادة في الموارد الاقتصادية بشكل حاد، ومثال ذلك أن الصدمات النقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة السيولة، وبالتالي إلى زيادة الائتمان المتاح، ويترتب على ذلك احتمال زيادة الطلب الكلي، ويستجيب نمو الناتج، وتضخم الأسعار بصورة موجبة إزاء زيادة الطلب تلك.

الصدمات ذات الأثر السلبي (صدمات انكماشية): وهي التغيرات الاقتصادية الكلية السلبية المرتبطة بعوامل ومصادر تدفع الاقتصاد لمستوى توازني أدنى، مثل ارتفاع أسعار الواردات، وانخفاض أسعار الصادرات، زيادة حادة في المديونية الخارجية، انخفاض حاد في التحويلات الخارجية، نضوب مورد طبيعي كالنفط أو الغاز، وتسبب هذه الصدمات تخفيض إمكانات الإنتاج في الاقتصاد، بسبب تقليصها للموارد الاقتصادية بشكل حاد، مثال على ذلك هو صدمات الإنفاق الحكومية التي تخفض السيولة، وبالتالي تخفض الطلب، مما يدفع نمو الناتج المحلي الإجمالي للاستجابة بالانخفاض، وهذا النوع من الصدمات هو محور دراسة البحث

وتحليله، وكل ما سيرد عن الصدمات في المتن لاحقاً يخص هذا النوع من الصدمات دون غيرها.

يُعرّف البحث الصدمة على أنها اختلال العلاقة السببية بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، إما داخلية/داخلية، أو خارجية/داخلية بسبب انحراف أحد أو بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية عن الاتجاه التاريخي العام له، تنقل الاقتصاد والمجتمع من مستوى توازني سائد، إلى مستوى توازني آخر أدنى من المستوى الأول على المدى القصير والمتوسط، مع احتمال العودة إلى المستوى التوازني الأول، وترتبط تلك الاحتمالية ببنية الاقتصاد وسياساته الكلية، أي بظروف وشروط الإنتاج والاستهلاك، والتمويل، والعمل، والتجارة الخارجية، والسياسات المالية والنقدية.

ويميز البحث من الناحية المفاهيمية البحتة بين "الصدمات" والأزمات"، فالصدمة من وجهة نظر البحث هي ذلك الاختلال الذي يصيب "متغير اقتصادي" كلي مثل الصادرات، والواردات، سعر الصرف، إيرادات الحكومة، الدين الخارجي وما إلى هنالك، في حين أن الأزمة تصيب "قطاع اقتصادي" مثل قطاع المصارف، قطاع التأمين، قطاع الاتصالات، قطاع الطاقة، وما إلى هنالك أيضاً، وفي حين تؤثر الصدمة بشكل مباشر على التوازن الاقتصادي العام، ومن ثم ينتقل تأثيرها إلى القطاعات لتؤثر على توازنها، فإن الأزمات تؤثر أولاً على التوازن الاقتصادي القطاعي، ومن ثم ينتقل تأثيرها إلى التوازن الاقتصادي الكلي.

ويستنتج البحث من ذلك، أن سياسات تصحيح الصدمة وعلاجها تختلف عن سياسات تصحيح الأزمة، فصدمة سعر صرف في الاقتصاد على شكل انخفاض حاد في قيمة العملة المحلية مثلاً يمكن تصحيحها وامتصاص آثارها عن طريق السياسات النقدية مثل تدخل البنك المركزي لبيع العملة الأجنبية في السوق، وعن طريق السياسات التجارية كالحد المؤقت من الواردات لمنع خروج العملة الأجنبية، في حين أن أزمة مصرفية على شكل انخفاض حاد في الائتمان مثلاً لا يمكن تصحيحها بالسياسات السابقة نفسها أبداً، بل تتطلب سياسات بديلة خاصة بها مثل الضمان الحكومي للودائع، تخفض معدلات الفائدة للإقراض بين المصارف، وغيرها من السياسات.

تسبب الصدمات الاقتصادية تغيرات مفاجئة، وغير متوقعة في العرض الكلي أو الطلب الكلي على المديين القصير، والمتوسط، وغالباً ما تؤثر على جانبي العرض والطلب في آن معاً، وبالتالي فإنها تدحض، وتنفي النماذج الاقتصادية الكلية التوازنية المعتادة، وتخلق اختلالات هيكلية اقتصادية جديدة، أو تعمق الاختلالات الموجودة سابقاً، وبالوقت نفسه تؤثر على قرارات الإنتاج، والاستثمار، والاستهلاك، والتمويل.

ويقصد البحث بالاختلالات الهيكلية "انحراف العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي الأساسية عن ما هو مطلوب ومرغوب بالنسبة لهذا الاقتصاد كي يحقق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل"، مثل الخلل بين الإيرادات والنفقات الذي ينتج عنه عجز الموازنة العامة للدولة، أو الخلل بين عرض النقد والطلب عليه الذي ينتج عنه التضخم، أو الخلل بين عرض العمل والطلب عليه الذي ينتج عنه البطالة، أو الخلل بين الصادرات والواردات الذي ينتج عنه عجز الميزان التجاري، وغالباً ما تكون تلك الاختلالات مترابطة ومتداخلة ومجتمعة معاً فيما بينها نتيجة البنية الهيكلية المتخلفة للاقتصاد الطرفي ذاته*.

* تعاني دول العالم الثالث والدول المتقدمة على حد سواء من ظاهرة عجز الموازنة، إلا أن العجز في دول العالم الثالث يتميز بأنه عجز هيكلي ناتج عن ضعف الهياكل الإنتاجية وعدم قدرة الإيرادات العامة عن ملاحقة التزايد المستمر في النفقات العامة، أما في الدول المتقدمة فعادة ما يكون العجز نتيجة إتباع إحدى السياسات التي تخلق ذلك العجز، فالعجز الموازني قد يكون مقبولاً بل ومطلوباً في بعض الظروف الاقتصادية كوسيلة فعالة في مواجهة الكساد وسوء التشغيل كي يعود الاقتصاد إلى مستوى

يعتقد البحث أن الأثر النهائي للصدمات الاقتصادية سواء كانت صدمات جانب العرض، أو صدمات جانب الطلب يعتمد على ثلاثة متغيرات أساسية هي:

١. مرونة العرض الكلي والطلب الكلي.
٢. بنية العرض الكلي والطلب الكلي..
٣. كفاءة السياسات الاقتصادية الكلية.

وهذه المتغيرات من وجهة نظر البحث متغيرات تتكامل معاً في تحديد أثر الصدمات النهائي، وذلك لأن الطلب والعرض الكليين، والمرونة المتبادلة بينهما، يعتمدان إلى درجة كبيرة على السياسات النقدية والمالية، وسياسات التشغيل، والسياسات التكنولوجية، ومستوى التكاليف، ومستوى الأسعار، كما أن التركيبة الهيكلية للناتج المحلي الإجمالي، والعلاقات القطاعية المتشابكة بين قطاعات الإنتاج، وتركيبة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري كلها لها دور مهم في تحديد الأثر النهائي لتلك الصدمات، وبالتالي فإن الأثر الأوسع للصدمات الاقتصادية، يعتمد إلى حد كبير على الكيفية التي يستجيب فيها المنتجون والمستهلكون والحكومة بسياساتها للظروف الاقتصادية.

ومع افتراض حدوث صدمة عرض كلي، رفعت من المستوى العام للأسعار، إلى مستوى معين، نتيجة لارتفاع حاد في مستوى التكاليف مثلاً، أو نتيجة انخفاض في الطاقات الإنتاجية للاقتصاد بسبب عوامل اقتصادية أو غير اقتصادية، فإن مرونة الطلب الكلي، بالتفاعل مع سياسات الاقتصاد الكلي، وبنية الإنتاج والإنفاق القوميين ستحدد إلى مدى كبير مدى عمق وامتداد الصدمة، فإذا كان الطلب الكلي مرناً فإن الصدمة ستتوسع أكثر، نتيجة استجابة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عكساً مع ارتفاع الأسعار، وبالتالي ستخفض الوحدات الإنتاجية من مستوى إنتاجها استجابة لظروف الطلب، مما يعني تقلصاً وانكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي، واختلال التوازن الاقتصادي الكلي، المعبر عنه باختلال التوازن بين الطلب والعرض الكلي، وهذا معناه أن الاختلالات الاقتصادية الكلية باتت مرشحة للزيادة بصورة أكبر.

وهنا تلعب السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية دوراً حاسماً ومؤثراً في السيطرة على الصدمات، وضبط وتضييق دائرة آثارها، ففي الحالة السابقة يمكن لسياسة مالية توسعية قائمة على زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب على قطاع الأعمال أن تحفز الطلب الكلي وتقلل من مرونته تجاه العرض الكلي، مما يخفف الآثار النهائية لتلك الصدمة، ويمكن متابعة التحليل وفقاً لهذا المنهج لأنواع أخرى من الصدمات، أو في حال كون الطلب الكلي غير مرن مما يؤدي إلى قدرة الوحدات الإنتاجية على رفع أسعارها لامتصاص زيادة التكاليف، وهذا له آثار تضخمية واضحة.

لكن ذلك التحليل يرتبط تماماً ببنية العرض والطلب الكليين، فإذا كانت مساهمة قطاع إنتاجي ما تشكل ٤٠٪ من الـGDP، وكان ٥٠٪ من الطلب الكلي موجَّها إليها، ويرتبط معها ٢٥ قطاعاً آخر، وحدثت صدمة ما في هذا القطاع كنتيجة لاختلال العلاقة بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، فإن أثرها سيكون أكبر فيما لو كانت تلك المساهمة تشكل ٢٠٪ من الـGDP، وكان ٢٥٪ من الطلب الكلي موجهاً إليها، ويرتبط معها ١٠ قطاعات أخرى، كما أن أساسية ذلك القطاع بالنسبة للاقتصاد ككل هي من المحددات البنيوية لأثر الصدمة، وبالتالي فإن تحليل الصدمات الاقتصادية يجب أن يربط بين البنية والمرونة والسياسات لفهمها بشكل أفضل.

التوظيف الكامل (راجع: د.الحصري، طارق، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، الصفحة ٥).

إن الطبيعة غير المتوقعة لهذه الصدمات تخلق تذبذبات وعدم استقرار في معدل النمو الاقتصادي، لأنها تؤثر بشكل أساسي في مركبات ذلك النمو من استثمار، وإنتاج، واستهلاك وعمالة، وتكاليف، وترغم سياسات الاقتصاد الكلي على الاستجابة إلى أنواع جديدة من المتغيرات لتحقيق توازن اقتصادي جديد، وبهذا المعنى فإن للصدمات خاصية "التكييف الاقتصادي القسري"، وغالباً ما يؤدي ذلك التكييف إلى حدوث تغيرات اجتماعية عميقة، ويفرض سياسات جديدة ذات كلف كبيرة لامتصاص آثارها ونتائجها.

٣-١: خصائص صدمات الاقتصاد الكلي:

بالاستناد إلى التعريف الذي يتبناه البحث حول الصدمات الاقتصادية، ومن خلال الإطلاع على تجارب بعض الاقتصادات التي تعرضت لأنواع مختلفة من الصدمات، ومن خلال متابعة الصدمات الاقتصادية الكبرى في الاقتصاد الدولي (نفط، مديونية، شروط تبادل تجاري)، يمكن الحديث عن خمس خصائص أساسية لها، وهي:

١. الشمولية: غالباً ما تتصف الصدمات الاقتصادية بالشمولية، وهو ما يعني عدم اقتصارها على متغير واحد، وشمولها أغلب أو كافة متغيرات الاقتصاد، وذلك على الرغم أن مدخلها الأساسي قد يكون متغيراً واحداً، كسعر الصرف، أو الدين الخارجي، إلا أنه نتيجة التشابكات الكبيرة بين فروع الاقتصاد فإن الصدمة تنتشر، وتعم.
٢. العمق: ينتج عمق الصدمات الاقتصادية في اقتصادات الأطراف نتيجة ضعف سياسات الاقتصاد الكلي على مقاومتها، وعدم القدرة امتصاص نتائجها، وبالربط مع الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها تلك الاقتصادات، فإن ما تفرزه الصدمات يكون عميقاً جداً، حيث تصعب معالجته جذرياًُ، والتخلص منه نهائياً.
٣. الانتقال: من الممكن أن تنتقل الصدمات الاقتصادية من اقتصاد إلى آخر، بطرق مباشرة أو غير مباشرة، وترتبط سرعة ذلك الانتقال بدرجة الترابط والتشابك الإنتاجي والمالي بين الاقتصادات التي أصابتها الأزمة، والاقتصادات المرتبطة معها، كما يكمن أن تنتقل تلك الصدمات من الأسواق الدولية إلى الاقتصادات أيضاً.
٤. التغيير الكمي: تؤدي الصدمات الاقتصادية إلى تغيرات كمية في المؤشرات الاقتصادية العامة مثل انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، زيادة عدد الفقراء، وانخفاض حجم التبادل التجاري، وزيادة المديونية الداخلية أو الخارجية، تقليص الإنفاق العام، أي أنها تعمق الاختلالات الكمية بين المتغيرات الاقتصادية بشكل واضح.
٥. التغيير النوعي: نتيجة تعميق وتراكم التغيرات الاقتصادية الناتجة عن الصدمات، فإن تغيرات نوعية ستنشأ تؤدي إلى تغيير طبيعة ونوعية الهياكل الاقتصادية القائمة واستبدالها بهياكل جديدة، كانتقال المنتجين من فرع صناعي إلى آخر استجابة للمتغيرات الاقتصادية الجديدة، أو تكثيف دخول منتجين جدد إلى قطاع محدد على حساب باقي القطاعات، مما يؤدي إلى تغيير نمط الإنتاج الأساسي، وتغيير نمط الاستهلاك العام، وتغير هيكل التجارة الخارجية، الأمر الذي ينعكس بدوره على البنية الاجتماعية للدولة وما يصيبها من تغيرات في توزيع الدخل، والتعليم، والصحة، والخدمات العامة.

٣-٢: المداخل الأساسية المولدة للصدمات:

تنتج الصدمات الاقتصادية الكلية في اقتصادات الأطراف إما من عامل رئيسي واحد، أي مدخل وحيد، أو من مجموعة من العوامل المتداخلة فيما بينها، أي مدخل مركب، مع العلم أن اقتصادات الأطراف ذاتها على درجة كبيرة من الاختلاف وعدم التمايز من حيث البنى الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن تلقيها للصدمات وتفاعلها معها مختلف نسبياً، ويحدد البحث أربعة مداخل أساسية لنشوء وتوليد تلك الصدمات وهي:

١. مدخل التحولات الاقتصادية الداخلية: كالانتقال من مرحلة اقتصادية إلى مرحلة اقتصادية أخرى (من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد حر)، والتغيير العميق في السياسة الاقتصادية ضمن المرحلة الانتقالية وما بعدها، من حيث التخلي عن بعض السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة (سياسات الدعم، والتوظيف) وتبني سياسات اقتصادية جديدة، أو إعادة هيكلة الاقتصاد بالتركيز على قطاعات اقتصادية ناشئة، بدلاً من القطاعات التقليدية الأساسية، أي تغيير التركيب الهيكلي للاقتصاد (التركيز على قطاع الخدمات أكثر من قطاعي الصناعة والزراعة مثلاً) كما هو الحال في معظم الاقتصادات العربية في عقد الثمانينيات والاقتصاد السوري بعد العام ٢٠٠٠.

٢. مدخل التغيرات الاقتصادية الدولية: كالتغيرات الطارئة والمفاجأة في الأسواق الدولية للسلع الإستراتيجية الأساسية كالنفط، والمشتقات النفطية، والسلع الغذائية الأساسية كالقمح، والأرز بالإضافة إلى الأزمات المالية والاقتصادية الدولية، وما تسببه من ركود اقتصادي عالمي، وتغيرات أسعار الصرف بشكل حاد، وتغير شروط التبادل التجاري عبر اتخاذ مراكز النظام الاقتصادي العالمي سياسات متحيزة تجارياً تجاه أطراف النظام أو بسبب ظروف الأسواق الدولية ذاتها من منافسة واحتكار وتغير منحى التجارة الدولية نحو اقتصادات أخرى.

٣. مدخل المؤسسات الاقتصادية الدولية: وتحديداً سياسات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، عبر برنامجي التثبيت الاقتصادي، والتكييف الهيكلي، أو ما يطلق عليهما اسم برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يفرض على اقتصادات الأطراف لتغيير هياكلها الاقتصادية وتعديل سياساتها الكلية لتبني النهج الليبرالي بالانفتاح الاقتصادي الداخلي والخارجي، أو من خلال انضمام اقتصادات الأطراف إلى التكتلات الاقتصادية الدولية الكبرى كمنظمة التجارة العالمية، أو الشراكة الأوربية المتوسطية والتزامها باشتراطاتهم الاقتصادية.

٤. مدخل العوامل غير الاقتصادية: كالكوارث الطبيعية التي تدمر الهياكل الإنتاجية بشكل كبير، أو التغيرات المناخية الشديدة التي تؤثر على قطاع معين كالزراعة مثلاً، أو الاضطرابات السياسية والاجتماعية الكبرى داخل الاقتصاد ذاته التي تؤثر على جانبي العرض والطلب من خلال تأثيرها على مستويات الاستثمار والادخار والاستهلاك والإنتاج، أو الحروب المستمرة التي تستنزف طاقات الاقتصاد.

٤- المبحث الرابع

تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

ألغت العولمة، بوصفها مرحلة تاريخية تطورية خاصة بالرأسمالية، وبشكل نهائي، الحماية الاقتصادية المباشرة، وعززت، ودَعَّمت مفاهيم الانفتاح الاقتصادي الخارجي، انطلاقاً من أن العولمة تجعل العالم أكثر اندماجاً واعتماداً بعضه على بعض، إنتاجياً، ومالياً، وهذا الاندماج لا تناسبه، ولا تتوافق معه إلا سياسات اقتصادية تحررية، نابعة بالأساس من منطق الليبرالية الاقتصادية ذاتها، وتعميم علاقات السوق، النابع بدوره من منطق النظام الرأسمالي التوسعي، وعلى الرغم من أن العالم كانت تربطه منذ زمن بعيد روابط عالمية، واقتصادية، وسياسية مهمة، فإن ظاهرة العولمة باتت تشير إلى دمج عميق تعتمد فيه الشركات والدول بعضها على بعض، وإلى إنتاج مرتبط على نطاق عالمي، عبر ما يسمى بـ"سلاسل الإنتاج العالمي".

كما أصبحت هناك زيادة مذهلة في التجارة المنظورة وغير المنظورة، والتبادلات المالية، وصارت الاقتصادات الوطنية مرتبطة بعضها ببعض بطريقة أكثر تعقيداً وتداخلاً من السابق، فالتحررية التي فرضتها العولمة، وأدت مذهب "الحمائية" الكلاسيكي، واشتغلت أكثر على نفيه، وإقصائه، ومما ساعد أكثر على نفي ذلك المذهب ظهور الترتيبات التجارية الكبرى، كمنظمة التجارة العالمية، والاتحاد الأوربي، ومشروع الشراكة الأورو متوسطية، بالإضافة إلى العديد من الترتيبات التجارية الإقليمية الأخرى كمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاتفاقات التجارية بين دول آسيا، وأفريقيا وأمريكا الشمالية.

إلا أن التجربة الاقتصادية التاريخية العالمية تشير إلى أن الحمائية لم تنتهِ بشكل قطعي من سياسات التجارة الخارجية بدليل تاريخي جيد وكاف هو أنه في أوج سيادة مذهب سياسات اقتصاد العرض في مركز النظام الاقتصادي العالمي ومناداته بضرورة تحرير التجارة الخارجية ارتفع عدد الإجراءات الحمائية التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية ضد كل الدول بشكل عام، وضد الدول المصنّعة حديثاً بشكل خاص، على عدد من المنتجات الصناعية خلال الفترة من ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٥. "ففي الولايات المتحدة قفز عدد هذه الإجراءات من ٢٩ إجراءً في الفترة ١٩٨٠/١٩٧٦ إلى ٨٧ إجراء في الفترة ١٩٨٥/١٩٨١، وفي دول غرب أوروبا قفز عدد هذه الإجراءات من ٢٣ إجراء إلى ٤٧ إجراء على التوالي للفترة نفسها"[٤١]، مستندة في ذلك إلى على قواعد اتفاقية الجات المطاطة التي كانت تقرر في أحد أحكامها حق الدولة في أن تتخذ تدابير وقائية مؤقتة لحماية صناعاتها المحلية التي تصاب بالضرر من منافسة الواردات، وهذا ما حدث بالفعل في الاقتصاد الأمريكي عندما فرض جورج بوش ضرائب جديدة على استيراد الحديد بين عامي ٢٠٠٢/٢٠٠١ بحجة حماية الصناعات الوطنية الأمريكية.

يؤخذ على النظريات الاقتصادية التي سعت إلى تفسير التجارة الدولية الخارجية، منذ عصر الثورة الصناعية، إلى عصر العولمة، (وعلى الرغم مما قدمته من أدوات تحليلية هامة)، أنها نظريات مدرسية كلاسيكية، ذات افتراضات ونماذج مبسطة جداً وغير واقعية،

---

٤١ - د. زكي رمزي، المحنة الآسيوية، قصة صعود وهبوط دول المعجزة الآسيوية، دار المدى، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٠، الصفحة ٣٩.

وتقوم باختزال الواقع الاقتصادي المعقد إلى مجموعة صغيرة جداً من المتغيرات، وتفترض افتراضات مثالية في عالم التجارة الدولية شديد التعقيد*، وقد خضعت تلك النظريات، وبدءاً من نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث إلى العديد من الإضافات النظرية، والنماذج الرياضية، للوصول إلى تحليل كافٍ، ووافٍ، لأسباب ونتائج التجارة الدولية بين الاقتصادات، والمكاسب والخسائر المتوقعة منها، إلا أن واحدة منها لم تقدم تفسيراً علمياً مقنعاً لبنى التجارة الدولية، وبقيت بالتالي نظريات "اقتصادوية" أكثر منها نظريات "اقتصادية".

وعلى الرغم أنه ليس من أهداف البحث إعادة قراءة وتقييم النظريات المرجعية في التجارة الدولية**، أو توظيفها بصورتها المطلقة في متنه، إلا أنه سيستفيد مما تتيحه، وتقدمهُ تلك

---

* من الافتراضات المثالية التي تفترضها العديد من نظريات التجارة الدولية وفق النماذج التي تعتمدها، أن التجارة تقوم بين دولتين فقط، من خلال سلعتين فقط، وعامل إنتاج واحد، أو عاملي إنتاج، أو أنها تفترض مثلاً تشابه الأنماط التكنولوجية بين الدول، أو وجود حالة من المنافسة التامة في الأسواق التي تباع بها السلع، وعدم قدرة عوامل الإنتاج على التحرك الدولي، وعدم وجود أية عوائق أمام تدفق المنتجات دولياً، والعديد من الفرضيات الأخرى التي تعرضت لنقد شديد فيما بعد كونها لا تقارب الواقع الاقتصادي الحقيقي (الباحث).

** تعد النظريات التالية أهم النظريات المرجعية التي حاولت تفسير وتحليل التجارة الدولية:

١. نظرية التكاليف المطلقة: آدم سميث. (نظرية كلاسيكية جوهرها أن التجارة الخارجية تقوم بين الدول عندما تتمتع كل دولة بنفقات إنتاج مطلقة أقل من الأخرى).
٢. نظرية النفقات النسبية: ديفيد ريكاردو. (نظرية كلاسيكية جوهرها أن التجارة الخارجية تقوم بين الدول عندما تتمتع كل دولة بنفقات إنتاج نسبية أقل من الأخرى)
٣. نظرية القيم الدولية: جون ستيورات ميل. (نظرية كلاسيكية جوهرها الكيفية التي تحدد بها المعدلات التي ستتبادل بها السلع وكذلك الكيفية التي تتوزع بها فوائد التقسيم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلع معينة وتتخصص فيها).
٤. نظرية الطلب المتبادل: مارشال/ادجورث (نظرية كلاسيكية جوهرها أنه عرض إحدى طرفي المبادلة للسلعة التي ينتجها يمثل طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الآخر، وكذلك فإن عرض الطرف الآخر للسلعة التي يمثل طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الأول، ويتحدد معدل التبادل الفعلي نتيجة لالتقاء طلب الطرف الأول بطلب الطرف الثاني على السلعتين، أي نتيجة لالتقاء الطلب المتبادل).
٥. نظرية تكلفة الفرصة البديلة: هابرلر. (نظرية نيو كلاسيكية، جوهرها أن تكلفة إنتاج السلعة لا يقاس بكمية العمل المبذول في إنتاجها وإنما بمقدار كمية السلعة الثانية التي يضحى بها، وذلك من أجل تحرير كمية إضافية من الموارد الاقتصادية لإنتاج وحدة ضافية من السلعة الأولى).
٦. نظرية وفرة عوامل الإنتاج: هيكشر/ أولين. (نظرية نيو كلاسيكية جوهرها أن التجارة الخارجية لا تقوم نتيجة للتفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج وإنما تقوم نتيجة للتفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج، وبالتالي في أسعار السلع المنتجة).=
٧. نظرية رأس المال البشري: فيندلي/كيرزكوفسكي. (نظرية حديثة جوهرها أن البلد الذي يوجد فيه وفرة رأس المال سيصدر سلعا كثيفة من حيث العمالة الماهرة، في حين أن البلد الذي يقل فيه رأس المال نسبيا سيصدر سلعا ذات كثافة من حيث العمالة غير الماهرة.).
٨. نظرية مهارة العمالة والتخصص: كسينج. (نظرية حديثة جوهرها أن العمالة ليست عاملاً وحيداً ومتجانساً من بين عوامل الإنتاج المحددة لقيمة السلعة إذ ينبغي تقسيمها إلى عدة أنواع من المهارات)
٩. نظرية التجارة على أساس الفجوة التكنولوجية ودورة المنتج: فرنون. (نظرية حديثة تركز على السلعة الجديدة في حد ذاتها وعلى مراحل دورتها، وتربط بين تطور طبيعة السلعة، طوال دورتها، وبين التطورات التي تشهدها في التجارة الدولية).
١٠. نظرية الفجوة التكنولوجية والصادرات: بوسنير. (نظرية حديثة جوهرها أن العنصر المحدد للتجارة الدولية يكمن في الفجوة التكنولوجية القائمة بين البلدان، بحيث أن البلدان المتقدمة تصدر سلعا ذات كثافة من حيث التكنولوجيات الجديدة وتصدر البلدان الأخرى سلعا أقل محتوى تكنولوجي).
١١. نظرية الطلب النموذجي: لندر. (نظرية حديثة تقول بأن إن شروط الإنتاج ليست مستقلة عن شروط الطلب لأن كفاءة الإنتاج تزداد بازدياد الطلب، والطلب المحلي النموذجي يعتبر ركيزة الإنتاج والشرط الضروري وغير الكافي الذي يجعل سلعة ما قابلة للتصدير، وعليه فإن السوق الخارجي إنما هو امتداد للسوق).
١٢. نظرية المنافسة غير الكاملة والمنافسة بين الفروع: كروغمان. (نظرية حديثة تميز التجارة الخارجية بناء على أنماط السوق الداخلية، واعتمدت في نموذجها على عنصر العمل فقط، مع فرض تزايد الغلة مع الحم بسبب الوفورات الداخلية الناتجة عن تحسن كفاءة الإنتاج، وعلى فرض سيادة نموذج المنافسة الاحتكارية المبني على سيادة تمايز السلع الصناعية وعدم تجانسها مع حرية دخول سوق إنتاج أي سلعة من السلع المتمايزة والخروج منه).

النظريات من أدوات فكرية تحليلية يراها البحث مناسبة لدعم حججه العلمية في القسم التطبيقي منه، لكن ينبغي هنا التذكير بأن السمة الأساسية المشتركة بين كل نظريات التجارة الخارجية هي أنها "نظريات ليبرالية صرفة"، بمعنى أنها تقوم في جوهرها على حرية مطلقة للتجارة الخارجية، دون عوائق أو قيود تعرقل المبادلات التجارية.

وتعتقد تلك النظريات بأن سياسات التجارة الخارجية تحقق دائماً "مكاسب لجميع الأطراف"، وبالتالي فهي مفيدة، وما على الدول سوى تبني وتطبيق نماذج محددة منها حتى تنعم بالتنمية والرخاء، وهي بذلك تغض النظر عن البنى الاقتصادية/الاجتماعية الداخلية شديدة التباين للدول المنخرطة في التجارة الدولية، وبغض النظر عن النظم والسياسات الاقتصادية الداخلية الخاصة بكل منها، أي أنها "نظريات حتمية ومطلقة" بامتياز، وهو ما ينافي منطق العلم الاقتصادي بحد ذاته بوصفه علماً "اجتماعياً نسبياً".

كما أن تلك النظريات لم تميز الموقع الهيكلي لكل اقتصاد في علاقاته الاقتصادية الدولية، ومن حيث أن ما يطبق من سياسات تجارية بين مراكز النظام الاقتصادي الدولي لا يمكن أن يطبق ذاته بين اقتصادات الأطراف، ولا بين المراكز والأطراف من جهة أخرى، إنما اقتصر تعاملها مع الاقتصادات الدولية على إنها إما اقتصادات كبيرة أو صغيرة، أو اقتصادات مفتوحة أو مغلقة لتبسيط التحليل الاقتصادي، وهي بهذا المعنى "نظريات تعميمية" تعمم نماذج متشابهة على اقتصادات مختلفة، بالوقت ذاته فإن منطق الاقتصاد يقول إن حرية التجارة لا يمكن أن تؤدي إلى النتائج المرسومة لها، نظرياً، وعملياً إلا إذا حدثت بين دول تتمتع بظروف اقتصادية واجتماعية متكافئة إلى حد ما.

ومن ناحية ثانية، سوف يبتعد البحث عن عرض التحليل الفني لآثار سياسات تحرير التجارة الخارجية*، والتوازنات الجزئية والكلية التي تحدث، وسيكتفي باستخدام وتداول نتائج ذلك التحليل أينما وجد حاجة لذلك، وسيسعى إلى توظيف تلك النتائج ضمن التحليل البنيوي الذي يتبناه البحث، لأن النظرية الاقتصادية، فيما يتعلق بالاقتصاد الدولي منها، تفترض أن فنيات تحرير التجارة الخارجية تشتغل في بيئة اقتصادية مثالية، وهذا ما ينافي الواقع بالحقيقة.

إن الهدف الأساسي للبحث فيما يتعلق بنظريات التجارة الخارجية، والسياسات التجارية المشتقة منها، هو الوصول إلى مقاربة اقتصادية خاصة به، حول علاقة تحرير التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي بشكل عام، والنمو الاقتصادي في الاقتصاد السوري بشكل خاص، من حيث بنيته كاقتصاد طرفي في منظومة "الاقتصاد-العالم"[٤٢]، وذلك من خلال مناقشة وتحليل أثر سياسات تحرير التجارة على بنية النمو، والآثار المترتبة عليها، وإمكانية نشوء صدمة نمو اقتصادي بسبب تلك السياسات.

يعتقد البحث أن إحدى الإشكاليات المعرفية الكبرى فيما يتعلق بنظرية التجارة الخارجية

---

* لن يغوص البحث في تحليل الآثار الفنية للتعرفة الجمركية على الاستيراد، أو في آثار حصص الاستيراد، أو دعم الصادرات، أو الضريبة على الصادرات، أو بمعدل الحماية الاسمي ومعدل الحماية الفعال، أو التقييد الطوعي للصادرات، أو بتحليل فوائض المنتج، والمستهلك، والحكومة نتيجة تطبيق سياسات تجارية معينة، سواء كانت تلك الآثار متعلقة بحالة دولة كبيرة، أو دولة صغيرة، كما لن يخوض بفنيات التوازن الجزئي والكلي الناتجة عن تلك السياسات لا في الأسواق المحلية، ولا في الأسواق الدولية، ويعتبر البحث نتائج تلك الفنيات بمثابة أدوات أولية للتحليل، لا بمثابة هدف نهائي للتحليل (الباحث).

٤٢ - هذا المفهوم الذي صاغه الاقتصادي ايمانويل والرشتاين والمشتق من نظرية النظم العالمية يعتبر أن العالم مندمج في منظومة اقتصادية واحدة مكونة من مركز وأطراف قائمة على أساس الاستقطاب المتزايد داخل النظام الرأسمالي العالمي الواحد بين شمال صناعي متقدم (مركز) وجنوب يعاني أزمة تنمية مستمرة (أطراف)، يضاف إليها نطاق ثالث وهو أشباه الأطراف (للتوسع أكثر في هذا المفهوم يمكن مراجعة: والرشتاين، إيمانويل، استمرارية التاريخ، ترجمة: عبد الحميد الأتاسي، دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلانية. دمشق. الطبعة الأولى ٢٠٠٣، الصفحة ٨٥).

هو إيجاد وتحليل العلاقة البنيوية بين أواليات التجارة الخارجية بوصفها قنوات لانتقال تبادل وتوزيع الثروات والموارد الاقتصادية دولياً، وبين التنمية الاقتصادية بوصفها عملية اجتماعية قصدية واعية معقدة ومركبة ومستمرة لمراكمة وبناء تلك الثروات والموارد وطنياً/محلياً، وكيف تغير التجارة الحرة بنى الدول اقتصادياً، وكيف تعيد هيكلة واصطفاف الاقتصادات العالمية ضمن منظومة اقتصادية عالمية معقدة جداً، وبالتالي كيف تبني وتحافظ التجارة الحرة على نظام سيطرة اقتصادي عالمي بين مراكز وأطراف الاقتصاد العالمي.

إن هذه الإشكالية البنيوية العميقة، ومن وجه نظر البحث، لم تحل على يد نظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية المذكورة سابقاً، بل إن كل ما قدمته تلك النظريات هو تحليل لمكاسب وخسائر التجارة الخارجية من وجهة نظر اقتصادية ضيقة، وتحليل لفنيات التبادل التجاري الحر، وبالتالي فإنها "نظريات تبريرية" تبرر سلوك التبادل التجاري الحر، وتعلل ميزاته، وتوحي بأن العالم عبارة عن أقطاب تجارية متوازنة ومتجانسة، أكثر من كونها "نظريات بنيوية"، تفسر ما يسببه ذلك التبادل من تغيرات هيكلية جوهرية ضمن منظومة اقتصادية غير متوازنة وغير متجانسة أبداً، وقد كانت مهمة تلك النظريات بالدرجة الأولى "تَصور، ووصف، واختراع عالم مثالي تناظري تماماً يشغل فيه كل بلد مركزاً متساوياً، ويعمل من أجل الصالح العام"[٤٣].

تتنازع علاقة تحرير التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي نظريتان أساسيتان هما:

النظرية الأولى: مبينة على أساس وجود علاقة ايجابية طردية مباشرة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وهي تنفي بالمطلق السياسات الحمائية المباشرة وغير المباشرة للحد من تدفق التجارة الدولية، وبالتالي فإنها ترفض دور الدولة التدخلي في التجارة الخارجية، وتعتقد في إطارها النظري العام أن التجارة الحرة تؤدي إلى "التخصص والتقسيم الدولي للعمل، انخفاض أسعار السلع، تشجيع التقدم التكنولوجي، منع قيام الاحتكارات الكبرى"[٤٤].

النظرية الثانية: مبنية على أساس أن تحرير التجارة الخارجية سيعيق ويشوُّه النمو الاقتصادي وبالتالي لا بد من وضع ضوابط وقيود على التجارة الخارجية للحفاظ على النمو، وتعتقد هذه النظرية في إطارها العام على مجموعة من الأسباب الداعية للحد من حرية التجارة، وتدعو لدور حمائي مباشر وغير مباشر للدولة لأنه يحقق "حماية الصناعات الناشئة، تعديل شروط التبادل التجاري، تخفيض البطالة الكلية، زيادة التشغيل في صناعة محددة، تنويع الإنتاج الوطني، مكافحة الإغراق، موازنة الدعم المالي الأجنبي، صيانة الأمن الاقتصادي الوطني، زيادة الإيرادات الحكومية"[٤٥].

وسيناقش البحث، وبشكل شمولي/كلي، الحجج التي توردها كل من النظريتين السابقتين في علاقتها مع النمو الاقتصادي.

تتطابق النظرية الأولى المبنية على فرضية أن تحرير التجارة الخارجية ستزيد من معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل مع الأسباب النافية للسياسة الحمائية المباشرة، ولدور الدولة التدخلي في التجارة الخارجية، وتقول هذه النظرية إنه كلما انتفت أسباب الحماية التجارية، وتسارعت وتيرة التحرير، زاد معدل النمو الاقتصادي، وكلما

---

٤٣ - تود، إيمانويل، ما بعد الإمبراطورية، دراسة في تفكك النظام الأميركي ، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، الصفحة ٨٦-٨٧.

٤٤ - أبو شرار، علي، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، الصفحة ٣٥٦.

٤٥ - أبو شرار، علي، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، مرجع سبق ذكره، الصفحات ٣٥٨ و٣٨٤.

كانت الحمائية كبيرة انخفض معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي تعبر حرية التجارة الخارجية عن نفسها، وتبرر فرضياتها حول النمو الاقتصادي بسلبيات الحمائية، والتي يمكن تحديدها بما يلي[٤٦]:

١. تؤثر السياسة الحمائية في الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية، ويمكن أن يؤثر ذلك في معدل النمو، فإذا ارتفعت التكلفة المحلية للسلع الاستثمارية، أو إذا اضطرت الشركات إلى استعمال المعدات ذات النوعية الأقل المنتجة محلياً، فمن المرجح أن ينخفض معدل النمو.

٢. إن النظم الحمائية المصممة خصيصاً، لتعبر عن ربحية الأنشطة المنافسة للاستيراد، إما من خلال زيادة الحماية لنشاط أقل تنافساً أو بخفض الحماية عندما تكون الصناعات ناجحة، هذه النظم تقلل الحوافز الرامية للتجديد، لذلك يحتمل أن تقلل من معدل النمو.

٣. إن تحويل الجهد الاستثماري النادر إلى أنشطة ذات ربح عال وكفاءة متدنية من شأنه أن يؤخر النمو.

٤. إن معدل النمو الشامل سينخفض إذا احتفظت الحماية والصناعات القائمة منذ زمن بعيد والتي لها معدلات منخفضة نسبياً من التقدم التكنولوجي على حساب الصناعات المحتملة ذات النمو العالي. وتميل القيود التجارية إلى حبس الاقتصاد داخل وضعه الحالي، مع انخفاض مستوى النشاط بسبب هياكل الإنتاج المحمية بالقيود.

٥. حتى إذا شجعت سياسات الحماية التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن لها أثراً تقييدياً ذاتياً لأن هذا الاستثمار يستهدف السوق المحلية ولذلك فهو مقيد بها.

٦. تسهل النظم التجارية الأكثر انفتاحاً رفع معدلات نمو الصادرات، التي تترك بدورها أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادي.

٧. إن سياسات الحماية تعود بالنفع على قطاعات معينة من المجتمع، وتؤدي إلى استمرار سعي فئات المصالح إلى تحقيق الريع، وهي بذلك تحدث انحرافاً في توزيع الدخل والثروة.

تنفي النظرية الثانية حرية التجارة الخارجية بالشكل الذي تروج له النظرية الليبرالية، وتعتقد أنه من الضروري ضبط التجارة الخارجية وفق أدوات وطرائق اقتصادية محددة كالحماية المباشرة (القيود الجمركية الكمية، القيود غير الكمية) والحماية غير المباشرة (أسعار الصرف، دعم أسعار الطاقة، دعم مستلزمات الإنتاج...إلخ)، ويكون الهدف من تطبيق تلك السياسات الحفاظ على توازنات مرغوبة بين متغيرات الاقتصاد الكلي للحفاظ على معدل نمو اقتصادي مرغوب على المدى الطويل، قد لا يسمح تحرير التجارة الخارجية بتحقيقه.

إن قوى السوق المحلية والدولية، وفقاً لهذه النظرية، غير قادرة على تصحيح الاختلالات الداخلية التي تصيب الاقتصادات الطرفية جراء تحرير التجارة الخارجية، وطالما أن هذه الاقتصادات ذات بنى إنتاجية وإدارية هيكلية ضعيفة، وغير مستقرة، وتعاني من تدني المستويات التكنولوجية، فإن التجارة الحرة ستزيد من تخصصها في العمل الإنتاجي التقليدي، وستحافظ عليها بصفتها حلقة من حلقات التوزيع الدولي، لا كحلقة من حلقات الإنتاج الدولي،

---

[٤٦] - زيباري، إقبال، السياسة الدولية والإصلاح التجاري، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، الطبعة الأولى ١٩٩٩، الصفحات ١٤ و١٥.

إذ "لا تزال الشركات الرائدة تصنع السلع الأعلى قيمة والصعبة صناعياً، والتي تعتمد على ملكية فكرية، في مصانع عالية الأجور داخل الوطن"[٤٧].

والأهم من ذلك، أن التجارة الحرة ستعيد تخصيص الموارد الاقتصادية، وعوامل الإنتاج على المدى الطويل، بما يخدم، ويفيد ذلك التخصص، فعلى سبيل المثال، لا الحصر، قد تتوجه كتل مالية كبيرة جداً من حقل الإنتاج إلى حقل التجارة من أجل الاستفادة من المكاسب السريعة لعمليات الاستيراد والتصدير، وهذا يعني تحويلاً لعوامل الإنتاج (رأس المال، العمل...) من الصناعة إلى التجارة، وقد يترافق ذلك مع تغير هيكل التمويل المصرفي، ويتغير بالتالي تركيب الناتج المحلي الإجمالي، الذي يغير بدوره هيكل النمو الاقتصادي العام، ويجعله مرتبطاً بقطاعات ريعية شديدة التقلب، مرتبطة بظرف، وشروط الأسواق الدولية، وليس مرتبطاً بقطاعات إنتاجية أكثر ثباتاً واستقراراً.

وعلى مستوى سوق العمل في اقتصادات الأطراف، وإعادة تخصيص قوة العمل بعد تحرير التجارة، "فقد ثبت أن الانفتاح الواسع على العالم الخارجي وتحرير التجارة في البلدان التي تكون نسبة العاملين المؤهلين فيها متدنية قياساً بالعاملين غير المؤهلين يؤدي إلى التراجع في القطاعات ذات الكثافة العالية بالعمل المؤهل (تحل محلها الواردات من الدول الصناعية المتقدمة)، كما يؤدي أيضاً إلى التراجع في القطاعات ذات الكثافة العالية بالعمل غير المؤهل (يحل محل منتجاتها الواردات من الدول ذات الدخل المتدني)، وقد كانت هذه النتيجة حاسمة في دول أمريكا اللاتينية"[٤٨].

وهذا ما يمكن إسقاطه أيضاً على تحويل الموارد الاقتصادية من قطاع صناعي إلى قطاع صناعي آخر، كتحول المنتجين من قطاع الصناعات الغذائية إلى الصناعات النسيجية ذات الطلب الدولي المرتفع لأن دول المركز قد تخلت عن إنتاجها، ووظفت قدراتها التكنولوجية في صناعات جديدة بالمطلق، أو في تطوير معدات إنتاج تلك الصناعة ذاتها، وأصبحت تصدرها للأطراف، ويبقى النمو الاقتصادي، في جزء كبير منه، تابعاً لشروط التجارة الخارجية، في الوقت ذاته فإن تحرير التجارة الخارجية سيسمح بتدفق السلع الصناعية من المراكز الصناعية إلى أسواق الأطراف مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار في أسواقها، وتدني ربحية الاستثمارات بحيث لا تعود معدلات الربح مغرية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية لامتصاص العمال الخارجين على البطالة نتيجة إفلاس المؤسسات ذات المستوى التقني المتدني مما يزيد من حدة البطالة مرة أخرى.

وغالباً ما يدعم أنصار هذه النظرية رأيهم بالحجج والأرقام والتحليلات العملية لعلاقة النمو الاقتصادي بتحرير التجارة الخارجية، فالخلاصة التي توصل لها الاقتصادي رودرك عند تقييمه لتجارب الدول في مجال انفتاح التجارة، وعلاقتها بالنمو تقول إن "أغلب ما يقال عن العلاقة الموجبة بين معدل النمو وهذا الانفتاح هو أمر ليس محل اتفاق، بل أن أكثر الشواهد المتاحة لا تدعم مثل هذا الاستنتاج"[٤٩]، ويعمق رودرك هذه الفكرة أكثر عندما يقول في مكان آخر "إن ميل العديد من المؤسسات، مثل صندوق النقد الدولي، نحو تحرير التجارة، والربط الإيجابي الشديد بين تقليص الحواجز التجارية وتعزيز النمو ارتكز على أدلة تجريبية واهنة، والسبب الرئيسي في ذلك هو أن الدراسات التي تناولت العلاقة بين الحواجز التجارية والنمو

---

٤٧ - ميريديث، روبين، الفيل والتنين، صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعاً، ترجمة: شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٩، الصفحة ١٥١.

٤٨ - د. حبيب، مطانيوس، أوراق في الاقتصاد السوري، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، الصفحة ٢٨٤.

٤٩ - د. الكواز، أحمد، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سلسلة جسر التنمية، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، العدد ٧٣، الصفحة١١.

اتخذت من الاختلالات التي تشوب الاقتصاد الكلي ومواطن الضعف التي تشوب المؤسسات مؤشرات على الحواجز التجارية، كما أن مؤلفي تلك الدراسات انطلقوا من التشكيك في أي دور إيجابي قد تؤديه الحواجز التجارية في تعزيز النمو"[٥٠]. واستكمالاً لتلك النتيجة النظرية فإن الإحصاءات الدولية تؤكد أن ليس هناك علاقة ارتباط ثابتة بين تحرير التجارة وتحقيق زيادة في معدلات النمو. "فالدول النامية التي حررت تجارتها بكثافة لم تحقق سوى معدل نمو متواضع ٢,٢٪ سنوياً مقابل ٢,١٪ للدول التي لم تحرر تجارتها"[٥١].

يعتقد البحث أن العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الاقتصادات الطرفية، ومنها الاقتصاد السوري، ليست علاقة خطية، ولا علاقة حتمية، بل هي علاقة أكثر تعقيداً من ذلك، تحددها في النهاية درجة التفاعل بين علاقات الإنتاج الاجتماعي للاقتصاد، وأثر سياسات التحرير في تغيير تلك العلاقات سلباً أو إيجاباً، وبالتالي يجب قياس العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي من منظور قدرة التجارة على تخصيص الموارد الاقتصادية بأفضل شكل ممكن لتحقيق معدل نمو اقتصادي طويل الأجل ومستدام.

فطالما أن النمو الاقتصادي، وفقاً لأدبيات النظرية الاقتصادية العامة، يتوقف في المدى الطويل على معدل النمو في الإنتاجية، ورأس المال، والعمالة، والتكنولوجيا، أي أنه يتوقف في النهاية على جانب العرض، فإن السؤال الإشكالي الآن هو: هل تحقق حرية التجارة في اقتصادات الأطراف شروطاً تسمح بنمو المركّبات الأربعة للنمو الاقتصادي؟ كما يمكن صياغة هذه الإشكالية بطريقة أخرى هي: هل تسمح حرية التجارة، بوصفها سياسة اقتصاد عرض، بتطوير جانب العرض ذاته لتحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل؟ الأمر الذي يشكل هنا موضوعاً للإجابة عنه بطريقة عملية تحليلية في الفصول القادمة.

٥٠ - تقييم اتجاهات السياسة التجارية وأثرها على الأداء الاقتصادي في منطقة الإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٩، الصفحة ٤.

٥١ - د. حبيب، مطانيوس، أوراق في الاقتصاد السوري، مرجع سبق ذكره، الصفحة ٢٨٢.

الفصل الثاني

البُنى المولدة لصدمة النمو في الاقتصاد السوري

بنية النمو الاقتصادي في سورية
بنية اقتصاد العرض في سورية
بنية التجارة الخارجية السورية

١- المبحث الأول

الليبرالية واقتصاد العرض في الاقتصاد السوري

حسم الاقتصاد السوري بشكل نهائي، ومنذ العام ٢٠٠٠، توجهه الفكري والعملي نحو اقتصاد السوق، وذلك بعد ثلاثين عاماً من التوجه الاشتراكي للاقتصاد، والتخطيط المركزي، وبدأ الاقتصاد يشهد تحولات واضحة على المستويين الكلي والجزئي بما يتوافق مع النهج الليبرالي، والحرية الاقتصادية، وسياسات اقتصاد العرض، فالاقتصاد السوري ومن وجهة النظر الرسمية وصل إلى مرحلة لا يمكن له معها أن يشهد نمواً مرتفعاً، ولن يصبح قادراً على تحقيق تنمية مستدامة، ما لم يتعرض لعملية مراجعة شاملة على مستوى السياسات، وعلى مستوى الإصلاح المؤسسي، وإزالة العوائق الإجرائية والقانونية أمام نمو القوى المنتجة، ومساهمة القطاع الخاص، ووفقاً لذلك، يمكن القول إن هناك "تغييراً بنيوياً" يحدث، وسيستمر بالحدوث إلى أن تكتمل التحولات الاقتصادية المرغوبة التي تنص عليها الخطط الخمسية العاشرة التأشيرية والتي تعتبرها الحكومة السورية بمثابة "امتداد لسياسة الإصلاح الاقتصادي التي وضعت أسسها الخطة الخمسية التاسعة (٢٠٠١/٢٠٠٥)، واستكمالاً لترسيخ مشروع الإصلاح الاقتصادي وتحسين الأداء بشكل عام"[٥٢].

وعلى مستوى الفكر الاقتصادي الرسمي*، جاء ذلك الحسم بضرورة الانتقال من نموذج التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد والمجتمع وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية المطلوبة بين متغيرات الاقتصاد الكلي إلى نموذج "التخطيط التأشيري" كبديل عنه لتحقيق تلك التوازنات الاقتصادية المرغوبة، وخاصة أن القطاع الخاص في سورية بات ينتج ٦٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي[٥٣].

وينقل ذلك النموذج من التخطيط الدولة من كونها "لاعباً اقتصادياً" إلى كونها "حكماً بين مجموعة لاعبين اقتصاديين"، وبرز ذلك الاتجاه واضحاً، ومحسوماً بصورة لا تقبل الشك في الخطة الخمسية العاشرة التي أكدت أن التخطيط التأشيري يقوم على مبدأ توجيه الدولة للنشاط الاستثماري ونشاط السوق، دون الهيمنة أو الاستحواذ عليه، وأن الدولة ستتدخل بالنشاط الاقتصادي عن طريق تفعيل القوانين اللازمة لتسيير المعاملات، وتوفير حالة اليقين، وتنظيم القواعد المطلوبة للتنافس، وضمان البيئة التمكينية للأعمال، والاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، والحد من مظاهر الاحتكار والاستغلال، والتأكد بأن الفاعلين في السوق يتصرفون في إطار من المسؤولية الاجتماعية.

وبناء على ما تقدم، يعتبر الفكر الاقتصادي السوري الرسمي أن تغيير بنية الاقتصاد، وإصلاح وتجاوز الاختلالات الهيكلية الموجودة فيه لا بد أن يكون ليبرالي الجوهر

---

٥٢ - الخطة الخمسية العاشرة للأعوام (٢٠٠٦/٢٠١٠)، هيئة تخطيط الدولة السورية، الفصل الأول، المدخل إلى الخطة، الصفحة ٣.

* يتبنى البحث مصطلح الفكر الاقتصادي الرسمي للدلالة على النهج الاقتصادي والرؤية الاقتصادية للحكومة فقط، وبالتحديد رؤية القائمين على إدارة ملف التحولات الاقتصادية في سورية، أو ما يسمى بالفريق الاقتصادي، وللتميز أيضاً، بينه وبين الفكر الاقتصادي غير الرسمي الذي تتبناه النخب الاقتصادية، والشارع الاقتصادي، والذي غالباً ما يتعارض مع التوجه الاقتصادي الرسمي حيث تعتقد كل من النخب والشارع أن ذلك التوجه لن يحقق مصالحها الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل، وأنه يهدر حقوقها بطرق مباشرة وغير مباشرة لصالح قوى السوق الصاعدة وعلاقاتها.

٥٣- مصدر الرقم، الدردري، عبدالله، الخطة الخمسية العاشرة، الحصيلة والتحديات، محاضرة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون، دمشق تاريخ ٢٠٠٩/٢/٣.

والمضمون، ويتبنى ذلك الفكر خليطاً من سياسات النظرية الليبرالية الكلاسيكية والجديدة في آن معاً، وهذا ما سيسعى البحث في هذا الفصل بالبرهنة عليه من خلال تقصي الإجراءات التنفيذية لذلك الفكر، وتطبيقاته العملية خلال أعوام (٢٠٠٠/٢٠٠٩)، وقبل الولوج في تحليل السياسات الليبرالية وسياسات اقتصاد العرض، وتحديداُ سياسات تحرير التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي، لا بد من التوقف عند نقطتين رئيسيتين هما: بنية النمو الاقتصادي في سورية، وطبيعة اختلالات الاقتصاد الكلي في ما بعد العام ٢٠٠٠، وذلك لضرورة رسم واستيعاب المشهد الاقتصادي العام للاقتصاد السوري في المرحلة الانتقالية التي بدأ يمر بها بعد العام ٢٠٠٠.

١-١: بنية ومصادر النمو الاقتصادي: تحليل تاريخي

يساهم التحليل التاريخي لبنية النمو الاقتصادي في سورية، في معرفة اتجاهات وتطورات ذلك النمو، بالوقت الذي يكشف فيه أيضاً، عن أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في تلك البنية، أو ما يسمى بـ"مصادر النمو"، كما أن الكشف عن بنية النمو الاقتصادي، إنما تعني في النهاية الكشف عن البنية الاقتصادية/الاجتماعية العامة، والتحولات التاريخية التي تطال تلك البنية، ودور السياسات الاقتصادية الكلية التي تعيق أو تشجع النمو، كما يسمح بالوقت نفسه باستقراء مسارات النمو المستقبلية، وتحديد بنيته على المدى الطويل، فالنمو الاقتصادي، ليس في النهاية، إلا تجسيداً وتعبيراً مكثفاً ومتراكماً ومعقداً لعلاقات الفاعلين الاقتصاديين، وتوازناتهم، وتناقضاتهم، فيما بينهم، ومع الموارد الاقتصادية المتاحة في مرحلة تاريخية محددة.

وإذ يثبت التحليل التاريخي، الذي يجريه البحث هنا، لبنية النمو الاقتصادي في سورية* مدى هشاشة وتقلب ذلك النمو، فإن السبب الرئيسي لذلك يرجع إلى انعكاس بنية الاقتصاد السوري شبه الريعية على بنية النمو الاقتصادي، وتبلورها فيه بشكل واضح، وهذا ما أفرز في الوقت ذاته، ونظراً لحساسية القطاعات الريعية، وتقلباتها، تذبذباً وتقلباً واضحاً في معدل النمو الاقتصادي، من الصعب تفسيره، أو ربطه بتغيرات اقتصادية إنتاجية جوهرية، في الوقت الذي يسهل ربطه بتغيرات ظرفية آنية، تعتمد دائماً على الريع الداخلي أو الخارجي أو كليهما معاً.

وتكشف البيانات التاريخية المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي وبالنمو الاقتصادي في سورية خلال أعوام (١٩٧٠/٢٠٠٨)، بالأسعار الثابتة لسنوات مختلفة حسب كل مرحلة تاريخية، مدى حدة تقلب وعدم انتظام النمو، حيث بلغ وسطي ذلك المعدل خلال الفترة (١٩٧١/١٩٧٥) حوالي ١٣٪، وهو أعلى ارتفاع وصل إليه خلال الفترة (١٩٧٠/٢٠٠٨)، لكنه انخفض وسطياً إلى ٠,٤٪ خلال الفترة (١٩٨٦/١٩٩٠) مسجلاً بذلك أدنى معدل خلال الفترة السابقة، ثم عاد وارتفع وسطياً إلى (٨٪) في الفترة (١٩٩١/١٩٩٥) ليبدأ بالتراجع ثانيةً حيث وصل إلى (٤٪) وسطياً للفترة (١٩٩٦/٢٠٠٠)، و(٥٪) وسطياً للفترة (٢٠٠١/٢٠٠٨)، مسجلاً بذلك انخفاضاً بمقدار ٧ نقاط مئوية عما كان عليه في الفترة (١٩٧١/١٩٧٥)، وبذلك يكون وسطي معدل النمو الاقتصادي خلال عقود (١٩٧٠/٢٠٠٨) بالأسعار الثابتة للعام ٢٠٠٠ حوالي (٥,٤٪) سنوياً، وسيكشف البحث وبشكل مكثف عن المصادر الريعية التي أثرت في النمو الاقتصادي في سورية على مدار العقود الثلاثة والنصف المنصرمة، وساهمت في تقلبه وعدم استقراره لتكشف مدى ارتباطه بها.

اعتمد الاقتصاد السوري، ومنذ سبعينيات القرن المنصرم، بدرجةٍ أساسيةٍ في مصادر نموه على مصادر تمويل خارجية غير ثابتة، ومتقلبة بطبيعتها، أو على إنفاق استثنائي ضخم، بالإضافة إلى اعتماده الشديد على النفط وعوائده، التي شكلت عائداته أساس إخفاء اختلالات

* إن أرقام النمو الاقتصادي، وباقي الأرقام المتعلقة بها الواردة في التحليل التاريخي للنمو مستمدة بشكل أساسي من المصادر التالية، ما لم يذكر البحث خلاف تلك المصادر:

١. التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول في سورية، مشروع سورية ٢٠٢٥. بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، محور الاقتصاد والإنتاجية، مسح المسارات الاقتصادية الكلية وتحليل اتجاهاته.
٢. المعمار، محمد، استشراف إمكانيات النمو الاقتصادي الكامنة في سورية حتى العام ٢٠٢٥، ورقة بحثية قدمت إلى مشروع سورية ٢٠٢٥ عام ٢٠٠٥.
٣. تقارير خبراء بعثة صندوق النقد الدولي إلى سورية في إطار مشاورات المادة الرابعة للصندوق للأعوام (٢٠٠٥/٢٠٠٨).
٤. الخطة الخمسية العاشرة للأعوام (٢٠٠٦/٢٠١٠)، هيئة تخطيط الدولة السورية.
٥. المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (٢٠٠٠/٢٠٠٨).

الاقتصاد الكلية وتمويلها، بمؤشرات توازن ظاهرية سليمة وقوية في ظاهرها، وبالتالي أدت تلك العوامل إلى تذبذب معدل النمو نتيجة لارتباطه المباشر بها، وكانت قطاعات الخدمات والإنشاءات هي التي قادت النمو الكبير في تلك المرحلة، وليس قطاعات الزراعة والصناعة، أي ليس قطاعات الإنتاج الحقيقي "بسبب تأخر انجاز المشاريع الزراعية والصناعية وقصور الدراسات الفنية، وانخفاض الكثافة المحصولية، وتحديد أنماط المحاصيل، ووجود ثغرات عديدة في الشروط التعاقدية للمشروعات الصناعية"[٥٤].

لقد تأثر النمو الاقتصادي بشكل واضح بتحويل حصة سورية من المساعدات العربية التي قررتها قمة الخرطوم العربية عام ١٩٦٧ وقد تراوح المتوسط السنوي لهذه المساعدات خلال فترة السبعينيات من القرن العشرين مع تذبذبات بسيطة حول (١,٥) مليار دولار سنوياً، وقدرت الأموال التي قدمتها الأقطار العربية النفطية لسورية عام ١٩٧٤ فقط بنحو ٤٦ مليار دولار[٥٥]، كما قررت الدول العربية في مؤتمر القمة العربي بالرباط عام ١٩٧٥ تقديم مساعدة إضافية لسورية مقدارها (٥٠٠ مليون دولار)[٥٦] لتعويض خسائر حرب تشرين، ترافق ذلك التدفق المالي الضخم مع نمو الإنتاج النفطي السوري الذي حول سورية إلى منتج نفطي صغير حيث مثّلت قيمة الصادرات النفطية (خام ثقيل) خلال فترة السبعينيات مابين ٦٠٪ إلى ٧٥٪ من الصادرات الكلية التي غطت قيمة المستوردات من المنتجات النفطية بشكل كامل، بالإضافة إلى حصول سورية على عوائد الترانزيت عموماً، وعوائد عبور النفط العراقي خصوصاً الذي كان يدر على الخزينة حتى إيقافه في العام ١٩٨٢ (لأسباب سياسية) حوالي (١٤٢) مليون دولار سنوياً، وكنتيجة لذلك لوحظ أن وسطي معدل نمو العرض النقدي السنوي خلال فترة السبعينيات بلغ حوالي"٢٣٪، وبلغ الذروة في عام ١٩٧٤ إذ نما بمعدل ٤٤٪"[٥٧] مما أثر بدوره إيجاباً على معدلات النمو.

ترافق ذلك الوضع مع قدرة سورية في الحصول على القروض الخارجية الميسرة في مرحلة إعادة تدوير المؤسسات المالية الدولية للفوائض النفطية، وقد شكلت القروض الخارجية حصة أساسية من مجموع الديون الخارجية السورية التي ارتفعت من (٠,٢٦٢) مليار دولار في العام ١٩٧٠ إلى (٣,٥٤٩) مليار دولار عام ١٩٨٠، ومن ثم إلى (٣,٩٧٨) مليار دولار في العام ١٩٨١، وقفزت هذه الديون في العام ١٩٨٦ إلى (١٢,١٩) مليار دولار، ثم ارتفعت إلى (١٦,٨٨) مليار دولار عام ١٩٨٩[٥٨]، (حصلت سورية على قرض أمريكي بداية السبعينيات بقيمة ٩٠ مليون دولار بفائدة ٢٪ سنوياً لمدة ٤٠ عاماً منه ٦,٥ مليون دولار منحة لا ترد، كما حصلت على قروض من البنك الدولي بقيمة ١٣٥ مليون دولار، وقرض من اليابان بقيمة ٦,٧٥ مليار ين ياباني بفوائد بين ٤٪ إلى ٦,٣٪، بالإضافة إلى العديد من القروض الأخرى)[٥٩] بالإضافة إلى تحويلات المغتربين التي قدرت في أواخر السبعينيات

---

٥٤ - النيال، عبد القادر، أوراق من دفاتر الاقتصاد السوري (١٩٩٧/٢٠٠٧)، دار الرواد، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، الصفحة ١٨.

٥٥ - د.العمادي، محمد، هموم التنمية، حوادث لن أنساها، دار طلاس للدراسات والترجمة والتوزيع ، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، الصفحة ٧٥.

٥٦ - هيكل، محمد حسنين، خريف الغضب، قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٣، الصفحة ٢٠٠.

٥٧ - د. جمعة، محمد، السياسة النقدية في سورية وأثرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٠/٢٠٠٠)، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، الصفحة ١٤٢.

٥٨ - للتوسع أكثر في تطور حجم مديونية سورية خلال أعوام ١٩٧٠/١٩٩٧ يمكن مراجعة: مهرة، علي، الديون الخارجية وآثارها على التنمية مع إيلاء أهمية خاصة للديون الخارجية السورية، رسالة دكتوراه، إشراف د. عبد الرحيم بوادقجي، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ١٩٩٦، الصفحات ٥١ و ٥٥.

٥٩ - د. العمادي، محمد، هموم التنمية، مصدر سبق ذكره، الصفحات ٧١، و٧٦.

بـ(٧٥٠) مليون دولار سنوياً، وقد شهدت الخطة الخمسية التي تلت حرب تشرين التحريرية طفرة استثمارية كبيرة شيدت على أساسها مصانع عديدة منها مصنع الورق، وأربع مصانع للشوندر السكري، ومصنع الأمونيا يوريا، ومصنع الإطارات، والعديد من مصانع الغزل والنسيج، إلا أن ذلك الإنفاق الاستثماري الضخم دون الحصول على إنتاج مادي مباشر خلال فترة قصيرة أدى إلى ندرة العملات الصعبة، واستفحال التضخم، مما جعل الحكومة تقرر وقف إقامة مشروعات جديدة والاكتفاء باستكمال المشروعات القائمة في الخطة الخمسية الخامسة (١٩٨٠/١٩٨٥)، وهو ما أثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي خلال عقد الثمانينات بالتضافر مع عوامل أخرى سيذكرها البحث لاحقاً.

ومن هنا نستنتج أن النمو في عقدي السبعينيات والثمانينيات لم يعتمد أبداً على إستراتيجية مبنية على المزايا النسبية لموارد الاقتصاد، أو على الكفاءة الاقتصادية سواء في توزيع الموارد أو في الإنتاج، بدليل عدم جدوى اقتصادية للعديد من المنشآت التي أقيمت وقتها، وبدليل عدم قدرة الحكومة السورية على تخصيص موارد الاقتصاد بالطريقة الأمثل، لا بل إنها ساهمت في تشويه وتبذير تلك الموارد كما حصل في كل من معمل ورق دير الزور الذي كلف ١١٠ مليون دولار، ومعمل الأمونيا يوريا، ومعامل الشوندر[٦٠]، بالإضافة إلى معمل الإطارات ومعامل الغاز[٦١]، والجدول التالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال عقد السبعينيات بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠:

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق، ومعدل النمو بأسعار ١٩٨٠ الثابتة (القيمة بملايين الليرات)

السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الناتج الإجمالي	٢٠٥٧٨	٢٣٠٠١	٢٧٩٦٤	٢٧١٣١	٣٢٣٥٤	٤٠٠٠٣	٤٣٤٠٤	٤٢٦٧٨	٤٦٢٣٢	٤٧٧٩٣	٥١٧٩٩
معدل النمو	-	٪١٢	٪٢٢	-٪٣	٪١٩	٪٢٤	٪٩	-٪٢	٪٨	٪٣	٪٨

مصدر الجدول: استشراف إمكانيات النمو الاقتصادي الكامنة في سورية حتى العام ٢٠٢٥، محمد المعمار، ورقة بحثية قدمت إلى مشروع سورية ٢٠٢٥ عام ٢٠٠٥، الصفحة ٥٤.

كما تأثر النمو الاقتصادي نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات باتفاق المدفوعات بين سورية والاتحاد السوفيتي (١٩٨٩/١٩٩٠) الذي هدف إلى دفع قسط من الديون العسكرية السوفيتية المتراكمة على سورية البالغة يومئذ حوالي (١٣) مليار من الصادرات السورية

---

٦٠ - كلف معمل ورق دير الزور الذي أنشأته مجموعة شركات نمساوية إيطالية حوالي ١١٠ مليون دولار لكن فشل تشغيله بقش القمح السوري، ولم يكن هناك قش كاف لتوريده إلى المعمل، كما لم يكن مرجل المعمل مصمماً لاستعمال النفط السوري الثقيل وتوقف المعمل خمسة أشهر بسبب خراب العنفة، وترك القش كمادة أولية ليحل محله الخشب ونسالة القطن مما استدعى تعديلات على المكائن كلفتها باهظة، واتضح في آخر الأمر أن الاستمرار في استيراد الورق كان أرخص من إقامة المعمل، كما أن مصنع الأمونيا يوريا الذي أقيم في حمص على يد شركة كرزو لوار الفرنسية حول بعد سلسلة من الفشل في عام ١٩٨٨ ليعمل على الغاز مما اقتضى إنشاء خط لأنابيب الغاز بكلفة ١٠٠ مليون دولار تم التعاقد عليه مع بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا، وعندما تقرر إنشاء أربعة معامل لتكرير = السكر عام ١٩٧٥ تم تحويل ٥٠ ألف هكتار من الأراضي الزراعية لتلبية حاجة تلك المعامل التي تستهلك ١,٧ مليون طن من الشمندر سنوياً، وترك الفلاحون زراعة القطن والقمح بتشجيع من الحكومة لكن عندما انهارت أسعار السكر العالمية في الثمانينات اضطرت الحكومة إلى تقليص زراعة الأراضي وتقليص إمكانيات المعامل، للتوسع أكثر راجع: سيل، باتريك، الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، ترجمة المؤسسة العامة للدراسات والتوزيع والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٨، الصفحات ٧٣٥ و٧٣٦).

٦١ - يقول مدير عام المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية في الثمانينيات عبد القادر قدورة حرفياً ما يلي: عندما نتعاقد على مشروع ما ندرس طاقته الإنتاجية وفرص العمل التي يتيحها، وكلفة المشروع، لكن هذا على الورق فقط، فعند التطبيق نجد أنفسنا أننا لم ندرس شيئاً، ونحن في القطر أقمنا مصنعاً للغاز الطبيعي وهذا تم بعد دراسة مستفيضة مع ذلك فإن كلفة الطن الواحد ستكون أكثر من سعر بيعه عالمياً، كما أصبح استيراد المواد الأولية لبعض الصناعات ضرورية كبيرة والسبب أنها لم تدرس كصناعات تتوافق مع إمكانيات واحتياجات القطر، وكان ممكناً أن يكون هناك بدائل صناعية ومشاريع تعتمد أكثر على مواد أولية يتم توفيرها محلياً فمصنع إطارات السيارات يستورد ٩٠٪ من مواده الأولية. للتوسع أكثر راجع: صارم سمير، التجارة الخارجية، نموذج القطر العربي السوري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٣، الصفحات ٣٤ و٣٥ و٦٩).

للسنوات الخمس، ومثلت قيمة تلك الصادرات حوالي (٣) مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته ٢٣٪ من قيمة تلك الديون، وكان القطاع الخاص السوري هو المستفيد الأول من اتفاقية المدفوعات تلك، إذ بلغت قيمة صادراته خلال فترة تطبيق الاتفاق حوالي "١,٥ مليار دولار، وقد ارتفع نصيب صادراته من الصناعة التحويلية من ٢١,٣٪ من إجمالي الصادرات السورية قبل تطبيق الاتفاق إلى ٣٦,٢٪ من تلك الصادرات خلال فترة الاتفاق، وقد استحوذ القطاع الخاص على ٥٤٪ من مجمل صادرات الصناعة التحويلية فقط نتيجة ذلك الاتفاق"[٦٢]، ومكن نظام المدفوعات الشركات المنتجة السورية، ولا سيما الحكومية منها، من تصريف فائض إنتاجها وتدعيمه بالزيادة المتواصلة في الطاقة الإنتاجية. إلا أن الجودة أو الجدوى الاقتصادية لم تحظيا بالاهتمام اللازم، وذلك لانعدام المنافسة الحقيقية في ذلك الوقت، والنتيجة أن اتفاق المدفوعات قلب معدل النمو الاقتصادي من (-٩٪) عام ١٩٨٩ إلى ٨٪ عام ١٩٩٠.

وبالتالي عندما انحسرت المساعدات المالية العربية من حوالي (١,٥) مليار دولار في السنة في أواخر السبعينيات، وأوائل الثمانينيات بالمتوسط إلى حوالي (٣٠٠) مليون دولار بالمتوسط في منتصف الثمانينيات، وأوائل التسعينيات بسبب انخفاض عائدات النفط العربي بشكل أساسي من "٢٠٢ مليار دولار عام ١٩٨١ إلى ١٠٣ مليار دولار عام١٩٩٧"[٦٣]، وعندما توقفت الدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية عن منح سورية معونات إنمائية أو قروض ميسرة جديدة، والاقتصار على دفع المبالغ المتفق عليها بموجب اتفاقيات سابقة، وعندما انخفضت أسعار النفط وعائدات تصديره (انخفضت قيمة صادرات النفط بشكل متدرج من ١,٩ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٦)[٦٤]، وعندما انخفضت قيمة صافي التحويلات دون مقابل مثل تحويلات المغتربين والعمال السوريين من الخارج، والتحويلات للقطاع الحكومي، وبشكلٍ محددٍ من منطقة الخليج، بفعل انحدار سعر برميل النفط بمعدلاتٍ متسارعةٍ، (انخفضت من ١,٦٦ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ١,٤٣ مليار دولار عام ١٩٨٥، ومن ثم إلى ٤٧٣ مليون دولار عام ١٩٩٠)[٦٥]، وعندما توقفت عائدات أنبوب النفط العراقي، وانتهى العمل باتفاق المدفوعات مع الاتحاد السوفيتي انخفض معدل النمو الاقتصادي بصورة دراماتيكية وواضحة، (انخفضت صادرات القطاع الخاص من مجمل الصادرات السورية بنسبة ٥٥٪ بعد انتهاء تطبيق اتفاق المدفوعات، كما انخفضت صادراته من الصناعة التحويلية بنسبة ١٧,٤٪ من مجمل صادرات الصناعة التحويلية)[٦٦].

فنتيجة لانتهاء العمل بنظام المدفوعات لم يستطع الصناعيين السوريون الحفاظ على أسواق الاتحاد السوفيتي بسبب انعدام شروط المنافسة، أو بسبب ارتفاع كلفة التصدير إلى تلك الأسواق (مثل ارتفاع رسوم المطارات والركاب، والتعقيدات البيروقراطية، وتخلف التجهيزات الخاصة بالنقل والشحن)، و"علاوة على فقدان أسواق دول أوروبا الشرقية، ولم يستطع الصناعيين السوريون دخول سوق أوروبا الغربية بالمستوى الذي يتيح تعويض ما فقد في الأسواق الأخرى، وذلك بسبب غياب الشركات التجارية المختصة في عمليات التسويق في

---

٦٢ - د. جوني، عز الدين، التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠١، الصفحة ٥٥، والصفحة ٢٦٤ (يقول الدكتور جوني إن اتفاق المدفوعات بين سورية وروسيا دل على عجز المنتجات الصناعية في القطاعين العام والخاص على غزو الأسواق الخارجية بمعزل عن تدخل الدولة وإن تكرار هذه التجربة شبه مستحيل في الظروف الحالية للتجارة الدولية والعولمة وشروط عمل منظمة التجارة العالمية، المرجع ذاته الصفحة ٢٦٥.)

٦٣ - د. طاهر، جميل، النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية، بحث علمي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٩٧، الصفحة ١٠.

٦٤ - د. جوني، عز الدين، التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي، مصدر سابق، الصفحة ٨١.

٦٥ - د. جوني، عز الدين، التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي، مصدر سابق، الصفحة ٣٣١.

٦٦ - د. جوني، عز الدين، التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي، مصدر سابق، الصفحة ٥٥، و الصفحة ٢٦٤.

الخارج والتي تعتبر عمليات معقدة يصعب على الغالبية العظمى من الصناعيين القيام بها"[٦٧].

وقد تجسد الانخفاض الحاد في معدل النمو الاقتصادي خلال عقد الثمانينيات على شكل أزمةٍ اقتصاديةٍ بدأت في عام ١٩٨١ وتصاعدت لتصبح أزمةً خانقةً وحادةً في عام ١٩٨٦، وسمي عقد الثمانينيات بعقد الأزمة، ونتيجة للانحسارات المالية المذكورة سابقاً، فقد انخفض معدل نمو العرض النقدي السنوي بشكل حاد وملحوظ من "٢١٪ عام ١٩٨٥ إلى ١٤٪ عام ١٩٨٦، عاد ليرتفع في السنوات اللاحقة ويسجل نسبة نمو قدرها ٢٣٪ في عام ١٩٨٩"[٦٨] نتيجة الفائض في ميزان التجارة الخارجية مع الاتحاد السوفيتي، وبين عامي ١٩٨٧/١٩٨٠ تدنت العملات الأجنبية القابلة للتحويل "إذ لم تكن تلك العملات تمول أكثر من ٤٧ يوماً من الواردات، وتدهورت في بعض السنوات فأصبحت تغطي من ٢٢ إلى ٢٥ يوم فقط، عادت لتشهد تحسناً خلال عامي ١٩٨٩/١٩٩٨ فأصبحت تغطي تمويل ٦٠ يوم من الواردات"[٦٩]، والجدول التالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال عقد الثمانينيات بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥:

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق و بأسعار عام ١٩٨٥ الثابتة (القيمة بملايين الليرات السورية)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
الناتج المحلي	72078	78931	80606	81758	78429	83225	79109	80618	91313	83133	89485
معدل النمو السنوي	-	10%	2%	1%	-4%	6%	-5%	2%	13%	-9%	8%

مصدر الجدول: استشراف إمكانيات النمو الاقتصادي الكامنة في سورية حتى العام ٢٠٢٥، محمد المعمار، ورقة بحثية قدمت إلى مشروع سورية ٢٠٢٥ عام ٢٠٠٥، الصفحة ٥٨.

وخلال عقد التسعينيات بلغ وسطي معدل النمو بالأسعار الثابتة حوالي (٧٪)، مع تأرجح كبيرٍ بين السنوات وتباين بين نصف العقد الأول ونصفه الثاني، فبينما حقق النمو معدلاً مرتفعاً خلال النصف الأول من العقد بحوالي (٩٪)، تراجع هذا المعدل إلى نحو (-٣٪) في النصف الثاني، وكان سالباً في عام ١٩٩٩ بنسبة (-٢٪)، ولم يصل معدل النمو إلا إلى (٠,٦٪) في العام ٢٠٠٠، ويمكن تفسير ارتفاع معدلات النمو في النصف الأول من التسعينيات بعدة عوامل، منها زيادة الاستثمارات الخاصة بعد صدور قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١، وزيادة إنتاج النفط، والخفيف منه بشكلٍ خاص، وزيادة الإنتاج الزراعي. أما في النصف الثاني من العقد فقد تراجع الاستثمار الخاص مع تراجع عدد الفرص الاستثمارية المتاحة، ذات الربحية العالية والعائد السريع، إذ "تراجع الاستثمار الخاص من مبلغ ٨٧,٥ مليار ليرة عام ١٩٩٥ إلى مبلغ ٨١ مليار ليرة عام ١٩٩٦، ما لبث أن انخفض إلى مبلغ ٦١,٥ مليار ليرة عام ١٩٩٩، دون أن يتمكن الاستثمار العام من سد النقص الحاصل في الاستثمار"[٧٠]، أي أن الاستثمار الخاص انخفض بنسبة ٣٠٪ خلال أربع سنوات فقط.

كما تدل البيانات الإحصائية على أن نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من ١٦٪ عام ١٩٩٥، إلى ١٤٪ عام ١٩٩٦، واستقرت عند ١٠٪ فقط خلال سنوات

---

[٦٧] - آثار إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر على قطاع النسيج والملابس الجاهزة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٥، الصفحة ١٣.

[٦٨] - د. جمة، محمد، السياسة النقدية في سورية وأثرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٠/٢٠٠٠)، مرجع سبق ذكره، الصفحة ١٤٣.

[٦٩] - د. جمعة، محمد، السياسة النقدية في سورية وأثرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٠/٢٠٠٠)، مرجع سبق ذكره، الصفحة ٣٢٩.

[٧٠] - زيدان، رامي، حساسية النظام الضريبي في سورية، حساسية الإيرادات العامة العادية تجاه تغيرات الدخل القومي في سورية، وزارة الثقافة السورية، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، الصفحة ٦١.

(١٩٩٩/١٩٩٧)، في الوقت الذي استقرت فيه نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي عند ١٤٪ خلال السنوات الثلاث الأخيرة ذاتها من عقد التسعينيات[٧١].

بالإضافة إلى السبب الهام الآخر المتمثل بعدم توفر المناخ الاستثماري الجاذب في سورية، فلم تزل قدرة سوق الاستثمار السورية على جذب التدفقات الاستثمارية قدرةً متدنيةً. فقد بلغت التدفقات الاستثمارية المباشرة من دول الاتحاد الأوروبي إلى دول المتوسط ٢٤ مليار دولار أمريكي خلال الفترة من ١٩٩٨/١٩٩٠ وكانت حصة سورية من هذه الاستثمارات (١,٥٪)، وحصة مصر (٨,٥٪)، وحصة تونس (١١,٦٪) أما حصة تركيا فقد بلغت (٢٨٪).

وتراجعُ الاستثمار لا يستطيع أن يفسر وحدَهُ تراجع النمو في النصف الثاني من عقد التسعينيات. وإنما ساهمت حزمة السياسات المالية و النقدية الانكماشية التي أتبعت كتجميد الرواتب و الأجور، وتخفيض الاعتمادات المخصصة للإنفاق الاستثماري مع تدني نسب التنفيذ من جهة أخرى، ساهمت كلها بخفض معدلات النمو الاقتصادي العام، والجدول التالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال عقد التسعينيات:

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق، ومعدل النمو بأسعار ١٩٩٥ الثابتة (القيمة بملايين الليرات)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الناتج الإجمالي	389469	420242	476850	501546	539929	570975	612896	628148	675888	662396	662367
معدل النمو السنوي	-	8%	14%	5%	8%	6%	7%	3%	7%	-2%	0.6%

مصدر الجدول: استشراف إمكانيات النمو الاقتصادي الكامنة في سورية حتى العام ٢٠٢٥، محمد المعمار، ورقة بحثية قدمت إلى مشروع سورية ٢٠٢٥ عام ٢٠٠٥، الصفحة ٦١.

ولا يشذ النمو الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٠ في بنيته ومصادره عما كان عليه قبل تلك الأعوام، حيث يرتبط النمو الاقتصادي منذ بداية العام ٢٠٠٠ بعوامل ظرفية ريعية أهمها الانفتاح على سوق العراق، فقد قفزت الصادرات السورية إلى العراق بصورة مطردة من ٧٩ مليون دولار عام ٢٠٠٢ لتصل إلى ٥٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥ ومن ثم إلى ٦٤٦ مليون دولار عام ٢٠٠٦، أي أنها تضاعفت حوالي ٨ مرات خلال الفترة المذكورة[٧٢]، كما تأثر النمو بالإنفاق الكثيف للاجئين العراقيين الذين زادوا بنسبة ٦٠٪ خلال أعوام (٢٠٠٥/٢٠٠٣) مما أثر بشكل واضح في الطلب الكلي، وخاصة فيما يتعلق بأسعار العقارات والإيجارات، كما تأثر النمو بارتفاع عائدات الصادرات النفطية على الرغم من انخفاض مستوى الإنتاج النفطي السوري، والتي وصلت إلى ٧٠٠ مليون دولار أمريكي نهاية عام ٢٠٠٥، الأمر الذي ساهم في رفع مستوى الاحتياطي الوطني من القطع الأجنبي نسبياً، وفي تخفيف الدين العام، وتحسين ميزان المدفوعات، ترافق ذلك مع ما يسمى بـ "تساقط آثار الفورة المالية"، وفوائضها المالية الضخمة في الدول النفطية العربية على سورية التي تدفقت بشكل استثمارات في قطاعات العقارات، والسياحة، والمال، وقد زادت تلك الاستثمارات في سورية من (٤٣,٥) مليون دولار عام ٢٠٠١ إلى (٤٢٧,٢) مليون دولار في العام ٢٠٠٤ ثم ارتفعت إلى (١,٦٧٢) مليار دولار في العام ٢٠٠٥.

كما تأثر النمو الاقتصادي خلال الفترة ذاتها، وتحديداً بعد عام ٢٠٠٤، بقطاعات ريعية خدمية بالاقتصاد السوري والتي كان لها أثر كبير وواضح في معدل النمو الاقتصادي العام، ومنها قطاع

[٧١] - د. القاضي، حسين، الإصلاح الاقتصادي في سورية إلى أين، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، الصفحة ٢١.

[٧٢] - مصدر أرقام الصادرات إلى العراق هو: سعيفان، سمير، ومعمار، محمد، التجارة الخارجية في سورية، أطلس للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٩، الصفحة ٩٩.

المواصلات والنقل، وقطاع المال والتأمين، وقطاع الخدمات الشخصية، وتجارة الجملة والمفرق، وقطاع البناء والتشييد، إذ كان النمو الاقتصادي خلال عامي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ مرتكزاً بشكل أساسي على هذه القطاعات على حساب قطاعي الزراعة والصناعة*، فقد تطورت مساهمة قطاع النقل والمواصلات في النمو الاقتصادي من ٠,٨ نقطة مئوية عام ٢٠٠١ إلى ٣ نقطة عام ٢٠٠٥، ثم انخفضت إلى ١,٥ نقطة عام ٢٠٠٦، وتطورت مساهمة تجارة الجملة والمفرق بالنمو من ١,٦ نقطة عام ٢٠٠١ إلى ٢,٨ نقطة عام ٢٠٠٦، كما تطورت مساهمة قطاع المال والتأمين من (-٠,١ نقطة) إلى ٢,٨ نقطة خلال الفترة ذاتها، كما تطورت مساهمة قطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية من ٠,٥ نقطة إلى ١,٥ نقطة خلال الفترة ذاتها، كما تطورت مساهمة قطاع البناء والتشييد بالنمو من مساهمة تكاد تكون صفرية في العام ٢٠٠١ إلى ٠,٥ نقطة عام ٢٠٠٥ لتنخفض إلى ٠,٢ نقطة عام ٢٠٠٦، وباقي حصة النمو كانت من نصيب قطاعات الماء والكهرباء والرسوم الجمركية، وبالتالي فإنه في عام ٢٠٠٦ على وجه الخصوص كانت القطاعات القائدة للنمو الاقتصادي العام في سورية البالغ ٥,٢٪ بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ هي قطاعات خدمية بامتياز، مع ملاحظة أن الزراعة لم تساهم بأكثر من ٠,٩ نقطة في النمو خلال الفترة ذاتها في حين كانت مساهمة الصناعة سالبة بنسبة ٤,٨ نقطة[٧٣].

وتكرر المشهد ذاته بالنسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية بالنمو الاقتصادي خلال عامي (٢٠٠٧/٢٠٠٨) فبينما حققت مساهمة الزراعة بالنمو تراجعاً كبيراً خلال العامين المذكورين، إذ كانت مساهمتها سالبة بـ٠,٣٩ نقطة، و١ نقطة على التوالي، فإن قطاعات أخرى كالخدمات الشخصية والاجتماعية والرسوم ساهمت بالنمو بـ٠,٣ نقطة، و٠,٥ نقطة على التوالي خلال السنتين المذكورتين، وعندما وصل معدل النمو الاقتصادي في العام ٢٠٠٧ وبالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٦,٣٪ لم تكن مساهمة الصناعة التحويلية في ذلك المعدل تتجاوز ٠,٢٧ نقطة، في حين كانت مساهمة الصناعة الاستخراجية سالبة بقيمة ٠,٢ نقطة، أما ما تبقى من النمو فساهمت فيه قطاعات الاقتصاد الأخرى كالتجارة والمطاعم والفنادق بـ٠,٥٣ نقطة، والنقل والمواصلات والتخزين بـ٠,٢٢ نقطة، وخدمات المال والتأمين والعقارات بـ٠,١٧ نقطة والخدمات الشخصية والاجتماعية بـ٠,٣ نقطة.

يدعم تلك النتائج السابقة عدم القدرة على تفسير التذبذب الهائل للنمو خلال السنوات الثماني الماضية من خلال التغيير الإنتاجي المباشر في الاقتصاد الوطني، فما هي العوامل التي تدفع معدل النمو الاقتصادي بالتحرك من ١,١٪ في عام ٢٠٠٣ إلى حوالي ٦,٣٪ في عام ٢٠٠٧؟ علماً أن مؤشرات الاقتصاد الكلي كافة كانت خلال الفترة ذاتها تعاني من اختلالات شديدة سيوردها البحث بعد قليل، وأن تلك الاختلالات لا تسمح وفق المنطق الاقتصادي بزيادة معدل النمو بتلك النسبة الكبيرة، وخلال تلك المدة القصيرة، إذ يفترض النمو الاقتصادي الحقيقي، في النهاية، تغييراً عميقاً في البنى الاقتصادية والاجتماعية، والتكنولوجية والتعليمية، بشكل مستمر، وهذا التغيير لم يحدث تاريخياً في الاقتصاد السوري بشكل يؤهله لحدوث "قفزات نمو"، وخاصة أن بنيته الإنتاجية مازلت لها السمات العامة لبنى الإنتاج في اقتصادات الأطراف، من تخلف تقاني، وضعف التشابكات الصناعية، وتدني القيم المضافة، وانخفاض مهارات قوة العمل، وما إلى هنالك من خصائص بنيوية أخرى تعيق تحقيق مثل تلك القفزات

---

* للحصول على مساهمة كل قطاع في النمو الاقتصادي الكلي يتم تثقيل معدل نمو القطاع بوزنه النسبي في الناتج المحلي الإجمالي، فمثلاً إذا كان معدل نمو قطاع المال والتأمين في عام ٢٠٠٦ وصل إلى ٥٠٪، وكان يشكل ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي فإن مساهمته في النمو الاقتصادي الكلي تكون (٠,٥*٠,٠٣= ١,٥ وتقاس بالنقطة المئوية، أي يقال أن قطاع المال والتأمين ساهم بـ١,٥ نقطة بالنمو وكأننا نقول أنه ساهم بـ١٥٠٪ فيه) (الباحث).

٧٣ - مصدر أرقام مساهمة القطاعات في النمو هو التقرير السنوي لمصرف سورية المركزي لعام ٢٠٠٦، الصفحة ١٦.

خلال فترات زمنية قصيرة.
إن النتيجة النهائية التي يستخلصها البحث من التحليل التاريخي المكثف لمصادر النمو الاقتصادي في الاقتصاد السوري هي أن النمو لم يستند في بنيته على مصادر النمو على المدى الطويل والممثلة، برأس المال التقني المعرفي، والعمالة المؤهلة، والتكنولوجيا، والإدارة والتنظيم، أي أنه لم يكن معتمداً في جوهره على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (Total Factor Productivity)[٧٤]، وبالتالي فهو حتى الآن لم يكن قائماً على بنية اقتصادية إنتاجية/تكنولوجية، وذلك بدليل أن مساهمة الـ(TFP) في النمو الاقتصادي لم تزد عن ١٪ منذ عام ١٩٩٠ حتى الآن، بل أصبحت سالبة منذ العام ٢٠٠٤ بنسبة وصلت إلى (-٠,٦٦٪)، وبعد عام ٢٠٠٤ بقيت مساهمة مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي سالبة إذ وصلت نسبتها في عام ٢٠٠٧ إلى (-٠,٣٦٪) ووصلت في عام ٢٠٠٨ إلى (-٢,٥٧٪)[٧٥]، مع العلم أن الاقتصاد حقَّقَ خلال بعض الفترات السابقة معدلات نمو اقتصادية مرتفعة بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ (٥,١٪ عام ٢٠٠١ ، ٦,٧ عام ٢٠٠٤)/ مع العلم أن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج باتت مسؤولة عن حوالي ٤١٪[٧٦] من النمو الاقتصادي في معظم بلدان العالم المتقدم.
وحسب النظرية الاقتصادية العامة فإن (TFP) تعد المصدر النوعي للنمو الاقتصادي (المصدر الكمي هو الاستثمار المادي وعدد المشتغلين، والموارد الطبيعية) حيث تعكس الجانب التقني في العملية الإنتاجية بالإضافة إلى رأس المال البشري وفعالية الإدارة أو المؤسسات، والسياسات الاقتصادية، وهي بذلك المعنى تمثل حالة التقدم التقني الشامل التي يستطيع الاقتصاد بواسطتها إحراز مزيداً من النمو من مصادر النمو الكلاسيكية ذاتها، "فالتقدم التقني هو الآثار التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي مع ثبات عوامل الإنتاج الأخرى من الناحية الكمية، وهو بالتالي مجموعة التحسينات التي تطرأ على عوامل الإنتاج المادية وعلى بنية الاقتصاد الوطني ككل"[٧٧]، وبالتالي فإنَّ رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل مستدام لا يمكن أن يتم عبر الزيادات التراكمية في مصادر النمو الكمية، لأن هذه الموارد محدودة من جهة، وخاضعة لقانون الغلة المتناقصة من جهة أخرى، أما النمو المستند إلى الإنتاج المعرفي الذي يتولد من استثمار عال في رأس المال البشري فانه ينعكس على العملية الإنتاجية من خلال عملية التقدم التقني الذي يقود إلى خلق قيم مضافة عالية، ولا تخضع عوائد الإنتاج المعرفي إلى قانون الغلة المتناقصة بسبب قدراته الإبداعية والخلاقة.
ولأن النمو الاقتصادي هو الحامل الكمي للتنمية الاقتصادية التي سبق للبحث تعريفها في الفصل السابق، فإن تقلب النمو الاقتصادي وعدم استقراره وانتظامه، يعني على المدى الطويل عدم استقرار التنمية الاجتماعية برمتها، أو عدم قدرة الدولة على السيطرة على مسار تلك التنمية بصورة منتظمة، كونها لا تسيطر على المصادر الفعلية للنمو الاقتصادي، أو أنها لا تستطيع التحكم بها لإزالة التشوهات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تحولت كعملية اجتماعية تاريخية إلى تنمية تابعة لقطاعات اقتصادية هشة، وأصبحت غير قادرة على

---

٧٤ - يتم حساب الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من المعادلة الأساسية لنمو الإنتاج للعامل الواحد التي تأخذ في شكلها العام الصيغة التالية: dy/y = dA/A + αdK/K + (1- α)dL/L بحيث أن dy/y هي معدل النمو، dA/A هي الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، dk/k هي معدل نمو رأس المال، وdL/L هي معدل نمو العمالة، α هي مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال، و (1- α) هي مرونة الناتج بالنسبة للعمل، (راجع: د. علي، علي، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سلسلة جسر التنمية، العدد ٧٦، تشرين الأول ٢٠٠٨، الصفحة ١٨).
٧٥ - مصدر أرقام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ هو: تقرير الأداء الاقتصادي للحكومة السورية لعام ٢٠٠٩، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب الاقتصادي الفني عام ٢٠٠٩، الصفحة ٥.
٧٦ - تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ٢٠٠٥، واشنطن، عام ٢٠٠٥، الصفحة ٨.
٧٧ - د. ولد سيدي محمد، سيدي محمود، المشاكل الهيكلية للتنمية، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٥، الصفحة ١٦٠.

تخصيص الموارد الاقتصادية بطرق عقلانية، وخاصة أن سورية "لا تعاني من سوء إدارة الموارد وضعف استثمارها المكثف فحسب، بل ومن محدوديتها وندرتها ومن تآكلها"[٧٨]، الأمر الذي يستدعي تفعيل مصادر النمو الاقتصادي الحقيقية للحفاظ على نمو اقتصادي مستدام، وتنمية حقيقية مستمرة، والجدول التالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٠، بأسعارها الثابتة.

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق، ومعدل النمو بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة (القيمة بملايين الليرات)

السنة	٢٠٠٠	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	٢٠٠٨
الناتج المحلي الإجمالي	903944	950245	1006431	1017619	1085993	1151462	1211339	1288001	١٣٣٩٢٨٦
معدل النمو السنوي (%)	٠,٦	٥,١	٥,٩	١,١	٦,٧	٦	٥,٢	٦,٣	٣,٩

مصدر الجدول: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (٢٠٠٠/٢٠٠٩)، وحسابات الباحث

[٧٨] - التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول في سورية، مشروع سورية ٢٠٢٥. بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة، المحور السكاني والمجالي، القسم الأول، الفصل الثاني، الصفحة ٨٥.

١-٢: اختلالات الاقتصاد الكلي: المشهد الراهن:

يعاني الاقتصاد السوري، بدءاً من مطلع الألفية الجديدة، من اختلالات بنيوية بين متغيراته الاقتصادية الكلية، انعكست بشكل مباشر على معدلات النمو الاقتصادي باتجاه التذبذب، وعدم الاستقرار، وبدأت المشكلات الاقتصادية تطفو على السطح، كانعكاس لتلك الاختلالات، في شكل أزمات جزئية متفرقة: أزمة طاقة، أزمة سعر صرف، أزمة تشغيل، أزمة سكن، أزمة إصلاح اقتصادي، وقد عكست تلك الأزمات بشكل واضح عمق الاختلالات الاقتصادية/الاجتماعية التي وصل إليها الاقتصاد، وبدأت تكشف عن تشوهاته التي لعب النفط دوراً بارزاً في إخفاء بعض ملامحها طيلة عقود سابقة، وباتت تنذر بمستقبل رمادي له، إن لم تعالج بصورة جذرية، ويحصر البحث أبرز ملامح الاقتصاد الكلي في سورية بعد العام ٢٠٠٠، والتي دفعت باتجاه تراجع أداء الاقتصاد من خلال ١٨ نقطة رئيسية وهي[٧٩]:

١. تراجع معدلات الاستثمار الداخلية: بلغ وسطي معدل النمو السنوي للاستثمار الإجمالي خلال سنوات (٢٠٠٥/٢٠٠٠) ٧٪ وبتراجع مقداره ٥٪ عمّا هو مخطط، ويعود ذلك إلى تراجع وسطي معدل نمو الاستثمار العام حيث لم يتحقق من نسبة ١٢٪ المخطط لها إلا ٦٪ فقط، كما بلغ وسطي معدل نمو الاستثمار الخاص الفعلي ٧,٨٪ بينما كان مخططاً له أن يبلغ ١١٪، ونتيجة ذلك لم تتجاوز نسبة الاستثمار الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢١٪ موزعة إلى ٨٪ للاستثمار الخاص و١٣٪ للاستثمار العام، واستمر تراجع الاستثمار الخاص والعام بمعدل (١٢٪) للفترة (٢٠٠٨/٢٠٠٦)[٨٠]، كما تراجعت نسبة الادخار المحلي إلى الناتج (١٨٪) كمتوسط للفترة السابقة ذاتها، بينما يحتاج الاقتصاد الوطني إلى ما لا يقل عن ٢٥ % إلى ٣٠٪ كمعدل استثمار مع عائد لا يقل عن ٢٠٪ كي يحقق معدل نمو بين ٥٪ و ٦٪.

٢. ارتفاع عجز الموازنة العامة من دون الإيرادات النفطية ليصل وسطياً خلال سنوات (٢٠٠٥/٢٠٠٠) إلى أكثر من (١٣٪) من الناتج المحلي الإجماليّ، وهي نسبة شديدة الارتفاع سواء بمعايير الاتحاد الأوروبي في الدول المتقدمة أم بمعايير كوميسا والإيكواس* في الدول النامية، وعدم تناقص القيمة المطلقة لذلك العجز، (توقع وزير المالية محمد الحسين وصول عجز الموازنة العامة للدولة إلى ٢٢٩ مليار ليرة عام

---

[٧٩] - أخذت الأرقام الواردة في تحليل اختلالات الاقتصاد الكلي من المصادر التالية ما لم يذكر البحث خلاف ذلك:
١. الخطة الخمسية العاشرة للأعوام (٢٠١٠/٢٠٠٦)، هيئة تخطيط الدولة السورية.
٢. المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (٢٠٠٨/٢٠٠٠).
٣. التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول في سورية، مشروع سورية ٢٠٢٥، بالتعاون مع الأمم المتحدة.
٤. التقرير الوطني الأول للفقر في سورية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦.
٥. التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري، دمشق ٢٠٠٧.
٦. إستراتيجية الصناعة السورية حتى عام ٢٠١٥، وزارة الصناعة السورية، ٢٠٠٨
٧. واقع الصناعة التحويلية في سورية وإستراتيجية التنمية الصناعية، وزارة الصناعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، دراسة غير منشورة، إعداد د. خالد عبد النور، ٢٠٠٣.
٨. التقرير الاقتصادي المقدم من الحكومة إلى المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث، دمشق ٢٠٠٥.
٩. تقارير خبراء بعثة صندوق النقد الدولي إلى سورية في إطار مشاورات المادة الرابعة للصندوق (٢٠٠٨/٢٠٠٥).
١٠. د. حبيب، مطانيوس، قراءات ورؤى في الاقتصاد السوري، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٩.

٨٠ - مصدر أرقام أعوام (٢٠٠٨/٢٠٠٦) هو معلومات حصل الباحث عليها من تقرير مراجعة أداء منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة، تقرير غير منشور، هيئة تخطيط الدولة السورية، ٢٠٠٩.

* **الكوميسا هي السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، تأسست عام ١٩٩٣ كأحد أشكال التكتلات الاقتصادية في أفريقيا وهي اختصار لكلمات (**common market for east and south Africa**)، في حين أن الإيكواس هي الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، تأسست عام ١٩٧٥ لتشجيع التعاون الاقتصادي الإقليمي بين الدول الأعضاء، وهي اختصار لكلمات (** economic community of west African states**).**

٢٠٠٩ مقارنة مع ١٩٢ مليار ليرة عام ٢٠٠٨، أي بزيادة مقدارها ١٩٪)[٨١] ترافق ذلك مع وصول الدين العام الداخلي والخارجي إلى ٣٥٪[٨٢] من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٨، بالإضافة إلى انخفاض نصيب إيرادات الموازنة من الناتج من ٢٨,٨٪ من النتاج عام ٢٠٠٢ إلى ٢١,٩٪ عام ٢٠٠٦.

٣. ضعف كفاءة استخدام رأس المال المادي، وهشاشة المكون التقاني، وتخلف القدرات التقانية والتنظيمية لرأس المال البشري، ويتبدى ذلك في تدني الإنتاجية الحدية لرأس المال التي انخفضت من ٢٤٪ عام ٢٠٠٠ إلى ١٩٪ عام ٢٠٠٧، وتكون بالتالي قد خسرت ما مقداره ٤٥٪ خلال فترة (٢٠٠٧/٢٠٠٠) عما كانت عليه خلال الفترة (١٩٩٥/١٩٩٠)، كما تراجع المعامل الحدي لرأس المال بحيث أن إنتاج وحدة واحدة من الناتج تطلب ما بين ٦,١ و ٧ حدة نقدية في أعوام (٢٠٠٧/٢٠٠٠) بدلاً من ٣,٥ وحدة نقدية خلال الفترة (١٩٩٥/١٩٩٠).

٤. انخفاض وسطي معدل نمو إنتاجية العامل إلى ١,٨٪ بينما كانت تلك الإنتاجية ٣,١٪ للفترة (١٩٩٠-١٩٩٦) وشمل تراجع إنتاجية العامل كافة القطاعات الاقتصادية.

٥. تفاقم سوء توزيع الدخل: بدليل انخفاض حصة الرواتب والأجور من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام ٢٠٠٠ الثابتة من ٤٥,٣٢٪ عام ١٩٩٦ إلى ٣٢,١١٪ عام ٢٠٠٤ %، ومن ثم إلى ٢٦,٢٪ في عام ٢٠٠٥، ومن ثم إلى ١٨٪ عام ٢٠٠٦، واستمر تراجع تلك الحصة في عام ٢٠٠٧ إلى (٣٠٪) من الناتج المحلي بينما بلغت حصة رأس المال نحو ٧٠٪ منه، وهو ما يشير إلى ارتفاع معدل عدم العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول[٨٣]، في الوقت الذي تصل فيه حصة العمل من الناتج في الدول الصناعية المتقدمة إلى ٦٥-٧٠٪ وفي بعضها تتجاوز ٨٠٪، في حين استأثرت عوامل الإنتاج الأخرى (رأس المال، الأرض، التنظيم) بالنسبة الباقية.

٦. تدهور الأجور الحقيقية (القدرة الشرائية): إذ بلغ متوسط الزيادة الاسمية في الأجور (١٥٪) خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٤) في حين أن معدل نمو الأجور الحقيقية خلال الفترة ذاتها لم يتجاوز (٣,٢٪). وزادت نسبة السكان تحت خط الفقر الشديد من (١١,٣٪) عام ٢٠٠٤ إلى (١٢,٢٪) عام ٢٠٠٧، وزادت نسبة السكان تحت خط الفقر العام من (٣٠٪) إلى (٣٤,٥٪) خلال الفترة السابقة ذاتها، وهذا يشير إلى ضعف الطابع الاجتماعي لسياسات الخطة الخمسية العاشرة التي مالت نحو السياسات الليبرالية.

٧. تراجع واضح لدور النفط في تمويل الاقتصاد: إذ يرجح أن تصبح سورية مستورداً صافياً للنفط، وأن تستنفد احتياطياتها النفطية في أواخر عشرينيات القرن الحالي، ومن شأن ذلك أن يخفض الإيرادات النفطية الحكومية إلى نحو ٧,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠١٠، بينما ستنخفض عائدات القطع الأجنبي الصافية المتأتية من النفط من ١٤٪ من إجمالي الناتج في عام ٢٠٠٣ إلى الصفر في عام ٢٠١٠، وهذا ما يشكل وضعاً قلقاً للاقتصاد السوري، ويدفع بالسلطات الاقتصادية إلى البحث عن

---

[٨١] - مصدر الرقم هو تصريح مباشر لوزير المالية السوري محمد الحسين في جلسة حوارية حضرها الباحث في مقر وزارة المالية بدمشق تاريخ ٢٠٠٩/١/١١.

٨٢ - مصدر الرقم هو تصريح مباشر لوزير المالية السوري محمد الحسين في جلسة حوارية حضرها الباحث في مقر وزارة المالية بدمشق تاريخ ٢٠٠٩/١/١١.

[٨٣] - معلومات عام ٢٠٠٧ حول حصة العمل من الناتج حصل الباحث عليها من تقرير مراجعة أداء منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة، تقرير غير منشور، هيئة تخطيط الدولة السورية، ٢٠٠٩.

مصادر تمويل بديلة قد تأخذ في أغلب الأحيان شكل ضرائب ورسوم جديدة يتحمل عبئها النهائي المواطن السوري.

٨. انفلات في الأسعار، وعدم القدرة على السيطرة عليها بما توفره أدوات السياستين المالية والنقدية، وانخفاض واضح في القوة الشرائية للمواطنين، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام ٢٠٠٥ مقارنة مع عام ٢٠٠٠ بـ٢٢,٦٪، ولكن في عام ٢٠٠٦ حدث تغيران أساسيان في كيفية حساب الرقم القياسي للأسعار، حيث تم توسيع السلة لتكون أكثر تمثيلاً لسلوك المستهلك داخل الاقتصاد السوري، وأصبحت سنة ٢٠٠٥، هي سنة الأساس للسلة الجديدة بدلاً من سنة ٢٠٠٠، ونتيجة لذلك التغيير في طريقة الحساب وصل معدل التضخم إحصائياً في عام ٢٠٠٦ إلى ١٠,٣٪، ثم ارتفع عام ٢٠٠٨ ليصل إلى ١٣٪[٨٤]، علماً أنه وصل في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ إلى ١٧,٨٪حسب تقدير هيئة تخطيط الدولة في تقريرها عن مراجعة أداء منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة، وتكشف بيانات مصرف سورية المركزي أن المعدل التراكمي للتضخم خلال أعوام (٢٠٠٩/٢٠٠٥) وصل إلى ٣٥٪ على اعتبار أن عام ٢٠٠٥ هو عام الأساس[٨٥]، أما إذا حسبت نسبة ارتفاع الأسعار بطريقة مخفض الناتج المحلي الإجمالي نجد أن المستوى العام للأسعار في الاقتصاد السوري بالنسبة لعام ٢٠٠٠ كعام أساس، قد ارتفع بشكل كبير جداً، فقد قفز من ٢٪ في عام ٢٠٠١ إلى ٤٨٪ في عام ٢٠٠٦، ثم ارتفع إلى ٥٧٪ عام ٢٠٠٧ ليصل إلى ٧١٪ عام ٢٠٠٨، وهذا ما يعبر عن تدهور القوة الشرائية لليرة السورية على المستوى الكلي خلال ٨ سنوات[٨٦].

٩. ضعف الهياكل الصناعية/الإنتاجية المباشرة في القطاعين العام والخاص، وتراجع واضح في دور الصناعة التحويلية على المستوى الاقتصادي الكلي حيث لم تزد مساهمة قطاع الصناعة التحويلية عن ٣٪ في الناتج المحلي الإجمالي خلال أعوام (٢٠٠٥/٢٠٠٠)، بعد أن وصلت إلى ١١٪ في العام ١٩٩٩، يترافق ذلك مع ضآلة القيمة المضافة المحققة في ذلك القطاع ففي الصناعات النسيجية والتي تشكل العمود الفقري للصناعة السورية تتراوح هذه القيمة بين ٣٪ و٧٪ في مرحلة الغزل، و٣٪ إلى٥٪ في مرحلة النسيج ولا تتجاوز الـ ١٥٪ في صناعة الألبسة في القطاع العام و٣٠٪ في القطاع الخاص، وفي الصناعات الكيميائية تتم عمليات تحويلية بسيطة تعطي قيمة مضافة متدنية تتراوح في القطاع العام بين ٢٪ و١٥٪ وتصل في القطاع الخاص حتى ٣٥٪ بشكل عام وحتى ٤٠٪ في الصناعات الدوائية. ولا تختلف الصناعات الهندسية كثيراً من حيث الطابع عن الصناعات السابقة، فالعمليات التحويلية بسيطة، وإنتاجيتها محدودة، والقيمة المضافة لا تزيد عن ١٥٪ في القطاع العام ولا تتجاوز الـ ٤٠٪ في القطاع الخاص.

١٠. قطاع صناعي خاص صغير ومتناهي الصغر، تشكل منشآته التي تشغل أقل من ١٠ عمال حوالي ٩١٪ من مجمل المنشآت الصناعية، ولا يتجاوز رأس مال المنشأة ٦٥٠

---

٨٤ - مصدر الرقم تقرير التضخم لعام ٢٠٠٨، مصرف سورية المركزي، دراسة غير منشورة، الصفحة ١٠.

٨٥ - مصرف سورية المركزي، الإحصاءات النقدية لغاية أيلول ٢٠٠٩، الجدول رقم ٤٨، الصفحة ٧٢، دمشق ٢٠٠٩.

٨٦ - مصدر أرقام مخفض الناتج المحلي الإجمالي هي حسابات الباحث الخاصة بالاستناد إلى بيانات المجموعة الإحصائية للأعوام (٢٠٠٩/٢٠٠٠) المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الاسمي والحقيقي بالنسبة لعام ٢٠٠٠ كعام أساس. ومخفض الناتج المحلي الإجمالي هو رقم قياسي يقيس متوسط مستوى الأسعار في سنة معينة بالقياس إلى سنة أساس تكون قيمة الرقم القياسي فيها تساوي ١٠٠٪، ويعطى بالعلاقة (إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الجاري/ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الثابت) × ١٠٠.

ألف ليرة، ولا يزيد متوسط إنتاجها السنوي عن ١,١ مليون ليرة، يترافق ذلك مع غياب نموذج الشركات المساهمة كظاهرة اقتصادية.

١١. تخلف وضعف تقاني شديد في القطاعين العام والخاص، ناتج بدرجة كبيرة عن ضعف تاريخي في عمليات الاستبدال والتجديد التقاني، وضعف في مستويات الإنفاق الداخلي على البحث العلمي والتطوير، حيث لا يتجاوز ما تنفقه سورية على البحث العلمي والتطوير ٠,١٨٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، وهذه النسبة تقل كثيراً عن النسبة الحرجة الموصى بها عالمياً لأي دولة وهي ١٪.

١٢. غلبة نموذج اقتصاد الفساد على البنية الاقتصادية العامة للدولة*، وتَحول الفساد إلى بنية تحتية، وإلى كلفة ملازمة لأية عملية اقتصادية، وسيطرة نظام "الحصص، أو الشراكات، أو الإتاوات" بين عدد من المتنفذين سياسياً واقتصادياً، وبين أرباب الأعمال، لضمان مستوى محدد من الثروة والأرباح، والحماية، بدليل تراجع مؤشر "أخلاقيات المؤسسات الخاصة" كأحد مكونات تنافسية الاقتصاد السوري بمقدار "٢١" مرتبة، إذ انخفض ترتيب سورية في هذا المؤشر من المرتبة ٥٨ عام ٢٠٠٦ إلى المرتبة ٧٩ عام ٢٠٠٧، ويدل هذا المؤشر على درجة الفساد الذي تتسبب به بعض الشركات الاقتصادية، وإتباع الأساليب غير النزيهة في التعامل مع المسؤولين السياسيين والاقتصاديين لتمرير قوانين وتشريعات تخدم مصالح القطاع الخاص. كما تراجع ترتيب سورية بمؤشر هدر الأموال العامة بـ٧ مراتب خلال الفترة ذاتها مما يدل على وجود هدر في الأموال العامة، وعدم شفافية الإنفاق الحكومي، وضعف المحاسبة والرقابة.

١٣. عدم وجود شبكات حماية اجتماعية وضمان اجتماعي فعالة، وعدم توفر أدوات تلك الشبكات من نظم التأمين الصحي، تأمينات ومساعدات البطالة، معاشات ومساعدات كبار السن، برامج التشغيل العامة، الصناديق الاجتماعية، التمويل الصغير، التحويلات النقدية المباشرة من قبل الحكومة.

١٤. عدم وجود قوانين صارمة تحمي العمل، وتحديداً في القطاع الخاص الاقتصادي الذي يأخذ في أغلبه نموذج منشآت حرفية صغيرة تشغل تسعة عمال فأقل، حيث أن هذه المنشآت تشغل ٥٧,٥٪ من العمالة في الصناعة التحويلية، وشركات ذات طابع أسري مؤلفة من خلايا ومجموعات أسرية ضيقة، مما يعني ضعف نفاذية القانون إلى مثل هذه المنشآت، إضافة إلى الأثر السلبي الذي يلعبه الفساد في ضعف مراقبة تطبيق القوانين في المنشآت الخاصة، وبخاصة لجهة تسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية، واشتراط أرباب العمل شروطاً صعبة على العمال، والتي من بينها كتابة الاستقالة المسبقة مع طلب العمل.

* قدرت مديرية التحليل المالي والتخطيط في وزارة الصناعة أن كلفة الفساد في المنتج النهائي وصلت في بعض أنواع الصناعات إلى ٥٪ من الكلفة الإجمالية للمنتج، ويذكر البحث بعض الأمثلة الحديثة جداً عن اقتصاد الفساد في سورية منها: حققت الرقابة المالية خلال العام ٢٠٠٨ بحوالي ١٠٥ قضايا مالية القطاع العام، واكتشفت نتيجة تلك التحقيقات، أن ما سُرق منه وصل إلى ٤٣٧ مليون ليرة سورية ناتجة عن عمليات اختلاس مباشرة، أو مخالفات سببت خسارات وهدراً في المال العام، كما كشفت هيئة الإشراف على التأمين عام ٢٠٠٨ عن وجود فساد كبير في شركات التأمين السورية، فعندما كشفت على سيولة ١٠ شركات وجدت أن ٤ منها قد هربت الأموال إلى الخارج، وأن تلك الشركات استخدمت أشخاص غير مرخصين، أو أنها لم تعين مديراً عاماً للشركة منذ منحها الترخيص، أو أنها نظمت عقد إدارة مع شركة تأمين أجنبية أشبه ما يكون بعقد بيع، ومنها لم يوضح مديونية أعضاء مجلس الإدارة لعام ٢٠٠٧، كما نظمت مديرية الاستعلام الضريبي في وزارة المالية سبعة ضبوط مخالفة لتهرب ضريبي تجاوزت مبالغها ٧٠٠ مليون ليرة سورية بحق سبع منشآت صناعية في محافظة حمص عام ٢٠٠٨، والأمثلة كثيرة على الفساد (المصدر: معلومات إعلامية رسمية منشورة حصل عليها الباحث من مصادر متفرقة).

١٥. تراجع دور القطاع العام الصناعي نتيجة لعدم تطبيق برنامج لإصلاحه وضعف تنافسيته للمشاكل المزمنة التي يعاني منها (الإدارة، الإنتاجية، التقادم التقاني)، وللتقييدات البيروقراطية التي تحد من مساحة المرونة اللازمة للعمل، وهذا ما أدى إلى عدم قدرته على استيعاب، أو استقطاب المزيد من قوة العمل، وتحديداً القطاع العام الإنتاجي، واستمرار تراكم الخسارة فيه دون وجود حلول لدرجة أوصلت بعض الشركات العامة إلى عدم قدرتها على دفع رواتب عمالها.

١٦. وجود اقتصاد هامشي كبير نسبياً يقدر حجمه ما بين ٤٠٪ إلى ٥٠٪[٨٧] من حجم الاقتصاد، بعد أن كان يقدر في الثمانينيات بحدود ٢٠٪، وضعف الآليات الراهنة لرصد مساهمته الحقيقية في الناتج القومي.

١٧. زيادة سكانية طبيعية بمعدلات مرتفعة إذا ما قورنت بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد وصل وسطي معدل النمو السكاني في سورية خلال السنوات (٢٠٠٠/٢٠٠٧) إلى ٢,٧٪ سنوياً.

١٨. ارتفاع معدل البطالة بعد عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ١١,٦٪ وتشير تقديرات أخرى إلى معدلات أعلى للبطالة، حيث قدرتها هيئة مكافحة البطالة بـ١٦٪، وقدرتها تقارير البنك الدولي بـ٢٠٪ من قوة العمل شاملةً فيها المتعطلين جزئياً أو كلياً.

[٨٧] - مصدر الرقم دراسة أولية غير منشورة عن القطاع الهامشي في سورية أعدها الفريق الاقتصادي الفني في مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية منتصف عام ٢٠٠٨.

١-٣: السياسات الليبرالية واقتصاد العرض: البناء الفكري

فرضت المرحلة الانتقالية في الاقتصاد السوري، التحول من نموذج الاقتصاد الموجه، إلى نموذج اقتصاد السوق، وتبني المنهج الليبرالي لإدارة تلك المرحلة، وتصحيح اختلالات الاقتصاد الكلي الداخلية والخارجية، والتي هي في النهاية وفقاً لما أثبت البحث، ما هي إلا اختلالات بنيوية، وليست اختلالات ناتجة عن قصور في أداء السياسات الاقتصادية العامة، ويعتمد المنهج الليبرالي لإدارة التحولات في جوهره على النموذج النظري الليبرالي الكلاسيكي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وخطوات اتفاق واشنطن* لإدارة تلك التحولات في اقتصادات الأطراف، وللقيام بما يسمى بـ"برنامج إعادة التوازن" الذي ينطوي على إجراءات تقشفية في طبيعتها عادة ما تتضمن تلك البرامج إجراءات للحد من الطلب الكلي وإجراءات أخرى لتنشيط الإنتاج (سياسات اقتصاد عرض)، ولكن الإجراءات اللازمة للحد من الطلب لها عادة تأثير سريع، ومباشر بينما تحتاج إجراءات تنشيط الإنتاج إلى وقت أطول لتظهر نتائجها، مما يعني أن برامج إعادة التوازن تكون عادة صارمة لأنها تضم إجراءات تحد من الطلب قبل أن تظهر نتائج إجراءات تحفيز الإنتاج.

وعلى الرغم من عدم توقيع سورية لاتفاقية ملزمة مع صندوق النقد الدولي وفقاً لما يسمّى بـ"خطاب النوايا"[٨٨]،كما فعلت مصر على سبيل المثال، إلا أن التحولات الاقتصادية الميدانية تثبت، وفي جزء كبير منها، أن الاقتصاد السوري سيمضي قدماً وفقاً لما تسميه النظرية الاقتصادية الليبرالية بالإصلاح الاقتصادي المستند فكرياً، ونظرياً على برنامجي "التثبيت الاقتصادي، والتكييف الهيكلي"[٨٩]، اللذين يفرضان بصورة أساسية على الاقتصادات في

* ترجع قصة «اتفاق واشنطن» إلى عام ١٩٨٩، عندما كانت صحافة الولايات المتحدة الأمريكية مازالت تتحدث عن رغبة دول أمريكا اللاتينية في القيام بالإصلاحات التي قد تتيح لها فرصة الخلاص من أزمة الديون الأجنبية. ولتحديد طبيعة السياسات الاقتصادية الممكن انتهاجها للوصول إلى هذا الهدف، قرر «معهد الاقتصاد الدولي» في واشنطن العاصمة عقد ندوة يقدم فيها مؤلفون من عشر دول من أمريكا اللاتينية بحوثاً تشرح بالتفصيل التطورات الاقتصادية التي قادت إلى أزمة الديون في البلدان المعنية وسبل التعامل مع هذه الأزمة. وكان جون ويليامسون، الزميل الرئيسي في معهد الاقتصاد الدولي، قد شارك في هذه الندوة ببحث أورد فيه عشرة إصلاحات في السياسة الاقتصادية. وأطلق ويليامسون على حزمة الإصلاح هذه اسم «اتفاق واشنطن» اعتقاداً منه أن كل المشاركين في الندوة يعتقدون أن الأوضاع في أمريكا اللاتينية تتطلب هذه الإصلاحات بكل تأكيد، وهذه الإصلاحات هي: ضبط المالية العامة، إعادة ترتيب أولوية المصروفات العامة، الإصلاح الضريبي، تحرير أسعار الفائدة، وجود سعر صرف تنافسي، تحرير التجارة الخارجية، تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، الخصخصة، إلغاء القيود على الأسواق، حقوق الملكية. (راجع: هورست، أفهيلد، اقتصاد يغدق فقراً، التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه، ترجمة: د. عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، الصفحات ١٧٩و١٨٠).

٨٨ - يلاحظ أن الاتفاق مع صندوق النقد لا يأخذ شكل معاهدة ملزمة يوقعها الصندوق مع الدولة، وإنما تتقدم الدولة ببرنامج تتفق عليه مع خبراء الصندوق يتضمن الخطوات التي تنوي اتخاذها خلال فترة محددة لتصحيح الأوضاع الاقتصادية بها ويعرف هذا بخطاب النوايا (الباحث).

٨٩ - سيعتمد البحث في صياغة الأسس النظرية لسياسات برنامجي التثبيت الاقتصادي، والتكييف الهيكلي على المراجع التالية ما لم يذكر خلاف ذلك:

١. د. الحصري، طارق، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، البطالة، الفقر، التفاوت في توزيع الدخل، المكتبة، العصرية، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.
٢. شيرو، فانتو، آثار سياسات التكيف الهيكلي على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، الدورة ٥٥، تاريخ ٢٤ شباط ١٩٩٩، وثيقة رقم E/CN.4/1999/50
٣. غرين، شوا، نظرة عامة على تصحيح الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي، صندوق النقد الدولي، بلا تاريخ.
٤. الكواز، أحمد، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري، ورقة فرعية مقدمة إلى مشروع البحث الميداني حول العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٢.
٥. سكر، نبيل، نحو اقتصاد اشتراكي متطور، برنامج الإصلاح الاقتصادي الأولي، غير المنشور، الذي أعده فريق من الخبراء الدوليين بقيادة نبيل سكر المؤلف الرئيسي للتقرير، بناء على طلب القيادة السورية، وتم تقديمه إليها في العام ١٩٨٧.

حالتين اثنتين هما: حالة وقوع الاقتصاد في أزمة اقتصادية، وحالة الانتقال والتحول من حالة اقتصادية إلى حالة أخرى، وغالباً ما تترافق تلك البرامج مع اشتراطات اقتصادية مباشرة تفرض على الدول المتلقية لها قبل البدء بصرف المساعدات المالية اللازمة للتنفيذ*، وهو ما يعرف بـ"مبدأ المشروطية"[٩٠] الذي ينص على أن السحب من الصندوق ضمن حصة البلد الطبيعية غير مشروطة في حين أن السحب من موارد الصندوق لمعالجة المشكلات الاقتصادية سيكون مشروطاً بالتزام البلد بإيجاد حلول لتلك المشكلات من أجل استعادة توازن ميزان المدفوعات، وتوازن الميزانية، وزيادة مستوى احتياطياته، كما يلزم "مبدأ المشروطية" البلد بعدم العودة إلى فرض قيود على مبادلاته الخارجية، وعدم الأخذ بتعدد نظام الصرف.

ولابد من الإشارة إلى أنه نتيجة الضغوط والانتقادات الفكرية والعملية الكثيرة التي تعرضت لها سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي، فإن صندوق النقد الدولي بدَّل في عام ١٩٩٩ اسم تلك السياسات وسماها بـ"سياسات خفض الفقر وتسهيل النمو" دون أي تغيير في بنيتها، إذ بقي الهدف منها هو تلبية احتياجات التصحيح والتمويل طويل الأجل، وفي عام ٢٠٠٩ ونتيجة لتأثر أغلب الدول النامية بأزمتي الغذاء والطاقة والأزمة المالية فإن الصندوق عقد ١٠ اتفاقات قروض بموجب خطة "سياسات خفض الفقر وتسهيل النمو" وصلت قيمتها إلى ٦٣١,٤ وحدة حقوق سحب خاصة، كما أتاح الصندوق رفع حدود الاستفادة من موارده بموجب الخطة السابقة إلى ١٢ دولة وصلت قيمتها إلى ١٦٠,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة[٩١]. وأول ما سيقوم البحث به هو تثبيت الأسس النظرية لمنهجي التثبيت والتكييف الاقتصاديين، ومن ثم سيرصد إسقاطات التحول الليبرالي للتثبيت والتكييف في الاقتصاد السوري مع ما يخصها من سياسات اقتصاد عرض.

يتكون برنامج الإصلاح الاقتصادي من حزمة من السياسات الهادفة إلى إزالة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى إتباع مجموعة من السياسات التي تهدف إلى إعادة تخصيص الموارد بغرض رفع الكفاءة الإنتاجية، وذلك في إطار تحرير الاقتصاد الوطني، واعتماده على أواليات السوق، والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية، ويستند برنامج الإصلاح الاقتصادي المطروح من قبل الفكر الليبرالي في جوهره على ثلاثة عناصر أساسية هي:

١. تعديل الطلب الكلي حسب عرض الموارد المتاحة لأن ذلك التعديل أسهل في المدى القصير من توسيع وزيادة عرض الموارد، أي أنه يجب أن يتكيف الطلب الكلي مع الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن انخفاض الـGDP يجب أن يقابله تقليص الطلب الكلي باستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية لضبط الأسعار ومعدلات التضخم، وباقي المتغيرات الاقتصادية.

---

٦. خطاب، مختار، الإصلاح الاقتصادي والخصخصة، التجربة المصرية، ورقة لوزير قطاع الأعمال العام المصري، قدمت إلى ندوة منتدى التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، عمان، ٢٠٠٠.

* فرض صندوق النقد الدولي على البرازيل أن تخصخص شركة النفط الحكومية، ومصرف البرازيل الوطني قبل صرف قرض الإصلاح الاقتصادي من قبل الصندوق بقيمة ٤١,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٩، كما منع البنك الدولي تقديم قرض إلى زامبيا لدعم ميزان المدفوعات عام ١٩٩٨ بقيمة ٥٣٠ مليون دولار ما لم تخصخص مؤسسة مناجم النحاس الوطنية (للتوسع أكثر راجع: هالي، ماري، الحرية والتمويل، الدمقرطة والمستثمرون المؤسسيون في البلدان النامية، ترجمة هاني صوفي، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٨).

٩٠ - لولار، ميشيل، الصندوق النقدي الدولي وعملياته، ترجمة د. هشام متولي، قدم له جاك دولاروزيير، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٥، الصفحات ٤٣ و ٤٨.

٩١ - للتوسع أكثر حول "سياسات خفض الفقر وتسهيل النمو" يمكن مراجعة تقرير صندوق الدولي للعام ٢٠٠٩، الفصل الرابع، الصفحات من ٤٧ إلى ٥٠.

٢. تعديل العرض الكلي، من حيث القيام بإصلاحات تمس جانب العرض، أي الإنتاج، والمطلوب تحديداً لذلك هو تنفيذ برامج الخصخصة وإلغاء احتكارات الدولة الاقتصادية، فالقطاعات الاقتصادية المملوكة للدولة تسهم في تخفض الإنتاجية، وإبطاء النمو، يترافق ذلك مع ضرورة تحرير التجارة الخارجية لزيادة نمو الصادرات.

٣. إصلاح نظام الأسعار في الاقتصاد لتعطي إشارات ملائمة للمتعاملين في السوق كإصلاح أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، وأسعار السلع، وإلغاء التسعير الإداري، ورفع الدعم عن المواد الأساسية، لأن سيطرة الحكومة على الأسعار يخلق تشوهات في تخصيص الموارد كون المستهلكين لا يواجهون التكلفة الحقيقية للسلع والخدمات.

وتتكون برامج الإصلاح الاقتصادي من جانبين متكاملين هما: برامج التثبيت، وبرامج التكييف الهيكلي، وسيقدم البحث تكثيفاً لأهم محددات كلا البرنامجين، يبدأ البحث ببرنامج التثبيت الاقتصادي الذي ينفذ عادة على المدى القصير، ويستخدم هذا البرنامج السياسات التالية:

أولاً: السياسة المالية: وتهدف إلى خفض عجز الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الإيرادات، وتخفيض النفقات، بواسطة مجموعة من السياسات بعضها يتعلق بالإيرادات وبعضها يتعلق بالنفقات والثالث يتعلق بأسلوب تمويل العجز، وهذه السياسات هي:

١. إعادة هيكلة النظام الضريبي وجعله أكثر شفافية، وتحسين مرونة النظام وثباته وتوسيع قاعدة الدخل الخاضع للضريبة وفرض ضريبة واحدة على كل الدخل الفردي وفقاً لجدول ضريبي واحد، وإزالة الضرائب المتعددة على الشركات للحد من التهرب الضريبي، وترشيد الإعفاءات..

٢. فرض ضريبة عامة غير مباشرة على الاستهلاك أو المبيعات تشمل غالبية السلع والخدمات، كالضريبة على القيمة المضافة.

٣. زيادة الإيرادات عن طريق رفع أسعار غالبية السلع والخدمات العامة، وأهمها مواد الطاقة لتتناسب مع الأسعار العالمية، فضلاً عن زيادة أسعار النقل والمواصلات والاتصالات وخدمات التعليم والصحة وغيرها عبر رفع الدعم عنها.

٤. خفض النفقات الجارية، أو تثبيتها عند الحدود التي هي عليها، وخاصة الأجور وخفض عدد العاملين بالحكومة والقطاع العام أو الحد من توظيفهم، وخفض أو إلغاء الدعم وقصره على سلع محددة، وخفض الإنفاق العسكري.

٥. خفض النفقات الرأسمالية الحكومية، وخفض أو إلغاء الإنفاق الاستثماري للقطاع العام بواسطة التخلص من هذه الوحدات جزئياً أو كلياً، ويكون الهدف الأساسي لخفض الإنفاق الجاري والاستثماري هو تعديل مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق تخفيض الطلب، بالإضافة إلى تخفيض مساعدات الدعم لمنشآت القطاع العام.

٦. تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق موارد حقيقية، ويتم ذلك بإصدار أذونات وسندات الخزانة العامة[٩٢] بأسعار فائدة تحدد وفقاً لقواعد العرض والطلب، وهي بالطبع تزيد عن أسعار الفائدة التجارية، وذلك لتخفيض الاعتماد على القروض الخارجية أو اللجوء إلى التمويل المصرفي بهدف الحد من القروض الخارجية ومحاربة التضخم.

[٩٢] - أذونات الخزانة هي أوراق دين حكومية قصيرة الأجل لا يتجاوز تاريخ استحقاقها السنة، أما سندات الخزانة في أوراق دين حكومية متوسطة وطويلة الأجل، تاريخ استحقاقها أكثر من سنة، ولا يتجاوز الـ٣٠ سنة (المصدر: مصرف سورية المركزي، المرسوم التشريعي رقم ٦٠ لعام ٢٠٠٧ الخاص بإصدار أوراق مالية حكومية)

ثانياً: السياسة النقدية والائتمانية: وتهدف إلى التحكم في العرض النقدي والحد من الطلب في الاقتصاد الوطني ذلك أن فائض الطلب المسبب للتضخم يناظره إفراط في السيولة المحلية، ويتم ذلك عن طريق السياسات النقدية الآتية:

١. تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة بحيث تزيد أسعار الفائدة الدائنة عن معدل التضخم لتشجيع الادخار وبالتالي الاستثمار، وتزيد أسعار الفائدة المدينة للحد من الاقتراض بغرض الاستهلاك. وأساس هذه السياسة منهج شو-ماكنون في التحرير المالي، الذي يفترض أن مستويات الادخار ترتبط بمعدلات النمو الاقتصادي، وأن الادخار دالة موجبة في معدل الفائدة الحقيقي، في حين أن الاستثمار دالة سالبة في هذا المعدل.[٩٣]
٢. وضع سقوف ائتمانية لا يجوز تعديلها خلال فترة تنفيذ برنامج التثبيت وخاصة الائتمان الممنوح للحكومة والقطاع العام للحد من السيولة المحلية، أي تقييد العرض النقدي لتقييد الطلب الكلي.
٣. تفعيل أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية بواسطة الدور الإشرافي القوي للبنك المركزي كبديل عن التدخل الإداري للدولة.
٤. اتخاذ إجراءات لتشجيع المنافسة في القطاع المالي وإعادة هيكلة البنوك العامة في مرحلة أولى، ثم خصخصتها في مرحلة ثانية.
٥. تطوير الأسواق المالية وتفعيل دورها في الاقتصاد

ثالثاً: سياسة تخفيض سعر صرف العملة: تمثل سياسة سعر الصرف أهم سياسات برامج التثبيت إذ يعتقد خبراء صندوق النقد أن عملات دول العالم الثالث محددة إدارياً بأعلى من قيمتها الحقيقية. ويعتبر أن تحديد سعر صرف واقعي هو شرط هام لنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي بشقيه التثبيت والتكييف الهيكلي لإزالة التشوهات في الأسعار، ويرجع ذلك إلى أن تخفيض سعر الصرف للعملة الوطنية (Devaluation)* يمنع من زيادة الطلب على النقد الأجنبي نظراً لارتفاع أسعار الواردات، وبالتالي زيادة النقد الأجنبي عن طريق زيادة الصادرات، وكل هذا يؤثر إيجابياً على ميزان المدفوعات، وبالأخص الميزان التجاري. ويؤدي إلى استقرار أوضاع التجارة الخارجية والنقد الأجنبي في الدولة، ويجعل الوضع في المدفوعات الخارجية قابلاً للاستمرار وهو ما يمكنها من الاستغناء عن المساندة التي يقدمها صندوق النقد الدولي في نهاية فترة تطبيق برنامج التثبيت.

إن الحجة الأساسية التي تُساق من أجل تبرير تخفيض قيمة العملة هي أن التخفيض يحفز الإنتاج التصديري، وبالتالي يزيد المكاسب الناتجة عن إيرادات النقد الأجنبي، بينما يؤدي إلى

---

٩٣ - إن الأساس الفكري النظري لمنهج (شو-ماكنون) والذي تبلور بين عامي (١٩٧٣/١٩٧٩) يقوم على أن الاقتصادات النامية غالباً ما تعاني من ظاهرة الكبح المالي، والتي تعني بوجه عام تحديد أسعار الفائدة إدارياً عند مستويات منخفضة، تلك الظاهرة ناتجة عن عدم وجود أوعية متطورة للادخار، وبالتالي فإن الاستثمار يتوقف على قدرة الأفراد على الادخار، مما يعني أن تحفيز الادخار والاستثمار يستوجب تحرير أسعار الفائدة وتطوير أوعية ادخارية مما يؤدي إلى زيادة الادخار والائتمان، وكذلك إلى التخصيص الفعال للموارد المالية لدى القطاع المالي مما يسهم حتماً بتحقيق معدل نمو اقتصادي أعلى، ووفقاً لذلك فإن الاستثمار يتناسب طردياً مع سعر الفائدة الحقيقي، على عكس وجهة نظر النيو كلاسيك، ويمكن تفسير ذلك بزيادة الحافز وراء الادخار في ظل أسعار فائدة مرتفعة من خلال الوسطاء الماليين، ومن ثم زيادة الموارد المالية المتاحة للاستثمار (للتوسع أكثر راجع: عبد العظيم، عادل، اقتصاديات الاستثمار، النظرية والمحددات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سلسلة جسر التنمية، العدد ٦٧، تشرين الثاني ٢٠٠٧، الصفحة ٦).

* تعني خفض السعر الرسمي لعملة الدولة مقابل العملات الأخرى، وهي غير مصطلح (depreciation) الذي يعني هبوط قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى نتيجة العرض والطلب (راجع: ساموبلسون بول، نوردهاوس ويليام، الاقتصاد، ترجمة هشام عبدالله، مراجعة أسامة الدباغ، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ،٢٠٠١، الصفحة ٧٧٣).

رفع الأسعار المحلية للواردات وبالتالي يحدّ من الطلب على الواردات.

أما برامج التكيف الهيكلي فإنها تقوم على حزمة مغايرة من السياسات التي تنفذ على المديين المتوسط والطويل، وتمس هذه الإجراءات بشكل جوهري سياسات اقتصاد العرض كون الهدف النهائي منها تصحيح جانب الإنتاج/العرض عبر تصحيح تكاليف الإنتاج الاجتماعي، وليصبح العرض والطلب أكثر ترابطاً من أجل المحافظة على التوازن الاقتصادي العام، وتقوم هذه السياسات على المبادئ التالية:

١. الخصخصة: حيث ينسب إلى القطاع العام دوره الأساسي في التشوهات الهيكلية لدول العالم الثالث تأسيساً على الأداء الاقتصادي السيئ لشركات القطاع العام، إذ أن إيراداتها أقل من التزاماتها المالية الجارية، وعائد رأس المال المستثمر ضعيفٌ، وقرارات الاستثمار والتسعير والتوظيف تحدَّد إدارياً من جانب السلطات الحكومية، وهي تحمل الموازنة العامة أعباء مالية ثقيلة نتيجة تحمّل خسائر هذه الشركات ونتيجة الدعم المستمر لها في صورة مستلزمات إنتاج مدعومة أو ائتمان مدعوم.

٢. تحرير أسعار منتجات قطاع الزراعة والقضاء على احتكار الحكومات للمنتجات الزراعية بداية من تحديد الدورة الزراعية إلى تسويق المنتجات النهائية وتحرير أسعار الأرض الزراعية بناء على قوى العرض والطلب.

٣. تحرير أسعار قطاع الصناعة، ورفع أسعار الطاقة للوصول إلى الأسعار العالمية.

٤. أما الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكان وغيرها فيجب على الحكومات أن تقوم بتشجيع القطاع الخاص للقيام بها سواء بالتعاقد معه أو بنقلها إليه لتخفيف العبء المالي عنها، وفي حالة الرغبة في توفير الدعم لهذه الخدمات فيجب أن يحصل عليه القطاع الخاص، وليس المستهلك.، ويؤدي ذلك إلى تنافس الأسواق وتخصيص الموارد بشكل أفضل وهي ذات وجهة نظر النظرية التقليدية الجديدة من تحرير الأسعار.

٥. تخفيض الضرائب على الشركات وقطاع الأعمال قدر الإمكان لدعم رأس المال، وتشجيع الإنتاج، وتشجيع التصدير.

٦. تحرير التجارة الخارجية: تعد سياسة تحرير التجارة الخارجية عصب برنامج التكييف الهيكلي فهي ضرورية لزيادة الإنتاجية واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتوفير المنافسة، ويرى خبراء الصندوق والبنك الدوليين أن الدول الأكثر انفتاحاً على الاقتصاد العالمي هي الأفضل في مواجهة الصدمات الخارجية.، وتدعو برامج التثبيت في هذا الخصوص إلى:

أ- إحلال الرسوم الجمركية الكمية محل القيود الجمركية النوعية، مع تخفيض تلك الرسوم، وإلغاء اتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية.

ب- تطبيق إستراتيجية التصدير، بمعنى أن يوفر للإنتاج أفضل أشكال الكفاءة من حيث الجودة والسعر وهما أساس القدرة على المنافسة الدولية في عالم يزداد ارتباطاً وتداخلاً. وتعارض في الوقت ذاته سياسات التصنيع القائم على بدائل الواردات ذلك أن النظام الاقتصادي الذي يقوم على تعريفة جمركية منخفضة مع رفع الرقابة على الصادرات سوف يؤدي إلى تحسن واضح في الميزان التجاري.

١-٤ السياسات الليبرالية واقتصاد العرض: الواقع السوري

بدأ الاقتصاد السوري، وبعد عام ٢٠٠٠ بتطبيق السياسات الليبرالية الاقتصادية، وسياسات اقتصاد العرض، وبدأت تلك السياسات تطبق بأسلوب "التدرج" لا بأسلوب "الصدمة"، في محاولة منها لامتصاص آثار تلك التغيرات، وعدم صدم المجتمع بها، إلا أن الاتجاه العام، والحصيلة النهائية لتلك السياسات، وفقاً لما يعتقد البحث، سوف تتوافق تماماً مع سياسات التثبيت الاقتصادي، والتكييف الهيكلي كمشروع واعٍ للتحول الاقتصادي والاجتماعي في سورية يهدف للانتقال إلى نموذج الحرية الاقتصادية.

سيركز البحث على الاتجاه العام لذلك التحول، دون الخوض في السياسات الجزئية جداً التي تدير ذلك التحول، فليس الهدف تحليل سياسات الليبرالية واقتصاد العرض كافة، أو محاولة قراءة أثر كل سياسة منها على الاقتصاد السوري، فهذا خارج توجه البحث الذي سيركز فقط على تحليل تحرير التجارة الخارجية كواحدة من تلك السياسات التي هي محور البحث في نهاية المطاف.، وتحليل علاقتها بالنمو الاقتصادي في سورية، ربطاً مع ما يجري من تحولات اقتصادية عامة فيها.

لقد تمثل الاتجاه العام لـ"حجم الحكومة"[٩٤] المعبر عنه بمجمل الإنفاق العام الجاري والاستثماري، منذ العام ١٩٨٠ وحتى العام ٢٠٠٦ بالتراجع التدريجي النسبي من ٤٨,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٨٠ ليصل في العام ٢٠٠٥ إلى ٣٠٪، وليستمر في التراجع في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٩٪، وإلى ٢٥٪ عام ٢٠٠٧، وتشير الحسابات الاقتصادية إلى أن وسطي الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي خلال أعوام ٢٠٠٧/٢٠٠٠ لم يزد عن ٣١٪ وهو أقل من نظيره في بلجيكا وهولندا (٤٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) واليونان (٤٥,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وفرنسا (٤٨,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) والكيان الصهيوني (٥١٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وهو اتجاه انكماشي واضح للحكومة، وسياسة لضغط الإنفاق العام بشكل واضح.

وقد برز اتجاه التراجع واضحاً في حجم الحكومة تحديداً في مجال الإنفاق الاستثماري الذي انخفضت اعتماداته في الموازنة العامة للدولة من ٥٠٪ من إجمالي الموازنة عام ٢٠٠٣ إلى ٤٧٪ عام ٢٠٠٤ ثم إلى ٣٦٪ عام٢٠٠٥، ومن ثم انخفض إلى ٣٢٪ عام ٢٠٠٦[٩٥]، مما يؤكد تراجع رغبة الحكومة في الاستمرار بدورها الاستثماري، وبالقياس إلى الناتج المحلي الإجمالي فإن الإنفاق الاستثماري العام الفعلي انخفض بشكل تدريجي أيضاً من ١٣٪ إلى ٨٪[٩٦] خلال أعوام (٢٠٠٦/٢٠٠٠)، واستحوذ قطاع المرافق العامة على ٢٠٪ منه، وقطاع النقل والمواصلات على ١٦٪، والزراعة على ١٢٪، والصناعات التحويلية ٧٪، أي أن القطاعات المنتجة الأساسية كانت الأقل إنفاقاً استثمارياً عليها، طيلة مرحلة الانتقال والتحول.

واستكمالاً لسياسة ضغط الإنفاق العام، ثبتت الحكومة، حصة الأجور من النفقات الجارية خلال أعوام (٢٠٠٨/٢٠٠٠)، بحيث لم تزد وسطياً عن ٥٥٪ من تلك النفقات إلى جانب ثباتها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز الـ ١٠٪ (سياسة اقتصاد عرض)، كما أوقفت الحكومة السورية بشكل نهائي عمليات التوظيف في القطاع العام الإنتاجي، وبشكل شبه نهائي التوظيف في القطاع

٩٤ - أرقام حجم الحكومة من أعوام ١٩٨٠ حتى ٢٠٠٦ مأخوذة عن التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول في سورية، مشروع سورية ٢٠٢٥، بالتعاون مع الأمم المتحدة، محور الاقتصاد والإنتاجية، الفصل السادس، الصفحة ٢٥٢.

٩٥ - البيان المالي للحكومة السورية للأعوام ٢٠٠٥/٢٠٠٤/٣٠٠٣، وتقرير مصرف سورية المركزي السنوي لعام ٢٠٠٦.

٩٦ - تقرير مصرف سورية المركزي السنوي لعام ٢٠٠٦، الصفحة ٤٦.

العام الإداري[٩٧]، وتخلت في العام ٢٠٠٥ بشكل رسمي عن التزامها بتوظيف الخريجين الجدد من المهندسين بدعوى وجود فائض عمالة كبير في شركات القطاع العام يجب معالجته أولاً، حيث لم تزدد القوى العاملة في الصناعات التحويلية التابعة للقطاع العام خلال أعوام (٢٠٠٠/٢٠٠٥) بأكثر من ٠,٣٤٪، لكنها ازدادت في القطاع الخاص بنسبة ١,٥٪، ويعكس هذا التوجه تراجع الدور الاجتماعي للدولة الذي ساد سنوات ما قبل عام ٢٠٠٠، والتحول إلى نموذج التشغيل غير المباشر عبر إحداث هيئة مكافحة البطالة عام ٢٠٠١، التي تحولت في عام ٢٠٠٦ إلى الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات بهدف منح قروض أسرية صغيرة وصغيرة جداً ومتوسطة تتراوح قيمتها بين ١٠٠ ألف ليرة، و١,٥ مليون ليرة[٩٨].

إن الاستمرار في ضغط الإنفاق العام، وتحديداً الاستثماري منه، يستلزم، من وجهة نظر الحكومة السورية، التخلص من العديد من المنشآت الصناعية المتقادمة، وتنفيذاً لذلك فإن هناك اتجاهاً عاماً لدى وزارة الصناعة يقضي بتوقيف العمل في شركة حمص للغزل والنسيج والصباغة، وطرح شركات الألبسة الجاهزة، والألبسة الداخلية، والنايلون للاستثمار من قبل شركات خاصة، أو عبر شركات إدارة خاصة لها، والتخفيض من العبء الاجتماعي الكبير في شركات الغزل في الساحل، وفي المنطقة الشرقية، كما تقدمت وزارة الصناعة عام ٢٠٠٨ بكتاب إلى رئاسة مجلس الوزراء تطلب فيه موافقتها على إيقاف الدوام في بعض الشركات، واقترحت الوزارة أن تقوم وزارة المالية بدفع رواتب عمال تلك الشركات والمقدرة بـ٥٦٨ مليون ليرة، والبالغ عددهم ٢٢٢٨ عاملاً، كما اقترحت الوزارة طرح الشركات للاستثمار مع القطاع الخاص لكونها شركات متوقفة عن الإنتاج ومعظمها يقع ضمن المخططات التنظيمية للمدن التابعة لها وذلك بعد تقييم أصولها الثابتة وعلى أن تحدد نوعية الاستثمار، وهذه الشركات هي: شركة أخشاب اللاذقية- شركة المحركات باللاذقية- شركة الألمنيوم باللاذقية- شركة الكبريت بريف دمشق- شركة صناعة الزيوت والصابون العربية بدمشق- الوحدة الاقتصادية للكونسروة بالحسكة- الوحدة الاقتصادية للكونسروة بالميادين- شركة كاميليا للبسكويت- شركة غراوي- شركة حمص للغزل والنسيج والصباغة- الشركة الوطنية لصنع الشمينتو ومواد البناء- معمل برج إسلام اترنيت حلب[٩٩]، ويمثل هذا التوجه سياسة واضحة من سياسات اقتصاد العرض.

ومع نهايات عام ٢٠٠٩، اتخذت الحكومة السورية توجه جديد في علاقتها مع أحد أهم قطاعات الاقتصاد الرئيسة وهو قطاع الثروة المعدنية الباطنية، فقد اتخذت الحكومة خطوات باتجاه تحرير هذا القطاع الذي كان الاستثمار فيها حكراً على الدولة فقط، وطرحت صيغة جديدة في استثمار واستخراج الثروات المعدنية عن طريق القطاع الخاص، وقد أفسحت الصيغة الجديدة المقترحة المجال للقطاع الخاص للاستثمار المقلعي أو المنجمي لبعض المواد والخامات خارج المواقع التي يجري استثمارها من قبل كل من الشركة العامة للفوسفات والمناجم والشركة العامة للرخام والإسفلت، وذلك بموجب ترخيص تمنحه المؤسسة العامة للجيولوجيا يتضمن الشروط الفنية والمالية والقانونية، ومن تلك الخامات الفوسفات، والملح، والرمال الكوارتزية، والرخام والجص الصخري، والإسفلت الطبيعي* (سياسة اقتصاد

---

[٩٧] - يدعم ذلك أحد قرارات رئيس مجلس الوزراء السوري عام ٢٠٠٨ الذي رفض بموجبه طلب وزارة الاقتصاد تعيين موظفين جدد فيها.

٩٨ - المرسوم التشريعي رقم ٣٩ لعام ٢٠٠٦ القاضي بإحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات.

٩٩ - معلومات مباشرة حصل عليها الباحث من مديرية التحليل المالي والتخطيط في وزارة الصناعة عام ٢٠٠٨.

* تطرح وزارة النفط والثروة المعدنية استثمار مكامن الفوسفات من قبل القطاع الخاص في كافة المكامن عدا مكامن مناجم الشرقية، وخنيفس، والأبتر، ومن المواقع المطروحة للاستثمار في البادية السورية موقع المركزية ١٠ كم جنوب خنيفس والاحتياطي المقدر فيه مابين ٦-٨ ملايين طن، وموقع وادي غدير الحمل حوالي ٧٥ كم جنوب غرب تدمر باحتياطي مماثل للمركزية، وموقع وادي الرخيم غرب تدمر باحتياطي ١٧٠ مليون طن، وموقع الحماد حوالي ١٠٠ كم جنوب شرق تدمر

عرض).

كما برز هناك اتجاه واضح لاستثمار وتشغيل عدد من مطاحن القمح، وعددها أربعة، من قبل شركات أجنبية من أجل إنتاج الدقيق التمويني بطاقة ٢٤٠٠ طن باليوم، لتخفيف العجز بالطاقة الطحنية علماً أن كلفة المطحنة الواحدة لا تتجاوز الـ ٤٠٠ مليون ليرة، وهذا يعني أن كلفة ٤ مطاحن هي ١,٦ مليار ليرة، وهو ما يشكل ٢ بالألف من موازنة عام ٢٠١٠ لا ترغب الحكومة بإنفاقها، يضاف إلى ذلك أن القطاع الخاص وصل أيضاً إلى الاستثمار في محطات معالجة المياه عن طريق عقود الـ(B.O.T) من أجل توفير مبالغ بناء المحطات على موازنة الدولة، وكل ذلك يثبت أن الحكومة بدأت تتراجع بشكل واضح وكبير وفي كافة القطاعات عن الاستثمار لصالح القطاع الخاص، وبدأت تتخلى بشكل تدريجي عن قطاعات حيوية إستراتيجية وهامة بالنسبة للاقتصاد السوري، وهو ما يدل بأن حجم الحكومة المستقبلي سيكون أقل فأقل (سياسة اقتصاد عرض)..

ومقابل ذلك الاتجاه الانكماشي في الإنفاق الجاري والاستثماري، كان هناك توجه واضح لزيادة الحصيلة الضريبية، فقد شهد الاقتصاد السوري خلال السنوات الماضية القليلة فرض العديد من الضرائب النوعية الجديدة التي لم تكن موجودة سابقاً منها رسم إنفاق استهلاكي على أجور مكالمات الهاتف الخلوي بمقدار ٣٪، ورسم إنفاق استهلاكي على الهاتف الثابت بمقدار ٢٪، ورسم إنفاق استهلاكي على التبغ المحلي والمستورد بمقدار ١٥٪، وعلى السيارات السياحية بمقدار ٣٠٪ إلى ٤٠٪، كما تم فرض رسم حماية البيئة على السيارات بقيم تتراوح ما بين ٦٢٥ ليرة سورية إلى ٣٧٥٠ ليرة[١٠٠]، كما حملت الحكومة على سبيل المثال ما يقارب ١٠ أنواع من الضرائب على استهلاك الكهرباء شكلت ما نسبته ٢٣٪ من قيمة استهلاك الكهرباء[١٠١] وها هي الحكومة اليوم تفكر جدياً بفرض ضريبة على القيمة المضافة كضريبة شاملة يبدأ تطبيقها في عام ٢٠١١، ومن المتوقع أن يصل معدلها حتى ١٠٪، وستشمل السلع المستوردة كافة، والعديد من السلع المنتجة محلياً، ويعتقد البحث أن الهدف الحقيقي الكامن وراء هذه النوع من الضريبة هو تعويض النقص الذي سيحصل في خزينة الدولة جراء الاستمرار في تراجع إيرادات النفط، ولتعويض ما تفقده الحكومة من إيرادات جمركية نتيجة تحرير التجارة الخارجية، وكانت نتيجة ما فرضته الحكومة من ضرائب ورسوم جديدة مباشرة وغير مباشرة أن الضرائب التي كانت تشكل ما نسبته بين الـ ١٨٪ و١٩٪ من إيرادات موازنة الدولة أصبحت تشكل ٦٠٪ من تلك الإيرادات عام ٢٠٠٨.

ويتلاقى ذلك الاتجاه التوسعي في الإيرادات مع تخطيط الحكومة لزيادة الضرائب المباشرة غير النفطية بمقدار ٩٪ من الناتج في عام ٢٠١٠ والتركيز أكثر على ضرائب دخل الأفراد، والتخطيط لزيادة الضرائب غير المباشرة بمقدار ٤٪ في عام ٢٠١٠ مع مراعاة إعفاء السلع الضرورية.

باحتياطي يقدر بـ٤١٤ مليون طن، في حين طرح الملح للاستثمار الخاص لفتح مناجم في مكمن الهرموشية غرب دير الزور والتي تقدر احتياطاتها بـ٣٠٠ مليون طن أو في أي مواقع أخرى، أما خامات الرمال الكوارتزية فرأت الوزارة بحصر استخراجها في كافة المقالع الواقعة ضمن أراضي محافظة حمص باعتبارها تحوي الاحتياطي الأهم وخاصة في مكمني الدعكانة والرميلة في حين فتحت استثمارها للقطاع الخاص في كل من منطقة القلمون ويقدر احتياطيها بـ٢٠ مليون طن، والزبداني بـ١٥ مليون طن، وموقع البشري باحتياطي ٥٠ مليون طن، وتمر والمفعورة باحتياطي ٢٥ مليون طن لكل منها، كما حصرت الوزارة بالشركة العامة للرخام استخراج الصخور الرخامية وأحجار الزينة في أراضي محافظتي طرطوس واللاذقية وهذا عمليا غير ممكن لأن المقالع أغلقت أو قيد الإغلاق لغايات الحفاظ على الحراج والبيئة الساحلية، ورأت الوزارة بالترخيص للقطاع الخاص لاستخراج الصخور الرخامية وأحجار الزينة خارج أراضي محافظتي اللاذقية وطرطوس (معلومات مباشرة حصل الباحث عليها من مديرية الطاقة في هيئة تخطيط الدولة عام ٢٠١٠).

١٠٠ - فرضت هذه الرسوم بموجب المرسوم التشريعي ٤١ تاريخ ٢٠٠٥/٥/٦.

١٠١ - معلومات مباشرة حصل الباحث عليها من مديرية الطاقة في هيئة تخطيط الدولة عام ٢٠٠٩.

ترافق ذلك مع منح المستثمرين الذين يقيمون مشاريعهم بحسب قانون تشجيع الاستثمار، ما يسمى بالحسم الديناميكي الضريبي، طوال عمر المشروع، (سياسة اقتصاد عرض)، فإذا ما أقام المستثمر مشروعاً تحت مظلة قانون الاستثمار ينخفض معدل الضريبة من ٢٨٪ إلى ٢٢٪ طوال عمر المشروع، وإذا شغَّل المشروع أكثر من ١٥٠ عاملاً ينخفض المعدل الضريبي إلى ١٩٪، وإذا أقيم المشروع في المدينة الصناعية تصبح الضريبة ١٨٪، وإذا كانت شركة مساهمة تطرح أكثر من ٥٠٪ من أسهمها على الاكتتاب العام تدفع ١٤٪ طوال عمر المشروع[١٠٢].

لكن المرسوم ذاته حرم شركات القطاع العام من الاستفادة من الحسومات الضريبة التي استفاد منها القطاع الخاص، ووفق هذه الرؤية فإن القانون لم ينصف شركات القطاع العام، إذ فرض عليها ضريبة موحدة مقدراها ٢٨٪ أي النسبة العظمى على أرباحها دون خضوعها لضريبة تصاعدية أو لحسومات ضريبية، ويعكس هذا التوجه المالي/الضريبي أحد الأساليب غير المباشرة لعدم دعم الصناعة في القطاع العام، وتخلي الحكومة غير المباشر عنه عبر التمييز الضريبي بينه وبين القطاع الخاص، ويعتقد البحث أن الأساس النظري/الفكري الكامن وراء تخفيض الضرائب عن قطاع الأعمال في سورية بهذه الطريقة يكمن في ما يسمى بـ"منحنى لافر"[١٠٣] الذي يثبت أن معدلات الضريبة المرتفعة جداً على رؤوس الأموال تؤدي إلى تناقص المتحصلات الضريبية لا إلى ازديادها، والعكس صحيح، الأمر الذي يستوجب دائماً تخفيض الضرائب على رأس المال، ويعتبر "منحنى لافر" نقطة انطلاق أساسية لاقتصاديي العرض، إذ يعتبرون أنه "كلما زاد الضغط الضريبي حدة انخفض المردود النهائي من الضرائب، ويمكن أن يلغي ذلك العبء الجهود المتعلقة بالإنتاج، طالما أن جزءاً كبيراً من الأرباح ستذهب إلى محصلي الضرائب"[١٠٤].

والحدث الأبرز الذي وسم توجه الحكومة نحو الليبرالية هو رفع الدعم عن حوامل الطاقة منتصف العام ٢٠٠٨، بدعوى معالجة عجز الموازنة العامة للدولة التي باتت تدفع سنوياً حوالي ٢٠٠ مليار ليرة لذلك الدعم الذي لا يفرق بين الناس، (سياسة اقتصاد عرض) وبالتالي رفعت أسعار الفيول بنسبة ٣٣٪، وسعر المازوت بنسبة ٢٤٠٪* وسعر البنزين ٣٣٪، وسعر الغاز ١٥٠٪، مما أدى إلى رفع تكاليف النقل بنسبة ٧٧٪ بصورة مباشرة، وتكاليف الخدمات السياحية بنسبة ٤٠٪، وارتفعت تكاليف المقاولات بحدود ١٠٠٪، كما ارتفعت التكاليف في قطاع الصناعة النسيجية الخاصة حوالي ١٠٪، وارتفعت تكاليف الإنتاج في المؤسسات الصناعية العامة ما بين ١٪ إلى ٢٦٨٪ حسب نوع الصناعة ودرجة استهلاكها للطاقة[١٠٥]. الأمر الذي قفز بمعدل التضخم في الاقتصاد إلى ما بين ١٣٪ إلى ١٨٪ في العام ٢٠٠٨ كنتيجة مباشرة لتلك السياسة حسب تقديرات بعثة صندوق النقد الدولي في سورية لعام ٢٠٠٨.

وفي مجال الإصلاح المالي والنقدي، فقد تم تحرير الأنشطة المصرفية والتأمينية، وفتحها أمام القطاع الخاص[١٠٦]، وقد وصل عدد المصارف الخاصة المرخصة والعاملة حتى بداية عام

---

١٠٢ - خفضت هذه الضرائب بموجب القانون رقم ٥١ لعام ٢٠٠٦.

١٠٣ - جوردن، جون، إمبراطورية الثروة، التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية، الجزء الثاني، ترجمة محمد باكير، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، الصفحة ٢٢٩.

١٠٤ - د.لطفي، عامر، مساهمة في شرح وتوضيح النظريات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، الصفحة ١٤٥.

* بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١ خفضت الحكومة السورية سعر لتر المازوت فقط بنسبة ٢٠٪ (من ٢٥ ليرة إلى ٢٠ ليرة)، الباحث.

١٠٥ - مصدر أرقام ارتفاع تكاليف الصناعة السورية هو دراسة منشورة لوزارة الصناعة السورية أعدتها عام ٢٠٠٧.

١٠٦ - تم إحداث المصارف الخاصة بالقانون رقم (٢٣) لعام (٢٠٠٢)، وتم إحداث شركات التأمين بالمرسوم رقم (٤٣) لعام (٢٠٠٥)، وتم إحداث هيئة غسيل الأموال بالمرسوم رقم (٣٣) تاريخ (٢٠٠٥)، وتم أحداث قانون السرية المصرفية بالقانون رقم

٢٠١٠ إلى ١٤ مصرف بين تقليدي وإسلامي، وعدد شركات التأمين المرخصة والعاملة إلى ٩ شركات بين تقليدية وإسلامية، وعدد شركات ومكاتب الصيرفة إلى ١٥ شركةً ومكتباً، وعدد شركات الوساطة المالية المرخصة إلى ٣٨ شركة[١٠٧]، وفي مطلع عام ٢٠١٠ شهد القطاع المصرفي خطوة تحررية جديدة من خلال القانون رقم ٣ لعام ٢٠١٠ الذي عدل في مادته الأولى الفقرة (ب)[١٠٨] نسبة مساهمة الشخصيات الاعتبارية السورية أو العربية أو الأجنبية في رأس مال المصارف من ٤٩٪ إلى ٦٠٪ للدلالة على أن الاقتصاد يسير نحو مزيداً من التحرير المالي ومن أجل جذب المزيد من رأس المال المالي الخارجي نحو هذا القطاع، ترافق ذلك التغيير إحداث مؤسسات مالية مصرفية اجتماعية، تهدف إلى تقديم التمويل الصغير والمتناهي الصغر بالإضافة إلى خدمات مالية ومصرفية أخرى لشرائح معينة من السكان[١٠٩]، كما تم افتتاح سوق دمشق للأوراق المالية رسمياً في الربع الأول من العام ٢٠٠٩*.

وقد أعيد تفعيل مجلس النقد والتسليف كخطوة نحو تطبيق سياسة نقدية أكثر نشاطاً، كما تم تعديل أسعار الفائدة أكثر من مرة، أي أنه تم إضفاء مرونة أكبر على أسعار الفائدة[١١٠]، وتم تخفيض عدد أسعار الصرف الرسمية، وتعديل مستوياتها[١١١] وتم بالتدريج إلغاء شروط تسليم حصيلة القطع الأجنبي، وذلك من خلال السماح للمصدرين السوريين بالاحتفاظ بنسبة ١٠٠٪من حصيلة صادراتهم بعد أن كانوا ملزمين بالتخلي عن نسبة ١٠٪ من حصيلة صادراتهم إلى المصرف التجاري السوري إضافة إلى إنهاء العمل بنظام ربط الاستيراد بالتصدير ما يكفل القضاء على ظاهرة التصدير الوهمي.

كما بدأت الحكومة السورية تفكر جدياً بتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في حقبة ما بعد النفط من خلال أذونات وسندات الخزانة العامة[١١٢] كتحول عن نمط التمويل التقليدي في الاقتراض المباشر من البنك المركزي، وأجرى مصرف سورية المركزي المزاد التجريبي الأول للأوراق المالية الحكومية منتصف عام ٢٠٠٨ تمهيداً لإصدار هذه الأوراق خلال السنوات القادمة، واختباراً لقدرته على التعامل معها، وبلغ حجم العروض المقبولة ٢٣ مليار ليرة سورية، وبلغت نسبة تغطية الإصدار ١,٦٤ مرة[١١٣]، كما كان من المخطط أن تصدر

---

(٣٥) لعام (٢٠٠٥)، وتم إحداث المصارف الإسلامية بالقانون رقم (٢٤) تاريخ (٢٠٠٦)، وتم إحداث شركات الصيرفة بالقانون رقم (٣٣) لعام (٢٠٠٥).

١٠٧ - مصدر أرقام عدد المؤسسات المالية هو مصرف سورية المركزي، وهيئة الإشراف على التأمين، وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية (الباحث).

١٠٨ - نص القانون رقم ٣ لعام ٢٠١٠ القاضي بتعديل بعض مواد القانون (٢٨) لعام ٢٠٠١.

١٠٩ - صدرت بالمرسوم التشريعي رقم ١٥ لعام ٢٠٠٧.

* بدء التداول الفعلي في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٠.

١١٠ - في ٢٠٠٢/٣/١٧ صدر قانون النقد الأساسي رقم ٢٣ الذي أعاد لمجلس النقد و التسليف صلاحياته في إدارة السياسة النقدية من اللجنة الاقتصادية. وقد قام المجلس المذكور بممارسة مسؤولياته من خلال تحريك سعر الفائدة أول مرة منذ ٢٢ عاماً وقد تبع ذلك تعديلها لعدة مرات أخرى كان آخرها في ٢٠٠٥/١٢/٣ بموجب قرار مجلس النقد و التسليف رقم ١٧٤/م ن/ب٤.

١١١ - بلغ عدد أسعار الصرف الرسمية في الاقتصاد السوري خلال عامي ١٩٨١- ١٩٩١ (١٣) سعر صرف وهي: سعر الصرف الرسمي، سعر الصرف الموازي، سعر الصرف السياحي، سعر الصرف التشجيعي، سعر صرف البلدان المجاورة، سعر صرف تشجيع الصادرات، سعر الصرف ٢٢,٩٥ – ٢٣ للدولار الأمريكي، سعر صرف الرسوم الجمركية، سعر صرف الطيران، سعر صرف نفقات السفر والنفقات الطبية في الخارج، سعر صرف مستوردات الأدوية، أسعار صرف الطلبة الموضوعين تحت الإشراف، سعر صرف الأمم المتحدة، في حين تقلصت هذه الأسعار الآن إلى ٣ أسعار صرف رسمية هي: سعر صرف عمليات الدولة و القطاع العام ٤٩,٨٥- ٥٠,٠٠ للدولار، وسعر الصرف الحر للعملات الأجنبية، وسعر الصرف الرسمي ١١,٢٠-١١,٢٥ ليرة سورية للدولار.

١١٢ - راجع نص المرسوم التشريعي رقم ٦٠ لعام ٢٠٠٧ الخاص بإصدار الأوراق المالية الحكومية.

١١٣ - مصدر الأرقام، مصرف سورية المركزي، قسم الأوراق المالية الحكومية عام ٢٠٠٨.

الحكومة السورية ما قيمته ٣٠٠ مليار ليرة[١١٤] سندات وأذونات خزينة خلال أعوام (٢٠٠٦/٢٠١٠) لكن ذلك الإصدار الفعلي تأخر دون أن تبرر الحكومة سبب ذلك التأخير.

وفي مجال الخدمات الصحية والتعليمية، فقد حررت الدولة هذا القطاع بشكل كامل بعد مطلع العام ٢٠٠٠، وأصبح القطاع الخاص منافساً قوياً للحكومة في مجالات، التعليم الأساسي، و التعليم العالي، من خلال المدارس والجامعات الخاصة، وفي مجال الصحة من خلال المستشفيات الخاصة، وبالتالي ألغيت الاحتكارات الحكومية تماماً في هذه القطاعات، بالإضافة إلى توجه الحكومة لتحويل العديد من المستشفيات إلى "هيئات عامة" لتساهم في تمويل ذاتها عبر بيع الخدمة الصحية للمواطنين، وإلغاء الطبابة الحكومية المجانية فيها، والتحول إلى نظام الصحة المأجور (مستشفى دمشق أنموذجاً)، وتسعير الخدمة الصحية بشيء قريب من كلفة إنتاجها (سياسة اقتصاد عرض)، وهو ما سيسب نوعاً من الإبعاد القسري عن الخدمات العامة لفئة اجتماعية معينة لصالح حصول نخبة معينة على خدمات اجتماعية خاصة بها.

كما ستلغي الحكومة احتكارها لقطاع الاتصالات (الهاتف الثابت) عبر إحداث ما يسمى بهيئة عامة للاتصالات تم إعداد مسودة القانون الخاص بها عام ٢٠٠٨، بعد أن ألغت احتكارها لاتصالات الإنترنت عبر مزودها الخاص، مزود خدمة الانترنت السوري ١٩٠، بدخول العديد من مزودات الخدمة الخاصة والتي وصل عددها إلى ٨ مزودات* نهاية عام ٢٠٠٨، كما ألغت الحكومة بالوقت ذاته احتكارها لقطاعي النقل الداخلي والنقل الجوي عبر السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في هذين القطاعين.

وفي مجال التجارة الخارجية تم استبدال القوائم الإيجابية للسلع المصرح باستيرادها، بقائمة سلبية واحدة، وقد انحصرت المواد الممنوع استيرادها بـ١٧٤ بنداً جمركياً،أغلبها ممنوعة لأسباب صحية أو أمنية أو بيئية، لا لأسباب لها علاقة بمنافسة المنتج المحلي[١١٥]، وتم تبسيط الإجراءات الجمركية ورسوم الاستيراد، وتم تخفيض التعريفات الجمركية في عام ٢٠٠٨ ليصبح أعلى رسم جمركي على المستوردات ٦٠٪، وأدنى رسم ١٪[١١٦].

وترافق ذلك مع اتخاذ الحكومة العديد من الإجراءات التنفيذية الأخرى في مجال التجارة الخارجية منها إلغاء جميع الموافقات المسبقة لتصدير معظم المواد (باستثناء عدد قليل منها) وهي المواد الإستراتيجية، وإلغاء مبدأ الحصول على إجازات وموافقات التصدير واستثماراته بشكل كامل، وإلغاء عمولات المؤسسة العامة للتجارة الخارجية على التصدير، والسماح للقطاع الخاص بتصدير كل منتجات القطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة باستثناء مادة القطن المحلوج ومخلفاتها، وفك الارتباط بين الاستيراد والتصدير، وتحرير استيراد المنتجات كافة من الدول العربية المنضمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإعفاؤها من الرسوم الجمركية

---

[١١٤] - مصدر الرقم، الدردري، عبدالله، الخطة الخمسية العاشرة، الحصيلة والتحديات، محاضرة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون، دمشق، بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٣.

* هذه المزودات هي: آية، إلكوم، سيريتل، ZAD, EXRA, INET ,RUNNET ,CEC.

[١١٥] - راجع القائمة السلبية لوزارة الاقتصاد السورية، وزارة الاقتصاد، عام ٢٠٠٨.

[١١٦] - تم تعديل نسب الرسوم الجمركية بالمرسوم رقم ٣٥٧ للعام ٢٠٠٧ الخاص بتعديل نسب الرسوم الجمركية المنصوص عليها في جدول التعريفة الجمركية المتناسقة الصادرة بالمرسوم رقم ٢٦٥ للعام ٢٠٠١ وتعديلاته، وقد تم تخفيض الرسم الجمركي لحليب الأطفال الرضع إلى /١/ بالمئة وحليب عالي البروتين لأغراض الصناعة إلى /٣/ بالمئة كذلك خفض الرسم الجمركي لمادة المرغرين إلى /٣ /بالمئة والسكر المحول المنعكس لأغراض صناعة الأدوية إلى /١/ بالمئة، وكذلك تم خفض الرسم الجمركي على النظارات الطبية من /٢٠/ بالمئة إلى /١٥/ بالمئة والنظارات الشمسية من /٥٠/ بالمئة إلى /٣٠/ بالمئة فيما تم تخفيض الرسم الجمركي لكتل الرخام المقطع من /١٠/ بالمئة إلى /٣/ بالمئة، وشمل التخفيض أيضا عدداً كبيراً من المواد الداخلة في صناعة الأجهزة المنزلية والكهربائية والإلكترونية وغيرها.

ومن إجازات الاستيراد ومن الرسم القنصلي، وإعفاء الصادرات الزراعية من ضريبة دخل الأرباح، والسماح للمصدرين بالتنازل عن حصيلة القطع الأجنبي الناجم عن التصدير والمحتفظ به لدى المصرف، بالإضافة إلى السماح للمصارف الخاصة بتمويل جزء من مستوردات القطاع الخاص بعد أن كان ذلك النشاط محصوراً بالمصرف التجاري السوري فقط، وكان الحدث الأبرز في مجال التجارة الخارجية هو صدور المرسوم التشريعي رقم ٦١ لعام ٢٠٠٩ الذي ألغي بموجبه الحصر والقيد والعمولة الواجبة على كافة المستوردات لصالح بعض الجهات العامة عدا السيارات والآليات والإطارات بكافة أشكالها، كالمؤسسة العامة للتجارة الخارجية، والمؤسسة العامة للخزن وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية، ومؤسسات وزارة الصناعة الغذائية والكيمائية والنسيجية والهندسية كافة[١١٧].

بالإضافة إلى ذلك تم تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع الدول العربية عام ٢٠٠٥، وتوقيع اتفاقية منطقة تجارة حرة مع تركيا عام ٢٠٠٤ التي ألغت كل الرسوم المتراوحة بين ١٪ و٣٪ بين البلدين فوراً، كما سيتم بموجبها تفكيك الرسوم الجمركية الباقية كافة خلال ١٢ عاماً[١١٨]، وتم التأشير بالأحرف الأولى مرتين على اتفاق الشراكة مع أوربا الأولى عام ٢٠٠٤، والثانية عام ٢٠٠٨، كما تحاول سورية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (سياسة اقتصاد عرض).

باستثناء الخصخصة المباشرة لشركات القطاع العام الإنتاجي، وباستثناء تخفيض قيمة العملة السورية، على الرغم من مطالبة وزارة الصناعة السورية للحكومة تخفيض قيمة العملة مطلع عام ٢٠٠٩ بهدف دعم الصادرات السورية لمواجهة الآثار المتحملة للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد السوري، فإن ما تبقى من سياسات اقتصادية اتخذتها الحكومة بعد العام ٢٠٠٠ تتفق بشكل واضح مع بنية برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي، وإن التحولات الاقتصادية والاجتماعية في سورية تدار بأدوات المنهج الليبرالي الصرف، وسياسات اقتصاد العرض المشتقة منه، وهو ما دعمه رقمياً تحليل الوضع الراهن للاقتصاد المذكور سابقاً، فالاقتصاد يدور الآن في فلك تراجع دور الدولة، وسوء توزيع الدخول، وتراجع حجم الدعم الحكومي، وارتفاع معدلات البطالة، زيادة معدلات التضخم، وتدهور الإنتاجية وما إلى هنالك من مؤشرات أخرى ذكرها البحث.

١١٧ - نص المرسوم التشريعي رقم ٦١ للعام ٢٠٠٩، تاريخ ٢٠٠٩/١٠/١.

١١٨ - مصدر الأرقام هو نص الاتفاقية ذاتها الموقعة بين البلدين بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٢.

٢- المبحث الثاني

بنية التجارة الخارجية في الاقتصاد السوري

تعكس التجارة الخارجية السورية، بنية الاقتصاد الداخلي، بشكل عام، وهيكلية الإنتاج المحلي بشكل خاص، وإن اختلال التجارة الخارجية يؤكد تماماً وجود اختلال في متغيرات الاقتصاد الكلي، وبلغة الاقتصاد السياسي، فإن التجارة الخارجية تعكس مدى قدرة قوى الإنتاج المحلي على تخصيص الموارد الاقتصادية، وتعكس مستوى نمو قوى الإنتاج الاجتماعي، وتؤشر بطريقة أو بأخرى، من خلال بنية المستوردات والصادرات، على الطاقات التكنولوجية المتاحة، ومستويات التعليم السائدة، وإنتاجية العمالة، وتعكس، بالوقت ذاته، مدى تطور وعمق السياسات الاقتصادية، ومدى عقلانية تلك السياسات في إدارة المجتمع والاقتصاد، والتحكم بمواردهما، وهذا معناه أن التجارة الخارجية، في التحليل النهائي لها تعكس صورة النموذج التنموي السائد خلال فترة زمنية معينة، وتعكس نجاحات أو إخفاقات ذلك النموذج، وتكشف وتحدد الملامح الجوهرية لـ "بنية الدولة التنموية"، ومدى تغير تلك البنية، بدءاً بالسياسات الاقتصادية الجزئية، وانتهاء بالتصور الفلسفي المعرفي عن جوهر التطور.

اتسمت التجارة الخارجية السورية بخصائص التجارة الخارجية لمعظم الاقتصادات النامية، من حيث طابعها النمطي والتقليدي، المرتكز على تصدير المواد الأولية الزراعية والنفطية في صورتها الخام، وتصدير المواد نصف المصنعة، واستيراد المنتجات النهائية المصنعة، وسلع التجهيزات الرأسمالية، مما حرم الاقتصاد من القيم المضافة التي كان من الممكن تحقيقها من تصنيع المواد الأولية، وتصديرها في شكل منتجات للاستهلاك النهائي.

كما تركزت أغلب وارداتها من المواد الوسيطة بسبب هيكل الإنتاج الاقتصادي وبصفة خاصة الإنتاج الصناعي، وبنية الصناعة السورية (كصناعات تجميعية)، وكذلك واردات السلع الرأسمالية وبعض المواد الاستهلاكية الأساسية وفي مقدمتها الأدوية والغذاء.

ولم تحقق التنمية الاقتصادية على مدى نصف القرن السابق أهداف تعديل الهيكل الإنتاجي، بل إن نسق التصنيع (الصناعات التجميعية كما سبق) قد عمق من فجوة الاختلالات الخارجية والاعتماد على استيراد مدخلات المنتجات المحلية، أما بالنسبة لبعض السلع المصدرة فإن المكون الأجنبي من الصادرات كان مرتفعاً.

٢-١: تحليل كمي قياسي للتجارة الخارجية السورية

يهدف هذا الجزء من الفصل الثاني، بشكل أساسي إلى قياس العلاقات الكمية بين مكونات التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي لمعرفة التأثير الكمي لتلك المتغيرات على الناتج أولاً، ومن ثم على معدل النمو الاقتصادي ثانياً، وسيقيس البحث أثر كل مكون من مكونات التجارة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي بهدف الإجابة إحصائياً وكمياً عن السؤال النظري الأساسي التالي: كيف تؤثر بنية التجارة الخارجية السورية على معدل النمو الاقتصادي؟ وكيف ستساهم تلك البنية في توليد صدمة النمو الاقتصادي؟

حاول البحث في البداية الاعتماد على البيانات الإحصائية الرسمية خلال أعوام (٢٠٠٠/٢٠٠٨)، كسلسلة زمنية، لكن هذه السلسلة كانت قصيرة جداً بحيث لن تأتي النتائج الإحصائية بالدقة المطلوبة، وتم تعديل السلسلة الزمنية للبيانات ذاتها لتصبح من أعوام (١٩٩٠/٢٠٠٨) فكانت النتائج أكثر منطقية من السلسلة السابقة، لأن السلسلة الطويلة تظهر التقلبات بشكل أقل حدة، وتوازنها أكثر، واعتمد البحث في تحليل البيانات على برنامج الـ(STATA)* الإحصائي المتخصص في تحليل وقياس العلاقات الكمية بين المتغيرات الاقتصادية، حيث تم إجراء الاختبارات الإحصائية الكمية التالية على بيانات السلسلة:

- الانحراف المعياري: (standard deviation) لقياس مدى التباين والاختلاف بين بيانات محددة من السلسلة الزمنية عن بعضها البعض.
- اختبار جذر الوحدة: (unit root test) لقياس مدى ثبات واستقرار السلسلة الزمنية، وقد تم تطبيق اختبار (Dickey-Fuller) من أجل ذلك.
- اختبار الفروقات بين فترتي السلسة الزمنية (chow test)، لتحديد وجود تغير ما بين سنوات منفصلة من الدراسة.
- اختبار الارتباط: (correlation) لقياس اتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرات المدروسة.
- اختبار الانحدار الخطي البسيط: (liner regression) لقياس تأثير تغيرات المتغير التابع على المتغير المستقل، وللتنبؤ بتلك التغيرات عند قيم مختلف للمتغير المستقل.
- اختبار (arima): هو اختبار يقلل من حدة تقلبات بيانات السلسة الزمنية، ويساهم في جعلها أكثر استقراراً (المتوسطات المتحركة للسلسة الزمنية).

وسيتم التعرض في متن البحث إلى نتائج النماذج الرياضية النهائية للتحليل الكمي، وقبل البدء بعرض نتائج التحليل الكمي لا بد من ذكر المتغيرات التي اشتغل البحث عليها في هذه السلسلة وهي:

- إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. (gdp).
- الصادرات: إجمالي الصادرات (expo)، الصادرات الخام (rexpo) ، الصادرات نصف المصنعة (hmexpo)، الصادرات المصنعة (mexpo).
- الواردات: إجمالي الواردات (impo)، الواردات الخام (rimpo)، الواردات نصف المصنعة (hmimpo)، الواردات المصنعة (mimpo).
- حجم التجارة الخارجية: إجمالي الصادرات+إجمالي الواردات (x+m)
- العجز التجاري: إجمالي الواردات- إجمالي الصادرات (defi)
- الفائض التجاري: إجمالي الصادرات- إجمالي الواردات (surp)
- معدل التبادل التجاري: إجمالي الصادرات/ إجمالي الواردات × ١٠٠ (tot)
- الانكشاف التجاري: إجمالي الصادرات+ إجمالي الواردات/ gdp

وسيفسر البحث نتائج التحليل الكمي بالاستناد إلى بنية الاقتصاد السوري أينما تسنى له ذلك، مدعماً تلك النتائج بأرقام إضافية داعمة علماً أن المتغيرات المدروسة كافة أخذت بالأسعار الجارية لإمكانية مقارنتها مع بعضها البعض، ولا بد من الإشارة هنا أنه يؤخذ على التحليل الكمي الذي يتبناه البحث عدم وثوقية البيانات الخام التي استند إليها بشكك كامل، إذ كانت تظهر خلال التحليل الكمي نتائج متناقضة مع النظرية الاقتصادية العامة ومبادئ التحليل

* Statistics Data Analysis

الاقتصادي الكلي، كما أن إدخال متغيرات مالية (حجم الحكومة)، أو متغيرات نقدية (العرض النقدي الموسع، الودائع، الإقراض) لتحسين النموذج المطلوب، كان يغير بشدة من النتائج الكمية، وأحياناً كثيراً كان يعكس النتائج، أو يدل على أن ما كان ذا دلالة ومعنوية من المتغيرات قبل إدخال المتغيرات المالية والنقدية، أصبح بلا دلالة ولا معنوية بعد إدخالها، فعند إدخال حجم الحكومة، والعرض النقدي في معادلة الانحدار بين مكونات الصادرات والناتج صار مُعامل انحدار الصادرات الخام ذا قيمة سالبة، أي أنه كلما زادت الصادرات الخام انخفض الناتج المحلي بقيمة ذلك المعامل، وهذا ينافي المنطق في الاقتصاد السوري كون الناتج المحلي ومن ثم معدل النمو الاقتصادي اعتمد بشدة على تلك الصادرات خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المشكلة الأساسية تكمن في طريقة تجميع واحتساب البيانات الخام بالدرجة الأولى.

كما أن هناك العديد من النتائج ذات الدلالة الإحصائية لكنها ليست ذات دلالة اقتصادية حسب واقع الاقتصاد السوري، كعلاقة الارتباط القوية جداً بين إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات حيث وصلت قيمة معامل الارتباط بينهم إلى ٠,٩٧. فهل تشير النظرية الاقتصادية العامة في ظروف البلدان النامية، ومنها سورية، إلى أنه كلما زادت الصادرات زادت المستوردات بشدة وبالاتجاه ذاته؟ أو العكس طبعاً.

إن النتائج الكمية المتناقضة أحياناً كثيرة، وعدم اتساقها مع التحليل النظري، تثبت شذوذ البيانات الأولية، وشذوذ الطرق الإحصائية المستخدمة في تجميعها، كما تعكس بطريقة أو بأخرى اختلالات الاقتصاد الكلي، ولكن النمذجة الرياضية مطلوبة، وقد حاول البحث تحسين النماذج قدر المستطاع، وبالتالي، فإن كل معادلة رياضية/نموذج، سترد لاحقاً في متن البحث، هي أفضل معادلة توصل إليها البحث خلال التحليل الكمي مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية الأخرى من عرض نقدي، وحجم حكومة، وحجم ودائع، وحجم إقراض، وعجز تجاري، وما إلى هنالك، كما أنه طبق على تلك المعادلات اختبار (arima) للسيطرة على التقلبات الكثيرة داخل السلاسل الزمنية وتقليصها إلى أقل ما يمكن، وأخيراً نقول أن نتائج الاختبارات كافة التي سترد لاحقاً كانت من الناحية الإحصائية البحتة مقبولة ومعنوية عن مستوى دلالة قدره ٥٪، كما أن الأخطاء المعيارية للتقدير (Standard Deviation) كانت في حدودها الدنيا وتقترب من الصفر في كثير من الأحيان، وبالتالي فإنها تدل على صدق الاختبارات المنفذة.

كما طبق على السلسلة الزمنية أحد اختبارات جذر الوحدة، وهو اختبار (Dickey-Fuller) لقياس مدى استقرار وثبات السلسلة الزمنية المدروسة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي كونه المتغير التابع الرئيسي، ونتيجة تطبيق اختبار (Dickey-Fuller) وجد أن السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي مستقرة من الدرجة الأولى (متزايدة أو متناقصة بشكل مستقر)، مما يسمح بتطبيق باقي الاختبارات الإحصائية عليها، ولو كانت السلسلة غير مستقرة لكان من المفترض قياس استقرار الأخطاء المعيارية للتقدير، ويمكن تفسير نتيجة استقرار سلسلة الناتج المحلي من الناحية الاقتصادية بأن ذلك الناتج يمر بدورات وتقلبات متشابهة كل مدة زمنية معينة.

كما تم تطبيق اختبار (chow) على مكونات الدراسة كافة لمعرفة إن كان هناك فرق واختلاف في الاقتصاد السوري قبل عام ٢٠٠٠ عما بعده، الأمر الذي يدعم البحث بالتأكد من أن هناك مرحلة انتقالية لها خصائصها الاقتصادية الجديدة المميزة لها عن المرحلة السابقة، وبالفعل فقد أظهرت نتائج الاختبار وجود تباينات حقيقية بين قسمي السلسلة المفترضة (١٩٩٠/١٩٩٩) و(٢٠٠٠/٢٠٠٨) وكانت قيمة الاختبار المحسوبة أكبر من قيمة اختبار "فشر" النظرية (مجموع أخطاء السلسلتين أكبر من مجموع أخطاء السلسلة المكونة)، وبالتالي فإن التحليل

الكمي وفق اختبار (chow) يدعم التحليل النظري للبحث بإثبات وجود مرحلة تحول اقتصـادي يمر فيها الاقتصاد السوري بدءاً من العام ٢٠٠٠، كما دعمت هذه النتيجة الأشكال البيانية كافة التي سترد لاحقاً إذ أنها تظهر وجود اختلاف بين الفترتين المذكورتين، علماً أن كافـة البيانـات الأولية التي استند إليها التحليل الإحصائي الكمي موجودة في الجداول الإحصائية بالتفصيل في آخر البحث.

٢-١-١: قياس علاقة الصادرات ومكوناتها بالناتج المحلي الإجمالي*:

كشف التحليل الإحصائي الكمي للصادرات ومكوناتها، عن وجود علاقة ارتباط شديدة وموجبة بين إجمالي الصادرات والناتج، وبين مكونات الصادرات كافة والناتج، وهذا معناه أنه في حال زيادة الصادرات فإن الناتج المحلي سيزيد بالاتجاه ذاته، والعكس صحيح، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط بين إجمالي الصادرات والناتج (٠,٨٧) وبين الصادرات الخام والناتج (٠,٨٤)، وبين الصادرات نصف المصنعة والناتج (٠,٨٢)، وبين الصادرات المصنعة والناتج (٠,٨٢)، وبالتالي يمكن القول أن تغير الصادرات يؤثر بشكل قوي وطردي بتغير الناتج المحلي، وبالتالي فإنها تؤثر طرداً وبقوة في معدل النمو الاقتصادي.

وفي الوقت ذاته، فإن هناك علاقة ارتباط موجبة وشديدة جداً بين إجمالي الصادرات والصادرات الخام إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (٠,٩٥)، وهذا الارتباط مفسر بشكل واضح في الاقتصاد السوري نتيجة سيطرة الصادرات الخام (القطن، النفط، الفوسفات، الملح) على البنية العامة للصادرات السورية إذ شكلت تلك الصادرات خلال الفترة (١٩٩١/٢٠٠٥) حوالي ٨٠٪ الصادرات، وهو ما يعكس سمات الاقتصاد الريعي وشبه الريعي والمبني على الموارد الاستخراجية والطبيعية أكثر منها على الإنتاج ذي القيمة المضافة المرتفعة.

ويكشف الانحراف المعياري للقيم المطلقة لبنية الصادرات السورية أن الصادرات الخام هي الصادرات الأكثر تذبذباً بانحراف معياري بلغت قيمته (١٠١١٦١)، تلتها الصادرات المصنعة بانحراف معياري قيمته (٦٦١١٧)، في حين كانت الصادرات نصف المصنعة هي الصادرات الأقل تذبذباً على الإطلاق بانحراف معياري قيمته (٢٧٤٩٦)، وبالتالي فإنها الأكثر استقراراً، وهذا التحليل يتوافق مع أن معدلات نمو الصادرات الخام كان الأكثر تذبذباً خلال السنوات المدروسة، ولم يستقر ذلك المعدل أبداً حتى بعد سنوات الانفتاح التجاري أي بعد العام ٢٠٠٠، ويعود ذلك بشكل عام إلى عدم استقرار صادرات النفط الخام، والفوسفات، والقطن، بسبب تقلبات الإنتاج المحلي من جهة، وتقلبات الأسعار الدولية من جهة أخرى، وإن ركزنا على فترة التحولات الاقتصادية في سورية (٢٠٠٠/٢٠٠٨) فإن معدل نمو الصادرات الخام في هذه الفترة شهد تقلباً شديداً تراوحت قيمته ما بين (-١٧,٨٪) و (٢٥٪).

وفي الوقت ذاته فإن الصادرات نصف المصنعة، وعلى الرغم من تذبذبها أيضاً، لم تسجل خلال فترة الانفتاح الاقتصادي أية معدلات نمو سالبة، فقد تراوح معدل نمو هذه الصادرات بين (٠,٤٪) و(٢٠٧٪)، أما الصادرات المصنعة فقد سجلت خلال هذه الفترة معدل نمو سالب لمرة واحدة إذ انخفض معدل نمو هذه الصادرات في عام ٢٠٠٣ عن عام ٢٠٠٢ بمقدار ١٦٪، وتراوح معدل نموها خلال باقي السنوات بين (١٢٪) و (١٠١٪)، ويترافق ذلك كله مع أن قيمة الصادرات السورية عالية التقانة لم تتجاوز خلال الفترة ذاتها ٠,٤٪ فقط من إجمالي الصادرات السلعية السورية، بينما وصلت هذه النسبة إلى ٣,٦٪ في الأردن و٣,٩٪ في تونس و٤١,٨٪ في ماليزيا حسب تقديرات مشروع (سورية ٢٠٢٥).

ويمكن الاستنتاج أن الانفتاح التجاري السوري الخارجي على سوق العراق بعد الاحتلال الأمريكي له، وانفتاحه على الأسواق العربية نتيجة تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وانفتاحه على تركيا نتيجة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة بينهما أيضاً لم يؤدِّ إلى استقرار مكونات الصادرات السورية أبداً، بل إن التذبذب الكبير جداً بقي هو السمة الجوهرية

* استمد الباحث كافة الأرقام الإحصائية الواردة في هذا المبحث من المصادر التالية، ما لم يذكر خلاف ذلك، بالإضافة إلى حساباته الخاصة للعديد من النسب الواردة فيه كالمتوسطات والانحرافات المعيارية، وحدي التبادل التجاري وغيرها.

١. النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨.
٢. المجوعة الإحصائية السورية للأعوام من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٨ الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء.
٣. خلاصة التجارة الخارجية السورية للأعوام من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨ الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء

لمكونات الصادرات السورية ما قبل فترة الانفتاح التجاري (١٩٩٠/٢٠٠٠)، وما بعدها، ويستنتج من ذلك أن بنية الصادرات السورية غير مستقرة مما يعكس عدم استقرار البنية الاقتصادية/الإنتاجية العامة، كما أن الخلل في الصادرات ليس ناتجاً عن سياسات اقتصادية (مالية أو نقدية أو تجارية)، بقدر ما هو ناتج عن تشوه اقتصادي بنيوي.

ونتيجة لعلاقة الارتباط القوية بين الناتج المحلي الإجمالي، ومكونات الصادرات، فإن التقلب مع معدلات نمو الصادرات، وقيمها سينعكس حكماً على معدلات النمو الاقتصادي، وخاصة بعد فترة الانفتاح التجاري، وازدياد وزن الصادرات في الناتج، حيث باتت تشكل الصادرات وسطياً ما نسبته ٢٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أنها لم تتجاوز الـ٩٪ من الناتج خلال عقد التسعينيات.

وفيما يلي المعادلة العامة للانحدار الخطي بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومكونات الصادرات كمتغيرات مستقلة:

$$Gdp=451752+ 2.18\ rexpo+2.91\ hmexpo+ 2.42\ mexpo$$

وعليه فإن ميل الصادرات الخام = ٢,١٨
وميل الصادرات نصف المصنعة = ٢,٩١
وميل الصادرات المصنعة = 2.42

ويمكننا بالتالي قياس أثر تغير كل مكون من مكونات الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي على حدة، فإذا بلغت قيمة الصادرات الخام ١ مليار ليرة فإن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سيصل إلى ٢,١٨٠ مليار ليرة تقريباً، ولو زادت الصادرات نصف المصنعة بالمقدار السابق ذاته لزاد الناتج بحوالي ٢,٩١٠ مليار ليرة، ولو زادت الصادرات المصنعة بقيمة ١ مليار ليرة أيضاً لزاد الناتج بقيمة ٢,٤٢٠ مليار ليرة، ويمكن الاستنتاج أن الناتج المحلي مرن جداً تجاه الصادرات، لأن التغير في الصادرات يؤدي إلى تغيرات أكبر في الناتج.

لقد ارتفعت نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٤٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٣٠,٨٪ عام ٢٠٠٨، في حين أن نسبة الواردات من الناتج ارتفعت خلال الفترة ذاتها من ٢٢٪ إلى ٣٧٪، وبالتالي فإن حالة تحرير التجارة الخارجية عززت من الاستيراد أكثر من التصدير، بفعل دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ مطلع العام ٢٠٠٥، وفي الوقت ذاته، فإن زيادة الصادرات خلال فترة الانفتاح كان نتيجة لتلاقي انخفاض الصادرات الخام من الناتج من ١٩٪ إلى ١٢٪ بين عامي (٢٠٠٠/٢٠٠٨)، متأثراً بانخفاض عائدات النفط، مع زيادة واضحة في الصادرات نصف المصنعة من ١٪ إلى ٤٪ من الناتج خلال الفترة ذاتها، بالإضافة إلى زيادة واضحة في الصادرات المصنعة من ٣٪ إلى ١١٪ من الناتج، معززة بالانفتاح التجاري على سوق العراق بالدرجة الأساسية.

لكن التحليل الاقتصادي لنوعية الصادرات المصنعة تحديداً، يكشف أنها صادرات تقليدية، ونمطية لا تعكس حالة تطور تكنولوجي معرفي اقتصادي، وهي ذات قيم مضافة متواضعة، مثل صادرات المنظفات بأنواعها كافة، والبلاستيك بأنواعه كافة، ومواد البناء، والأخشاب، وما إلى هنالك من صادرات مشابهة، وجغرافياً فإن حصة الصادرات السورية إلى دول الاتحاد الأوربي من مجمل الصادرات انخفضت من ٦٥٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٣٣.% عام ٢٠٠٨، إلا أنها بقيت تشكل خلال كامل الفترة وسطياً حوالي ٥٠٪ من مجمل الصادرات، على الرغم من أن صادرات سورية إلى الاتحاد الأوربي تتكون من مواد أولية بنسبة ٩٥٪ من المواد الخام

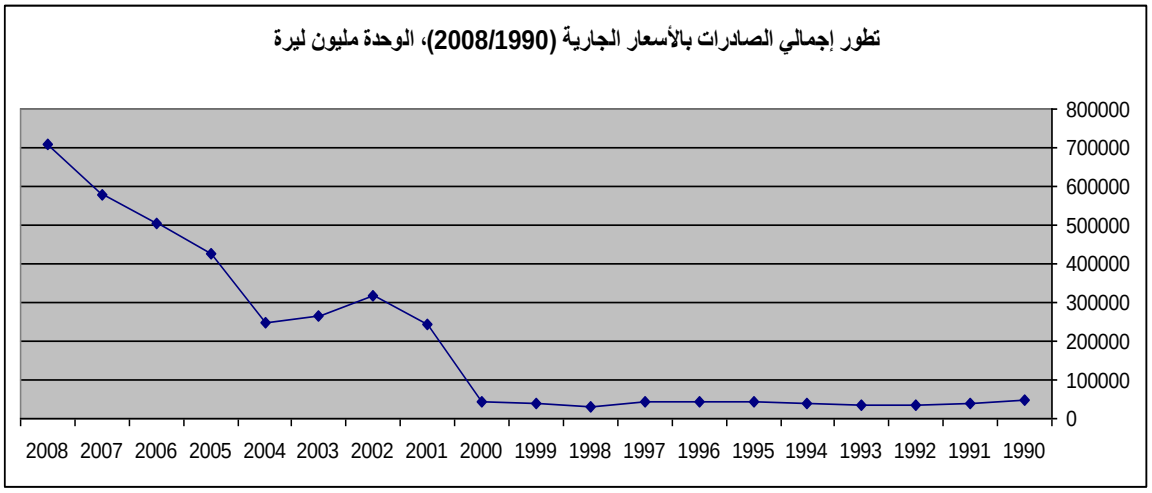
(نفط، قطن، جلود، حبوب، خام وفوسفات)، في حين تتألف المستوردات السورية من الاتحاد بنسبة ١٠٠٪[١١٩] من المنتجات الصناعية وبخاصة الآلات والمعدات ووسائط النقل.

كما انخفضت الصادرات إلى الدول الآسيوية من ١٣٪ إلى ٥,٥٪ خلال الفترة ذاتها علماً أنها شكلت وسطياً ٩٪ من المجمل، وفي الوقت ذاته زادت هذه الصادرات إلى الدول العربية من ١٦٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٥١٪ في عام ٢٠٠٨، وكانت تشكل وسطيا حوالي ٢٤٪ من المجمل، وبالتالي يبدو أن الصادرات السورية بدأت تخسر أسواقها في أوربا وآسيا لمصلحة كسب الأسواق العربية، ومما ساعد في هذا التحول تحويل التجارة بين دول الاتحاد الأوربي فيما بينها، ودخول الصادرات الصينية بالدرجة الأساسية إلى جميع الأسواق الآسيوية.

ويشير التحليل الكمي للصادرات في مشروع (سورية ٢٠٢٥) إلى أن الصادرات السلعية ستنخفض من ٢٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الحالية إلى حوالي ٢١٪ في عام ٢٠٢٥، وذلك نتيجة تراجع الإنتاج النفطي من جهة، وعدم إحراز أي تقدم يذكر على الصادرات من السلع المصنعة ذات القيمة المضافة العالية نتيجة عدم تطور الصناعات التحويلية بالشكل الذي يجعلها ذات قدرات تنافسية عالية في أسواق عالمية متطورة باطراد وسيطرة الصادرات من السلع الأولية من جهة ثانية.

أما صادرات الخدمات السياحية فمن المتوقع أن ترتفع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بصورة مضطردة من مستوى ٣,٣٪ وسطياً للخمسية الأولى ٢٠١٠/٢٠٠٦ إلى نحو ٦,٢٪ وسطياً للخمسية الأخيرة ٢٠٢٥/٢٠٢١، في حين أن الصادرات من الخدمات الأخرى والتحويلات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ستعاني تراجعاً بصورة متسقة من مستوى ٥٪ عام ٢٠٠٦ إلى مستوى ٢٪ عام ٢٠٢٥، والشكل رقم (١) يوضح تطور حجم الصادرات السورية بالأسعار الجارية خلال أعوام (٢٠٠٨/١٩٩٠)، ويكشف الشكل البياني صحة اختبار (chow) المذكور سابقاً من حيث أن هناك اختلافاً واضحاً في وضع الصادرات بين عقد التسعينيات، وسنوات التحرير والانفتاح.

الشكل رقم (١)



[١١٩] - د. حبيب، مطانيوس، أوراق في الاقتصاد السوري، دار الرضا للنشر، ، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، الصفحة ٢٣٥.

٢-١-١: قياس علاقة الواردات ومكوناتها بالناتج المحلي الإجمالي:

يكشف التحليل الإحصائي الكمي للواردات ومكوناتها عن وجود علاقة ارتباط شديدة وموجبة بين إجمالي الواردات والناتج، وبين مكونات الواردات كافة والناتج، وهذا معناه أنه في حال زيادة الواردات فإن الناتج المحلي سيزيد بالاتجاه ذاته، والعكس صحيح، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط بين إجمالي الواردات والناتج (٠,٩) وبين الواردات الخام والناتج (٠,٨٨)، وبين الواردات نصف المصنعة والناتج (٠,٨٩)، وبين الواردات المصنعة والناتج (٠,٨٨).

لكن هذه النتيجة ومن وجهة نظر النظرية الاقتصادية العامة غير صحيحة على الإطلاق، فزيادة الواردات وفق نماذج التحليل الاقتصادي الكلي لابد أن تنعكس سلباً على قيمة الناتج المحلي الإجمالي، أي باتجاه تخفيضه، وخاصة في ظروف البلدان النامية، ومنها سورية، إلا أنه يمكن تفسير النتيجة الإحصائية المباشرة السابقة بأن علاقة الارتباط تقيس العلاقة بين المتغيرات بمعزل كامل عن باقي العوامل المؤثرة بالناتج المحلي الإجمالي، فقد تترافق زيادة الواردات مع زيادة في الناتج المحلي الإجمالي لكن سبب زيادة الناتج تكون بسبب زيادة الإنفاق الحكومي مثلاً أو بسبب زيادة العرض النقدي، أو بسبب إنفاق استثنائي آخر دون أن يكون للواردات دور فيها، لكن قياس الارتباط لا يظهر أبداً أثر تلك العوامل في زيادة الناتج، وبالتالي تظهر العلاقة الموجبة بين الواردات والناتج، وما يكشف زيف اتجاه هذه العلاقة هو معادلة الانحدار التي تسمح لنا بعزل آثار العديد من المتغيرات الأخرى والحصول على أثر الواردات على الناتج فقط.

ويكشف الانحراف المعياري للقيم المطلقة لبنية الواردات السورية أن الواردات المصنعة هي الواردات الأكثر تذبذباً بانحراف معياري بلغت قيمته (١١٣٩٩١)، تلتها الواردات نصف المصنعة بانحراف معياري قيمته (٧٣٩٨١)، في حين كانت الواردات الخام هي الواردات الأقل تذبذباً على الإطلاق بانحراف معياري قيمته (١٧٠٥٠).

وفيما يلي المعادلة العامة للانحدار الخطي بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومكونات الواردات كمتغيرات مستقلة.

$$Gdp= 314083 -12.35\ rimpo - 2.08\ hmimpo - 2.9\ mimpo$$

ميل الواردات الخام = -١٥,٩

ميل الواردات نصف المصنعة = -٢,٠٨

ميل الواردات المصنعة = -٢,٩

ويمكننا بالتالي قياس أثر تغير كل مكون من مكونات الواردات على الناتج المحلي الإجمالي على حدة، فإذا بلغت قيمة الواردات الخام ١ مليار ليرة فإن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سينخفض بمقدار ١٢,٣٥ مليار ليرة تقريباً، ولو زادت الواردات نصف المصنعة بالمقدار السابق ذاته انخفض الناتج بحوالي ٢,٠٨ مليار ليرة، ولو زادت المستوردات المصنعة بقيمة ١ مليار ليرة أيضاً لانخفض الناتج بقيمة ٢,٩ مليار ليرة تقريباً.

لقد ارتفعت نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي تدريجياً من ٢٢٪ عام ٢٠٠١ إلى ٣٦٪ عام ٢٠٠٨، في حين أن الواردات لم تزد عن ١٢٪ كنسبة من الناتج كأقصى حد في عقد التسعينيات، مما يدل على أن تحرير التجارة الخارجية سرع من وتيرة الاستيراد في الاقتصاد السوري لتلبية الطلب الكلي، ويكشف تحليل الواردات المصنعة إلى سورية أنها شكلت النسبة الكبرى من الناتج المحلي الإجمالي من بين باقي مكونات الواردات إذ

تطورت نسبتها من الناتج وبشكل متدرج من ٩,٤٪ عام ٢٠٠٠ إلى ١٩٪ عام ٢٠٠٨، دون أن تشهد أي تراجع، كما أن تلك الواردات كانت تحوز دائماً على قرابة ٥٠٪ من مجمل الواردات، في حين لم تزد نسبة الواردات الخام من الناتج طيلة الفترة ذاتها عن ٢,٥٪ وسطياً، ويعكس التطور السريع للواردات المصنعة قصور بنية الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد السوري عن تغطية السوق بالمصنوعات النهائية من جهة، ويعكس من جهة أخرى حاجة الاقتصاد إلى معدات وآلات الإنتاج الأساسية، وخاصة إذا ما كشفت البيانات أن الواردات غير النفطية زادت بشكل متدرج من ١٩٪ من الناتج إلى ٣٦٪ خلال فترة الانفتاح.

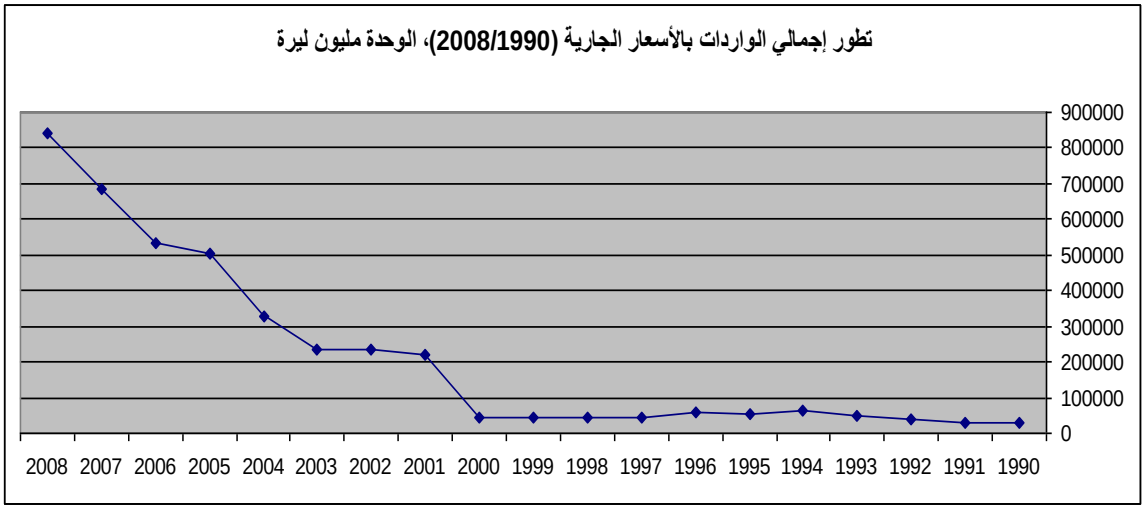
وكذلك تكشف الأرقام الإحصائية أن نسبة الواردات نصف المصنعة إلى إجمالي الواردات قد انخفضت من ٤٨٪ عام ٢٠٠١ إلى ٤٠٪ عام ٢٠٠٧، في حين أن تلك النسبة لم تنخفض أبداً عن ٤٠٪ خلال عقد التسعينيات، ووصلت في بعض الأحيان إلى ٥٠٪ منها، وبتحليل العلاقة بين ثبات الواردات الخام، وتراجع الواردات نصف المصنعة، وزيادة الواردات المصنعة يعتقد البحث بأن التصنيع وإعادة التصنيع في سورية بدأا يدخلان مرحلة ركود حقيقي بعد العام ٢٠٠٠، وأن الاقتصاد بدأ يتخلى عن إنتاج القيم المضافة الصناعية، وأن عمليات إعادة التصنيع لم تعد ذات أهمية بالنسبة للمصنعين.

ونتيجة لتراجع الإنتاج النفطي بصورة واضحة من ٥٥٠ ألف برميل عام ٢٠٠٠ إلى ٣٧٠ ألف برميل عام ٢٠٠٨ ونتيجة لحاجة الاقتصاد السوري لتلبية الطلب المتزايد على مشتقات الطاقة فقد لعبت الواردات النفطية دوراً هاماً في الزيادة الكبيرة لقيم الواردات خلال الفترة ذاتها، فقد تدرجت قيم الواردات النفطية من ٩,٩ مليار ليرة عام ٢٠٠٠ وصولاً إلى ٥٤ مليار ليرة عام ٢٠٠٤، لتقفز إلى ٢١٣ مليار ليرة عام ٢٠٠٧، ومن ثم إلى ٢٦٤ مليار عام ٢٠٠٨ حسب الإحصائيات الرسمية لمصرف سورية المركزي مما كان له دور كبير وواضح في تعميق عجز الميزان التجاري، ويشير تحليل قطاع الطاقة في الخطة الخمسية العاشرة، ومشروع سورية (٢٠٢٥)، إلى أن سورية ستصبح مستورداً صافياً للنفط ومشتقاته بحلول العامين ٢٠١٠/٢٠٠٩، حيث سيكون العام ٢٠٠٩ عام التقاطع بين حصة سورية من النفط المنتج في أراضيها وبين مجمل استهلاكها المحلي، بمعنى أن سورية لن يمكنها التمتع بأي عائدٍ من تصدير النفط مع العام٢٠١٠، وبالتالي فإن الميزان النفطي هو في حكم العجز المستدام طيلة العقود القادمة والواردات النفطية مرشحة للزيادة المستمرة، وهذا ما حدث فعلاً إذ حقق الميزان النفطي في عام ٢٠٠٨ عجزاً بقيمة ٣ مليار ليرة لأول مرة منذ مطلع الألفية الجديدة.

وجغرافياً، حافظت حصة الواردات السورية من دول الاتحاد الأوربي على نسبتها من إجمالي الواردات خلال فترة الانفتاح بحدود ٢٦٪ كما ارتفعت الواردات من الدول الآسيوية من ١٧٪ إلى ٢٥٪ خلال الفترة ذاتها، وفي الوقت ذاته زادت هذه الواردات من الدول العربية من ١١٪ إلى ٢٠٪، ويعزى هذا التحول في المستوردات إلى كثافة الاستيراد من الصين، والدول العربية تحديداً، ومع ذلك فإن الواردات السورية من دول الاتحاد الأوربي تشكل بالمتوسط ٣٠٪ من إجمالي الواردات، في حين أنها تشكل وسطياً ٢٣٪ من الدول الآسيوية، و١٣٪ من الدول العربية.

والشكل رقم (٢) يوضح تطور حجم الواردات السورية بالأسعار الجارية خلال أعوام (٢٠٠٨/١٩٩٠)، ويكشف الشكل البياني صحة اختبار (chow) المذكور سابقاً من حيث أن هناك اختلافاً واضحاً في وضع الواردات بين عقد التسعينيات، وسنوات التحرير والانفتاح.

الشكل رقم (٢)


تطور إجمالي الواردات بالأسعار الجارية (2008/1990)، الوحدة مليون ليرة
900000
800000
700000
600000
500000
400000
300000
200000
100000
0
2008 2007 2006 2005 2004 2003 2002 2001 2000 1999 1998 1997 1996 1995 1994 1993 1992 1991 1990

٢-١-٣: قياس علاقة العجز التجاري بالناتج المحلي الإجمالي:

يكشف التحليل الإحصائي الكمي عن وجود علاقة ارتباط قوية، ولكنها سالبة بين العجز التجاري والناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (٠,٧٣-)، وتدل الإشارة السالبة على وجود علاقة عكسية بين العجز والناتج، إذ كلما زاد عجز الميزان التجاري انخفض الناتج المحلي الإجمالي، والعكس صحيح. وبالتالي يمكن القول أن تغير العجز يؤثر بشكل قوي وسلبي بتغير الناتج المحلي، وبالتالي فإنه يؤثر عكساً وبقوة في معدل النمو الاقتصادي، ويعزى السبب في ذلك أنه خلال منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٨ حقق الاقتصاد السوري عجزاً خلال ١٢ عاماً، (أي أن ٦٣٪ من سنوات التجارة الخارجية كانت عجز) الأمر الذي ينعكس على التحليل الإحصائي، لكنه يؤكد في الوقت عينه أنه لو كانت سنوات العجز أقل، لكان الأثر على معدل النمو الاقتصادي أفضل.

يضاف إلى ذلك، أن التحليل التاريخي الذي قام به البحث للميزان التجاري السوري منذ عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠٠٨ يكشف عن وجود عجز في الميزان التجاري مع النفط خلال ٣٢ عاماً من أصل ٣٨ عاماً، وفي حال استثنينا النفط من الميزان، فإن الميزان السلعي فقط لم يحقق فائض إلا ٣ مرات خلال ٣٨ عاماً، وكانت أعوام الفائض التجاري مرتبطة بشكل مباشر بتطبيق اتفاقية المدفوعات مع الاتحاد السوفييتي، ومما ساعد على تغطية ذلك العجز، وبالإضافة إلى المساعدات والقروض والمنح والتحويلات الخارجية المذكورة سابقاً، وجود فائضاً مستمراً في ميزان النفط طيلة تلك الفترة باستثناء سنوات (١٩٨٦/١٩٨٣) التي حقق فيها الميزان النفطي عجزاً أيضاً.

وبعد فترة الانفتاح الاقتصادي استمر العجز في الميزان التجاري، ولو أخذنا مجمل العجز التجاري، أي مع النفط، لوجدنا أن الميزان التجاري بقي في حالة فائض من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٣ فقط، بدأ بعدها يحقق عجزاً استمر حتى العام ٢٠٠٨، ويعود السبب الأساسي في ذلك العجز إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية نتيجة تراجع الإنتاج، وزيادة قيمة مستوردات النفط والمشتقات النفطية، نتيجة لزيادة الطلب الداخلي أولاً، ولارتفاع الأسعار العالمية ثانياً، إذ انخفض فائض الميزان النفطي من ١٨٠ مليار ليرة عام ٢٠٠٣ إلى ٦ مليار ليرة عام ٢٠٠٧، متحولاً إلى عجز بقيمة ٣ مليار ليرة عام ٢٠٠٨، ونتيجة لذلك انتقل الميزان التجاري من فائض بنسبة ٣٪ من الناتج إلى عجز نسبته ٥,٨٪ من الناتج في عام ٢٠٠٨.

وفي حال استثنينا النفط من ميزان التجارة الخارجية، واعتمدنا على ميزان التجارة السلعي فقط، فإن المشكلة تتعمق أكثر، حيث يبدي الميزان التجاري السوري خلال كامل فترة الانفتاح التجاري الخارجي عجزاً مستمراً، فخلال أعوام (٢٠٠٨/٢٠٠٠) لم يحقق ذلك الميزان أي فائض يذكر، وتذبذبت قيمة العجز بين ٨٦ مليار ليرة كأدنى قيمة، و ١٥٧ مليار كأعلى قيمة، وتراوحت نسبة العجز من الناتج خلال هذه الفترة مابين ٥,٨٪ عام ٢٠٠٨ كأدنى نسبة، و١٦٪ عام ٢٠٠١ كأعلى نسبة، بالإضافة إلى أن معدل نمو العجز التجاري السلعي غير مستقر على الإطلاق خلال الفترة ذاتها، مما يدل على عدم وجود اتجاه عام واضح لتغيرات العجز التجاري السلعي، وهو الأمر الذي يعكس عدم استقرار البنية الاقتصادية الكلية، ويعبر عن استمرار الاختلالات فيها بشكل أو بآخر، كما يعكس عدم قدرة سياسات الاقتصاد الكلي على تصحيح العجز التجاري المزمن، ويعبر عن وجود فجوة بين العرض والطلب في الاقتصاد.

كما يعكس عجز الميزان التجاري السلعي تحديداً، ضعف القدرة التنافسية للمنتجات السورية في الأسواق الخارجية، ويلاحظ أن حالة الضعف هذه امتدت إلى السلع القابلة للتبادل التجاري التي تتمتع فيها سورية بميزات تنافسية تقليدية كالصناعات النسيجية

(المنسوجات والملابس الجاهزة)، ويعزى السبب الأساسي في ذلك إلى ضعف القدرات التكنولوجية القادرة على تحويل المزايا المطلقة والنسبية إلى مزايا تنافسية، وتتوضح أبرز مظاهر ضعف القدرات الإنتاجية في أن تراجع مستوى الصادرات النفطية لم يتم تعويضه بالشكل المطلوب بصادرات صناعية تحويلية ذات قيمة مضافة عالية، مع أنه سيتم تعويضه بشكل محدود بصادراتٍ استخراجيةٍ جديدة أهمها الغاز.

يتوافق تحليل عجز ميزان التجارة الخارجية السورية مع معدلات التبادل التجاري (حدي التجارة) خلال كامل فترة السلسلة الزمنية، وخلال فترة الانفتاح التجاري، إذ ترافقت فترات الفائض التجاري مع معدل تبادل تجاري أكبر من ١٠٠٪، وهو يدل على أن قيمة الصادرات كانت قادرة على تغطية كمية أكبر من الواردات، في حين ترافقت فترات العجز التجاري مع معدلات تبادل أقل من ١٠٠٪، أي أن قيمة الصادرات كانت تغطي قيمة أقل من الواردات، وقد تذبذبت قيمة حدي التجارة السلعية فقط خلال فترة الانفتاح ما بين ٣٠٪ كأدنى قيمة عام ٢٠٠٠، و بين ٧٨٪ كأعلى قيمة عام ٢٠٠٦، أي أنها بقيت خلال الفترة السابقة كلها دون الـ١٠٠٪، وهو ما يتوافق مع استمرار حالة العجز في الميزان التجاري السلعي.

وفيما يلي المعادلة العامة للانحدار الخطي بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وعجز الميزان التجاري كمتغير مستقل.

$$Gdp = 626757 - 11.55\ defi$$

وعليه فإن ميل العجز الميزان التجاري = -11.55

ويمكننا بالتالي قياس أثر تغير عجز التجارة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي ، فإذا بلغت قيمة العجز ١ مليار ليرة فإن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سينخفض بمقدار 11.55 مليار ليرة تقريباً، والعكس صحيح، ويمكن الاستنتاج أن الناتج المحلي الإجمالي شديد المرونة عكسياً مع العجز التجاري.

ويكشف التحليل الكمي لعجز الميزان التجاري في مشروع (سورية ٢٠٢٥) أن نمو الصادرات السنوي لن يزيد عن ٩,٩٪ سنوياً خلال سنوات ٢٠٠٦/٢٠٢٥، في حين ستنمو الواردات بنسبة ١١,٤٪ سنوياً، وهذا سيجعل من رصيد الحساب الجاري سالباً طوال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٢٥ ومتزايد العجز من نحو ٢١٤ مليار ليرة سورية عام ٢٠٠٦ إلى نحو ١,٦٥٠ ملياراً عام ٢٠٢٥، حيث سيصل هذا الرصيد إلى عجز قدره قرابة ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري عام ٢٠٢٥، ويستنتج البحث من ذلك أن "العجز التجاري في الاقتصاد السوري هو حالة بنيوية، ويربط البحث علاقة عجز ميزان التجارة الخارجية بموضوع القيمة والتبادل اللامتكافئ على الصعيد العالمي، إذ يعكس ذلك العجز في النهاية عدم تكافؤ في تبادل القيم المنتجة بين الاقتصاد السوري واقتصادات العالم الأخرى، فصادرات الاقتصاد السوري كثيفة العمالة، منخفضة السعر، بينما وارداته كثيفة رأس المال والتكنولوجيا، مرتفعة السعر، وإن استمرار منطق التبادل بهذه الصيغة يعني على المدى الطويل استنزاف وتبخيس إنتاج القيم المحلية عبر اضطراره لتكثيف صادراته ضعيفة القيمة المضافة للاستمرار بالحصول على واردات كثيفة القيمة المضافة، ومن وجهة نظر نظريات التنمية الاقتصادية فإن بقاء الاقتصاد السوري على هذه الحالة طيلة العقود السابقة يعكس فشل النموذج التنموي الذي تبناه الاقتصاد، ويطرح بالمقابل ضرورة البحث عن نموذج تنموي بديل، يعدل من البنية الاقتصادية/الاجتماعية العامة، أما من وجهة نظر الاقتصاد السياسي فإن هذا الوضع يعني ركود القوى المنتجة وتخلفها نتيجة انعدام القدرة على تنميتها، وأما من وجهة نظر النظرية

الاقتصادية العامة فإن بنيوية العجز تعكس ضيقاً واضحاً في منحنى إمكانات الإنتاج الوطني، وسوءاً في تخصيص الموارد الاقتصادية نتيجة ضعف التحكم بها".

ويقود التحليل النظري والعملي لعلاقة تحرير التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي، لطرح السؤال الإشكالي التالي المتعلق بالاقتصاد بالسوري: كيف يستمر نمو الناتج المحلي الإجمالي في ظل وجود عجز تجاري بنيوي ومستمر؟ وهل التجارة الخارجية محايدة بالنسبة للنمو الاقتصادي في الاقتصاد السوري؟

يعتقد البحث أن الجواب على هذا السؤال يكمن في بنية النمو الاقتصادي التي تم تحليلها سابقاً، فالنمو الاقتصادي في سورية كان مدفوعاً وحتى بداية العام ٢٠٠٠ بموارد الريع بالدرجة الأساسية، الداخلية والخارجية، النفطية منها وغير النفطية، بالإضافة إلى كونه كان مدفوعاً بسياسة الإنفاق الحكومي المباشرة طيلة العقود الماضية، وبالوقت ذاته فإن المواد الريعية والإنفاق قد ساهمتا بشكل أساسي بتمويل وتغطية العجز في الميزان التجاري، حيث لعب النفط الدور الأساسي في ذلك التمويل.

ويمكن إثبات ذلك انطلاقاً من العلاقة النظرية الكلاسيكية للناتج المحلي الإجمالي من ناحية الإنفاق والمعبر عنها ببساطة بالمعادلة التالية:

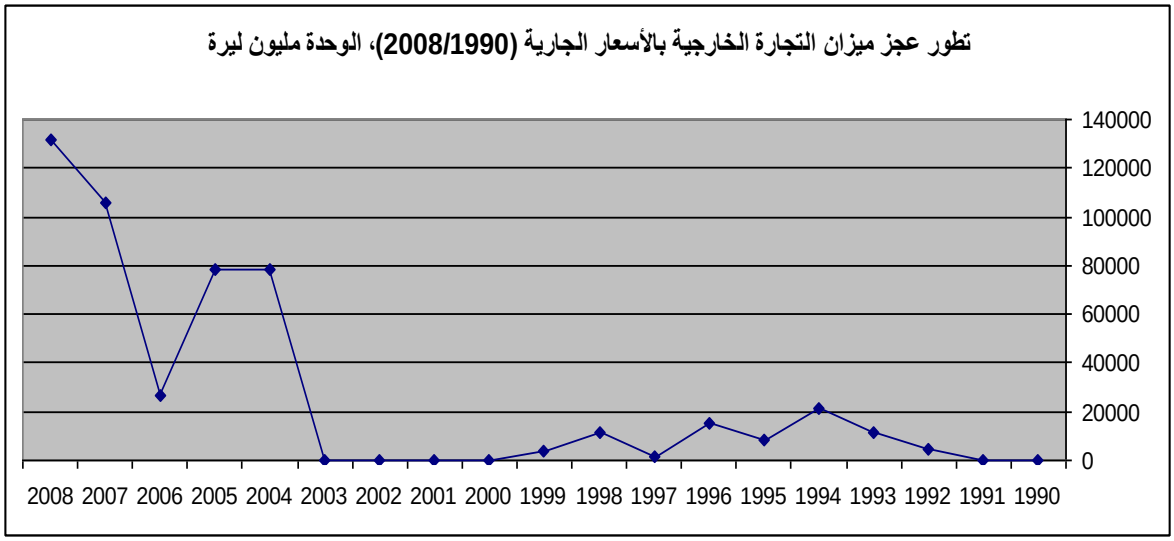
$$Y= I+C+(X-M)$$

وبما أن الميزان التجاري (X-M) في حالة عجز مزمن، فمن المفترض وفق المتطابقة السابقة أن يستمر الناتج بالانخفاض مترافقاً مع انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، لكن ذلك لم يحدث في الاقتصاد السوري، إذ أن العجز التجاري مستمر، ويحدث هناك نمو اقتصادي بمعدلات متذبذبة جداً، وذلك لقدرة موارد الريع والإنفاق على تغطية ذلك العجز من خلال قدرتها على زيادة الاستثمار أو الاستهلاك في المتطابقة السابقة.

وانطلاقاً من تناقضات الاقتصاد الكلي السابقة، والسياسات الليبرالية، وانتهاء دور النفط في الاقتصاد كمصدر تمويل أساسي، وتقليص الحكومة للإنفاق العام، وتحرير التجارة الخارجية، فإن الاقتصاد السوري لن يكون قادراً على تغطية العجز التجاري مثلما حصل خلال العقود الماضية، وسوف يزداد مقدار (X-M) في المتطابقة السابقة مقابل انخفاض (I+C)، الأمر الذي يدفع بالناتج المحلي للانخفاض، وبالتالي بمعدل النمو للانخفاض أيضاً.

والشكل رقم (٣) يوضح تطور عجز الميزان التجاري بالأسعار الجارية خلال أعوام (١٩٩٠/٢٠٠٨)، كما يكشف الشكل البياني صحة اختبار (chow) المذكور سابقاً من حيث أن هناك اختلافاً واضحاً في وضع العجز التجاري بين عقد التسعينيات، وسنوات التحرير والانفتاح.

الشكل رقم (٣)


تطور عجز ميزان التجارة الخارجية بالأسعار الجارية (2008/1990)، الوحدة مليون ليرة
140000
120000
100000
80000
60000
40000
20000
0
2008 2007 2006 2005 2004 2003 2002 2001 2000 1999 1998 1997 1996 1995 1994 1993 1992 1991 1990

٢-١-٤: قياس علاقة الفائض التجاري بالناتج المحلي الإجمالي:

يكشف التحليل الإحصائي الكمي عن وجود علاقة ارتباط ضعيفة جداً، ولكنها موجبة بين الفائض التجاري والناتج المحلي الإجمالي، وبلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (٠,٠٢)، وتدل الإشارة الموجبة على وجود علاقة طردية بين الفائض والناتج، إذ كلما زاد فائض الميزان التجاري زاد الناتج المحلي الإجمالي، والعكس صحيح، لكن هذه العلاقة ضعيفة جداً في ظروف الاقتصاد السوري، بل تكاد تكون شبه معدومة، وغير مؤثرة.

وبالتالي يمكن القول أن تغير الفائض التجاري يؤثر بشكل طردي لكنه ضعيف جداً بتغير الناتج المحلي، أي أنه يؤثر بشكل طردي وضعيف في معدل النمو الاقتصادي، ويعزى السبب في ذلك أنه منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٨ لم يحقق الاقتصاد السوري فائضاً إلا ٧ سنوات فقط (أي أن ٣٧٪ فقط من سنوات التجارة الخارجية كانت فائضاً)، الأمر الذي ينعكس على التحليل الإحصائي، لكنه يؤكد بالوقت نفسه أنه لو كان هناك فوائض تجارية أكثر لكان الأثر على معدل النمو الاقتصادي أفضل.

وخلال سنوات الانفتاح التجاري لم يحقق ميزان التجارة الخارجية السلعي أي فائض يذكر، ترافق ذلك مع تقلص شديد لفائض الميزان النفطي ذكر سابقاً، ويكشف الانحراف المعياري للصادرات والواردات النفطية خلال فترة الانفتاح أن تذبذب قيم الصادرات غير النفطية كان أكبر بشكل واضح (بانحراف معياري قيمته ١١٨٧٧٠) من تذبذب قيم الواردات غير النفطية (بانحراف معياري قيمته ١٠٥٥٨٠)، في حين كان الوضع معكوساً تماماً بالنسبة للصادرات والواردات النفطية فقط، حيث أبدت قيم الواردات النفطية تذبذباً شديداً (بانحراف معياري قيمته ٧٨٩٣١) مقارنة مع قيم الصادرات النفطية (بانحراف معياري قيمته ١٩٣١٠)، وهذه التقلبات أدت في النهاية إلى عدم تحقيق أي فائض تجاري يذكر.

وفيما يلي المعادلة العامة للانحدار الخطي بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وعجز الميزان التجاري كمتغير مستقل.

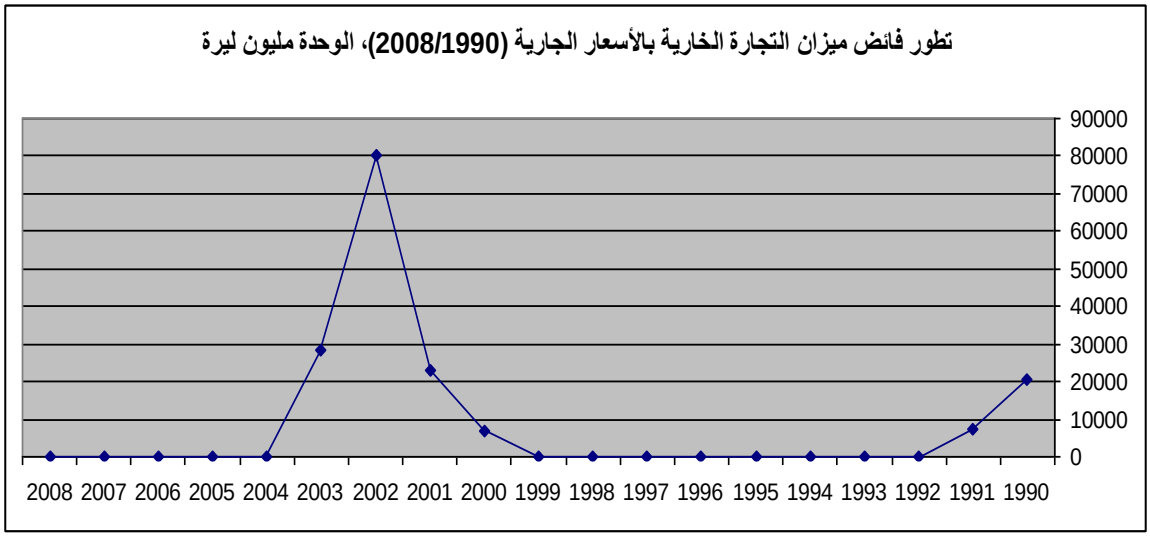
$$Gdp = 848435 + 0.69\ surp$$

ميل فائض الميزان التجاري = 0.69

ويمكننا بالتالي قياس أثر تغير فائض التجارة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي ، فإذا بلغ الفائض ١ مليار ليرة فإن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سيصل إلى ٦٩٠ مليار ليرة تقريباً، والعكس صحيح، وبالتالي يمكن الاستنتاج أن مرونة الناتج المحلي ضعيفة بالنسبة للفائض التجاري، على عكس مرونته مع العجز، وربطاً بتحليل العجز بالفقرة السابقة، يستنتج البحث أن "الفائض التجاري في الاقتصاد السوري حالة هامشية".

والشكل رقم (٤) يوضح تطور فائض الميزان التجاري السوري بالأسعار الجارية خلال أعوام (١٩٩٠/٢٠٠٨).

الشكل رقم (٤)


تطور فائض ميزان التجارة الخارية بالأسعار الجارية (2008/1990)، الوحدة مليون ليرة
90000
80000
70000
60000
50000
40000
30000
20000
10000
0
2008 2007 2006 2005 2004 2003 2002 2001 2000 1999 1998 1997 1996 1995 1994 1993 1992 1991 1990

٢-١-٥: قياس علاقة حجم التجارة بالناتج المحلي الإجمالي:

يكشف التحليل الإحصائي الكمي عن وجود علاقة ارتباط قوية جداً وموجبة بين حجم التجارة والناتج المحلي الإجمالي، وبلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (٠,٩٣)، وتدل الإشارة الموجبة لمعامل الارتباط على وجود علاقة طردية بين حجم التجارة والناتج، إذ كلما زاد حجم التجارة زاد الناتج المحلي الإجمالي، والعكس صحيح، وبالتالي يمكن القول إن تغيرات التجارة الخارجية تؤثر بشدة في تغيرات الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تؤثر طرداً وبقوة في معدل النمو الاقتصادي.

لكن يجب الانتباه إلى أن مقياس حجم التجارة الخارجية هو مقياس جبري بحت، وليس مقياساً بنيوياً، فهو يجمع بين الصادرات والواردات جمعاً حسابياً، دون أن يقدم لنا أية دلائل بنيوية لذلك الجمع، ففي حال زيادة حجم التجارة، فهل تكون الصادرات هي التي زادت بنسبة أكبر من الواردات أم العكس؟ وما تأثير تلك الزيادة على الميزان التجاري؟ هل هي عجز أم فائض؟ لكن بالوقت ذاته، وعلى الرغم من بساطة هذا المؤشر فإنه يعكس مقولة نظرية هامة جداً، وهي أن التجارة الخارجية تؤثر دائماً بالنمو الاقتصادي، دون أن يقول شيئا عن اتجاهات ذلك التأثير.

ويظهر القياس الإحصائي أنه كان هناك استقراراً كبيراً في حجم التجارة الخارجية السورية خلال أعوام (١٩٩٠/١٩٩٩) مقارنة مع أعوام الانفتاح التجاري بعد العام ٢٠٠٠، التي عرفت تقلبات تجارة خارجية شديدة إذ بلغ الانحراف المعياري لقيم حجم التجارة الخارجية السورية خلال الفترة الأولى (١٢٥٥٧) في حين بلغت قيمته للمرحلة الثانية (٣١٦٢٣٦).

وبقسمة حجم التجارة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي نحصل على مقياس الانكشاف التجاري، ويظهر التحليل أن الانكشاف التجاري الذي كانت نسبته ٢٧٪ عام ١٩٩٠، انخفض إلى ١٠٪ عام ١٩٩٩، ثم بدأ بالصعود متسارعاً منذ العام ٢٠٠٠ بنسبة ٤٤٪ من الناتج ليصل في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى نسبة ٦٣٪ منه، متطوراً عام ٢٠٠٨ إلى ٦٧,٥٪ من الناتج وهو يتوافق تماماً مع زيادة حجم التجارة الخارجية بعد فترة الانفتاح، ويعكس هذان المؤشران مدى انخراط الاقتصاد السوري في عمليات المتاجرة الدولية، أي مدى اندماجهما في النظام التجاري الدولي.

وفيما يلي المعادلة العامة للانحدار الخطي بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وحجم التجارة الخارجية كمتغير مستقل.

$$Gdp = 448542 + 1.19\ (x+m)$$

وعليه فإن ميل حجم التجارة الخارجية = ١,١٩

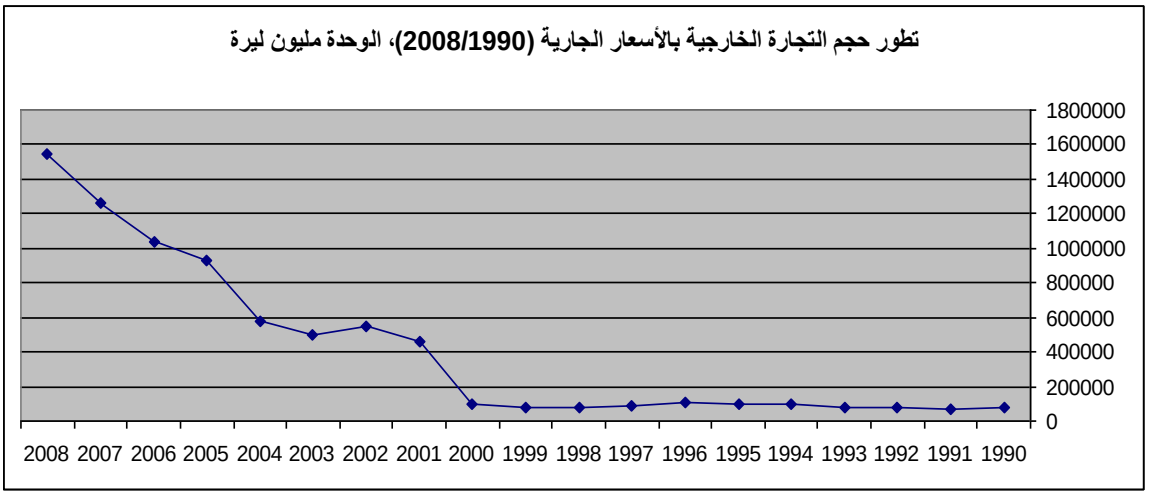
ويمكننا بالتالي قياس أثر تغير حجم التجارة على الناتج المحلي الإجمالي ، فإذا وصل حجم التجارة إلى ١ مليار ليرة فإن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سيصل إلى ١,١٩ مليار ليرة تقريباً، والعكس صحيح، أي أن الناتج المحلي الإجمالي مرن تجاه حجم التجارة الخارجية.

يكشف التحليل الكمي الإحصائي لحجم التجارة الخارجية السورية أنها لم تكن مستقرة أبداً خلال فترة الانفتاح الاقتصادي، مقارنة بما قبلها، إذ إنها تعاني من تقلبات كبيرة، لا بدلها أن تنعكس على الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي على معدلات النمو الاقتصادي، فالقيود التجارية أصبحت أقل، سواء من رسوم جمركية، أو من قوائم منع الواردات، بالإضافة إلى مساهمة

اتفاقات التجارة الثنائية، والإقليمية بإعطاء دفعة قوية للتجارة الخارجية، كما يتوقع البحث أن تزيد قوة تلك الدفعة عند تطبيق اتفاق الشراكة الأوربية السورية كون أوربا، وحتى الآن، هي الشريك التجاري الأول للاقتصاد السوري من حيث نسبة الصادرات السورية إليها من إجمالي الصادرات (٥١٪) ونسبة الواردات منها من إجمالي الواردات (٢٦٪)، كما سيزيد حجم التجارة عند الانضمام مستقبلاً إلى منظمة التجارة العالمية.

والشكل رقم (٥) يوضح تطور حجم التجارة الخارجية السورية بالأسعار الجارية خلال أعوام (١٩٩٠/٢٠٠٨)، كما يكشف الشكل البياني التالي صحة اختبار (chow) المذكور سابقاً من حيث أن هناك اختلافاً واضحاً في وضع حجم التجارة الخارجية بين عقد التسعينيات، وسنوات التحرير والانفتاح.

الشكل رقم (٥)



وهكذا نصل إلى نتيجة عملية مفادها: أن استمرار توقع حالة العجز التجاري، كاستمرار للحالة التاريخية للعجز، وترافقها مع ضعف تأثير فوائض التجارة الخارجية على الناتج المحلي، وتذبذب وعدم استقرار الصادرات، والزيادة المستمرة في الواردات، وتعمق الانكشاف التجاري على العالم الخارجي، وعدم قدرة الاقتصاد السوري حتى المرحلة الراهنة على إحداث تغيير بنيوي في هيكل إنتاجه، وبالتالي هيكل تجارته الخارجية، بالإضافة إلى تراجع استثمارات الدولة الإنتاجية كاستجابة لسياسات اقتصاد العرض، وتزايد أعداد السكان، وعزوف القطاع الخاص عن الاستثمارات الإنتاجية، وتوجهه نحو القطاعات الخدمية أكثر، وخفض الرسوم الجمركية على المستوردات، وعدم استقرار الأسواق الدولية نتيجة للاضطرابات المالية والسياسية، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد السوري، وضعف تكيفه مع التغيرات الاقتصادية الدولية، إضافةً إلى التحول الاجتماعي-الثقافي نحو رواج ثقافة استهلاكية وراء السلع الكمالية والأجنبية هي كلها من المحددات الأساسية لتوليد صدمة النمو الاقتصادي في سورية، أي أن التفاعل بين كل تلك العوامل السابقة سيؤدي من وجهة نظر البحث إلى تلقي النمو الاقتصادي صدمة ما.

ونتيجة لعلاقة العجز التجاري القوية مع الناتج المحلي الإجمالي المثبتة كمياً في فقرة سابقة، ونتيجة لكيفية استجابة الناتج مع تلك العلاقة، ونتيجة لتحليل مكونات الصادرات والواردات، فإن تحليل صدمة النمو في الاقتصاد السوري عبر مدخل التجارة الخارجية،

سيعتمد بشكل أساسي على تلك العلاقات، وسيحلل البحث في الفصل الثالث منه، الصدمات الجزئية المتوقعة في الاقتصاد الناتجة عن استمرار تحرير التجارة وتوقعات استمرار العجز وعلاقته بالناتج المحلي الإجمالي، مع الأخذ بعين الاعتبار البنية التاريخية للنمو الاقتصادي في سورية المدروسة سابقاً، بالإضافة إلى بنية سياسات اقتصاد العرض التي تطبقها الحكومة السورية في مرحلة الانفتاح والتحول، وأثرها على تحرير التجارة ومكونات التجارة الخارجية، وبالتالي، فإذا كان تحرير التجارة الخارجية سيولد صدمة نمو في الاقتصاد السوري، فإن هناك تغيرات بنيوية داخلية ستساعد على حدوث وتسريع تلك الصدمة، وهو ما سيحاول البحث إيضاحه في الفصل القادم.

الفصل الثالث

تركيب صدمة النمو في الاقتصاد السوري وآثارها

المدخل المالي لصدمة النمو الاقتصادي
المدخل النقدي لصدمة النمو الاقتصادي
المدخل الإنتاجي لصدمة النمو الاقتصادي
إعادة إنتاج فكر تجاوز الصدمة وامتصاصها

١- المبحث الأول

المدخل المالي لصدمة النمو الاقتصادي

يفرز تحرير التجارة الخارجية في اقتصادات الدول النامية مجموعة كبيرة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية، ويؤثر بالتالي على توازنات المتغيرات المالية والنقدية والإنتاجية، والتي ستؤثر في نهاية المطاف على التوازن الاقتصادي العام دافعة بالناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار إلى مستويات توازنية جديدة تتحدد بعمق التفاعل بين تلك المتغيرات، وكيفية استجابتها لهذه المتغيرات.

يندرج هذا الفصل من البحث في إطار التنبؤ والتحليل المستقبلي للمداخل الأساسية التي من خلالها ستتشكل صدمة النمو الاقتصادي في سورية، وذلك انطلاقاً من تفاعل البنى الأساسية الثلاث التي حلّلها البحث في الفصل السابق وهي: بنية اقتصاد العرض، بنية النمو الاقتصادي، بنية التجارة الخارجية، وبالتالي فإن التحليل العلمي الذي سيرد في هذا الفصل هو نوع من التوقع الاقتصادي لكيفية نشوء صدمة نمو اقتصادي خلال الفترة القصيرة والمتوسطة الأجل في الاقتصاد السوري في حال استمرت البنى السابقة في السيطرة على الاقتصاد السوري خلال السنوات القادمة.

لن يستطيع البحث التوصل إلى نتائج كمية نهائية دقيقة فيما يتعلق بعلاقة كل مدخل من المداخل الثلاثة المولدة للصدمة بالنمو الاقتصادي، فالدراسات والأبحاث الكمية ذات الصلة بآثار تحرير التجارة الخارجية على متغيرات الاقتصاد الكلي شبه معدومة في الاقتصاد السوري، كما أن مثل هذا الجهد هو أكبر من قدرة باحث فرد على تبنيه للوصول إلى نتائج علمية في هذا الخصوص، وبالتالي فإن البحث سيستخدم منهج النظرية الاقتصادية العامة المتعلق بسلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية في توقعاته لنتائج كل مدخل من مداخل توليد الصدمة (المالي، النقدي، الإنتاجي).

في التحليل النهائي لصدمة النمو الاقتصادي المتوقعة في الاقتصاد السوري لن تكون المداخل الثلاثة منفصلة عن بعضها البعض، ولكن لضرورات التحليل فإن البحث سيتتبع أثر كل مدخل على حدى ليصل إلى النتائج المرغوبة، مع الإشارة إلى أن البحث سيحلل كيفية نشوء الصدمة رابطاً معها الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة أينما سمح له التحليل بالقيام في ذلك.

إن السؤال المركزي الذي يحاول البحث الإجابة عنه في هذا الفصل هو: إذا كان الاقتصاد السوري يعاني تاريخياً، وسيعاني مستقبلاً من عدم استقرار اقتصادي خارجي ممثلاً بالعجز البنيوي في ميزان الحساب الجاري السلعي، فهل يستطيع الاقتصاد تحقيق استقرار اقتصادي داخلي ممثلاً في توازن الموازنة العامة، واستقرار الأسعار، استقرار الإنتاج والتشغيل؟ وبالتالي استمرار النمو الاقتصادي بشكل طبيعي؟

١-١: الآثار المالية المباشرة لتحرير التجارة الخارجية*:

ترى الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام (٢٠٠٦/٢٠١٠) في إطارها المرجعي أنه كان للرسوم الجمركية خلال السنوات التي سبقتها آثار سلبية تمثلت في إضعاف القدرة التنافسية للإنتاج المحلي، ورفع تكاليف المستلزمات المستوردة ومن ثم تكاليف الإنتاج، وقد وجدت الحكومة السورية في التزام سورية بالاتفاقات العربية والدولية مناسبة لإصلاح أداة الرسوم الجمركية بدءاً من تخفيض الرسوم الجمركية على المواد المستوردة وتوحيد سعر صرف الدولار الأمريكي، وفي إطار تحقيق الاتساق بين أداة الرسوم الجمركية وسعر الصرف، فقد جرى تخفيض الرسوم بمعدل ٣٪، خاصة وأن حصيلتها ضعيفة، حيث لا تزيد عن ٧٪ من قيمة المستوردات، وعلى التوازي فلم تكتف جهود إصلاح السياسة التجارية من خلال إزالة القيود السعرية (الجمركية) بل تعدتها لإزالة القيود الإدارية (غير التعريفية، أو غير السعرية) والتي تكافئ ٢٢٪ من قيمة المستوردات.

كما نصت الخطة على استخدام الرسوم الجمركية كوسيلة وحيدة لحماية الإنتاج الوطني وبشكل ينعكس إيجابياً على الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية في الأسواق المحلية والدولية وذلك من خلال تقليص تدريجي للرسوم الجمركية بما يخدم حماية الإنتاج الوطني وتأهيله للمنافسة الداخلية والخارجية، وتقليص عدد شرائح الرسوم الجمركية إلى أقل ما يمكن، بالإضافة إلى بناء آلية الوقاية المناسبة لحماية الصناعة المحلية في حال تعرضها للمنافسة (فرض رسم مؤقت على كل المستوردات من المنتج المعني)، وبالتالي فإننا نجد أن الحكومة السورية تتجاوب بملء إرادتها مع سياسات التحرير، وتنتقد مرحلة التقييد الجمركي والحماية المباشرة للاقتصاد، لكنها بدأت بالتحرير التجاري قبل قيامها بعمليات التصحيح والإصلاح المالي المطلوبين لامتصاص الآثار المالية السلبية الناتجة عن التحرير.

يبدأ الأثر المالي لتحرير التجارة الخارجية في تركيب صدمة النمو الاقتصادي، من أن تحرير التجارة الخارجية سيؤدي بالدرجة الأساسية، إلى فقدان حصة كبيرة من الرسوم التجارية التي كانت مفروضة على الواردات أولاً وعلى الصادرات ثانياً، بالإضافة إلى فقدان الحكومة لبعض الموارد المالية الأخرى نتيجة إلغائها احتكار التجارة الخارجية والحصر والتقييد كنتيجة لالتزامها باتفاقات التجارة الدولية متعددة الأطراف، وعند هذه النقطة بالتحديد ينشأ اختلاف بين الأهداف المالية للدولة، وبين أهدافها التجارية، حيث أن توسيع التجارة الخارجية يعني تقليص إيرادات المالية العامة، أي أن "الأثر التوسعي للتجارة سيفرز أثراً انكماشياً مالياً"، وخاصة أن معدل نمو الواردات في الاقتصاد السوري أكبر من معدل نمو الصادرات، وأن الميزان التجاري السلعي في حالة عجز مستدام كما أثبت البحث في الفصل السابق نظرياً ورياضياً.

يضاف إلى ذلك عنصر مهم جداً، هو ضعف القطاع المالي في الاقتصاد السوري وعدم قدرته على مجاراة عمليات تحرير التجارة الخارجية، التي هي بحد ذاتها كعمليات أسرع بالاستجابة لسياسات الإصلاح الاقتصادي من القطاع المالي، وبالتالي فإن هناك تناقضاً بنيوياً

---

* جميع الأرقام المتعلقة بالرسوم الجمركية ورسوم التجارة الخارجية، ومالية الدولة، والميزان التجاري مأخوذة عن المراجع التالية ما لم يذكر البحث خلاف ذلك:

١. التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول في سورية، مشروع سورية ٢٠٢٥. بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، محور الاقتصاد والإنتاجية، مسح المسارات الاقتصادية الكلية وتحليل اتجاهاته.
٢. تقارير خبراء بعثة صندوق النقد الدولي إلى سورية في إطار مشاورات المادة الرابعة للصندوق (٢٠٠٨/٢٠٠٥).
٣. الخطة الخمسية العاشرة للأعوام (٢٠٠٦/٢٠١٠)، هيئة تخطيط الدولة السورية
٤. التقرير السنوي لمصرف سورية المركزي لعام ٢٠٠٦.
٥. بيانات ميزان التجارة الخارجية السورية للأعوام (٢٠٠٠/٢٠٠٨)، مصرف سورية المركزي.

جوهرياً بين القطاع المالي وقطاع التجارة الخارجية، وهذا ما تقر به الخطة الخمسية العاشرة ذاتها عندما تقول حرفياً واصفة ذلك التناقض بالقول "لقد تسارع تحرير قطاع التجارة الخارجية بوتيرة أسرع من وتيرة إصلاح القطاع المالي، والإصلاح المؤسسي، مما قد يكون له نتائج سلبية على سعر صرف الليرة السورية وعلى القطاعات الاقتصادية المختلفة نظراً لدور هذا القطاع الحيوي في تأمين الموارد المالية المناسبة لتطوير القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، وبناء قدرتها على المنافسة والاستفادة من تحرير قطاع التجارة الخارجية، وتحقيق ميزة تنافسية للاقتصاد السوري".

وبالتالي فإنه على الحكومة السورية البحث عن مصادر مالية جديدة لردم فجوة الإيرادات التي ستنتج عن تراجع إيرادات الرسوم التجارية، وتحديداً الجمارك على الواردات، وخاصة أن حصيلة الرسوم الجمركية تشكل ١٥٪[١٢٠] من الموارد الضريبية للدولة، وأن الحكومة خفضت التعريفات الجمركية في عام ٢٠٠٨ ليصبح أعلى رسم جمركي على المستوردات ٦٠٪، وأدنى رسم ١٪ بعد أن كانت تلك الرسوم تصل في العديد من الأحيان إلى أكثر من ٢٥٥٪، بالإضافة إلى ذلك فقد خفضت الحكومة الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج إلى ١٪ فقط، وأصبح المعدل العام المتوسط للتعرفة الجمركية في سورية ١٤,٥٪ فقط بعد أن كان بحدود ٢٠٪ عام ٢٠٠٣، وذلك نتيجة لتطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومنطقة التجارة الحرة السورية التركية[١٢١].

ونتيجة لهذه التخفيضات الجمركية فقد انخفضت إيرادات الرسوم الجمركية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من ٢,٦٪ عام ٢٠٠٣ إلى ١,٩٪ عام ٢٠٠٦، ثم انخفضت إلى ١,٦٪ عام ٢٠٠٧ وإلى ١,١٪ عام ٢٠٠٨، وهي مرشحة للانخفاض أكثر في حال دخول اتفاق الشراكة الأوربية السورية حيز التنفيذ، ووجد البحث أن نسبة الرسوم الجمركية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لكليهما لم تتجاوز حاجز الـ١,٩٪ خلال سنوات (٢٠٠٨/٢٠٠٤)[١٢٢]، وقد قدر خبراء مشروع (سورية ٢٠٢٥) أن واردات الرسوم الجمركية ستنخفض بما يزيد عن ١٠ مليار ليرة سورية نتيجة الاستمرار في تنفيذ اتفاقات التجارة الحرة، وتحرير التجارة الخارجية.

ويتضح الأثر المالي بشكل أوضح على الموازنة العامة للدولة جراء تحرير التجارة الخارجية من نتائج الدراسة التي أعدتها المديرية العامة للجمارك في الشهر الأول من عام ٢٠٠٥ فقد كشفت أن إيراداتها من الرسوم الجمركية ستنخفض بمقدار ١,٥ مليار ليرة في السنة الأولى فقط من تطبيق اتفاق الشراكة السورية الأوربية، هذا الانخفاض ناتج فقط عن تخفيض الرسوم الجمركية البالغة ٣,٥٪ إلى الصفر مباشرة عند تطبيق الاتفاق أما على مدار

---

١٢٠ - مصدر الرقم هو: آثار إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر على قطاع النسيج والملابس الجاهزة، مصدر سبق ذكره، الصفحة ٤٤.

١٢١ - بموجب اتفاق تحرير التجارة السوري التركي فإن آلية إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات بين البلدين هي كالتالي: الرسوم ١٪ و١,٥٪ و١,٧٪ و٣٪ و٣,٥٪ تلغى فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، والرسوم ٥٪ و ٧٪ تلغى خلال ٣ سنوات ، والرسوم ١٠٪ و١١,٧٥٪ و ١٤,٥ % تلغى خلال ٦ سنوات، الرسوم ٢٠٪ و ٢٣,٥٪ تلغى خلال ٩ سنوات ، والرسوم ٢٩٪ و٣٥٪ و ٤٧٪ تلغى خلال ١٢ سنة، والرسوم التي تزيد على ٥٠٪ تخفض إلى ٥٠٪ خلال ٣ سنوات وتلغى نهائياً خلال ١٢ سنة ، وتخفض الرسوم الجمركية على السيارات ذات السعة أقل من "١٦٠٠ سي سي" بصورة متساوية من ١٤٥٪ إلى ٦٥٪ خلال السنوات الثلاث الأولى وتلغى نهائياً خلال السنوات التسع المتبقية، وتخفض الرسوم الجمركية على السيارات ذات السعة أكثر من "١٦٠٠ سي سي" بصورة متساوية من٢٥٥٪ إلى ١٥٠٪ خلال السنوات الثلاث الأولى وتلغى نهائياً خلال السنوات التسع المتبقية (المصدر: نص اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين سورية وتركيا، الموقع عام ٢٠٠٤).

١٢١ - مديرية الجمارك العامة، دراسة غير منشورة، عام ٢٠٠٥.

١٢٢ - حسابات الباحث بالاستناد إلى أرقام المجموعة الإحصائية للسنوات (٢٠٠٩/٢٠٠٥).

الـ١٢ عاماً الأخرى من الاتفاقية فقد قدرت الجمارك خسارتها من كامل الرسوم الجمركية بـ٥ مليار ليرة[١٢٣] سنوياً.

لقد بلغ متوسط نسب الضرائب على التجارة الخارجية إلى إجمالي الإيرادات الضريبية في سورية خلال الفترة (١٩٩٠/١٩٩٥) حوالي ٨,٧٧٪، ثم ارتفع خلال الفترة (١٩٩٦/٢٠٠٠) إلى حوالي ١٥,١٥٪، انخفض بعدها خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٦) إلى ١١,٠٤٪[١٢٤]، وأمام تلك التخفيضات الكبيرة للرسوم الجمركية، وفي حال ثبات إيرادات المالية العامة الأخرى ضمن ظروف الاقتصاد المحلي المذكورة سابقاً، فإنه من المؤكد انخفاض وزن الرسوم والضرائب على التجارة الخارجية في الاقتصاد السوري، وبالتالي انخفاض الإيرادات المالية لخزينة الدولة بشكل ملحوظ*.

ونتيجة لتحرير التجارة السورية الخارجية مع كل من الدول العربية والاتحاد الأوربي، فإن سورية ألزمت بإلغاء العمولات الاحتكارية على الواردات التي كانت تتقاضاها المؤسسة العامة للتجارة الخارجية ومؤسسات القطاع الصناعي الأخرى وفق نص المرسوم ٦١ لعام ٢٠٠٩ المذكور سابقاً، إذ تعتبر العمولات الاحتكارية العمود الفقري لأرباح المؤسسة العامة للتجارة الخارجية، وهي عمولات تتقاضاها المؤسسة دون أدائها لأية خدمة، وتشكل العمولات ما نسبته ٥٥٪ إلى ٥٧٪ من حصيلة الأرباح الصافية للمؤسسة، في حين يأتي الجزء الباقي من أرباحها من عملياتها التجارية الخاصة بها كاستيراد السلع وبيعها في السوق المحلية، وبالتالي فإن إلغاء العمولات يعني أن أرباح المؤسسة ستنخفض بصورة دراماتيكية خلال الأعوام القادمة مع كل إلغاء لأحد أنواع العمولات، وقد شهدت المؤسسة في عام ٢٠٠٨ ارتفاعاً كبيراً في قيمة العمولات إذ وصلت إلى ٢ مليار ليرة، وقد شكلت ما نسبته ٦٠٪ من الربح الصافي البالغ ٣,٣٥ مليار ليرة.

وهنا لا بد أن نذكر أن الأرباح الصافية للمؤسسة من الإيرادات التجارية والعمولات والفوائد كانت مستقرة بشكل عام خلال أعوام (٢٠٠٤/٢٠٠٨) ولا تعاني الكثير من التقلب أو التذبذب، وقد بلغت في عام ٢٠٠٤ ما قيمته ٣,٣٧ مليار ليرة سورية، وصلت في عام ٢٠٠٥ إلى ٣,٣٤ مليار ليرة، وفي عام ٢٠٠٦ إلى ٣,٤٢ مليار ليرة، وفي عام ٢٠٠٧ انخفضت إلى ٢,٩٦ مليار ليرة، أي أن وسطي صافي أرباح المؤسسة خلال أعوام (٢٠٠٤/٢٠٠٨) بلغ حوالي ٣,٢٨ مليار ليرة[١٢٥]، لكن أكثر من نصفه كان ناتجاً عن وضع تجاري احتكاري مشوه للتجارة الخارجية، وللمنافسة المحلية، وتطالب بإزالته الاتفاقات التجارية الدولية، إذ ينص

---

١٢٣ - مديرية الجمارك العامة، دراسة غير منشورة، عام ٢٠٠٥.

١٢٤ - مصدر الأرقام هو الحاج، محمد، إنشاء تسهيل لدعم الإصلاح التجاري في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ٢٠٠٧، الصفحة ٦٣.

* ضمن إرشاداته للحكومة السورية، وإشادته بسياسات تحرير التجارة الخارجية، وحثَّها عليها أكثر يقول صندوق النقد الدولي حرفياً ما يلي: يعتبر تحرير التجارة، ورفع القيود على الأسواق، وتحسين مناخ الأعمال عناصر رئيسية على برنامج الإصلاح الذي وضعته السلطات. ولبلوغ ذلك، تم تحقيق المزيد من التقدم نحو خفض التعريفات الجمركية، وإلغاء حظر الاستيراد (المنسوجات والأسمنت)، وإلغاء تراخيص الاستيراد (المواد الخام)، وفتح الأسواق أمام القطاع الخاص (الأسمنت والكهرباء)، وتبسيط الإجراءات، وتخفيض تكاليف المعاملات. ورغم هذا التقدم، ما يزال نظام التجارة معقدا و شديد التقييد. وقد حث خبراء الصندوق السلطات على تخفيض الحواجز غير الجمركية وأكدوا على أهمية معالجة جوانب الجمود الهيكلية الأخرى التي تؤثر على مناخ الاستثمار. وقد أشارت السلطات على وجه الخصوص إلى التحرك لفتح قطاع المنسوجات أمام المنافسة الدولية وأعربت عن ثقتها في أن هذه هي السبيل الصحيحة إلى تنويع قاعدة صادرات سورية وإيجاد فرص جديدة للنمو . وذكرت السلطات أيضاً أن نظام الحصص الصناعية الذي يسمح باستيراد كميات محددة بتعريفة جمركية أقل سوف يتم إلغاؤه قريبًا. واتفقت في الرأي على الحاجة إلى تحقيق المزيد من الشفافية بشأن القيود المتبقية وأعربت عن التزامها بنشر جدول التعريفة والقوائم السلبية في وقت مبكر، والحاجة إلى إلغائها تدريجيا حتى إن كان ذلك يعني استباق متطلبات اتفاقية الشراكة السورية مع الاتحاد الأوروبي. وفضلاً على ذلك، سيتم قريباً اعتماد تشريعات اقتصادية رئيسية منها قوانين الشركات والتجارة والمنافسة (راجع: تقرير صندوق النقد الدولي عن الاقتصاد السوري ٢٠٠٦ في إطار مشاورات المادة الرابعة، الصفحة ٢٥).

١٢٥ - مصدر أرقام أرباح وعمولات المؤسسة العامة للتجارة الخارجية هو معلومات مباشرة حصل عليها الباحث من وزارة الاقتصاد السورية عام ٢٠٠٩.

اتفاق الشراكة الأوربية السورية حرفياً على أن إبلاغ كل طرف للطرف الآخر بجاهزيته لتطبيق اتفاقية الشراكة يعني استكمال جميع التحضيرات اللازمة للتطبيق، مثل إلغاء حقوق الاحتكار ورسوم العمولة على واردات الاتحاد الأوروبي، فالمادة ٢٣ من اتفاقية الشراكة تلغي جميع العمولات التي تفرضها مؤسسات الدولة على واردات الاتحاد الأوروبي.

وبما أن نسبة العمولات تشكل حسب مصادر المؤسسة نسبة من ٥٥٪ إلى ٥٧٪ من الربح الصافي فإن المؤسسة موشكة وسطياً على فقدان إيراد سنوي بالحد الأدنى قدره ١,٨ مليار ليرة خلال الأعوام القادمة، وكون حصيلة هذه العمولات تدخل حزينة الدولة على شكل إيرادات فإن الخزينة ذاتها ستتأثر سلباً جراء إلغاء العمولات، وتبلغ نسبة العمولات التي تتقاضاها المؤسسة ١,٥٪ من القيمة الإجمالية عن المواد الغذائية و٢,٥٪ عن المعادن في حال كانت تجارية، أما إذا كانت صناعية فتبلغ نسبتها ١,٥٪، في حين تصل نسبة العمولة على الآليات إلى ٢٪.

١-٢: عجز الميزان التجاري وتصحيح المالية العامة للدولة

يعتمد الهيكل العام لإيرادات الموازنة العامة للدولة على الإيرادات النفطية بشكل رئيسي حيث تشكل حوالي ٤٤٪ من إجمالي الإيرادات، بالإضافة إلى ضرائب الدخل التي تشكل ١٤٪ والرسوم الجمركية التي تشكل ٦٪، في حين تشكل فوائض الشركات العامة حوالي ١٢٪ ويغطي الباقي إيرادات أخرى بحوالي ٢٤٪.

شكلت الإيرادات النفطية، لفترة طويلة، المصدر الأساسي لتمويل الموازنة واستمرار نشاطها من خلال الزيادات المستمرة في مواردها، والتي استطاعت أن تعوض النقص الحاصل في حصيلة الضرائب في السابق. إلا أن مساهمة النفط في تغذية عوائد الحكومة بدأت تتراجع منذ عام ٢٠٠٤ نتيجة تراجع الإنتاج النفطي، ويقدر الوزن النسبي لعوائد الحكومة من النفط بـ٣١٪ من إجمالي الإيرادات عام ٢٠٠٦ مقارنة بـ ٤٧٪ في عام ٢٠٠٢. ترافق ذلك مع تحسن بسيط للوزن النسبي للإيرادات الضريبية غير النفطية بمقدار ٥ نقاط.

ونتيجة لتراجع دور النفط في الاقتصاد السوري خلال السنوات القادمة سوف ينتقل صافي حصيلة النقد الأجنبي من التجارة الخارجية للنفط ومشتقاته من فائض طفيف (أو شبه تعادل) في بداية الفترة إلى عجز قد يبلغ حوالي ٤ مليارات دولار في العام ٢٠١٥ أو حوالي ١٠٪ إلى١٣٪ من إجمالي الناتج المحلي. كما سينعكس ذلك على مجمل إيرادات الموازنة العامة التي قد لا تنمو بأكثر من ١,٧٪ سنوياً للفترة ٢٠٠٦/٢٠١٠، مقابل زيادة متوقعة لمجمل النفقات بنسبة ٨,٤٪ سنوياً للفترة نفسها.

يترافق انكماش وتراجع الإيرادات النفطية مع انكماش إيرادات التجارة الخارجية بالدرجة الأولى، ويترافق ذلك وبالتزامن مع استمرار عمليات الانفتاح التجاري الخارجي، بالضغط على موارد الحكومة المالية لتغطية قيم الواردات، التي ستصبح عائدات النفط عاجزة تماماً عن تغطيتها بعد عام ٢٠١٠، وبالتالي سيتأثر الإنفاق العام الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري بشكل سلبي، وسيتكيف مع نقص الموارد المالية من جهة، ومع ضرورة تمويل الواردات من جهة أخرى، وبالتحديد الواردات الحكومية غير النفطية، تلك الواردات التي قفزت بالتدريج من ٣٥,٦ مليار ليرة عام ٢٠٠٠ إلى ٩٥ مليار ليرة نهاية عام ٢٠٠٧، أي أنها زادت بمقدار ٢,٥ مرة خلال ٧ سنوات فقط، ومما سيعمق استمرار استنزاف المالية العامة للدولة هو تحول سورية إلى مستورد صافٍ للنفط والمشتقات النفطية بعد عام ٢٠١٠، مما يتطلب موارد مالية كبيرة جداً لتمويل المستوردات النفطية، تلك المستوردات التي قفزت من ١٠ مليارات ليرة عام ٢٠٠٠ إلى ٢١٣ مليار ليرة عام ٢٠٠٧، وبالتالي فإن عجز الميزان التجاري السوري المستدام، والناتج بصورة أساسية عن تحرير التجارة الخارجية سيفرض أوضاعاً مالية جديدة على موازنة الدولة.

ونتيجة لذلك الوضع المالي الحرج ستجد الحكومة السورية ذاتها مضطرة لتطبيق ما يسمى بـ"البرمجة المالية"[١٢٦] والتي تعني مجموعة من السياسات الاقتصادية الهادفة إلى إزالة الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد، ويكون الهدف العام من البرمجة المالية هو التوفيق بين الموارد المتاحة للاقتصاد والطلب على تلك الموارد بشكل يؤدي إلى تقليل الضغوط على الأسعار والوصول بمستوى النمو وأوضاع ميزان المدفوعات إلى مستويات قابلة للاستمرار.

إن سياسات البرمجة المالية هي سياسات انكماشية بامتياز، تعمل من جانب الطلب على تخفيض مستوى الطلب الكلي (الاستهلاك+الاستثمار) من أجل مواءمته مع العرض الكلي

[١٢٦] - للتوسع أكثر حول البرمجة المالية راجع: حالة تطبيقية عن البرمجة المالية، حالة الأردن تأليف صندوق النقد الدولي، واشنطن، ٢٠٠٥

(الناتج المحلي + الواردات)، كون التأثير على جانب الطلب هو أسرع دائماً من التأثير على جانب العرض، وكون الحكومة لن تكون قادرة على ضبط صافي الصادرات (X-M) في متطابقة الناتج القومي الكلاسيكية، نتيجة قصور بنى الإنتاج المحلي، والالتزام بسياسات التحرير إقليمياً ودولياً، وبالتالي فإنها ستتجه مباشرة من أجل تحقيق نوع من التوازن إلى الجزء (I+C)، وتقوم بإعادة هيكلته لردم فجوة (X-M) وهو ما يتطلب البحث عن موارد مالية بديلة وسريعة ومباشرة لتحقيق ذلك التوازن.

وتستخدم سياسات البرمجة المالية لتحقيق التوازن بين عجز الحساب الجاري ومكونات الناتج المحلي الإجمالي ما يسمى بـ"منهج الاستيعاب" في تحليل ميزان المدفوعات، الذي يعتمد على العلاقة الرياضية التالية، التي تصف سلوك عجز ميزان الحساب الجاري (CAB) مع الطلب الكلي أو ما يسمى بالاستيعاب (A)، ومع إجمالي الدخل القومي المتاح (GNDI) الذي يمثل إجمالي الدخل القومي مضافاً إليه صافي التحويلات الجارية*.

$$GNDI - A = CAB$$

وتفسر هذه المتطابقة عجز الحساب الجاري على أنه يحدث عندما ينفق الاقتصاد أكثر مما لديه، أو يستوعب أكثر مما ينتج، أي أن العجز في النهاية يعكس زيادة الاستيعاب عن الدخل، وبالتالي فإنه من أجل خفض عجز ميزان الحساب الجاري يتعين إما خفض الطلب الكلي (A) أو زيادة الناتج القومي، أو أن يحصل الاثنان معاً، لكن زيادة الناتج القومي تتطلب على المدى القصير وجود طاقات إنتاجية كبيرة غير مستخدمة، وتتطلب على المدى المتوسط والطويل إعادة هيكلة الإنتاج القومي، وكلتا الحالتين يحتاج إلى سياسات هيكلية مركبة ومعقدة وطويلة الأجل، وبالتالي فإن خفض الطلب الكلي عن طريق خفض الإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق الاستثماري هو البديل الأسهل والأسرع للتأثير على سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى في ظروف الاقتصاد السوري.

ويشير هيكل الإنفاق العام في الموازنة العامة للدولة على أن الإنفاق الاستثماري الفعلي يتوزع في الموازنة وفق النسب التالية: النشاطات الاجتماعية تستحوذ على ٣٦٪ من الاستثمارات الكلية، وقطاع النقل والمواصلات يستحوذ على ١٦٪، والزراعة تستحوذ على ١٢٪، والصناعات التحويلية على ٧٪، وأخيراً الصناعات الاستخراجية على ٦٪. فيما يتألف الإنفاق الحكومي الجاري من المكونات الأساسية التالية: الرواتب والأجور وتشكل نسبة ٥٥٪، من الإنفاق الجاري، ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات وتشكل حوالي ١٠٪ من الإنفاق الجاري، والدعم الحكومي والتحويلات (يتغير تبعاً لمستوى الدعم والتحويلات)* ومدفوعات الفائدة على الدين العام الداخلي والخارجي (يتغير تبعاً لمستوى الدين)، ومن خلال تأثير الحكومة على هيكل الإنفاق العام المذكور قبل قليل يكون باستطاعتها التأثير بشكل غير مباشر على هيكل الاستثمار والإنفاق والاستثمار الخاص وخاصة عندما تؤثر على البنية التحتية أو الرواتب والأجور، أو مشتريات الحكومة.

إلا أنه استناداً إلى ما سبق من خلال التحليل الإحصائي الكمي يلاحظ أن الإنفاق الحكومي

---

* المعادلات الرياضية في هذا المبحث مأخوذة من كراس تحليل القطاع الحقيقي، صندوق النقد الدولي، معهد الصندوق، بلا تاريخ.

* زادت من ١,٨٩٪ من الإنفاق الجاري عام ٢٠٠٦ إلى ١٠٪ عام ٢٠٠٦ ويتغير هذا الرقم تبعاً للعديد من العوامل منها مقدار ما تدفعه الحكومة للمؤسسات الاقتصادية الخاسرة، وتحويلات الضمان الاجتماعي ورواتب المتقاعدين، وأسعار المشتقات النفطية عالمياً.

في الاقتصاد السوري بشقيه الجاري والاستثماري، معبراً عنه بحجم الحكومة، هو ذو دلالة إحصائية ومعنوي عند مستوى دلالة ٥٪ في أغلب المعادلات الرياضية التي أدخل بها كمتغير مستقل في العلاقة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا معناه أن الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوري يتأثر بشكل مباشر وكبير بحجم الحكومة (بلغت قيمة معامل الارتباط بين حجم الحكومة والناتج المحلي الإجمالي ٠,٩٨ بقيمة موجبة) وكانت أفضل معادلة رياضية حصل البحث عليها للعلاقة بين حجم الحكومة والناتج المحلي الإجمالي نتيجة للنمذجة هي التالية:

$$Gdp = 57939 + 3.1\ gov$$

ووفقاً للتحليل الكمي السابق نجد أن الميل الحدي لحجم الحكومة في الاقتصاد السوري يساوي ٣,١ وهذا معناه من الناحية الرياضية أن زيادة الإنفاق العام الجاري والاستثماري معاً بمقدار (١) مليار ليرة، سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٣,١) مليار ليرة، والعكس صحيح، وبالتالي فإن تقليص حجم الحكومة بسبب سياسات التصحيح المالي أو البرمجة المالية يعني بشكل مباشر انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا معناه أيضاً انخفاضاً مباشراً في النمو الاقتصادي.

كما تشمل أهم سياسات البرمجة المالية في مجال إيجاد موارد مالية بديلة على إعادة إصلاح الهيكل الضريبي لموازنة الدولة، وإعادة إصلاح نظام الأسعار، ويبنى الشق الأول من تلك السياسات على ضرورة فرض الحكومة ضريبة القيمة المضافة كإحدى أدوات الإصلاح المالي الضريبي، في حين يبنى الشق الثاني منه على رفع الدعم وتحرير الأسعار الداخلية من أجل تصحيح التشوهات السعرية في الأسواق، وتقليص عجز الموازنة العامة عبر تخفيض الإنفاق العام، ومن الواضح تماماً في حالة الاقتصاد السوري، أن الحكومة بدأت بإتباع الخطوات الأساسية للبرمجة المالية عندما رفعت الدعم عن حوامل الطاقة منتصف عام ٢٠٠٨، وعند إصرارها على فرض الضريبة على القيمة المضافة بداية عام ٢٠١٠.

لقد نصح صندوق النقد الدولي الحكومة السورية في تقاريره السنوية للأعوام الثلاثة الأخيرة، بضرورة تطبيق الضريبة على القيمة المضافة لتقليص عجز الموازنة العامة للدولة، وبما أن نسبة العبء الضريبي تساوي ١٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، فإن زيادة الضرائب تعدُّ أمراً ضرورياً كي يتسنى للحكومة مواصلة تقديم الخدمات الأساسية، متى نضبت الإيرادات النفطية، ورغم أن تحسين الإدارة الضريبية سوف يساعد في توفير المزيد من الضرائب والرسوم غير أن مردوده لا يرقى إلى ما هو مطلوب، وذلك حسب تقديرات الصندوق، وعليه فإن ذلك يستدعي استحداث ضريبة جديدة، وتمثل ضريبة القيمة المضافة خياراً ملائما بهذا الشأن، وإذا أُحسِن تصميمها فإنها يمكن أن تدر إيرادات إضافية تعادل ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي إذا كان معدل جبايتها ١٥٪.

كما نصح صندوق النقد الدولي وبشدة الحكومة السورية بضرورة رفع الدعم عن المشتقات النفطية كأحد ركائز الإصلاح المالي وفق ما يسميه الصندوق، متوقعاً أن تصل العوائد الكلية الناتجة عن تطبيق رفع الدعم إلى حدود ١١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥، في حين أن العوائد الصافية لرفع الدعم ستصل إلى ٥٪ من الناتج المحلي وذلك بعد خصم ما ستدفعه الدولة كتعويضات نقدية للأسر*.

*يبرر تقرير صندوق النقد الدولي عن الاقتصاد السوري عام ٢٠٠٦ ضريبة القيمة المضافة، ورفع الدعم بما يلي حرفياً: ينبغي أن يكون استحداث ضريبة القيمة المضافة والإلغاء التدريجي لدعم المنتجات النفطية أهم ركائز إصلاح المالية العامة. وتعد

واستناداً للنظرية الاقتصادية العامة، فإن فرض ضريبة القيمة المضافة (على السلع المنتجة محلياً بالإضافة إلى السلع المستوردة) سوف يؤدي إلى تخفيض معدلات الاستهلاك، وخاصة أن الإنفاق الاستهلاكي في سورية ينصب في جزء كبير منه على المواد الأساسية والتي تشكل حوالي ٤٥٪ من سلة سلع المستهلك السوري، وسيكون انخفاض الاستهلاك في الاقتصاد السوري ناتج عن تفاعل متغيرين اثنين الأول استمرار انخفاض القوة الشرائية للمواطن السوري، كنتيجة حتمية لاستمرار اختلالات الاقتصاد الكلي، والثاني هو ارتفاع الأسعار مجدداً بفعل الضريبة على القيمة المضافة، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم، وستدفع كلتا الحالتين بالطلب الكلي نحو الانخفاض، وهو ما سينعكس بدوره على جانب العرض/الإنتاج مرة أخرى باتجاه الانخفاض من خلال تفاعل قوى العرض والطلب، مما سيؤثر على الناتج المحلي ومن ثم على معدل النمو سلباً.

وسيعزز رفع الدعم أكثر من انخفاض الطلب الكلي، كنتيجة مباشرة لرفع الأسعار، الناتجة عن ارتفاع تكاليف الإنتاج أساساً، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، وانخفاض القوة الشرائية مما ينعكس بدوره مرة أخرى على جانب العرض/الإنتاج، وبالتالي ستضيق السوق المحلية أكثر على المنتجين، وستضيق السوق الخارجية أكثر عليهم كنتيجة لانخفاض القدرة التنافسية للمنتجات في تلك الأسواق الناتجة عن ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل أساسي، وستتراجع عمليات التصدير لمصلحة عمليات الاستيراد ذات التكاليف المنخفضة والمخاطر الأقل مقارنة مع عمليات التصنيع والتصدير، وسيتوسع مرة أخرى العجز في ميزان التجارة الخارجية السورية، وبالتالي فإن سياسات البرمجة المالية المتبعة في ظروف الاقتصاد السوري، ستحدث مزيداً من التشوه والاختلال في هيكل التجارة الخارجية "فالتصحيح المالي سيعزز الخلل التجاري والإنتاجي"*.

وباستمرار تحليل أثر الضريبة على القيمة المضافة، ورفع الدعم عن حوامل الطاقة، على متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى، نجد أن هذه السياسة ستؤثر على الادخار كنتيجة حتمية لتأثيرها على الدخل، فالضرائب ورفع الدعم باقتطاعها جزء من الدخول تؤثر على قرارات الاستهلاك والادخار، وانخفاض الدخل كنتيجة لارتفاع الأسعار، يعني في النهاية انخفاض القدرة على الادخار، حتى عند الطبقات الميسورة اقتصادياً، إلا أن الأثر السلبي على الادخار

ضريبة القيمة المضافة ذات الوعاء الضريبي الواسع واحدة من أكفأ الضرائب، حيث تتميز بقدرة كبيرة على رفع الإيرادات، و بأثر سلبي محدود على الإنتاج والاستثمار. وان إلغاء دعم المنتجات النفطية والاستعاضة عنه بتعويض نقدي موحد من الممكن أن يؤدي إلى وفورات كبيرة في المالية العامة، وتعزيز الإنصاف والكفاءة، وتشجيع النمو طويل الأجل من خلال حماية الإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية. و سوف يكون إيجاد آليات ناجعة لإيصال المعونة للفقراء أمراً أساسياً لتحقيق هدف السلطات المتمثل في التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي. وفي غياب هذه الآليات فمن الممكن أن تؤدي المخاوف المتعلقة بالإنصاف الاجتماعي إلى إعاقة الإصلاحات . و من الممكن أيضًا أن تجد الحكومة أن من الصعب إصلاح السياسة الضريبية و نظام التسعير باتجاه أفضل استخدام لهما ألا و هو تعبئة الموارد بأقل الطرق تشويهًا و تحقيق التوازن بين العرض و الطلب في الأسواق (راجع: تقرير صندوق النقد الدولي عن الاقتصاد السوري ٢٠٠٦ في إطار مشاورات المادة الرابعة، الصفحة ٢٧).

* أولاً: كشفت الدراسات التي أعدتها غرفة تجارة دمشق أن المازوت كان يشكل بين ٤٪ إلى ٧٪ من كلفة الإنتاج في صناعة السيراميك، وبعد رفع الدعم أصبح المازوت يشكل ما بين ١٤٪ و ٢٢٪ من الكلفة، مما زاد في سعر المتر الواحد ١٥ ليرة، أما في صناعة الحلاوة مثلاً فإن المازوت كان يشكل حوالي ٣٪ من الكلفة وبعد رفع الدعم أصبح يشكل ١١٪ منها، وقدرت الغرفة انخفاض كميات إنتاج هذه المادة بـ٩٠٪ كنتيجة لانخفاض الطلب، كما تضاعف أجور الشحن بنسبة قاربت الـ١٠٠٪ بين مختلف المحافظات مما رفع من أسعارها مجدداً (المصدر: معلومات مباشرة حصل عليها الباحث من رئيس اتحاد غرف التجارة السورية عام ٢٠٠٨).

ثانياً: كانت كلفة نقل ٢٠ ألف عبوة سعة لتر واحد من مادة الزيت من حلب إلى جدة حوالي ٧٠ ألف ليرة، وبعد رفع الدعم أصبحت كلفة النقل حوالي ١٥٠ ألف ليرة، فارتفع سعر بيع القطعة بـ١٨٪ ولم يعد هناك جدوى من تصديرها إلى السعودية لن الأسعار أصبحت متساوية تقريباً، فتوقف المعمل المنتج عن التصدير إلى السعودية والأردن ولبنان (المصدر: معلومات مباشرة حصل عليها الباحث من غرفة صناعة حلب عام ٢٠٠٨).

سيكون واضحاً بصورة أكبر عند الطبقات المتوسطة الدخل والفقيرة، وانخفاض الادخار يعني على المدى الطويل زيادة فجوة الموارد المالية في الاقتصاد اللازمة في النهاية لتغطية فجوة الحساب الجاري، وبالتالي استمرار اتساع عجز الحساب الجاري وفق المتطابقة الاقتصادية العامة التالية المعبرة عن العلاقة بين فجوة الموارد الكلية وعجز الحساب الجاري، والتي توضح أنه يمكن خفض عجز ميزان الحساب الجاري (CAB) عن طريق زيادة الادخار العام والخاص (Sg،Sp)، أو خفض الاستثمار العام والخاص (Ig،Ip).

$$(Sp + Sg) - (Ip + Ig) = CAB$$

وطالما أن الادخار في الاقتصاد السوري سينخفض بفعل الضريبة على القيمة المضافة، وارتفاع المستوى العام للأسعار بالنسبة للسلع المنتجة محلياً والمستوردة، وطالما أن الاستثمار الحكومي مستمر في الانخفاض كنتيجة لتطبيق سياسات اقتصاد العرض، فإن فجوة الموارد ستتسع أكثر، وسيتسع بالمقابل عجز الحساب الجاري، وبالعكس أيضاً، فإن استمرار تحرير التجارة الخارجية، واستمرار عجز الميزان التجاري يعني بطريقة مشابهة استمرار اتساع فجوة الموارد المحلية، وبالتالي سيدخل الاقتصاد السوري في حلقة مفرغة قوامها عجز الحساب الجاري وفجوة الموارد المحلية، ومن المعروف وفق قواعد النظرية الاقتصادية العامة في التحليل الاقتصادي الكلي الأثر السلبي المباشر لانخفاض معدلات الادخار والاستثمار على معدل النمو الاقتصادي.

إن فرض ضريبة القيمة المضافة سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وتحول الطلب إلى بعض أنواع السلع ذات الضرائب الأقل لتجنب دفع السعر الأعلى، وبهذه العملية فإن ضريبة القيمة المضافة ستؤدي إلى نوع من إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية كنتيجة لإعادة توجه عنصري العمل ورأس المال باتجاه إنتاج السلع المفروض عليها الضريبة الأقل بشكل عام لتقليص تكاليف الإنتاج، وللحفاظ على مكاسب الأرباح، فانخفاض الطلب على مجموعة معينة من السلع (وتحديداً سلع الاستهلاك غير الأساسية) سيقلص إما من إنتاجها بصورة مباشرة، أو أنه سيدفع برأس المال لتخفيض أرباحه عند مستوى الإنتاج ذاته والتكيف مع الطلب الكلي الجديد.

وفي كلتا الحالتين، فإن معدل النمو الاقتصادي سيتأثر سلباً على المدى الطويل، إما من خلال تقليص حجم الإنتاج الكلي، أو من خلال انخفاض التراكم الرأسمالي والادخار في القطاع الخاص، أو من خلال كليهما معاً، فضريبة القيمة المضافة كإحدى سياسيات البرمجة المالية لابد لها وأن تؤثر على سلوك عوامل الإنتاج، وعلى سلوك المستهلكين والمنتجين، بالوقت الذي تؤثر فيه بصورة واضحة على إعادة توزيع الدخل من خلال كونها ضريبة يتحملها المستهلك النهائي أولاً وأخيراً، ويستطيع كل من المنتج وتجار الجملة والمفرق نقل عبئها إلى المستهلك بشكل تلقائي، يحدث هذا الاتجاه الضريبي بالوقت ذاته الذي تخفض فيه الحكومة الضرائب على رأس المال من خلال القانون رقم ٥١ لعام ٢٠٠٦ المذكور في الفصل السابق.

يشير التحليل النظري لفرض الضريبة على القيمة المضافة على الواردات والسلع المنتجة محلياً إلى أن الحصيلة الضريبة للدولة ستزيد بسبب طبيعة هذه الضريبة، وبسبب اتساع الوعاء الضريبي من جهة أخرى، لكن هذا النوع من التحليل يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الآثار الأخرى لهذه الضريبة، فارتفاع أسعار الواردات والسلع المحلية المفروض عليها هذه الضريبة سيقلل من استهلاكها ويحول الطلب عليها باتجاه سلع أخرى بديلة كما ذكر البحث سابقاً وهذا معناه أن الحصيلة الكلية لضريبة القيمة المضافة سوف تتناقص نتيجة تغير

مطارحها أولاً، وانخفاض الكميات المستهلكة من السلع ثانياً.

ويتوقع البحث، وبالاستناد إلى ضعف القوة الشرائية للمستهلك السوري، وانتشار الفساد الاقتصادي، وضعف الرقابة الضريبية، وقدرة المكلفين على التهرب الضريبي، يتوقع أن الضريبة على القيمة المضافة ستخضع إلى قانون "تناقص المردود" على المدى الطويل، ولن يعوض هذا التناقص إلى زيادة معدلاتها، أو توسيع مطارحها، وبالتالي فإن المالية العامة للدولة ستدخل مجدداً في حلقة الإيرادات المفرغة بالبحث عن مصادر تمويل جديدة لتمويل جزء من الطلب الكلي.

ويرتبط جزء من تناقص مردود الضريبة على القيمة المضافة بمرونة النظام الضريبي إذ يتميز النظام الضريبي في الاقتصاد السوري بأنه "غير مرن" فخلال فترة (٢٠٠٠/٢٠٠٦) كانت المرونة الضريبية في الاقتصاد السوري أقل من الواحد الصحيح بكثير*، ومرونة الضريبة هي التغير النسبي في الإيرادات الناتج عن التغير النسبي في الوعاء الضريبي، والذي يمثل على مستوى الاقتصاد الكلي الناتج المحلي الإجمالي، ويكون النظام الضريبي مرناً عندما تكون قيمة معامل المرونة فيه أكبر من الواحد، وهذا يعني أن الإيرادات الضريبية تزداد بمعدل أعلى من زيادة الناتج دون فرض ضرائب جديدة أو زيادة في معدلات الضرائب الحالية، والعكس صحيح، وبالتالي فإن القاعدة المالية الذهبية فيما يتعلق بالمرونة الضريبية هي "إذا كان النظام الضريبي يتسم بالمرونة فلا حاجة للزيادات الضريبية المتكررة وغير المتوقعة التي تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي"

* حسب الباحث المرونة الضريبية من بيانات الخطة الخمسية العاشرة للأعوام (٢٠٠٦/٢٠١٠) فكانت طيلة الفترة المذكورة أقل من الواحد وبلغت على سبيل المثال في عام ٢٠٠٠ حوالي ٠,٨، وفي عام ٢٠٠٤ حوالي ٠,٥، بل وكانت إشارة معامل المرونة في عام ٢٠٠٢ سالبة وبقيمة ٢، وهذا معناه أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي لا تؤدي بالضرورة لزيادة الضرائب بالنسبة ذاتها.

٢- المبحث الثاني

المدخل النقدي لصدمة النمو الاقتصادي

يعتمد البحث في هذا الجزء من الفصل الثالث في تحليله لتركيب صدمة النمو الاقتصادي، على المدخل النقدي كجزء متمم للمدخل المالي في تركيب الصدمة، وذلك عبر أثر تحرير التجارة الخارجية في استمرار العجز في الميزان التجاري على المتغيرات النقدية، والسياسة النقدية، كتحليل أثر تحرير التجارة على سعر الصرف، وسعر الفائدة، والعرض النقدي، والمديونية، وتخفيض قيمة العملة، وهو ما يسميه البحث بالـ"الصدمة النقدية"، وبالتالي فإن كل مركبات وعناصر الصدمة النقدية ستؤثر بدورها مرة أخرى على باقي متغيرات الاقتصاد الكلي كالطلب والعرض والاستثمار والادخار والعمالة، لتؤثر بالتالي على معدل النمو الاقتصادي، وسيبدأ البحث بتحليل العوامل المشكلة للصدمة النقدية في الاقتصاد السوري، وكيفية تفاعل هذه العوامل مع متغيرات الاقتصاد الكلي، وأول هذه العوامل هي المديونية.

وبالترابط مع التحليل المالي الوارد سابقاً، وفي ظل بنية المالية العامة للدولة في الاقتصاد السوري، والنتيجة التي توصل إليها البحث، من أن استمرار العجز في ميزان التجارة الخارجية سيوسّعُ العجز المالي للحكومة، يعتقد البحث أن التأثير الاقتصادي لعجز الحكومة على الاقتصاد الكلي وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي يعتمد اعتماداً كبيراً على طريقة ومصادر تمويل ذلك العجز، وتشير النظرية الاقتصادية العامة، إلى أن هناك أربع طرق رئيسية لتمويل العجز المالي وهي ذات نتائج وآثار على المتغيرات النقدية والكلية، بشكل مباشر، وعلى النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر، وهذه الطرق هي:

١. الاقتراض من البنك المركزي
٢. الاقتراض من بنوك الجهاز المصرفي
٣. الاقتراض من القطاع غير المصرفي المحلي
٤. الاقتراض من الخارج

إلا أن كل شكل من أشكال التمويل السابقة يرتبط بأحد الاختلالات الاقتصادية الكلية الهيكلية التي تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، فالإفراط في خلق النقود يرتبط بالتضخم، واستنزاف الاحتياطيات سيسبب أزمة سعر صرف، والاقتراض من البنوك المحلية سيسبب ارتفاع في أسعار الفائدة، والاقتراض من الخارج قد يسبب أزمة مديونية.

٢-١: مدخل المديونية وتمويل العجز المالي والتجاري:

يعادل الاقتراض من البنك المركزي خلق قاعدة نقدية جديدة، أي زيادة M0 في الاقتصاد، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار كنتيجة لعدم استجابة جانب العرض/الإنتاج لهذه الزيادة بسبب قصور بنى الإنتاج المحلي، ويتوسع الأثر النقدي للاقتراض من البنك المركزي من خلال آلية عمل المضاعف النقدي M المعبر عنه بالنسبة بين عرض النقد الواسع M2 والقاعدة النقدية M0، بحيث أن (M = M2/M0)، ومن هذه العلاقة نجد أن (M2 = M*M0) أي أن العرض النقدي الموسع في الاقتصاد يتناسب طرداً مع كل من القاعدة والنقدية ومضاعف النقود*.

والنتيجة أن الإفراط في خلق النقود من السلطات المالية والنقدية سيزيد من معدلات التضخم في الاقتصاد، وسيخفض من القوة الشرائية لوحدة النقد، ولن يكون هنالك أي حافزٍ مشجعٍ على الاستثمار بسبب ارتفاع التكاليف وضعف القوة الشرائية في الأسواق، وبالتالي سينخفض الطلب الكلي، وسيتأثر جانب العرض سلباً، وينخفض معدل النمو الاقتصادي، كما أن استمرار التضخم وانخفاض القوة الشرائية سوف يسبب انخفاضاً في سرعة دوران النقود، وبما أن الناتج المحلي الإجمالي يتناسب طرداً مع كل من سرعة دوران النقد V والكتلة النقدية الضيقة M1، وفق العلاقة الكلاسيكية (V= GDP/M1) فإن انخفاض V سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي، ومعدل النمو الاقتصادي.

وبالتالي فإنه لو كان المصرف المركزي قادراً على السيطرة على القاعدة النقدية، وكان مضاعف عرض النقود مستقراً نسبياً، عندها سيكون بمقدوره التحكم واستهداف النمو في السيولة المحلية، أما في حالة عدم قدرة البنك المركزي على ضبط القاعدة النقدية والمضاعف النقدي، فإن استهداف سيولة نقدية تحقق التوازن الاقتصادي الكلي ستكون في حكم المستحيل، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي سيتأثر بشكل مباشر بالعلاقة بين المتغيرات النقدية السابقة، لأن النمو الاقتصادي يعتبر من الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

يضاف إلى ذلك أن استمرار الاقتراض من البنك المركزي يعني في النهاية استنزاف الفائض من العملة المحلية لدى السلطة النقدية من أجل تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من جهة، ومن أجل تمويل المستوردات المتزايدة من جهة أخرى، وهذا الاستنزاف سيؤدي إلى نوع من سوء تخصيص الموارد النقدية التي في حوزة السلطات النقدية، كون الأموال المقترضة من الحكومة ستخصص لتمويل العمليات الجارية التقليدية، ولن تكون مخصصة للاستثمار، وبالتالي لا عوائد إنتاجية مباشرة منها، ولن يكون لها أكثر من دور تضخمي.

الاقتراض من بنوك الجهاز المصرفي: على عكس الاقتراض من البنك المركزي فإن الاقتراض من البنوك المحلية، لا يؤدي تلقائياً إلى خلق قاعدة نقدية جديدة، لأن الاقتراض في هذه الحالة سيكون على حساب ودائع الجهاز المصرفي ذاتها، وإذا لم يكن البنك المركزي قادراً على تلبية طلب الحكومة على النقد، فإن البنوك المحلية العاملة في الاقتصاد ستخفض ائتمانها للقطاع الخاص مقابل تقديم هذا الائتمان للحكومة، لأن الدورة الائتمانية للبنوك المحلية محدودة ومقيدة بنسب الاحتياطيات القانونية، وحجم الإيداعات المتوفرة لديها.

ولدى الحكومة في الاقتصاد السوري فرصة كبيرة للتوجه نحو هذا الأسلوب من التمويل، فالكتلة النقدية غير الموظفة في المصارف العامة والخاصة متزايدة باستمرار، أي أن هناك

* يسمى هذا المنهج في تحليل العلاقة بين القاعدة النقدية وعرض النقود بمدخل المضاعف النقدي، وهذا المدخل لم يعد شائعاً في الدول المتقدمة بعكس الدول النامية والتي تشهد اهتماماً كبيراً به، حيث أسواقها المالية أقل تطوراً، كما أن المرونة المقدرة لسعر الفائدة على دالة الطلب على النقد غير محددة، ففي هذه البلدان يعتبر استهداف المجملات النقدية أكثر ملائمة لتحقيق الاستقرار النقدي، وتعرف القاعدة النقدية M0 بأنها النقد المصدر+ ودائع المصارف المحلية والقطاعات الأخرى لدى السلطات النقدية، في حين تعرف سرعة دوران النقود على أنها عدد المرات التي تؤدي بها وحدة النقد دور وسيلة شراء أو وسيلة دفع في السوق للحصول على السلع والخدمات. (الباحث).

فائض سيولة لدى الجهاز المصرفي يبحث عن مجالات استثمارية مضمونة وذات مخاطرة قليلة يوفرها له الاقتراض الحكومي، وهي تسمح له بتنويع سلة الإقراض، فالفرق بين الإيداعات والتوظيفات في الجهاز المصرفي تطور من ١٢,٦ مليار ليرة عام ١٩٩٨، ليصل إلى حوالي ٢٠٠ مليار ليرة نهاية عام ٢٠٠٨[١٢٧]، انخفض قليلاً نهاية عام ٢٠٠٩ ليصل إلى حدود ١٩٨ مليار وقد عزز دخول المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية من زيادة هذا الفائض غير الموظف.

إن توجه الحكومة للاقتراض من البنوك المحلية العاملة سيرفع من معدلات الفائدة المصرفية كثيراً بسبب نقص السيولة المصرفية مما يرفع تكاليف الاقتراض الاستهلاكي والاستثماري كثيراً، وهذا ما ينعكس بدوره سلباً على الطلب الكلي، ومعدلات النمو الاقتصادي، ويصف البحث هذه العملية على أنها عملية "تمويل السيولة من السيولة"، لا "تمويل السيولة من الإنتاج"، فالعجز المالي في الاقتصاد هو عجز بنيوي ناتج عن ضعف جانب العرض/الإنتاج/التصدير بالدرجة الأساسية الذي هو المصدر الرئيسي لتمويل المالية العامة للدولة، مما يدفع الحكومة لتمويل سيولتها من سيولة الجهاز المصرفي لا من سيولة الجهاز الإنتاجي.

وفي هذه العملية أيضاً يساء تخصيص الموارد النقدية التي في حوزة الجهاز المصرفي فتتوجه الكتلة النقدية الفائضة لتمويل العجوزات المالية والتجارية أيضاً، وتحرم القطاعات الإنتاجية منها، يترافق ذلك إنه مع استمرار تحرير التجارة الخارجية وتسارع نمو الواردات، فإن الجهاز المصرفي سيستجيب حكماً للتطور التجاري، وسيركز على تمويل الاستيراد، والتجارة، وهذا يبدو واضحاً تماماً في الاقتصاد السوري فحصة التجارة من مجمل تسليفات الجهاز المصرفي تصل إلى ٥٠٪ خلال سنوات (٢٠٠٤/٢٠٠٨)، في حين أن حصة الصناعة والتعدين لا تتجاوز الـ٦٪ خلال الفترة السابقة ذاتها[١٢٨].

الاقتراض من القطاع غير المصرفي المحلي: كما يمكن للحكومة تمويل العجز من خلال الاقتراض من القطاعات غير المصرفية عبر إصدار سندات دين عام (المديونية الداخلية)، وهو ما تتوجه إليه الحكومة السورية فعلاً خلال السنوات القادمة كما ذكر البحث سابقاً، وعلى الرغم من أن هذا النوع من التمويل لا يحدث ضغوطاً تضخمية على المدى القصير بسبب امتصاصه لكمية كبيرة من السيولة، إلا أنه من الممكن أن يحدث ذلك على المدى الطويل من خلال إعادة إنفاق الحكومة للمبالغ المقترضة مرة أخرى على قطاعات الاقتصاد المختلفة.

كما أن هذا النوع من التمويل يؤدي إلى توجيه الأموال نحو السندات الحكومية مما يعني ندرة في النقد وارتفاع معدلات الفائدة المصرفية مجدداً، وهو ما يترتب عليه آثار سلبية على الاستثمار والاستهلاك، يضاف إلى ذلك أن الحكومة ستكون مضطرة لتحمل أعباء هذا الدين (أقساط وفوائد)، وموارد الحكومة المالية بالأساس تعاني من الندرة والشح، وبالتالي فإن زيادة خدمة الدين في ظل ارتفاع العجز المالي يعني عجزاً آخر في المستقبل، ويزداد هذا العبء كلما زاد حجم الاقتراض، وهو ما سيعود، ويسبب ضغطاً جديداً على موارد المالية العامة للدولة مما يضطر الحكومة لتقليص الإنفاق بشكل شامل أو تخفيضه على قطاعات معينة، وهو ماله آثار اقتصادية انكماشية، وسلبية على النمو، وإن أمكن اعتبار اللجوء إلى أذون الخزانة مقدمة لمواجهة مشكلة تمويل عجز الموازنة إلا أنه لا يعتبر أسلوباً دائماً للتمويل، ويجب أن يتبعه مواجهة حقيقية لإزالة أسباب العجز.

---

١٢٧ - مصدر أرقام الفوائض المالية المصرفية هو مصرف سورية المركزي، النشرات الربعية للأعوام (٢٠٠٠/٢٠٠٩) دون حساب الاحتياطيات القانونية والاختيارية لدى المصارف.

١٢٨ - مصرف سورية المركزي، الإحصاءات النقدية لعام ٢٠٠٨، جدول ١٥، الصفحة ٤٢.

يضاف إلى ذلك أن تزاحم الإدارة الاقتصادية على المدخرات الحقيقية وامتصاصها عن طريق أذون الخزانة يحرم المجتمع من استثمار هذه المدخرات في التنمية الاقتصادية، ويحرم قطاعات اقتصادية أخرى منها، وخاصة أن المصارف العاملة في الاقتصاد السوري تعاني من التخمة المالية، وترغب بتوظيف أموالها بأي قناة استثمارية كي تخفض من تكاليف الاحتفاظ بالنقد الذي في حوزتها، كما يمكن أن تؤدي سياسة رفع أسعار الفائدة على أذون الخزانة إلى زيادة تكلفة رأس المال الجاري والثابت، نتيجة إحجام المستثمرين وأصحاب المدخرات الكبيرة عن الاستثمار في مشروعات إنتاجية جديدة وتفضيل شراء أذون الخزانة باعتبارها أفضل استثمار من ناحية ارتفاع أسعار الفائدة والضمان والإعفاء من الضرائب، وبذلك تتجه المدخرات إلى شراء أذون الخزانة بدلاً من أن تتجه إلى خلق طاقات إنتاجية جديدة وخلق طلب على العمالة.

ويصف الاقتصادي رمزي زكي التجربة المصرية في طرح سندات الدين العام بما يلي[١٢٩]: إن أخطر ما في السياسة المالية الجديدة هو أذون الخزانة التي طرحت منذ أوائل يناير ١٩٩١. فقد اشترط صندوق النقد الدولي أن تمتنع الحكومة عن طبع المزيد من البنكنوت واشترط الحد من الائتمان المصرفي المسموح للحكومة، وأن ما يتبقى من عجز، بعد زيادة الإيرادات العامة وخفض المصروفات العامة، يجب أن يمول من خلال طرح هذه الأذون في السوق النقدي المحلي. وقد أدى تطبيق هذه السياسة إلى زيادة أسعار الفائدة المحلية زيادة كبيرة حتى يمكن تشجيع أصحاب الفوائض المالية على استثمار أموالهم في هذا الوعاء الاستثماري الجديد، وقد نجم عن هذه السياسة ما يلي:

١. نمو سريع في حجم الدين العام الداخلي.
٢. زيادة المبالغ التي تخصص في الموازنة العامة لمواجهة أعباء هذا الدين، مما سيؤدي إلى زيادة عجز الموازنة في الفترات القادمة.
٣. إضعاف الميل للاستثمار في قطاعات الإنتاج المادي، بسبب تفضيل المدخرين توظيف أموالهم في هذا الوعاء المضمون وذي العائد المرتفع، وبسبب ما أدى إليه رفع سعر الفائدة من زيادة كلفة رأس المال الثابت والجاري.

إن القاعدة الذهبية في إدارة الدين العام الداخلي تنص على ما يلي **"**إن سياسات إدارة الدين العام ليست علاجاً ناجعاً لجميع المشكلات، أو بديلاً للإدارة المالية والنقدية، فإذا كانت الدعائم الأساسية للاقتصاد الكلي مالياً ونقدياً ضعيفة، فإن الإدارة الجيدة للدين العام قد لا تكفي بمفردها لمنع وقوع أزمة مالية ونقدية**"**[١٣٠].

ويستنتج البحث أن النقد في الاقتصاد السوري ووفق الحالات السابقة (الاقتراض من البنك المركزي+ الاقتراض من المصارف + الاقتراض من القطاع غير المصرفي) لا يمارس الدورة الاقتصادية الطبيعية له (نقد-إنتاج-تبادل- نقد)، فهو يقفز عن حلقة الإنتاج لمصلحة حلقة التبادل والتوزيع بشكل مباشر، وبالتالي فإن الجهاز المصرفي حيادي تجاه خلق القيم المضافة الحقيقية في الاقتصاد، وبالتالي فهو حيادي تجاه النمو الاقتصادي الحقيقي.

---

[١٢٩] - زكي، رمزي، في وداع القرن العشرين، تأملات اقتصادية في هموم مصرية وعالمية، مرجع سبق ذكره، الصفحات ٢٠٩ و٢١٠.

[١٣٠] - المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الطبعة الأولى ٢٠٠١، الصفحة ٤.

الاقتراض من الخارج: في حال عدم كفاية الموارد المحلية الداخلية يمكن للحكومة اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، لتمويل العجوزات المالية والتجارية، وتكشف الأرقام الرسمية أن الدين العام الخارجي الذي انخفض من ٢٣٠ مليار ليرة عام ٢٠٠٤ إلى ١٦٨ مليار عام ٢٠٠٦، عاد ليرتفع بصورة كبيرة ليصل إلى ٢٦٢ مليار عام ٢٠٠٧، إلى أعلى من مستواه قبل ثلاث سنوات[١٣١]، وطالما أن قنوات الإقراض الخارجي متيسرة بالنسبة للاقتصاد السوري، سواء من مصادر عربية، أو أوربية، أو آسيوية، وطالما أن الموارد المالية للحكومة ستعاني من العسر بدءا من عام ٢٠١٠ كنتيجة حتمية لانخفاض عائدات النفط بصورة كبيرة، فإن الاقتراض من الخارج بات مرشحاً للزيادة أكثر، ولكن ما يهم البحث من مسألة المديونية الخارجية هو علاقتها مع التجارة الخارجية والميزان التجاري، والمعادلة التالية توضح رياضياً هذه العلاقة واتجاهات متغيراتها:

$$d = I + (D/Y) * (M/Y - X/Y)^{١٣٢}$$

d: معدل نمو الدين الخارجي للدولة (العام والخاص)
I: سعر الفائدة على الدين
M/Y: نسبة الواردات إلى لناتج المحلي الإجمالي
X/Y: نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي
D/Y: نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

وتشير هذه المعادلة إلى أن معدل نمو قيمة الدين الخارجي للدولة يرتبط بشكل طردي مع كل أسعار الفائدة على الدين، ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي، وعجز الميزان التجارة الخارجية، وبالتالي كلما زادت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي مع بقاء متغيرات المعادلة الأخرى ثابتة كلما زاد من معدل نمو المديونية الخارجية، وطالما أن البحث أثبت في الفصل الثاني منه، أن العجز في الميزان التجاري مستمر في الاقتصاد السوري حتى عام ٢٠٢٥ على الأقل، وأن الواردات بطبيعتها تنمو أكثر من الصادرات، فإن الدين العام الخارجي مرشح للزيادة بصورة كبيرة.

وتدل المعادلة السابقة على أنه لخفض المديونية الخارجية للدولة، فإنه لابد من خفض إما معدلات الفائدة أو خفض الواردات أو زيادة الصادرات، إلا أن خفض معدلات الفائدة على الديون الخارجية مسألة لا تستطيع السلطات الاقتصادية السورية التحكم بها بصورة مطلقة، وهي مسألة خاضعة للتفاوض، ولظروف العلاقات السياسة والاقتصادية بين أطراف القرض، أما زيادة الصادرات وبنتيجة التخلف التقاني والمعرفي للمنتجات السورية فهي مسألة لا يمكن المراهنة عليها وتتطلب تغيراً جذرياً في جانب العرض/الإنتاج لجهة تغيير تقانات الإنتاج، وتنافسية المنتجات، وتغيير البنى التحتية، هذه العوامل لا يمكن إحداثها إلا على المدى الطويل، بالإضافة إلى أن خفض الواردات غير ممكن بفعل تطبيق سياسات تحرير التجارة الخارجية

---

١٣١ - التقرير الوطني الأول للسكان في سورية، التقرير الاقتصادي، الهيئة السورية لشؤون الأسرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٨، الجدول رقم ٢١، الصفحة ٣٥.

١٣٢ - إن جميع المعادلات الرياضية ذات الصلة بالمتغيرات النقدية والتجارية في هذا المبحث مأخوذة من المصادر التالية ما لم يذكر البحث غير ذلك.

١. تحليل ميزان المدفوعات، صندوق النقد الدولي، معهد الصندوق، الطبعة الأولى ١٩٩٧.
٢. التحليل النقدي، صندوق النقد الدولي، معهد الصندوق، الطبعة الأولى ١٩٩٧.
٣. د. العباس، بلقاسم، الديون الخارجية من منظور اقتصادي كلي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، بلا تاريخ.

والالتزام باتفاقيات مناطق التجارة الحرة العربية والإقليمية واتفاق الشراكة الأوربية السورية، مترافقاً مع حاجة السوق السورية إلى العديد من المنتجات والسلع، وباستمرار ربط المديونية الخارجية مع باقي متغيرات الاقتصاد الكلي من استثمار وادخار وإيرادات حكومية، وهي ذات صلة بميزان التجارة الخارجية أيضاً، وباستخدام المعادلة الرياضية التالية فإننا نجد الآتي:

$$d = I + (D/Y) * \{I-S/Y+ G-T/Y\}$$

S: الادخار المحلي الخاص
I: الاستثمار الخاص
T: إجمالي إيرادات الحكومة
Y: الناتج المحلي الإجمالي

تشير المعادلة إلى أنه لتخفيض الدين العام الخارجي يمكن للحكومة اللجوء إلى إحدى الطرق التالية، إما تخفيض حجم الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي، أو زيادة حجم الادخار المحلي الخاص (تخفيض الاستهلاك) كنسبة من الناتج المحلي، أو تخفيض حجم الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي، أو زيادة الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج، وكل العوامل السابقة المؤدية إلى تخفيض معدلات المديونية الخارجية ستكون ذات آثار انكماشية بشكل مطلق على الاقتصاد المحلي لأنها تتوافق تماماً مع سياسات البرمجة المالية التي شرحها البحث سابقاً، وهذا معناه أنها ذات آثار سلبية على الطلب الكلي من جهة وعلى العرض الكلي من جهة أخرى، وستدفع بمعدلات النمو الاقتصادي للانخفاض.

يعتقد البحث أن اتجاهات تعديل العجوزات المالية والتجارية كافة في الاقتصاد السوري عبر مداخل المديونية الأربعة السابقة، وفي ظل البنية المالية والاقتصادية الراهنة والمتوقعة، وسياسات التحول الهيكلي والتصحيح الاقتصادي، ستؤدي إلى تخفيض وعدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي، أي أنها ستساهم في توليد صدمة النمو.

٢-٢ المدخل النقدي لعجز ميزان التجارة الخارجية:

للميزان التجاري معادل نقدي يظهر التغير في صافي المستحقات النقدية على العالم الخارجي نتيجة التجارة السلعية، ويظهر فائض الحساب الجاري إما في شكل زيادة في صافي المستحقات الرسمية أو الخاصة (أو كليهما معاً) على غير المقيمين، أو في شكل حيازة السلطات النقدية لمزيد من الاحتياطيات الأجنبية، وينطوي عجز الحساب الجاري على دفع مقابل نقدي للعالم الخارجي، ويكون ذلك، إما عن طريق زيادة الالتزامات تجاه غير المقيمين، أو عن طريق تخفيض الاحتياطي الأجنبي الرسمي، والمعادلة التالية تعبر عن ذلك، حيث تشير إلى أن المجموع الكلي للبنود الدائنة في ميزان المدفوعات معبراً عنها بحساب الميزان التجاري يجب أن تتساوى مع المجموع الكلي للقيود ذات البنود المدينة المعبر عنها بالتدفقات النقدية سواء الاحتياطيات الأجنبية (RES) أو التدفقات النقدية غير الرسمية الأخرى (FI) ، وذلك بسبب اعتماد ميزان المدفوعات على طريقة القيد المزدوج في تسجيل المعاملات*

$$CAB + \Delta FI + \Delta RES = 0$$

وتشير هذه المعادلة إلى أنه للحفاظ على التوازن الاقتصادي الخارجي فإن المتغيرات السابقة يجب أن تبقى في حالة توازن أيضاً، وبالتالي فإن استمرار عجز ميزان الحساب الجاري (زيادة القيم المدينة على القيم الدائنة) سوف يقابله بالضرورة إما انخفاض في قيمة الاحتياطيات الأجنبية الرسمية، أو انخفاض في قيمة التدفقات النقدية غير الرسمية أو انخفاض كليهما معاً، أما في حالة تحقيق الميزان لفائض تجاري (زيادة القيم الدائنة على القيم المدينة)، فإن ذلك يعني زيادة في قيمة الاحتياطيات الأجنبية الرسمية، أو زيادة في قيمة التدفقات النقية غير الرسمية أو زيادة كليهما معاً.

وطالما أثبت البحث في الفصل الثاني منه أن سيناريو عجز الميزان التجاري هو السيناريو الأساسي المسيطر على التجارة الخارجية السورية، وبالاستناد إلى المعادلة النقدية السابقة فهذا معناه أن الاحتياطيات النقدية الرسمية السورية مهددة بالتآكل والانخفاض بفعل استمرار العجز، وبفعل ضرورة الحفاظ على استقرار سعر الصرف، وبالتالي فإن الاقتصاد السوري سيحرم من أهم موارده النقدية الضامنة للاستقرار النقدي الكلي، وبالتالي يصبح النمو الاقتصادي مهدداً بالتدهور والتراجع بشكل حقيقي كنتيجة حتمية للاختلالات النقدية المتوقعة.

كما أن استمرار العجز في الميزان التجاري يعني أن القطاع الخاص بحاجة إلى قطع أجنبي لتمويل عمليات الاستيراد، وبما أن مصادر التمويل الرسمية ستصبح مهددة، والصادرات غير قادرة على تمويل الواردات فمنذ عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٨ فإن معدل التغطية بين الصادرات والواردات غير النفطية لم يتجاوز في أحسن الأحوال ٠,٧، بل إنه كاد يصل في السنوات إلى ٠,٢ و ٠,٣ فقط*، والنتيجة أن استمرار الطلب على العملة الصعبة لتمويل الواردات في ظل ضعف العرض سيدفع باتجاه رفع سعر الصرف الأجنبي، وخفض قيمة العملة المحلية، وهذا يعني مرة أخرى ارتفاعاً في قيم الواردات ومدخلات الإنتاج، وارتفاع معدلات التضخم كنتيجة لارتفاع تكاليف الواردات وارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي، وسيشرح البحث أثر العجز على قيمة العملة المحلية وسعر الصرف في الفقرة اللاحقة.

كما يمكن أن يعبر عن العلاقة بين الحساب الجاري والمتغيرات النقدية الأخرى من خلال المعادلة المرجعية المتضمنة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، وصافي الاقتراض الأجنبي (NFB)، بالإضافة إلى الاحتياطيات الأجنبية (RES)، وهذه المعادلة هي:

---

* صدرت سورية شحنة سيارات إلى لبنان ، وحول المستورد اللبناني ثمن الشحنة إلى المصارف السورية، عندها تسجل قيمة الصادرات في الجانب الدائن، والقيمة النقدية المقابلة لها تسجل على أنها زيادة في الودائع المصرفية لسورية بقيد مدين.

* حسب معدل التغطية للأعوام (٢٠٠٠/٢٠٠٨) من الباحث من خلال بيانات الجداول الإحصائية الملحقة.

$$CAB = \Delta FDI + \Delta NFB + \Delta RES$$

وتشير هذه المعادلة أنه يمكن تمويل عجز الحساب الجاري بإحدى الطرق الأساسية التالية وهي: إما زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أو السحب من الاحتياطي الأجنبي، أو زيادة الاقتراض من الخارج، وتحدث البحث في الفقرات السابقة عن الآثار السلبية للتوسع في الاقتراض من الخارج أو للسحب من الاحتياطيات الأجنبية في حال رغبت الحكومة بامتصاص عجز الميزان التجاري، ويبقى الرهان على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتعديل العجز في الميزان التجاري من خلال زيادة قدرة الاقتصاد السوري على التصدير أولاً، ومن خلال قدرته على جذب المزيد من تدفقات النقد الأجنبي، وزيادة الاحتياطيات الرسمية وغير الرسمية.

إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر محكوم بمدى توافر الفرص الاستثمارية في الاقتصاد السوري، ومدى توافر وتكامل عناصر مناخ الاستثمار المالية والتشريعية، والسياسية، والتنظيمية، مثلما هو محكوم بعوامل اقتصادية فنية أخرى منها معدلات الفائدة، والمستوى التكنولوجي في الاقتصاد، ومدى تطور رأس المال البشري، وربحية الاستثمارات، وعمق السوق المحلي، ونضوج سوق المال، وانخفاض معدلات التضخم، ومتوسط دخل الفرد، وعجز الموازنة العامة للدولة، واستقرار أسعار الصرف، وغيرها، وهي عوامل غير متوفرة في أغلبها في الاقتصاد السوري، وبالتالي لا تشكل مناخاً جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا معناه عدم قدرة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كتغير اقتصادي على المساهمة في تصحيح عجز الميزان التجاري.

ومما يؤكد ذلك أن متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية خلال أعوام (١٩٩٠/٢٠٠٠) لم تتجاوز الـ٦٢ مليون دولار، في حين وصلت في لبنان وللفترة ذاتها إلى ٩٠ مليون دولار، وفي الأردن إلى ١١٦ مليون دولار، وفي المغرب إلى ٣٥٠ مليون دولار[١٣٣]، كما أن متوسط هذه التدفقات خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي (٢٠٠٠/٢٠٠٧) لم يزد عن ٣٢٧ مليون دولا، ولم يشكل في أحسن حالاته خلال هذه المرحلة سوى ٠,٠٠٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين لم تتجاوز هذه النسبة خلال السنوات الأربع الأخيرة حاجز الـ٠,٠١٪ من الناتج والجدول التالي يوضح ضآلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، علماً أن ٥٠٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال أعوام (٢٠٠٠/٢٠٠٧) تركزت في قطاع السياحة والعقارات، ١٣٪ منها تركزت في قطاع المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية، و ١٧٪ منها تركزت في قطاع النفط والخدمات النفطية[١٣٤].

تكشف أرقام ونسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد السوري خلال أعوام (١٩٩٥/٢٠٠٧) عدم وجود تغيرات كبيرة فيها طيلة المدة السابقة، فنسب التدفقات من الناتج قبل عام ٢٠٠٠ أي قبل مرحلة الانفتاح والتحول الاقتصادي، هي ذاتها بعد وأثناء مرحلة التحول الاقتصادي، وهذا معناه أنه لم يحصل تغير جذري أو ملحوظ على مناخ الاستثمار وبنية الاقتصاد ليستقطب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يؤشر على أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان محايداً في عملية النمو الاقتصادي، أو كان دوره محدوداً جداً، بدليل استقرار وثبات التدفقات الاستثمارية المباشرة وتقلب وتذبذب معدلات النمو بشكل كبير جداً.

يعتقد البحث أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد السوري لم تلعب دوراً في

---

١٣٣ - د. علي، علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، الطبعة الأولى 2004، الجدول رقم ٤، الصفحة ١٥.

١٣٤ - مصدر أرقام توزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي معلومات مباشرة حصل الباحث عليها من مكتب النائب الاقتصادي في رئاسة مجلس الوزراء السوري عام ٢٠٠٩.

تصحيح عجز الميزان التجاري بسبب ضآلتها، لا قبل مرحلة الانفتاح والتحول ولا بعدها، بل على العكس فإنها في مرحلة الانفتاح قد عززت بنية الريع في النمو الاقتصادي وفق نسب تركزها المذكورة سابقاً في القطاعات الخدمية لا في قطاعات الإنتاج المادي المباشر.

وتشير الأدبيات الاقتصادية الحديثة جداً ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الاقتصادات العربية، وتحديداً في منطقة الإسكوا التي تنتمي سورية إليها، أنه لم يتبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث أثراً إيجابياً على معدلات النمو، إذ يوجه ذلك الاستثمار إلى استغلال الموارد الطبيعية، ولاسيما استغلال النفط، وهو بذلك لا يسهم في تنشيط عملية النمو. وقد ارتبطت التدفقات إلى قطاعات الاتصالات والمصارف والعقارات بالفورة التي شهدتها أسواق الأوراق المالية، "وينظر بعض الاقتصاديين إلى الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو من منظار القدرة الاستيعابية، أي فجوة التكنولوجيا، ومستوى التحصيل العلمي للقوى العاملة، ومستوى التطور المالي، والقدرات المؤسسية في المنطقة العربية. وخلاصة ذلك أن البلدان العربية هي عموماً ليست في موقع يخولها جني المكاسب الكاملة من الاستثمار الأجنبي المباشر. ولذلك تعتبر أي حوافز مالية مكلفة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي حوافز غير مجدية، لا بل قد تؤدي إلى تراجع في حالة الرفاه في البلدان العربية"[١٣٥].

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد السوري (١٩٩٥/٢٠٠٧)، مليون دولار أمريكي

العام	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
FDI	١٠٠	٨٩	٨٠	٨٠	٩١	٨٤	٨٦	١٢٠	١٦٠	٢٨٠	٥٠٠	٦٠٠	٧٩٠
GDP	١٦٥٦٩	١٧١٢٥	١٦٢٦٨	١٦٠٩٩	١٦٨٢٠	١٨٥٨١	٢٠٠٢١	٢٠٧٤٥	٢١٧٨١	٢٥٢٦٣	٢٩٨٧٥	٣٣٩٧٠	٤٠٣٦٩
% GDP	٠,٠٠٦	٠,٠٠٥	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٥	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٥	٠,٠٠٧	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١

مصدر الجدول: د. علي، علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره،الصفحة ١٥.**+ معلومات مباشرة حصل عليها الباحث من مكتب النائب الاقتصادي في رئاسة مجلس الوزراء السوري عام ٢٠٠٩.**

[١٣٥] - مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا ٢٠٠٨/٢٠٠٧ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٨، الصفحة ٣١.

٢-٣ مدخل سعر الصرف وعجز ميزان التجارة الخارجية:

استناداً إلى النظرية الاقتصادية العامة، وتحديداً نظرية سعر الصرف، فإن هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية الكلية والتجارية تلعب دوراً مهماً في تحديد سعر صرف العملة المحلية، وقيمتها، منها ناتج حساب ميزان التجارة الخارجية، أي وضع الصادرات والواردات من السلع والخدمات، فإذا تحقق فائض في الحساب يرتفع الطلب على العملة المحلية، وبذلك يرتفع سعر صرفها (تدفق عملة أجنبية كبير بحاجة لتحويل إلى عملة محلية، يزداد عرض العملة الأجنبية مقابل زيادة الطلب على العملة المحلية) وفي حالة حدوث عجز فإن سعر صرف العملة المحلية ينخفض (تدفق عملة محلية كبير بحاجة لتحويل إلى عملة أجنبية لتمويل الواردات، يزداد عرض العملة المحلية مقابل زيادة الطلب على العملة الأجنبية).

كما يؤثر ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات، أي حجم تيار الاستثمارات التي تدخل إلى الدولة أو تخرج منها. فانتقال رؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى يزيد من حجم الطلب على عملة الدولة التي انتقلت إليها رؤوس الأموال هذه، ويرتفع سعر صرفها ويحدث العكس بالنسبة لعملة الدولة التي انتقلت منها رؤوس الأموال، كما يؤثر نشاط البنوك المركزية في سعر صرف العملة واستقرارها عندما تتدخل البنوك في السوق بيعاً أو شراء لدعم قيمة العملة أو لخفضها وفق الحالة الاقتصادية الكلية المرغوب بالمحافظة عليها من قبل السلطات النقدية، بالإضافة إلى أن الضغوط والمشاكل السياسية التي قد تتعرض لها الدولة تؤثر على سعر صرف عملتها، من منطلق تأثيرها على التدفقات الرأسمالية من وإلى الدولة، وتأثيرها على الحالة النفسية للمستثمرين والمضاربين، والمواطنين العاديين.

تبدو العلاقة المستقبلية بين عجز ميزان الحساب الجاري وسعر الصرف واضحة المعالم، وخاصة في ظل البنية المالية والنقدية المتوقعة للحكومة السورية على المدى الطويل، فمشهد استمرار العجز في ميزان الحساب الجاري يعني أن الواردات بحاجة إلى تمويل سواء من السلطات المالية والنقدية الرسمية أو من القطاع الخاص، وطالما أن مصادر النقد الأجنبي في الاقتصاد السوري تتجه نحو المحدودية والانحسار، بفعل انحسار عائدات النفط، ومحدودية قدرة الصادرات على جلب القطع الأجنبي، وعدم قدرة أو رغبة السلطات النقدية على استثمار فوائض القطع الأجنبي المجمدة لديها، فإن عرض العملة الأجنبية سينخفض على المدى الطويل، يقابله زيادة في الطلب عليها، مما يعني أن فجوة موارد العملة الأجنبية ستنعكس حكماً على سعر صرف العملة المحلية، وسيتجه سعر صرف الليرة السورية نحو الانخفاض، وستنخفض قيمة الليرة أمام العملات الأجنبية، وستنخفض قوتها الشرائية داخل الاقتصاد المحلي.

ستدخل الحكومة السورية في مناورة نقدية مع العملات الأجنبية للحفاظ على سعر الصرف، وسيكون احتياطي الموجودات الأجنبية هو أداتها الرئيسية في تلك المناورة، لكن كون الاحتياطيات ستكون غير متجددة بكميات كافية، سيتجه الاحتياطي النقدي للحكومة السورية نحو الانخفاض، وسينتهي دوره التاريخي الذي لعبه طيلة العقود السابقة بوصفه صندوق استقرار نقدي وذلك على الرغم من كثافة ذلك الاحتياطي في المرحلة الراهنة، فحسب معايير الحيطة العالمية يجب أن تغطي احتياطيات القطع الأجنبي ثلاثة أشهر من واردات البلد وفقاً لأسعارها الجارية، ووفق بيانات الخطة الخمسية العاشرة بلغت نسبة تغطية الاحتياطي ٢٩ شهراً من المستوردات و٦٥٪ من الكتلة النقدية، وهذه الاحتياطيات تعتبر من أعلى المستويات في العالم أما الاحتياطي الأجنبي وفق رقمه الرسمي المسجل لدى المؤسسات المالية الدولية فهو أعلى من وسطي تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية في مجموعة الدول العربية

التـي تغطـي واردات ٩,٩ شـهرا[١٣٦]، إلا أن تحريـر التجـارة الخارجيـة سـيكون بمثابـة الثقـب الأسود النقدي الذي سيمتص تلك الاحتياطيات.

وإزاء انخفاض قيمة العملة المحلية نتيجة الضغط علـى الاحتيـاطي الأجنبـي وسـعر الصـرف، فإن معـدلات التضـخم سـتتأجج مـن جديـد، وسيصـعب علـى السياسـة النقديـة الـتحكم بهـا، وتشـير دراسات مصرف سورية المركزي إلى أن هناك حساسية عالية للتضخم إزاء التغيرات التي تحـدث في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية وإن انخفاض سعر صرف الليرة السـورية يؤثر مباشرة على التضخم وذلك لأنّ النمط الاستهلاكي المستورد يصبح أكثر تكلفة، ولكـن ارتفـاع سعر المواد الأوليـة والوسـيطة المسـتوردة سـوف يـؤثر وبفـارق زمنـي علـى ارتفـاع تكلفـة السـلع والخدمات المنتجة محلياً والتي بدورها ستغذي ارتفاع الـرقم القياسـي للأسـعار مـن جديـد. ويظهـر تحليل استجابة التضخم لحدوث صدمة دائمة في سعر الصرف، (هبوط قيمـة العملـة) بمقـدار ١٠٪ سيكون لها أثراً بالغاً على التضخم يقدر بأكثر من ٣٪[١٣٧]، أكثر من ذلك فإن أثر ذلك على التضخم سيستمر إلى أكثر من ثلاث سنوات.

ونتيجة لاستمرار العجز ومن أجل تخفيضه قد تلجأ السلطات النقدية السورية إلى تخفيض قيمة العملة الذي يعتبر من أحـد الأسـاليب النقديـة الشـائعة الاسـتخدام لمعالجـة هـذه الحالـة فـي الميـزان التجاري، وذلك بهدف تشجيع الصـادرات، وتخفيض الواردات، إلا أن هذا الإجراء وفي ظـل توقـع نمو الواردات، وضـعف بنيـة الصـادرات السـورية، وعـدم القـدرة علـى الـتحكم بالأسـواق الدوليـة وظروفها ستكون له من الآثار السلبية أكثر مما له آثار إيجابية، فلكـي يـؤدي تخفـيض قيمـة العملـة إلى تحسين الميزان التجاري، لا بد من أن ترتفع قيمة الصادرات حتـى تغطـي تكـاليف الـواردات، وهـو مـا يعـرف بشـرط "مارشـال/ليرنر"[١٣٨]، إلا أن هـذا الشـرط لا يمكـن تحقيقـه فـي الاقتصـاد السوري نتيجة العجز التاريخي المستدام، والمستقبلي المتوقع للميزان التجاري، وبالوقـت ذاتـه فإنـه يمكن صياغة شرط مارشال/ليرنر وفق ما يعرف بمنهج المرونات في تحليل علاقة سعر الصـرف بالميزان التجاري، والذي ينص على أنـه "سـوف يـؤدي تخفـيض قيمـة عملـة بلـد مـا إلـى تحسـين ميـزان الحسـاب الجـاري إذا كـان حاصـل جمـع مرونـات الأسـعار علـى الصـادرات المحليـة، والواردات الأجنبية أكبر من الواحد الصحيح"[١٣٩]، بحيث يتيح ذلـك التخفـيض وفـق التحليـل الفنـي لهذا الشرط انتقال منحى الطلب الأجنبـي علـى الصـادرات المحليـة نحـو اليمـين (زيادتهـا) كنتيجـة لانخفاض أسعار الصادرات بالعملة الأجنبيـة، بالإضـافة إلـى انتقـال منحنـى الطلـب المحلـي علـى الواردات الأجنبية نحو اليسار (انخفاضها) كنتيجة لارتفاع أسعار الواردات، وبمتابعة التحليـل نجـد أن أسعار الصادرات الأساسية السورية مقومة بالدولار، وهـي القطـن والـنفط والقمـح والفوسـفات، وبالتالي لن تؤثر تقلبات العملة المحلية على أسـعارها فـي الأسـواق الدوليـة فالطلـب الـدولي عليهـا ليس مرناً كما هو معروف، في حين يصعب الحد من الكثير من السـلع المسـتوردة كـالمواد الأوليـة اللازمة للصناعة، والأغذية، والآلات، والمعدات الصناعية، والمستوردات المتعلقة بالـدفاع، كـون الطلب المحلي عليها ليس مرناً، وبالتالي سترتفع الأسـعار المحليـة حكمـاً، "وإذا كـان خفـض قيمـة العملة وفـق صـندوق النقـد الـدولي يقـود إلـى معالجـة العجـز التجـاري، وبالتـالي تقلـيص التمويـل

---

[١٣٦] - مصدر أرقام الاحتياطيات هو: التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول في سورية، مشروع سـورية ٢٠٢٥، بالتعـاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦، محور الاقتصاد والإنتاجية، الفصل السادس، الصفحة ٣٠٧.

١٣٧ - مصرف سورية المركزي، تقرير التضخم لعام ٢٠٠٨، الصفحة ٥٠.

[١٣٨] - د العباس، بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، العدد ٢٣، الصفحة ١٨.

[١٣٩]- للتوسع أكثر في التحليل الفني والبياني لشرط مارشال/ليرنر، أو منهج المرونـات يمكـن مراجعـة، كينـين، بيتـر، الاقتصـاد الدولي، الجزء الثاني، ترجمة د. إبراهيم الشهابي، منشورات وزارة الثقافـة السـورية، دمشـق، الطبعـة الأولـى ١٩٩٩، الصـفحة ٦٤٤.

الخارجي، وتخفيف أزمة المديونية، فإن الدول المعنية بالتخفيض ترى أن هذه العملية تمس أصحاب الدخول المنخفضة وتحدث ردود فعل داخلية تكون عنيفة"[١٤٠].

ويؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية كإجراء لمعالجة العجز التجاري إلى آثار انكماشية واضحة المعالم، ناتجة عن تفاعل مجموعة كبيرة من العوامل منها:

١- ترتفع أسعار الواردات بالعملة الوطنية مما يرفع المستوى العام للأسعار الداخلية، ويقود إلى تخفيض الدخل بالمقاييس الحقيقية، وهو ما يؤدي إلى خفض الإنفاق العام الحقيقي، من خلال أثره أساساً على الأجور الحقيقية والثروة الحقيقية، وهو بهذا المعنى يلعب دوراً سلبياً في إعادة توزيع الدخل الوطني ويساهم بشكل أو بآخر بزيادة الفقر والبطالة.

٢- يؤثر تخفيض قيمة النقد على قيمة الاحتياطي من القطع الأجنبي سواء الذي بحوزة السلطات النقدية الرسمية أو الذي بحوزة المؤسسات الخاصة، ففي حال عدم تحقق شرط مارشال/ليرنر في الاقتصاد السوري فإن زيادة الواردات ستمتص مرة أخرى حصيلة القطع الأجنبي بالكامل وبسرعة أكبر، ومن جهة أخرى فإن مثل هذا الإجراء سيضغط على المالية العامة للدولة ويحول قسماً من الموارد المالية لخدمة الديون مما يقلص مرة أخرى إمكانيات الإنفاق الحكومي العام والذي عولجت آثاره الانكماشية سابقاً، كما سيؤثر سلباً على ميزانيات المؤسسات المدينة غير المرتبطة بقطاع التجارة الخارجية عند تحويلها قيمة ديونها إلى الخارج.

٣- من الناحية النظرية فإنه يمكن أن يكون لتخفيض قيمة النقد تأثير ضريبي موجب عندما تعتمد الإيرادات الضريبية في قسمها الأعظم على التجارة الخارجية، إلا أنه وكما كشف البحث في تحليله للآثار المالية لصدمة النمو فإن الضرائب والرسوم الجمركية تميل نحو الانخفاض نتيجة التزام سورية بتحرير التجارة الخارجية، وبالتالي لن تزيد الحصيلة الجمركية عن تخفيض قيمة العملة أبداً، بل على العكس سيزيد العجز المالي لموازنة الدولة جراء عدم تحقق شرط مارشال/ليرنر.

---

١٤٠ - د. نعوش، صباح، أزمة المالية الخارجية في الدول العربية، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٨، الصفحة ١١٩.

٣- المبحث الثالث

المدخل الإنتاجي لصدمة النمو الاقتصادي

يشكل الأثر الإنتاجي الجزء الثالث المتمم للأثرين المالي والنقدي في تركيب صدمة النمو الاقتصادي المتوقعة في الاقتصاد السوري، كنتيجة لسياسات تحرير التبادل التجاري، وتأتي أهمية مناقشة المدخل الإنتاجي لصدمة النمو الاقتصادي من تفاعل عاملين اثنين على المستوى الكلي وهما:

الأول: تأثير النتائج المالية والنقدية لتحرير التجارة الخارجية المذكورة سابقاً على متغيرات الاقتصاد الكلي بشكل عام، وقطاعات الإنتاج الحقيقي، وتحديداً الصناعة التحويلية بشكل خاص، حيث لا تعمل الصناعة أبداً بمعزل عن العلاقات المالية والنقدية في الاقتصاد، وسيكون لكل سياسة مالية ونقدية أثر إنتاجي إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، وقد أوضح البحث كيفية تأثير المتغيرات المالية والنقدية على العرض الكلي في المداخل السابقة، وبالتالي فإن الصناعة التحويلية السورية ستتعرض للآثار السلبية من الداخل، بسبب ردات فعل السياستين المالية والنقدية على آثار التحرير.

الثاني: بنية وتركيبة الصناعة التحويلية السورية، وما تعانيه من خلل بنيوي، وهشاشة مزمنة، وتقليدية في الإنتاج، وانخفاض في المستوى التكنولوجي، وعدم قدرة هذه الصناعة على مواجهة منافسة المنتجات الأجنبية في السوق السورية، وعدم قدرتها على تحقيق مستوى عالٍ من التنافسية في الأسواق الدولية، وبالتالي فإن الصناعة التحويلية ستتعرض للآثار السلبية من الخارج كنتيجة لعوامل المنافسة، وظروف الأسواق الدولية، المتفاعلة مع اختلالات بنيتها الداخلية.

وبالتالي فإن استمرار عمليات تحرير التجارة الخارجية بالوتيرة والاتجاه ذاته الذي يحدث الآن، سيفرز آثاراً على البنية الإنتاجية/الصناعية في الاقتصاد، وبناء على ذلك فإن السؤال الأساسي الذي يحاول البحث الإجابة عنه في هذا الجزء من الفصل الثالث هو: هل بنى إنتاج الصناعة التحويلية السورية البشرية والمادية والتكنولوجية الحالية قادرة على التكييف مع شروط الانفتاح والتحرير الاقتصادي والاستفادة منها لمصلحتها؟ وهل سيكرس تحرير التجارة الهيكلية الحالية لهذه الصناعة؟ أم أنه سيعيد هيكلتها وفق شروط عمل الأسواق الدولية المحكومة بالحرية التجارية؟

يبني البحث المدخل الإنتاجي لصدمة النمو الاقتصادي المتوقعة في الاقتصاد السوري، على نتائج العلاقة التفاعلية بين بنية الصناعة التحويلية من جهة، واستمرار عجز ميزان السلع الصناعية من جهة أخرى، وتحليل نتائج هذه الحالة التفاعلية على الناتج المحلي الإجمالي، وعلى معدل النمو الاقتصادي.

٣-١: تحليل بنية الصناعة التحويلية السورية.

يهدف البحث من تحليل البنية الراهنة للصناعة التحويلية السورية من منظور كلي، إلى استخدامها كمنصة وقاعدة أساسية للتنبؤ بما يمكن أن تؤول إليه هذه الصناعة بعد تحرير التجارة الخارجية، وفتح السوق المحلية أمام منتجات الصناعة العربية والإقليمية والدولية، إذ أنه لا يمكن فهم الأثر الإنتاجي لصدمة النمو الاقتصادي ما لم نحدد بالضبط تركيبة ومشكلات الصناعة التحويلية، ويوجز البحث أهم وأعمق هذه المشكلات بالتالي[١٤١]:

١. لا تزال مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج الإجمالي محدودة جداً، إذ لا تتجاوز نسبة هذه المساهمة ٦٪ بينما تصل هذه النسبة إلى ١٦,١٪ في مصر و١٨,٢٪ في تونس، ومن جهة أخرى يتسم تطور الناتج المحلي للصناعة التحويلية السورية بمعدلات بطيئة جداً، إذ نما الناتج المحلي لهذا القطاع بمعدل لا يتجاوز بالأسعار الثابتة ٢٪ بالمتوسط خلال السنوات العشر الماضية (١٩٩٨/٢٠٠٨)، وكان هذا المعدل أقل من ١٪ بالنسبة للقطاع العام و٢,٨٪ بالنسبة للقطاع الخاص، والأخطر من ذلك أن ٣٠٪ من النمو في هذا القطاع ناتج عن نشاط الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ.
٢. سيطرة واضحة للصناعات الاستهلاكية والنسيجية على هيكل الصناعة التحويلية السورية التي تقتصر غالباً على الحلقات الأخيرة من السلسلة التكنولوجية (باستثناء صناعة النسيج القائمة على الغزول القطنية وبعض الصناعات الغذائية القائمة على تصنيع المنتجات الزراعية المحلية)، كما تشكل مستلزمات الإنتاج المستوردة القسم الأكبر من التكلفة، أي أن القيمة المضافة المتحققة داخل الاقتصاد السوري محدودة جداً، وهذا يعني ضآلة التشابك داخل النسيج الصناعي السوري، والذي يعتبر مؤشراً هاماً على مستوى تماسك الصناعة الوطنية، وتشكل الصناعات النسيجية حوالي ٣٣٪ من مجمل الصناعة السورية، والصناعة الغذائية حوالي ٢٧٪ منها.
٣. تبلغ النسبة المئوية للتكنولوجيا العالية والمتوسطة في القيمة المضافة للتصنيع (١٣,٢٪) فقط وهي نسبة منخفضة قياساً لمصر (٤٠٪) والأردن (٢٩٪)، بينما تتراوح نسبة الصادرات السورية التي تعتمد على كثافة التكنولوجيا أو ذات التقنية العالية بين (٠,٨٪ و١,١٪) فقط من مجموع الصادرات، علماً أن متوسط النسبة العالمية لهذا النوع من

[١٤١] - جميع الأرقام الواردة في هذا المبحث مأخوذة عن المراجع التالية ما لم يُذكر خلاف ذلك:
١. إستراتيجية الصناعة السورية حتى عام ٢٠١٥، وزارة الصناعة السورية، ٢٠٠٨.
٢. البرنامج الوطني لتحديث الصناعة السورية، وزارة الصناعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ٢٠٠٣.
٣. برنامج التطوير والتحديث الصناعي في سورية، البرنامج التنفيذ، وزارة الصناعة السورية وزارة الصناعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية و مؤسسة التنمية الإيطالية ٢٠٠٧.
٤. تقرير مراجعة منتصف الخطة الخمسية العاشرة لقطاع الصناعة التحويلية، وزارة الصناعة السورية، ٢٠٠٨.
٥. التقرير السنوي الثالث لهيئة الاستثمار السورية ٢٠٠٨.
٦. المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (١٩٩٠/٢٠٠٨)، المكتب المركزي للإحصاء.
٧. عبد النور، خالد، السياسات الصناعية في سورية، وزارة الصناعة السورية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، دراسة غير منشورة، عام ٢٠٠٦.
٨. التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول في سورية، مشروع سورية ٢٠٢٥، مرجع سبق ذكره.

الصادرات هو ٢٠٪[١٤٢] ولا تشكل صناعات التقانة المتوسطة والعالية ذات القيمة المضافة المرتفعة سوى ٩,٤٪[١٤٣] من مجموع الصناعة السورية.

٤. تراجع طبيعة الميزة التنافسية للصناعة السورية، إذ تقيس الميزة التنافسية للصناعة فيما إذا كانت هذه الميزة تعود إلى انخفاض التكلفة أو توفر المواد الأولية المحلية (ميزة نسبية موروثة)، أم أنها تعود إلى أن الشركات تتبع عمليات إنتاج مميزة وتنتج منتجات جديدة عبر تطوير سلاسل القيمة، ويكشف تقرير تنافسية الاقتصاد السوري لعام ٢٠٠٧ أن سورية تحتل المرتبة ١١٦ من أصل ١٣١ دولة[١٤٤] في مؤشر طبيعة الميزة التنافسية، وهو ترتيب متراجع، ويكشف عن عمق الخلل التكنولوجي في الشركات الصناعية تحديداً، وقد تراجع ترتيب سورية في المؤشر ذاته عام ٢٠٠٩ لتحتل المرتبة ١١٩ عالمياً[١٤٥].

٥. التأثر الكبير والشديد بظروف الطلب الدولي، والأسواق الدولية، وقد برز هذا الاتجاه جلياً أثناء الأزمة المالية العالمية عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وخاصة الأثر على الصناعة الأساسية وحلقات إنتاجها المختلفة، وهي صناعة الغزل والنسيج، فقد بينت أرقام إجمالي مبيعات الغزول السورية في الداخل و الخارج خلال عام ٢٠٠٨ أنها انخفضت كنتيجة لآثار الأزمة بنسبة ٣٦٪ في شهر أيلول وبنسبة ٤٥٪ في شهر تشرين الأول وبنسبة ٥٨٪ في شهر تشرين الثاني مقارنة مع الأشهر نفسها من العام ٢٠٠٧، هذا بالرغم من تطبيق قرار بيع الغزول في الداخل بسعر التصدير، وإذا أخذنا المبيع الخارجي أي الصادرات من الغزول القطنية فقط، نجد أنها انخفضت بنسبة ١٥٪ في شهر أيلول و٦٧٪ في شهر تشرين الأول و٧٢٪ في شهر تشرين الثاني[١٤٦].

٦. يتصف النسيج الصناعي السوري الخاص بطابعه الأسري من جهة وبالتفتت والتذرر من جهة أخرى فلا تزيد نسبة المنشآت التي تستخدم ١٠ عمال فأكثر عن ٢٪ من إجمالي عدد المنشآت، وتشكل الصناعات الغذائية والنسيجية ٦٠٪ منها بواقع ٣٢٪ و ٢٨٪ على التوالي، كما لا تتجاوز نسبة المنشآت التي تستخدم من ٦-٩ عمال حوالي ٦٪ من الإجمالي. أما الـ٩١٪ الباقية فإنها تضم بين ١-٥ عمال فقط.

٧. تراجع عدد المنشآت الصناعية المنفذة وفق أحكام قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ بنسبة ٤٠,٣٥٪ عام ٢٠٠٨ عن عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ حيث نفذت ٣٤ منشأة عام ٢٠٠٨ مقابل ٥٧ منشأة عام ٢٠٠٧ و٤٨ منشأة عام ٢٠٠٦، كما لم تتجاوز نسبة تنفيذ المشاريع المرخصة وفق قانون الاستثمار خلال عام ٢٠٠٨ حاجز الـ ٢٪ من إجمالي المشاريع الصناعية بفئاتها المختلفة.

٨. ندرة توفر التمويل اللازم لتشغيل المشاريع الصناعية ولتشجيع الصادرات وإذا ما تم إقراض البعض فإن هذه العملية تتم ضمن شروط معقدة جداً وببطء نموذجي في اتخاذ القرار، إذ لا يتوفر للمصرف الصناعي الكوادر الفنية المطلوبة، حيث لا يزيد عددها في

---

١٤٢ - مصدر أرقام الصادرات ذات التقانة العالية هو: الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٨، صفحة ٥٠.

١٤٣ - مصدر الرقم هو: د. ناصر أكرم، م. الأخرس، صفوان، م. بريز بشير، البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية السورية، بحث علمي مقدم إلى ندوة أهمية البحث العلمي في التطوير الصناعي-مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية، دمشق ٢٧-٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

١٤٤ - التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري، مرجع سبق ذكره، الصفحة ٩٣.

١٤٥ - the global Competitiveness Report ٢٠٠٩/٢٠١٠ World economic forum, Geneva, Switzerland 2009, p 295

١٤٦ - مصدر أرقام بيع الغزول هو مذكرة غير منشورة رفعتها وزارة الصناعة السورية إلى وزارة المالية حول تداعيات الأزمة المالية العالمية على الصناعة عام ٢٠٠٩، وحصل الباحث على نسخة منها.

أكبر فرع للمصرف عن ٥ أفراد من مجموع عدد العاملين الذين يتجاوز المائة، يضاف إلى ذلك ضآلة موجوداته، ومن ثم يجب أن يقترن القرض الذي يتجاوز ٣ ملايين ل.س بموافقة المصرف المركزي الذي يحتاج إلى فترة تمتد حتى ستة أشهر حتى يتخذ قراره، والذي غالباً ما يغير في شروط القرض بتخفيض مبلغه أو إنقاص فترته.

٩. افتقاد الصناعة إلى أنظمة محاسبة التكاليف وإدارة المستودعات وإدارة الأفراد، وبالتالي الافتقاد إلى القدرة على اتخاذ قرار سليم بالتسعير والتشغيل. كما أن غياب نظام لإدارة المستودعات يقتضي إلى تجميد قسم من رأس المال العامل دون مبرر أو إلى توقف الآلة أو خط الإنتاج، وفي ذلك كله مزيد من هدر الطاقات ورفع التكلفة. وترتبط هذه الظاهرة أساساً بضعف مستوى الإدارة وافتقار الصناعة لفئة المديرين الناجحين.

١٠. غياب المؤسسات التجارية المنظمة والمتخصصة في عمليات التصدير لتشكل صلة الوصل الفعالة بين المنتج المحلي والمستورد الخارجي، كما هو الحال في دول شرق وجنوب آسيا. وهذا عمل يتطلب مهارات خاصة ونفقات كبيرة لتعميق المعرفة بالأسواق الخارجية وتوسيع قاعدة الزبائن فيها وهو أمر تعجز المنشآت الصناعية، بحكم حجمها المتواضع عن أن تقوم به منفردة كل لوحدها.

١١. غياب قاعدة للمعلومات الصناعية سواء تعلق الأمر بالصناعات القائمة وما يتوفر في كل منشأة من آلات وعمالة فنية وغير فنية ومهندسين وإداريين وما تستهلكه من مواد أولية أو نصف مصنعة محلية كانت أم أجنبية والمنتجات التي تصنع أو تعلق الأمر بالمعلومات عن التكنولوجيات المتوفرة وتطورها والفنون الإنتاجية، والآلات ومصادر توريدها، ومصادر توريد المواد الأولية أو نصف المصنعة والتي تهم الصناعات السورية.

١٢. غياب منظومة العناقيد الصناعية[١٤٧] (الشركات العنقودية، أو التجمعات العنقودية) كأحد الأساليب الصناعية التنموية التي تناسب كثيراً احتياجات البلدان النامية، إذ أن تجميع الشركات بشكل عنقودي على أساس قطاعي أو جغرافي قد يعزز كثيراً قدراتها التنافسية عن طريق المكاسب والمزايا المستمدة من التعاون والتفاعل، وزيادة التخصص والابتكار، وتحسين فرص الوصول إلى معلومات عن التكنولوجيا والأسواق وتحسين القدرة التفاوضية.

١٣. ضعف التكتل والتشبيك بين الصناعات الصغيرة التي تشكل القسم الأكبر من النسيج الصناعي، إذ أن التكتل والتشبيك[١٤٨] شكل مهم من أشكال التصنيع في البلدان النامية يعمل عمل أداة تحسين القدرة التنافسية لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة داخل الاقتصاد العالمي، كما يؤمن مزايا هامة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فيتيحان لها التحلي بقدرة تنافسية دينامية تكسبها مجتمعة لا كل على حدة، وتوفر هذه البيئة المؤسسية الإطار أو الوسيلة الملائمة لتلقي الدعم من جهات مختلفة.

١٤. معاناة القطاع العام الصناعي من ارتفاع كلف الإنتاج نتيجة ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج الناجمة عن نسب هدر مرتفعة وطرق الشراء، وتقادم خطوط الإنتاج في العديد من الشركات وبالتالي إنتاج منتجات إما غير مطلوبة في السوق أو ذات مواصفات متدنية وسعر مرتفع، بالإضافة إلى وجود عمالة مريضة في الشركات تصل إلى حوالي ٤٪ من

---

[١٤٧] - للتوسع أكثر حول العناقيد الصناعية يمكن مراجعة (استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية، الإعداد للقرن الحادي والعشرين، الإسكوا. الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢، الصفحات، ٢٦ و٢٧ و٣٧).

[١٤٨] - للتوسع أكثر حول مفهوم ومزايا التكتل والتشبيك يمكن مراجعة (زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك، دراسة حالة: صناعة الملابس في لبنان، الإسكوا. الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٤، الصفحات (من ١ إلى ١٣).

ممل العاملين ونسبة مماثلة تقريباً من العمالة التي تعاني من إعاقة مما يزيد من كلفة المنتج، بالإضافة إلى فائض العمالة والتي تصل في بعض المؤسسات إلى ٣٨٪ (توظيف اجتماعي).

١٥. يترافق ضعف القطاع الصناعي من الناحية الإنتاجية بضعف الخبرات التسويقية وعلى المستويات كافة، وغياب استخدام التقنيات الحديثة في معظم شركاته وغياب البحث العلمي الصناعي والابتكار، وعجز بيئة العمل التنظيمية والإدارية والتشريعية الحالية عن مواكبة التطوير والتحديث، والافتقار إلى العمل المؤسساتي واللامركزية وضعف ثقافة العمل كفريق واحد وسيادة روح العمل الفردي في معظم الأحيان، وضعف المستوى التعليمي للقوى العاملة، حوالي ٦٦٪ من العاملين من مستوى الإعدادية ومادون و٧٪ فقط من خريجي الجامعات والدراسات العليا.

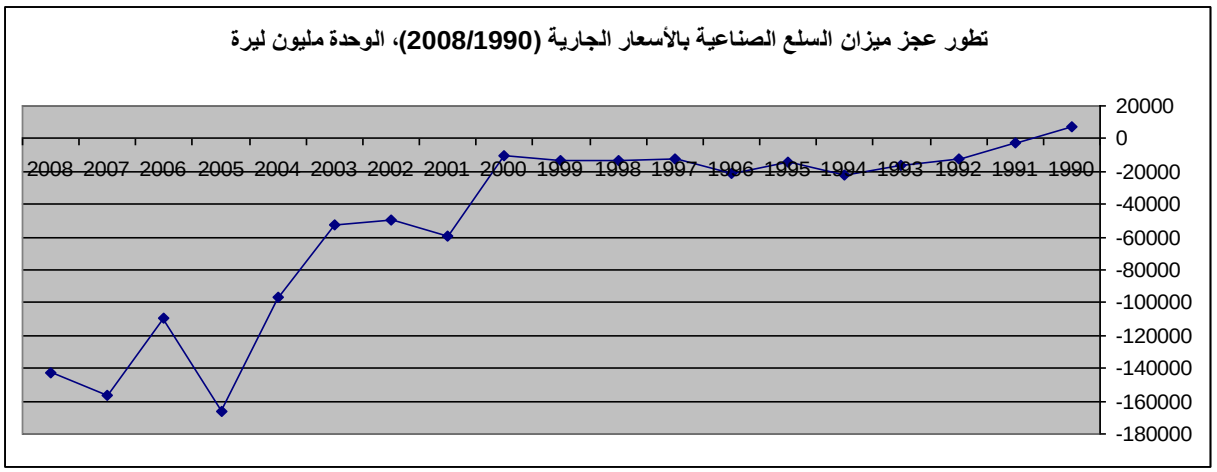
تعكس هذه البنية الضعف الهيكلي الشديد للصناعة السورية سواء من الناحية التكنولوجية أو من الناحية الإنتاجية، أو من الناحية الإدارية بكل مكوناتها، كما تعكس قصور السياسات الصناعية في الاقتصاد وعدم القدرة على تهيئة الصناعة التحويلية حتى الآن للتفاعل مع بيئة التجارة الدولية المحكومة بعوامل التنافسية بين الاقتصادات والمنشآت على السواء، وبالتالي فإن سياسات تحرير التجارة الخارجية سبقت بكثير سياسات الإصلاح الصناعي الداخلي، وطالما أن محل التبادل السلعي الخارجي هو السلعة الصناعية بالأساس فإن مكاسب التحرير من وجهة نظر صناعية كلية لن تكون في صالح الاقتصاد السوري أبداً إن بقي محكوم بهذه البنية الصناعية المترافقة مع استمرار عمليات التحرير.

واستكمالاً لتحليل بنية الصناعة التحويلية السورية المستقبلي فإن توقعات مشروع سورية ٢٠٢٥، ووفقاً للإسقاطات والتحليلات الإحصائية المتعلقة بالصناعة التحويلية فإنها تكشف عن استمرار الاتجاه المتراجع للصناعة إذ تقول تنبؤات المشروع إن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج وفي النمو ستبقى محدودة، إذ ليس من المتوقع أن يتجاوز معدل النمو السنوي لهذا القطاع ٤,٤٪ للفترة ٢٠٠٦/٢٠٢٥، علماً أنه كان قد وصل إلى ٧٪ في السبعينيات و١٦٪ للفترتين ١٩٨١/١٩٨٥ والفترة ١٩٩١/١٩٩٥، وبالتالي ليس من المرجح أن يتمكن الاقتصاد من بناء صناعة تحويلية قادرة على القيام بدور القاطرة للاقتصاد الوطني.

إن مراوحة الصناعة التحويلية في مستوياتها الحالية نفسها من حيث حصتها في التركيب الهيكلي يعكس بصورة جلية استمرار الخلل الاقتصادي البنيوي ولكن بصورة مقلوبة، حيث ستحل قطاعات غير إنتاجية (مال– تأمين– عقارات– تجارة– سياحة– نقل) محل قطاعات الإنتاج الأولي (الصناعة الاستخراجية والتحويلية والزراعة) كقطاعات قائدة للنمو الاقتصادي ومهيمنة على تركيب الناتج المحلي الإجمالي، وتبقى الصناعة التحويلية قطاعاً ثانوياً في الحالتين، وبالتالي ستكون سورية في العام ٢٠٢٥، على مستوى وزن القطاعات الاقتصادية في التركيب الهيكلي لناتجها المحلي الإجمالي، دولةً ذات اقتصاد خدمي، وخاصةً بعد انخفاض نسبي في دور القطاعات الأولية، التي يحكم ناتجها دورات المواسم الزراعية، والتقلبات المناخية، وأسعار الثروة المعدنية في السوق العالمية ومحدودية مواردها.

٣-٢: تحرير التجارة وعجز ميزان السلع الصناعية

يعاني ميزان التجارة الخارجية للسلع الصناعية السورية (تامة الصنع) من عجز مزمن منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن، وتشير البيات الإحصائية إلى أن متوسط قيمة هذا العجز تضاعفت ٥ مرات بعد فترة التحرير والانفتاح الاقتصادي عن الفترة التي سبقتها، وتحديداً فترة أعوام (١٩٩٩/١٩٩١) التي وصل متوسط قيمة العجز فيها إلى ١١٥ مليار ليرة، وبدا تسارع العجز واضحاً بعد عام الـ٢٠٠٠ ليشكل في المتوسط حتى عام ٢٠٠٨ حوالي ٥٦٥ مليار ليرة، وقد زاد عجز ميزان المنتجات الصناعية للقطاع الخاص لوحده بين عامي ٢٠٠٠/٢٠٠٦ بنسبة ٢٢٨٪[١٤٩] بسبب تحرير التجارة العربية البينية والانفتاح على تركيا، وبصورة موازية للعجز، فإن تغطية الصادرات الصناعية السورية للواردات الصناعية كانت على الدوام أقل من الواحد، وتشير البيانات الإحصائية إلى أن أكبر قيمة لنسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي قبل فترة التحرير وصلت إلى ٤٪ من الـGDP، في حين أنها تراوحت من ٥٪ إلى ١١٪ بعد مرحلة التحرير الخارجي والانفتاح*، والشكل التالي يعكس تطور قيمة عجز ميزان تجارة السلع الصناعية بالأسعار الجارية خلال أعوام (١٩٩٠/٢٠٠٨).



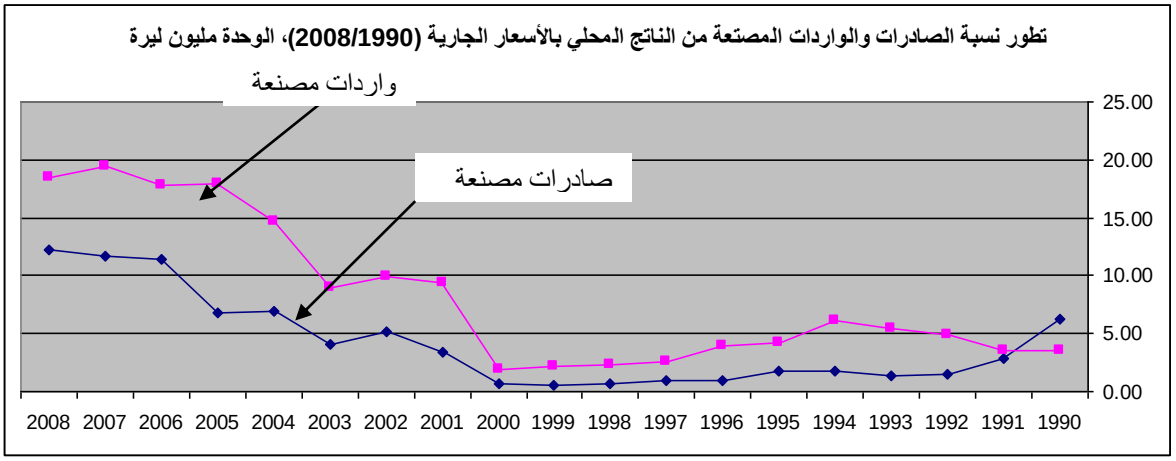
يضاف إلى ذلك أن نسبة الواردات الصناعية النهائية من الناتج المحلي الإجمالي خلال أعوام (١٩٩٩/١٩٩٠) لم تتجاوز حاجز الـ ٦٪ كأعلى قيمة لها وكانت مستقرّة عند حدود ٢٪ إلى ٣٪ من الناتج، أما بعد فترة تحرير التجارة فقد أصبح الحد الأدنى لهذه النسبة ٩٪ من الناتج، وتطورت لتصل في عام ٢٠٠٨ إلى حدود ١٩٪ من الناتج، فيما لم تتجاوز نسبة الصادرات الصناعية إلى الناتج خلال الفترة الأخيرة ذاته ١١,٥٪، وبالربط مع بنية الصناعة التحويلية السورية المذكور سابقاً، ومع التوقعات الاستشرافية لمشروع سورية ٢٠٢٥ حول ثبات أو انخفاض نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وبالربط أيضاً مع غياب سياسة صناعية وطنية واضحة لهيكلة وإصلاح قطاع الصناعة، واستمرار عمليات التحرير، فإن استمرار اتساع العجز في ميزان السلع الصناعية هو أمر في حكم المحسوم، ولن يشهد ذلك الميزان انقلاباً لصالح الفائض أبداً خلال السنوات القادمة، وطالما أن تحرير التجارة الخارجية لم يؤد إطلاقاً إلى تحسن في أداء الميزان التجاري فإن ذلك كاف للبرهان على أن

---

[١٤٩] - مصدر الرقم هو: د. حبيب، مطانيوس، قراءات ورؤى في الاقتصاد السوري، مرجع سبق ذكره، الصفحة ٧٨.

* بعد أن استقرت هذه النسبة خلال الأعوام الأخيرة من التسعينيات (٩٩/٩٨/٩٧) على حدود الـ١٪ من الناتج، قفزت لتصل مطلع عام ٢٠٠١ إلى ٦٪، ومن ثم إلى ١١٪ عام ٢٠٠٥، عات وانخفضت إلى ٧٪ عام ٢٠٠٧. (حسابات الباحث بالاعتماد إلى بيانات المجموعات الإحصائية السورية للأعوام من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٨).

قطاع الصناعة التحويلية السوري غير قادر حتى الآن على كسب المنافسة الخارجية كنتيجة منطقية وحتمية للضعف الهيكلي المزمن الذي يعانيه، والشكل التالي يوضح تطور نسبة الصادرات المصنعة والواردات المصنعة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال أعوام (١٩٩٠/٢٠٠٨).



وعلى الرغم من اعتماد وتبني سورية منهج التحرير الاقتصادي، إلا أن الحكومة عدلت في بداية عام ٢٠٠٩ عن الاستمرار في التحرير المطلق لبعض السلع الصناعية التي لها منتجات مماثلة في الاقتصاد، وعادت إلى الحمائية بصورة غير مباشرة وذلك عندما فرضت على العديد من المنتجات المصنعة المستوردة زيادة نسبة متدرجة على أسعارها تراوحت بين ١٠٪ إلى ٤٠٪ حسب بلد المنشأ بهدف حماية الإنتاج الوطني، وذلك بعد أن حددت الحكومة الحد الأدنى لأسعار تلك السلع بما يضمن المنافسة العادلة مع المنتج الوطني، ويخفض من التهرب الجمركي الذي يمارسه المستوردون قدر الإمكان، ويصحح بالتالي قيم الواردات وقيم الرسوم الجمركية المستوفاة عليها[١٥٠]، وقد أضافت الحكومة ١٠٪ على سعر الاستيراد إذا كانت البضاعة من منشأ شرق آسيا (هندي، ماليزي، ايراني، اندونيسيي)، و١٥٪ إذا كانت من منشأ تركي أو عربي، و٢٠٪ إذا كانت من منشأ كوري، و٤٠٪ إذا كانت من منشأ أوربي أو ياباني، وشملت هذه الزيادة السعرية أغلب أنواع السلع الكهربائية، ويمكن أن نذكر هنا أيضاً أن الحكومة فرضت نهاية عام ٢٠٠٩ أيضاً رسوماً جديدة على استيراد مادتي الشعير والذرة الصفراء تحت اسم "ضميمة"[١٥١] ومقدارها ٣٥٠٠ ليرة على الطن الواحد منها لحماية الإنتاج الوطني من تلك المادتين معيدة بذلك العمل بقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٣ لعام ١٩٩١ بعد أن كانت قد ألغته، وهذه المواد تستخدمها بعض المنشآت الصناعية المتخصصة بصناعات الأعلاف للدواجن والحيوانات الأخرى.

وإذا كان إجراء تحديد حد أدنى لأسعار منتجات معينة بالاسترشاد بأسعار بلد المنشأ، وأسعار المبيع في السوق المحلية إجراءا في محله للحصول على القيمة العادلة للمنتج المستورد، فإن إجراء فرض زيادة سعرية مباشرة على ذات المنتجات بعد تصحيح أسعارها هو إجراء غير مبرر، ويتنافى مع منطق التحرير، ويشير مثل هذا الإجراء بوضوح إلى عدم

[١٥٠] - راجع قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٣/م.و تاريخ ٢٠٠٩/٢/٤، الخاص بتحديد الحد الأدنى لأسعار المنتجات الصناعية المستوردة والتي لها مثيل وطني (مراوح كهربائية، مدافئ كهربائية، مكانس كهربائية، برادات، أفران غاز، ساحبات هواء، مكيفات).

[١٥١] - راجع قرار وزير الاقتصاد رقم ٣٠٧١ تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٢.

قدرة المنتجات المحلية التي فرضت على مثيلاتها من الواردات زيادات سعرية إلى الصمود في اقتصاد السوق وإلى فشلها في التعامل مع ظروف حرية التجارة الخارجية، وهو مؤشر ذو دلالة اقتصادية إنتاجية هامة وخاصة أن التحرير في بداياته وأن تفكيك كامل الرسوم الجمركية مع تركيا لم ينتهِ بعد، كما أن تفكيك الرسوم على واردات الاتحاد الأوربي قادم أيضاً، وبالتالي فإن أمام باقي المنتجات الصناعية الوطنية حزمة كبيرة من السلع الصناعية المنافسة لها بالجودة والسعر، وخاصة أن واردات سورية خلال أعوام (٢٠٠٠/٢٠٠٨) من الاتحاد الأوربي تشكل وسطياً ما نسبته حوالي ٣٠٪ من مجمل الواردات، وتشكل وارداتها من الدول الآسيوية ٢٥٪ من الإجمالي، فيما تشكل واردات سورية من الدول العربية ٢٠٪، وباقي وارداتها موزع بين باقي الدول الأخرى، وأن قسم كبير من هذه الواردات هو منتجات صناعية نهائية، وستخضع جميعها لإلغاء الرسوم الجمركية خلال السنوات القادمة بفعل اتفاقيات مناطق التجارة الحرة، واتفاق الشراكة الأوربية السورية.

إن استمرار زيادة الواردات الصناعية على الصادرات سيعمق من استمرار الخلل في ميزان التجارة الخارجية بشكل كبير بسبب ارتفاع قيم هذه الواردات وخاصة أنها تحتوي على واردات ذات كثافة تكنولوجية عالية لا ينتج الاقتصاد المحلي مثيل لها، وبالربط مع المعادلة الكلاسيكية العامة للناتج المحلي الإجمالي $Y= I+C+(X-M)$، وطالما أثبت البحث من خلال المدخلين المالي والنقدي، كيف سيؤثر تحرير التجارة الخارجية على كل من $(I+C)$، فإنه يثبت الآن أن بنية الصناعة التحويلية ستساهم أكثر بتوسيع فجوة $(X-M)$، عبر ازدياد الواردات الصناعية، وعجز الإنتاج المحلي عن تلبية كامل الطلب، وبالتالي فإن الناتج المحلي الإجمالي معرض للانخفاض والتراجع، مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي سيواجه المصير ذاته.

٣-٣: الآثار المباشرة لعجز ميزان السلع الصناعية

نتيجة لاختلالات بنية الصناعة التحويلية السورية العميقة المذكورة سابقاً، فإن منتَج الصناعة يتسم بنمطية وتقليدية، فهو غير قادر على اختراق السوق الخارجية بشكل دائم ومستمر، باستثناء بعض منتجات الشركات متعددة الجنسيات (مثلاً نستله سورية)، أو بعض شركات الأدوية أو المنظفات التي تنتج بترخيص كامل. كما أن جودة المنتج السوري غير مضبوطة تماماً لعدم انتشار تطبيق أنظمة إدارة الجودة في المؤسسات الإنتاجية السورية، فهناك حوالي ٢٠٠ شركة تطبق من الناحية المبدئية نظام إدارة جودة من أصل أكثر من خمسين ألف شركة، ولا تزال سورية في آخر دول المنطقة في مجال تطبيق نظم إدارة الجودة، ففي مصر نجد أن نسبة شهادات (ISO 9000) الممنوحة إلى كل مليون نسمة تشكل ضعف مثيلتها في سورية، وفي لبنان والسعودية تشكل ثلاثة أضعاف، وفي والكويت وعمان تشكل ٦ أضعاف مثيلاتها في سورية.

يضاف إلى أسباب الجودة والنمطية والتقليدية في المنتجات الصناعية السورية أن الصناعة التحويلية لم تخضع تاريخياً لعملية تحديث شامل، ولو لعدد محدد من منشآتها لتأهيلها للتعامل مع ظروف الانفتاح التجاري وحرية المنافسة الداخلية والخارجية، وخاصة أن حوالي ٦٠٪ من الصناعة التحويلية بحاجة لتحديث تكنولوجي وإداري على السواء، وكان من المقرر ومنذ العام ٢٠٠٣ أن تعيد الحكومة السورية تحديث ٢٠٠٠ منشأة للصناعة التحويلية على مدار ٥ سنوات، وبمعدل ٤٠٠ منشاة بالسنة وفق مقترحات برنامج تحديث الصناعة السورية، وقدرت كلفة برنامج التحديث بأسعار عام ٢٠٠٣ بحوالي ٨٣,٤ مليار ليرة يضاف إليها ١٠ مليار ليرة كلفة خاصة بإنشاء البنية الأساسية التكنولوجية للمنشآت، لتصبح الكلفة الإجمالية ٩٣,٤ مليار ليرة، ولتشمل صناعات النسيج والمعادن والأغذية والإسمنت وغيرها للقطاعين العام والخاص معاً، لكن ذلك البرنامج لم ير النور حتى هذه اللحظة، وبقيت الصناعة التحويلية تعاني مما تعانيه ووصلت إلى ما وصلت إليه، والنتيجة الكمية المباشرة لعدم إصلاح الصناعة في سورية كانت أن انخفضت القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٧٪ خلال أعوام (١٩٧٠/٢٠٠٧)[١٥٢] وهو ما يدل على وجود درجةً كبيرة من التباطؤ والانكماش في مجال التصنيع، أي أن الاقتصاد السوري في العام ٢٠٠٧ أقل تصنيعًا منه في العام ١٩٧٠.

وفيما لو تم البدء بتحديث الصناعة السورية منذ العام ٢٠٠٣ لحصدت الصناعة في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مؤشرات أداء ايجابية واضحة منها زيادة معدل نمو قيمة الإنتاج الصناعي بمقدار ١٥٪ سنوياً، وزيادة معدل نمو الصادرات الصناعية بمعدل ١٣٪ سنوياً، وزيادة معدل خلق فرص العمل ٧٪ سنوياً، بالإضافة إلى أن تحديث الصناعة التحويلية السورية كان سيزيد الناتج المحلي الإجمالي خلال ٥ سنوات بحوالي ٢٦٦ مليار ليرة[١٥٣].

يكشف التحليل السابق لبنية الصناعة التحويلية السورية أنها ستكون معرضة لهزات إنتاجية قوية بشكل واضح بعد استكمال كل إجراءات التحرير على المديين القصير والمتوسط، وهو ما سيكون له نتائج سلبية على الاقتصاد الكلي، والمالية العامة للدولة، فالخاسرين الأساسين من رفع القيود الجمركية في الاقتصاد السوري هم المنتجون والدولة، وباستخدام مفاهيم فائض المنتج وفائض المستهلك وفق النظرية الاقتصادية العامة، فإن

---

[١٥٢] - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، الصفحة ١٠٥.

[١٥٣] - للتوسع أكثر في كيفية حساب هذه الأرقام وتفصيلاتها يمكن مراجعة: البرنامج الوطني لتحديث الصناعة السورية، وزارة الصناعة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ٢٠٠٣، الصفحات من ٤١ إلى ٤٤.

انخفاض أسعار المنتجات النهائية (الصناعية) الناتج عن رفع الرسوم الجمركية، وحرية المنافسة مع الواردات الأجنبية، وجودة المنتجات الأجنبية، سوف يؤدي إلى انخفاض في فائض المنتجين، وزيادة في فائض المستهلكين*، وبالتالي كلما انخفض سعر السوق فإن الفائض يتحول من المنتجين إلى المستهلكين، وكلما ارتفع سعر السوق انقلب الفائض لصالح المنتجين.

يعتقد البحث أن استمرار انخفاض فائض المنتجين على المدى الطويل سوف يؤدي إلى اختلال "حجم الإنتاج الأمثل" أو "حجم الإنتاج التوازني"، وهو الحجم الذي كان سائداً في القطاع الصناعي قبل تحرير التجارة الخارجية والذي يتحقق عنده التوازن بين مجموعة كبيرة من المتغيرات الاقتصادية/الإنتاجية منها عرض الإنتاج الصناعي، والطلب عليه، والعمالة الصناعية، وكمية الاستثمارات المرغوبة في هذا القطاع، والضرائب المحصلة منه، والواردات الخام والصادرات النهائية، والطلب والعرض على القطع الأجنبي الناتج عن النشاط الصناعي ككل، وبالتالي فإن اختلال "حجم الإنتاج التوازني"، يعني في النهاية اختلال العلاقة بين المتغيرات الإنتاجية والمالية والنقدية السابقة.

يرتبط انخفاض فائض المنتجين من جهة العرض، بانخفاض عرض الإنتاج الصناعي على مستوى الصناعة التحويلية، وخاصة عندما تصبح التكاليف الحدية للإنتاج الصناعي أقل من أسعار السوق، وعندها لن يكون للمنتجين مصلحة في الاستمرار بتحمل الخسائر إلى مدة زمنية أطول، أو تحمل انخفاض الأرباح بنسب كبيرة، وخاصة أن عملية تطوير وتعديل بنية الصناعة على المستوى الكلي تحتاج إلى زمن لا يقل عن ٥ سنوات كحد أدنى، وهذه الفترة قد تكون كافية لإغلاق المنشآت الصناعية نتيجة المنافسة وتحرير التجارة الخارجية، وبالتالي فإن الاختلالات في العرض الصناعي قائمة بقوة نتيجة تضافر العوامل السابقة، وفي حال تحققت تلك الاختلالات فإن الناتج المحلي الإجمالي سيتأثر بصورة مباشرة على الرغم من المساهمة المحدودة للصناعة التحويلية فيه، وبالتالي فإن معدل النمو الاقتصادي سيتأثر سلباً بهذا التغير، الأمر الذي يعزز حدوث صدمة نمو اقتصادي.

كما سيفرز استمرارا انخفاض فائض المنتجين، واختلال العرض الصناعي، نتائج مالية نقدية مباشرة، أولها انخفاض الحصيلة الضريبة المتأتية من النشاط الصناعي بشكل مباشر كنتيجة لانخفاض الإنتاج والأرباح، أو كنتيجة لتوقف المنشآت الصناعية عن العمل بشكل نهائي، وسيؤثر ذلك بدوره بشكل سلبي مباشر على موازنة الدولة وحجم الحكومة، وهيكل الضرائب، وتمويل الإنفاق العام، الأمر الذي يعزز من توجه الدولة نحو أسلوب البرمجة المالية ذي الآثار الاقتصادية الانكماشية المعزز بدوره لصدمة نمو اقتصادية عبر المدخل المالي المشروح بالتفصيل سابقاً.

كما يساهم اختلال الإنتاج الصناعي بالضغط سلباً على الصادرات الصناعية التحويلية باتجاه انخفاضها، وهو ما يرتبط مباشرة بنقص واضح في توفير القطع الأجنبي، والضغط على سعر صرف الليرة السورية، وقيمتها، والضغط على الاحتياطي الأجنبي أكثر لتوفير نوع من استقرار سعر الصرف، ولتوفير تمويل ملائم لقيمة الواردات، بالإضافة إلى أن انخفاض الصادرات يعني ارتفاع قيمة خدمة الدين الخارجي المرتبط بحصيلة الصادرات، وهو

* يشير مفهوم فائض المستهلك بيانياً إلى المساحة المحصورة بين منحنى الطلب في الأعلى وخط سعر السوق في الأسفل، وهو يدل على أن المستهلكين يدفعون سعراً أقل من السعر الذي كان من الممكن دفعه لأن السوق متوازنة عند سعر أدنى، أما فائض المنتج فإنه يشير بيانياً إلى تلك المساحة المحصورة بين سعر السوق من أعلى ومنحى العرض من أسفل، وهو يتشكل عندما يكون التكلفة الحدية للإنتاج (منحنى العرض) أقل من سعر السوق كون السوق متوازنة عند نقطة أعلى (للتوسع أكثر راجع: أبو شرار، علي، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، مرجع سبق ذكره، الصفحة ٣٠٥).

ما يرتبط مباشرة باستمرار تعمق الآثار النقدية لصدمة النمو وأولياتها المشروحة سابقاً أيضاً، وبالتالي فإن المدخل الإنتاجي لصدمة النمو الاقتصادي سيكون بمثابة رديف وعامل مسرع للصدمتين المالية والنقدية في الاقتصاد.

سيترك تحرير التجارة الخارجية أثراً واضحاً على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية في قطاع الصناعة التحويلية، وتحديداً موردي العمل ورأس المال، حيث ستعيد التجارة الحرة وفق ظروف الصناعة التحويلية وظروف الاقتصاد السوري توزيع عناصر الإنتاج على مستوى القطاع الصناعي، إذ أن التجارة الحرة ستتسبب بإخراج جزء كبير من قوة العمل خارج القطاع الصناعي، وخارج دائرة الإنتاج المادي المباشر، وسيبحث هذا العمل بدوره عن فرص بديلة، ونتيجة لبنية الاقتصاد السوري الريعية والخدمية المتوقع استمرارها في المستقبل، ستكون القطاعات الخدمية هي القطاعات الأكثر جذباً لقوة العمل، وهو ما يعيد تمركز العمل في هذا القطاع مرة أخرى، وخاصة أمام انعدام فرصة الصناعة التحويلية بالنمو المستقبلي الكبير كما أُثبت سابقاً.

يضاف إلى ذلك، أن عنصر رأس المال سيواجه المصير ذاته، فعندما تنخفض عوائد رأس المال، وتصبح التجارة أكثر إغراءً، وأقل مخاطرة، أو عندما تصبح القطاعات الريعية الخدمية ذات مردودية أعلى، لا بد لرأس المال أن يتوجه إليها، وهو ما سيعيد هيكلة الاستثمار باتجاه التركيز في قطاعات الخدمات أكثر من قطاع الإنتاج، ويبدو أن هذا التوجه أصبح حقيقة في الاقتصاد السوري من خلال التراجع الواضح في تنفيذ المشاريع الصناعية على القانون ١٠ المذكورة سابقاً في فقرة تحليل بينة الصناعة التحويلية، كما يتفق ذلك التحليل مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إذ تركزت ٦٣٪ من تلك التدفقات في قطاعات السياحة والعقارات والمصارف والتأمين، وانحصر الباقي منها في قطاعي النفط والغاز.

كما يمكن تأكيد اتجاه ذلك التخصيص من خلال استشراف مشروع سورية ٢٠٢٥ لتركيبة الناتج المحلي الإجمالي حتى عام ٢٠٢٥، إذ أنه اعتباراً من العام ٢٠١٦ ستأخذ حصة قطاعات التجارة والسياحة والنقل والاتصال التي تندرج في إطار الخدمات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع بصورة مضطردة، أما قطاع المال والتأمين والعقارات فسترتفع حصته أساساً في غضون المرحلة الأولى. وبذلك تتسم اللوحة الكلية للاقتصاد الوطني في العام ٢٠٢٥ بهيمنة مجموع القطاعات المذكورة على هيكل الناتج المحلي بنسبة تصل إلى ٥٢٪.

وبالتالي فإن التجارة الحرة تعيد وفق العملية السابقة، تخصيص الموارد الاقتصادية في الاقتصاد السوري، إلا أن ذلك التخصيص هو "تخصيص مشوه" لأنه يكرس الهيكلية الريعية في الاقتصاد، ويحرم الاقتصاد من إنتاج القيم المادية الحقيقية، وبالتالي فإنه يحرمه من إعادة إنتاج التطور الاقتصادي والاجتماعي عبر الاستمرار في تشويه بنية الصناعة التحويلية، التي هي الميدان الوحيد لإنتاج القيم المادية والاجتماعية الحقيقية بشكل مباشر، فالصناعة عملية خلق وتحويل وتطوير في آن معاً، وهي بهذا المعنى تجسد تراكماً مادياً ومعرفياً، ينتج عنه فوائض مادية/معرفية تستخدم في تنمية قطاعات اقتصادية أخرى.

وتلك الفوائض، التي ستخفضها التجارة الحرة إلى أدنى الحدود في ظروف الاقتصاد السوري، هي شرط أساسي في أية عملية تحديث تاريخي لأي مجتمع، لأنها تعمل على تطوير وتغيير منظومة القيم الاجتماعية، والفردية بكاملها من خلال السيطرة المنظمة على الموارد الطبيعية والبشرية، وإدارة تلك الموارد بطريقة عقلانية والتحكم بها، فالصناعة والتصنيع بهذا المعنى نموذج اقتصادي للتغير الاجتماعي.، وفقدان ذلك النموذج أو الاستمرار بتشويهه، يعني فقدان المجتمع السيطرة على مصيره، فالتصنيع على حد تعبير ألبرتيني هو "ظاهرة تقنية

اقتصـادية واجتماعيـة فـي آن واحـد، يتحـد اتحـاداً حميميـاً بعمليـة السـيطرة علـى الصـيرورة الاقتصادية والاجتماعية"[١٥٤].

إن فقدان جزء كبير من الصـناعة الوطنيـة، كنتيجـة لسياسـات تحريـر التجـارة الخارجيـة، يعني في التحليل النهائي أن يبقى الاقتصاد السوري حبيس منطق تبادل غير متكـافئ مـع بـاقي اقتصـادات العـالم، وتحديـداً تلـك الاقتصـادات التـي تطالبـه علـى الـدوام بـالتحرير واللبرلـة الاقتصادية، فالتجارة الحرة وفي ظل ظـروف الصـناعة التحويليـة السـورية الراهنـة، سـتحول وبشكل مؤكد الاقتصاد السوري إلى اقتصاد تبادل واستهلاك، أكثـر مـن تعزيزهـا لـه كاقتصـاد إنتاج، (أي التحول إلى نموذج اقتصاد "السوبر ماركت").

[١٥٤] - ألبرتيني ،ج.م. التخلف والتنمية في العالم الثالث، ترجمة: دار الحقيقة، بيروت. دار الحقيقة. الطبعـة الثانيـة ١٩٨٠، الصفحة ١٧٥.

٤- المبحث الرابع

إعادة إنتاج فكر تجاوز الصدمة وامتصاصها

٤-١: نقد الدولة الليبرالية المنتجة للصدمة

أثبت البحث في الفصول السابقة، أن سياسة تحرير التجارة الخارجية، كإحدى أركان سياسات اقتصاد العرض، وضمن بنية الاقتصاد السوري الراهنة ستؤدي وفق التحليل العلمي المنهجي، إلى صدمة نمو اقتصادي، وبالتالي فإن استمرار انتهاج وتبني الحكومة السورية للفكر الاقتصادي الليبرالي التحرري دون الأخذ بعين الاعتبار مستويات التطور الاجتماعي والاقتصادي وتركيبة العلاقات الاجتماعية-الاقتصادية، وبنية وخصائص المجتمع السوري، ستدفع تلك السياسات للعمل في الحقل الاقتصادي البحت الذي لا علاقة له بالحقل الاجتماعي والثقافي والسياسي، وبالتالي، ستتحول إلى أداة لخلق فرز واصطفاف اجتماعي جديدين بدلاً من أن تكون أداة لتقليل الاستقطاب "فالليبرالية الاقتصادية في جوهرها العميق تتقبل عدم المساواة الاقتصادية التي تنشأ من أوضاع مفاوضة ومساومة غير متكافئة، إذ تعتبرها أنها نتيجة طبيعية للمنافسة، طالما لم يتم هناك أي نوع من أنواع الإكراه"[١٥٥].

وإذا لم يكن الفعل الاقتصادي اقتصادياً بحتاً بقدر ما هو فعل مركب، اجتماعي، ونفسي، وسياسي، وثقافي، واقتصادي، فإنه لا يمكن قياس نتائجه على المستوى الاقتصادي البحت أيضاً، بل على المستويات السابقة الذكر كافةً، وهو ما صاغه بدقة الأنثروبولوجي الفرنسي موريس غودلييه بقوله: "لا يمكن تحليل الاقتصادي بكل أبعاده انطلاقاً من، أو استناداً إلى علم الاقتصاد وحده، لأن ما هو اقتصادي متضمَّن في عمل بنى غير اقتصادية، وتحدد هذه البنى، بالتالي، جزءاً من معناه"[١٥٦]، إن هذا الاتجاه "اللاقتصادي" في علم الاقتصاد ما زال غائباً عن الفكر الاقتصادي السوري في مرحلة التحول، في حين أن السائد هو المنهج "الاقتصادوي" الذي يختزل كل البنى الاجتماعية إلى ظواهر ثانوية ينتجها الاقتصاد، كاختزال الفقر مثلاً إلى مؤشرات كمية ومعايير نقدية، أو اختزال التنمية الاقتصادية إلى النمو الاقتصادي، والتعامل معها برؤية مادية بحتة.

سيعالج هذا المبحث نقد سياسات تحرير التجارة المولدة لصدمة النمو من منظور فكري كلي يستند إلى منهج الاقتصاد السياسي لكلٍّ من الدولة، والنمو الاقتصادي، والتجارة الحرة، وليس من منظور السياسات الاقتصادية الجزئية، كونه- إن تحددت الرؤية الفكرية الكلية بشكل دقيق وعميق- بات استنباط سياسات قطاعية متناسقة وفعالة أمراً سهلاً، أما في حال فقدان المنهج النظري الشامل، أو المرجعية الفكرية، فإن السياسات تزداد تضارباً وتضعف فعاليتها، كما أن المهمة العلمية لهذا البحث تقف عند حدود إثبات الفرضيات التي تبناها، وحدود إثبات العلاقة بين تحرير التجارة وحدوث صدمة نمو اقتصادي في سورية، ولا تتعداها أبداً إلى حدود تصميم أو طرح نماذج من السياسات المالية، والنقدية، والإنتاجية، لامتصاص الصدمة، فهذه مسألة تتعدى حدود البحث، وربما تكون مقدمة لأبحاث علمية أخرى إما للباحث نفسه، أو لباحثين آخرين، ورغم ذلك كان لابد من تصور عام للمنهجية الفكرية التي يمكن من خلالها تخفيف أو تجاوز صدمة النمو، وبناء على هذا الطرح يعتقد البحث أن الاقتصاد السوري بحاجة، قبل أي شيء آخر، إلى منهج فكري ورؤيا فكرية نظرية منطلقة من، ومتفاعلة مع،

---

١٥٥ - ألف باء الليبرالية، من موسوعة ويكيبديا، ترجمة آمال كيلاني، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة ٢٠٠٧، الصفحة ٢٤.

١٥٦ - غودولييه، موريس، العقلانية واللاعقلانية في الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، الصفحة ٨٤.

البنية التاريخية الاقتصادية-الاجتماعية السورية، وخصوصية تلك البنية التي تميزها عن أية بنية أخرى طُبقت فيها اللبرلة الاقتصادية، لمعرفة ما هو صالح ومفيد لهذه البنية، ولا يتناقض معها، ولا يخلق فيها تشوهات مزمنة، ولا يعمق الخلل فيها.

فالمطلوب إذاً: سياسات "تصحيح اختلالات" لا سياسات "تعميق اختلالات"، ليس من خلال معرفة أدوار الفاعلين الاقتصاديين/الاجتماعيين في المجتمع السوري فحسب، بل عبر معرفة مدى تأثير دور كلّ فاعل اقتصادي/اجتماعي في المجتمع في حال أخذ دوره كاملاً، ومدى الأثر السلبي الذي سيحدثه في حال تراجع دوره، أو حُذِفَ ذلك الدور نهائياً، وأقصد بالفاعلين الاقتصاديين/الاجتماعيين: القطاع العام، والقطاع الخاص، الدولة، والمجتمع المدني، باعتبار أن كل واحد منهم يشكل حيزاً نوعياً مستقلاً ومتشابكاً مع الآخر في آن معاً، وله تأثيرات مختلفة عن الآخر في البنية الاجتماعية انطلاقاً من الدور الوظيفي الذي يقوم فيه والبنية الداخلية التي يقوم عليها.

لقد شهدت مرحلة اللبرلة الاقتصادية وارتفاع وتيرة التحرير الاقتصادي المتعدد الاتجاهات (مالية، تجارية، استثمارية...) تسارعاً نسبياً أخذت تضغط باتجاه إعادة هيكلة الاقتصاد السوري من نموذج تنموي متوجّه إلى الداخل إلى نموذج مندمج يتجّه نحو الخارج، ويبدي قابلية تتسارع وتيرتها للاندماج في الاقتصاد الدولي، عبر الشراكات التجارية والمالية الدولية والإقليمية، لكن ما يحدث للاقتصاد فعلياً ليس مجرد عملية إعادة هيكلة اقتصادية بقدر ما هي عملية إعادة هيكلة اجتماعية-سياسية شاملة على المدى المتوسط والبعيد، تعيد بناء أوزان الفاعلين الاجتماعيين، وتغيّر تحالفاتهم وتعاقداتهم، وتبرز أدوار فاعلين جدداً بفعل اتجاهات القوى التحريرية الجديدة.

ووفقاً للنموذج الليبرالي الاقتصادي الراهن، فإن المطلوب من الدولة أن تتخلى عن الدور الإنتاجي والتجاري المباشر في الاقتصاد لمصلحة دور إشرافيٍ تيسيري ورقابي عليه، وأن تتحول من وظيفة اللاعب الأساسي، إلى وظيفة الحكَم بين مجموعة لاعبين، فهي تتخلى عن دورها كمنتج أو تاجر مباشر، لمصلحة دورها في وضع أطر النشاط الاقتصادي المختلفة، ووضع السياسات الاقتصادية العامة المالية والنقدية والتجارية والصناعية والتقانية والبيئية. وبكلام آخر: وضع حزمة السياسات الاقتصادية الكلية، للحفاظ على التوازن الاقتصادي الكلي للاقتصاد، وما إلى ذلك، ووضع شروط أداء السوق وضمان تقيُّدها به، وبالتالي فإن مخاطر إخفاق الدولة" قليلة بالمقارنة مع الدولة المتورطة في العملية الإنتاجية المباشرة وفق الطرح الليبرالي.

ويبدو من الواضح تماماً، أن الحكومة السورية، بدأت بتنفيذ مشروع الليبرالية الاقتصادية دون حسم نهائي وواضح وشفاف لعلاقة الفاعلين الاقتصاديين/الاجتماعيين، فيما بينهم بوصفهم حوامل لبنى اجتماعية مختلفة، لها مواقف متباينة ومتناقضة من الليبرالية الاقتصادية، فاختل التوازن بينهم جميعاً، وبدأت العلاقة تميل إلى مصلحة فاعل اقتصادي رئيسي هو القطاع الخاص، مقابل تهميش القطاع العام الإنتاجي، وتحجيم وضغط المجتمع المدني، واقتصار دور الدولة على التنظيم القانوني مضافة إليها الوظائف التقليدية الأخرى، كالأمن الداخلي والدفاع الخارجي، وهو ما سيؤدي إلى تشويه النموذج الليبرالي ذاته الذي تمَّ اعتماده، مثلما كان النموذج الاشتراكي في السابق مشوّهاً، بفعل اختلال العلاقة بين الفاعلين الاقتصاديين ذاتهم.

وتتجلى خطورة الاعتماد المطلق على الفكر الاقتصادي الليبرالي عبر ذراعه التنفيذية، ألا وهي "السوق"، كما أوضح البحث، في عجز هذا الفكر عن التعامل مع الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد السوري، فالأسواق تتعامل عادة مع التغيرات الآنية الطارئة بكفاءة في حال توفرت شروط نجاحها، لكنها تقف عاجزة أمام التغيرات الاقتصادية الكبرى

كالأزمات، ولا تستطيع التعامل مع الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني، كما تعجز آليات السوق عن اتخاذ قرارات هامة تتعلق بقضايا إستراتيجية مستقبلية هامة ذات صلة بالادخار، والاستثمار، والتشغيل، والتطوير التكنولوجي، والتعليم والبحث العلمي، والثقافة، والصحة، وحفظ الثروات الوطنية والحفاظ على البيئة، لأن هذه القضايا تتعلق بخيارات يتوجب على الدولة الموازنة بينها في ضوء التصور العام لمستقبل الاقتصاد والمجتمع الذي غالباً ما تعجز الليبرالية الاقتصادية عن استقرائهما لعدم حاجتها به، وممَّا يُعمّق المشكلة أكثر أن الفكر الاقتصادي الليبرالي يفسّر المشكلة الاقتصادية اعتماداً على مبادئ "الندرة والمنفعة فقط، كما ينظر إلى العلاقة بين العمل ورأس المال والعمل على أنها مجرد علاقة تقنية، مغفلاً العلاقات الاجتماعية من التحليل، ويترتب على ذلك تحوُّل علم الاقتصاد إلى علم لتفسير سلوك المنتجين، وسلوك المستهلكين على مستوى التحليل الجزئي، ولتفسير شروط التوازن العام على مستوى التحليل الكلي"[١٥٧]، وهو ما يتنافى حقيقة مع الاقتصاد بوصفه علماً اجتماعياً نسبياً مرتبطاً بالظروف التاريخية للحيّز الاجتماعي الذي يعمل فيه.

[١٥٧] - د. علي، مصطفى، شركاء في تشويه التنمية، دراسة انتقاديه لتحليلات المنظمات الدولية لإقامة نسق اقتصادي دولي جديد، حالة اليونيدو، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٣، الصفحة ٢٤٢.

٤-٢: الدولة التنموية كبديل لامتصاص الصدمة وتجاوزها:

لقد أثبتت النظرية الاقتصادية بما لا يدع مجالاً للشك أن الدولة هي حاجة ضرورية في البلدان النامية وتحديداً في إدارة عملية التنمية والنمو الاقتصادي، فتدخّل الحكومة في تطوير البنى التحتية والإنتاجية يترك أثراً إيجابياً في النمو من خلال تأثيره في مدخولات الأسر ونشاطات مؤسسات الأعمال، والتجارة الخارجية، والمتغيرات الاجتماعية الأخرى، ويضاف إلى ذلك، أن الإنفاق الحكومي يدعم ويعزّز الاستثمار الخاص، من خلال تخفيض تكاليف البنى التحتية، لكن أهم ما يمكن أن يجعل الحكومة تتدخل هو عجز السوق وحدها عن حفز النمو الحقيقي بأساليب مثل الاستثمار في رأس المال البشري، ونقل وتطوير الابتكار التكنولوجي، وقضايا البحوث العلمية، وغيرها.

وبناءً على التحليل الذي قدمه البحث في الفصول السابقة، فإن تصحيح الاختلالات الاقتصادية/الاجتماعية، وتجاوز الصدمة المتوقعة للنمو الاقتصادي في سورية، يتوقف إلى حد كبير على تدخّل الدولة في الاقتصاد، عبر الانتقال إلى نموذج "الدولة التنموية" المبنية على فكرة جوهرية هي أن التفاعل والتعاطي مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية والإقليمية والمحلية، أمرٌ متعذر دون تدخُّل مباشر من الدولة وقيامها بدور فاعل ومؤثر، وذلك من أجل إحداث التوازن المطلوب بين تلك المتغيرات في ظل العولمة والاندماج بالاقتصاد العالمي، فالتغيير بواسطة قوى السوق وحدها، قد يكون عفوياً وتلقائياً لدرجة أنه قد يسبب ذلك التغيير تشوُّهاً في المجتمع والاقتصاد المحليين وفي العلاقات الخارجية أكثر مما يفرز تقدماً كنتيجة لتسارع التغيرات الاقتصادية وانفتاحها أمام تباطؤ التغيرات الاجتماعية والسياسية وانغلاقها في أحيان كثيرة، أي أن هناك حالة من اختلاف سرعات التطور بين ما هو اقتصادي بحت، وما هو اجتماعي وما هو سياسي، وبالتالي فمن الممكن فهم "الدولة التنموية" أو ذات التوجه التنموي بأنها "تلك الدولة التي تؤسس شرعيتها على قدرتها على إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذريةً في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي"[١٥٨].

يؤمن فكر "الدولة التنموية" بأن الشكل الذي طبقت فيه سياسات الليبرالية الاقتصادية في الاقتصادات النامية كافة لم تسعفها في إخراجها من أزماتها، بل أدت تلك السياسات إلى تفاقم أوضاعها الاقتصادية، إذ أسفرت إلى تراجع معدلات النمو، وارتفاع معدلات البطالة، واتساع رقعة الفقر، وتزايد العجز في الميزان التجاري، وانهيار الصناعات المحلية في الغالب، وانخفاض الإنفاق العام على الخدمات، وانخفاض جودتها ولاسيما في قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، وأن سورية ليست بعيدة أبداً عن تلك النتائج، وخاصة أن التجربة التاريخية في هذا المضمار تشير إلى أن "٤٨ بلداً من أصل ٨٩ بلداً نامياً وأقل نمواً، طبَّقت الليبرالية الاقتصادية على يد صندوق النقد الدولي خلال أعوام ١٩٦٥/١٩٩٥ لم يصبح وضع هذه البلاد الاقتصادي أفضل مما كان عليه، وأن ٣٢ بلداً من هذه البلدان الـ٤٨ قد ساء وضعها الاقتصادي أكثر مما كان، وأن ١٤ بلداً من الـ٣٢ السابقة قد تقلص حجم اقتصادها إلى دون ما كان عليه قبل تطبيق الليبرالية الاقتصادية، كما أن متوسط دخل الفرد في هذه البلدان كان ينحدر بمعدل ١,٤٪سنوياً في السنوات الثلاث

---

١٥٨ - عبد الفضيل، محمود، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠. الصفحة ٢٥٥.

السابقة لبداية برامج اللبرلة، وبقي راكداً في السنوات الثلاث التالية، ومن ثم انحدر بمعدل ١,١٪ في السنوات الثلاث التالية لها"[١٥٩]، وبالتالي فإن "الدولة التنموية" التي يصفها البحث هي على النقيض من "الدولة الليبرالية" التي تدير الاقتصاد السوري اليوم.

ويكمن جوهر ذلك التناقض في أن فكر نموذج "الدولة التنموية" يقوم على القطيعة مع فكر "الدولة الليبرالية" بالمعنى المعرفي للقطيعة، أي أنه ينطلق في منظوره للتنمية من مرجعية مختلفة جذرياً عن المرجعية التي تحكم الفكر الليبرالي الاقتصادي، ويضع نفسه في سياق نموذج تنموي جديد وبديل، يقوم على ضرورة إدخال التحليل الاجتماعي في عمق التحليل الاقتصادي متجاوزاً بذلك التحليل الميكانيكي الصرف للاقتصاد، وبالتالي فإن المتغيرات الاجتماعية تؤثر، وتتأثر بالمتغيرات الاقتصادية، والتوازن الاقتصادي في النهاية هو ليس توازناً "اقتصادياً صرفاً" بقدر ما هو توازن "اجتماعي عام".

ولا تقوم فلسفة "الدولة التنموية" على اعتناق مذهب الحتمية الاقتصادية لفكر اقتصادي معين، والمقصود بذلك أن تبني السياسات الاقتصادية الليبرالية وحدها، لن يقود حتماً إلى تغيير في بنية الاقتصاد والمجتمع، كما لن يقود في الوقت ذاته تبني السياسات الاقتصادية الحكومية الصرفة إلى النتيجة ذاتها، يترافق ذلك أن فكر الدولة التنموية يقوم أيضاً على "لا حتمية الاندماج الاقتصادي الدولي"، فالاندماج المطلق بالاقتصاد الدولي لا يعني أنه سيفرز حتماً التطور الاقتصادي الداخلي، كما أن الانغلاق عن العالم لن يفضي حتماً إلى تطور مماثل، وبناءً على ذلك، فإن فكر الدولة التنموية من وجهة نظر البحث هو فكر "تاريخي تركيبي" يتفاعل بمرونة وبراغماتية مع بنية الاقتصاد المحلي التقليدية والحديثة وحداثة التغيرات النظرية والعملية في الفكر الاقتصادي العام، ومن هنا تنبع صفته "التركيبية"، ومن ثم يُجري ذلك الفكر تقاطعات فيما بين البنى والنظريات ضمن المرحلة التاريخية التي تمرُّ بها سورية واحتياجات تلك المرحلة ليتخذ في النهاية المنهج الذي يعبر عن ذاتها الاجتماعية ضمن حراكها التاريخي الخاص بها، ومن هنا تنبع صفته "التاريخية". وتعبيراً عن الفكر "التاريخي التركيبي" يمكن لفكر الدولة التنموية أن يؤمن بأن "نظام السوق الحرة ليس مصيراً حتمياً لكل الاقتصادات، لكنه تطوُّرٌ تاريخي محتمل الوقوع"[١٦٠]، وعليه يمكن استحضار الفكر الليبرالي وقوى السوق بالقدر الذي تدعو الضرورة التاريخية الوطنية إليهما، لا بالقدر الذي تدعو إليه الحالة النظرية البحتة التي يوجهها اليوم خطاب العولمة بشكل مكثف دون مراعاة للخصوصيات الاقتصادية، وللبنى الاجتماعية لأطراف منظومة الاقتصاد العالمي، ويتفق هذا التحليل المبني على الخصوصية التاريخية للفكر الاقتصادي مع ما يقوله الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو من أنه "عندما صيغت النظرية الاقتصادية العامة فإنها صيغت لتخدم بافتراضاتها وببنائها مصالح البلد الذي ظهرت فيه، وإذا ما طبقت بدون فكر نقدي في البلدان النامية فإنها ستضرُّ بها"[١٦١].

---

١٥٩ - بيت، ريتشارد، الثالوث غير المقدس، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، الصفحات ١٠ و١١.

١٦٠ - توملينسون، جون، العولمة والثقافة، تربتنا الاجتماعية عبر الزمان والمكان، ترجمة د. إيهاب محمد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، الصفحة ٩٥.

١٦١ - بيرو، فرانسوا، فلسفة لتنمية جديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ترجمة اليونسكو، تقديم م. علال سيناصر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٣، الصفحة ٨٥.

٤-٣: النمو الاقتصادي وفكر الدولة التنموية

تدل الدراسات الاقتصادية الحديثة أن هناك خمسة مصادر للنمو في الناتج المحلي لأي اقتصاد وهذه المصادر هي التقدم التقني، نمو رأس المال، نمو العمالة، نمو كفاءة توزيع الموارد، نمو مستوى استغلال الموارد، وتأخذ هي العوامل مجتمعةً شكل علاقة خطية من الدرجة الأولى بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي العام وفق النموذج الرياضي المرجعي التالي[١٦٢]:

$$q = b + (1- \alpha) dk/K + \alpha \, dL/L$$

q = معدل النمو الاقتصادي العام.

b = a + u + e

a = معدل نمو إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج.

u = مؤشر الاستغلال، ويتراوح ما بين الصفر والواحد، وعندما يكون المؤشر واحداً يكون استغلال الموارد تاماً.

e = مؤشر يدل على كفاءة تخصيص عناصر الإنتاج، ويتراوح ما بين الصفر والواحد وعندما تكون قيمته تساوي الواحد تكون التشوهات في تخصيص الموارد معدومة.

dk/K = معدل نمو رأس المال.

dL/L = معدل نمو العمالة.

α = مرونة الناتج بالنسبة للعمل.

(1- α) = مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال.

وبهذا المعنى، فإن معدل النمو الاقتصادي يرتبط نظرياً/رياضياً بمتغيرات اقتصادية بحتة وبشكل طردي مع تلك المتغيرات وعلى الرغم من ذلك يمكن تجاوز النمط الرياضي المبسَّط لهذا النموذج باتجاه التحليل الاجتماعي لمتغيراته الاقتصادية، أي أنه يمكننا الانتقال من حالة النمذجة الرياضية إلى حالة النمذجة الاجتماعية في تحليل معدل النمو الاقتصادي من وجهة نظر فكر "الدولة التنموية" ونبدأ بطرح السؤال التالي: "هل بنية الاقتصاد السياسي السوري قادرة على إنجاز واستيعاب معدل نمو اقتصادي مستدام ومستقر وذي بنية متينة ضد الصدمات الاقتصادية؟".

للإجابة على هذا السؤال يمكننا اكتشاف الإمكانات الاجتماعية/السياسية للاقتصاد السوري وفحص قدرته على تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرغوبة تنموياً، وليس كمياً من وجهة نظر الاقتصاد السياسي لهذه الإمكانات، وليس من وجهة نظر الاقتصاد البحت لها، أي أن تلك التي يمكن أن تكون الدعامة الأساسية لبناء نموذج تنموي اجتماعي، انطلاقاً من أن المتغيرات الاقتصادية المكونة لمعدل النمو الاقتصادي تعكس في جوهرها أبعاداً اجتماعية لا تنفصل عنها، أو أنها في النهاية هي نتاج لعمليات اجتماعية تراكمية ومعقدة، فاستغلال الموارد الاقتصادية وكفاءة تخصيصها، وتراكم رأس المال، ونصيب العمل الاجتماعي من الدخل المتحقق في الاقتصاد في المرحلة القادمة كلها ترتبط من وجهة نظر العلاقة بين الاجتماعي/السياسي في المجتمع السوري بثلاثة عوامل أساسية هي:

١. درجة السيطرة الاجتماعية على الموارد الاقتصادية.
٢. الطبقة الاجتماعية المسيطرة على هذه الموارد.

[١٦٢] - مصدر النموذج الرياضي هو: د. الصادق، علي، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الطبعة الأولى ١٩٩٩، الصفحة ٦٤.

٣. دور الدولة في إدارة النزاع حول هذه الموارد.

وتبعاً لتفاعل هذه العوامل مع بعضهما بعضاً يتحدد في النهاية مقدار وحجم التشوهات الاقتصادية المرافقة لعملية تخصيص واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد السوري، ولعمليات تراكم رأس المال، وتوزيع الدخل، وزيادة الإنتاجية، وباختصار فإن تفاعل تلك العوامل سوف يحدد طريقة إنتاج وإعادة إنتاج وتوزيع الثروة الاجتماعية في المجتمع، وبالتالي تتحدد بشكل نهائي بنية النمو الاقتصادي ونسبته وأواليات توزيعه، حيث تشكل العوامل الثلاثة السابقة في حالتها الديناميكية التفاعلية حالة نزاع اجتماعي حول الموارد، بدأت تظهر إرهاصاته الأولى منذ الآن في المجتمع السوري من خلال المؤشرات الرئيسية التالية والتي ستؤثر بدورها على النمو الاقتصادي:

١. صعود فئة اجتماعية لا تملك تراثاً أو تقاليد عمل اقتصادي وسياسي، بل امتلكت كتلة مالية ضخمة نتيجة لعمليات تاريخية طويلة سيطرت بواسطتها على مفاصل اقتصادية حيوية في قطاعات اقتصادية سريعة الربح والمردودية، وبشكل احتكاري وسريع جداً، وعملت على تخصيص جزء من الموارد الاقتصادية لمصلحتها بفعل بعض الامتيازات الطبقية والسياسية، وهي تعمل اليوم على إعادة تدوير هذه الكتلة المالية في مشاريع إضافية جديدة، بحيث تبقى في النهاية المتحكم الوحيد باتجاه هذه الكتلة وتركزها كمياً ونوعياً، وقد بدأت التشابكات التجارية المالية الصناعية الإعلامية لهذه الفئة بالظهور والتأثير على الاقتصاد.

٢. مجموعة من الأجهزة الحكومية المتراصفة والمتلاصقة غير المتفاعلة، بدأت تفتقد، وتتخلى عن وظائفها الاقتصادية والاجتماعية الفعلية، نتيجة اختلال وضع داعمها الاقتصادي الداخلي الأساسي النفطي/المالي وانحسار ريعها السياسي والاقتصادي الناتج عن مكانتها الجيوبوليتيكية تاريخياً متحولة بذلك إلى حكومة تعتمد "منطق الجباية" ولا تملك جهازاً إنتاجياً كفؤاً وفعالاً، يحمي مواقفها السياسية الداخلية والخارجية ومواقفها الاجتماعية، وهي تعاني في الوقت ذاته من أزمات وضغوط سياسية واقتصادية إقليمية ودولية، وتعمل بمنطق الانفتاح والتحرير الاقتصادي، وفي الوقت نفسه لا تملك مشروعاً واضحاً ومتماسكاً للإصلاح الاقتصادي والإداري، وتفتقد لإدارة "التغيير التطوّري لبنيتها".

٣. غياب الخطاب والتوجه الاجتماعي بشكل واضح على أرض الواقع مقارنة مع فترة ما قبل التحرير والانفتاح الاقتصادي، وغياب واضح للأدوات الاجتماعية القادرة على امتصاص مفرزات مرحلة التحول وما بعدها وخاصة شبكات الحماية الاجتماعية بأنواعها الرئيسية الثلاثة وهي: برامج العمل الاجتماعي، وصناديق الطوارئ الاجتماعية، وصناديق الاستثمار الاجتماعية* وذلك من أجل المحافظة على الحدود الدنيا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والنفسية "للفقراء الجدد" الذين يمثلون أحد المخرجات الاجتماعية السالبة لعملية التحول الاقتصادي.

٤. مجتمع يعيش ما يقارب ٤٠٪ من سكانه تحت خط الفقر، ومرميون على هامش العملية الإنتاجية، وخاضعون لقوانين اقتصاد الكفاف، وشروط الاقتصاد غير المنظم،

* تطبق جميع البرامج السابقة أثناء وبعد عمليات التحول الاقتصادي، ويكمن الاختلاف بينها في هدف كل منها، والمدة الزمنية لها، والفئة التي تستهدفها، والعلاقة مع الحكومة، وكيفية إدارتها، وهناك ١٠ نقاط اختلاف فيما بينها لا مجال لذكرها هنا، (للتوسع أكثر فيها يمكن مراجعة د. الحصري، طارق، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، البطالة – الفقر، التفاوت في توزيع الدخل، مرجع سبق ذكره الصفحات ٣٦٠ و٣٦١).

ويعيشون في أحزمة للفقر والسكن العشوائي، تنقصهم القدرات والفرص الاجتماعية والاقتصادية، وقد تطوَّر فقرهم إلى حالة من "التهميش والاستبعاد الاجتماعي".

والنتيجة، أننا أمام المركبّات الرئيسية لحالة الاضطراب الاجتماعي حول الموارد في سورية والتي ستفرض استحقاقاتها ونتائجها على معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وخاصة في ظل التحول الذي بدأ يحدث الآن من وفرة الموارد الطبيعية إلى ندرتها، إذ يمثل التحول من "الوفرة" إلى "الندرة" تهديداً طبيعياً على المستوى الاقتصادي للقطاع الأولي الاستخراجي، الذي قامت عليه الخصائص شبه الريعية للاقتصاد السوري في ظل الاستخدام الريعي وشبه الريعي لهذه الموارد المتناقصة والمتآكلة فوق ذلك، وهو ما يثير تحديات الأمن الطاقوي، والمائي، والزراعي والغذائي والبيئي وضيق مورد الأرض القابل لأن يكون مأهولاً تبعاً لمحدد الموارد المائية كتحديات أساسية شرعت تجتاز مرحلة الحرج إلى مرحلة الخطر، ويكمن وجه الخطورة في مرحلة لا تمس القطاع الأولي الذي يشكل تضخمه أحد أبرز مصادر ضعف نمو الاقتصاد السوري فحسب بل ونظام الحياة في المجال المعمور حسب توقعات مشروع استشراف سورية ٢٠٢٥.

على فكر "الدولة التنموية" أن يعي ذلك تماماً، فالقضية الجوهرية لمتخذي القرار الاقتصادي والسياسي في "الدولة التنموية" هي ليست الموازنة بين تلك التناقضات بقدر ما هي إيجاد حل لها، حيث تخلق كل عملية موازنة بينها مستوى جديداً من الاصطفافات، أعلى أو أدنى، ولكن ضمن المنظومة السابقة نفسها، أي أنها تخلق "حالة تسوية" في حين تعني عملية حل التناقضات تغييراً شاملاً لتلك الاصطفافات وتموضعاً جديداً لها/فيها في منظومة جديدة، أي أنها تخلق "حالة تغيير"، وبالتالي فإن مركبات النمو الاقتصادي الواردة في المعادلة الرياضية السابقة لا معنى لها دون الإسقاطات الاجتماعية والسياسية، أي لا معنى لها دون قراءتها من وجهة نظر العلاقات والقوى الاجتماعية الفاعلة الحالية والمحتملة في الاقتصاد السوري، وهنا يتفق البحث تماماً مع مقولة "لا يمكن تحديد أهداف النمو الاقتصادي دون تحديد مسبق لطبيعة النظام الذي يتطلع لتحقيق هذا النمو"[١٦٣]، وبالتالي فإن "الدولة التنموية" ومن أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومستقر ليست جهازاً محايداً أبداً في إدارة عملية النمو الاقتصادي، ويجب أن لا تسقط من حساباتها التحليل الطبقي للمجتمع، والأهم من ذلك كله أن النمو من وجهة نظر "الدولة التنموية" ليس مجرد أداة للتغيير الكمي في الاقتصاد، بقدر ما هو أداة للتغيير الاجتماعي، والمؤسساتي أيضاً، وهو ما يتفق مع سيمون كوزنتس عندما يقول "لا يعتبر النمو في أي عصر قضية تغيير في الاقتصاد فحسب، بل قضية تحول في البنيان الاقتصادي أيضاً، ويتعين على المجتمعات التي تتبناه أن تعدل بنيانها التنظيمي الذي كان قائماً قبل وجوده، وهذا يعني إجراء تغييرات جوهرية في تنظيم المجتمع، وظهور مؤسسات جديدة، وانحسار أهمية المؤسسات الاجتماعية القديمة، كما لا بد أيضاً من وقوع تغيرات في أوضاع الجماعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة"[١٦٤].

يضاف إلى ذلك أن سيطرة الفساد على جزء كبير من العملية الاقتصادية، يؤدي إلى مزيد من التشوه في تخصيص الموارد الاقتصادية وتدنٍ في استغلال تلك الموارد، وسوء توزيع بالدخل، وضعف التراكم الرأسمالي الإنتاجي، وكل ذلك ناتج بالدرجة الأولى عن وجود حالة من تركز الثروة الاجتماعية المنتجة في الاقتصاد بيد قلة معينة تعيد استثمار تلك الثروة في الاقتصاد الرمزي/الطفيلي/التجاري، وليس في الاقتصاد الإنتاجي/الحقيقي/الصناعي، وبالتالي

---

[١٦٣] - د. علي، مصطفى، شركاء في تشويه التنمية، مرجع سبق ذكره، الصفحة ١٢٨.

١٦٤ - كوزنتس، سيمون، النمو الاقتصادي الحديث، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة العربية الأولى بلا تاريخ، الصفحة ١٠. (الطبعة الأولى باللغة الإنكليزية عام ١٩٦٦، جامعة يال، أمريكا).

فالقيم المضافة المنتجة عبر الدورة الاقتصادية حتى الآن هي "قيم مضافة يعاد توزيعها بين الطبقات الاجتماعية بشكل غير متجانس الأمر الذي ساهم، ويساهم في تعميق الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، وهو ما على "الدولة التنموية" أن تشتغل عليه لردمه أو تقليصه إلى أدنى الحدود.

٤-٤: التجارة الحرة وفكر الدولة التنموية[١٦٥]

ترتكز الأسس الداعمة لفكرة التجارة الحرة في خطاب النظرية الليبرالية الاقتصادية الموجه إلى الاقتصادات النامية بشكل عام، على مبدأ الميزة النسبية الذي يبرهن على أنه حتى في الحالات التي يكون بوسع أحد البلدان فيها إنتاج كل السلع بكفاءة أكثر من بلد آخر، فإنه من مصلحة ذلك البلد التخصص في إنتاج السلع التي تكون ميزته النسبية فيها أكبر، ويفترض ذلك بالطبع أن الموارد يتمُّ تخصيصُها وفق قواعد اقتصاد السوق، وأن الأسعار تعكس التكاليف الاجتماعية الحقيقية للإنتاج، ويقدِّم ذلك الخطاب العديد من القناعات الاقتصادية حول منافع حرية التجارة للاقتصادات النامية الأول: هو أن التجارة تعتبر محرك النمو، لذا فهي تزيد من الاستهلاك المحلي والأجنبي، فتساهم في توسيع السوق، والثاني: أنها تساعد في تحقيق التوازن المحلي والدولي من خلال ضمان الأسعار التوازنية لعناصر الإنتاج وزيادة الدخل الحقيقي والاستخدام الأمثل للموارد، والثالث: أنها تساعد في تحقيق التنمية عن طريق القطاعات ذات الميزة النسبية، والرابع أنه في ظل التجارة الحرة تساهم الأسعار الدولية وتكاليف الإنتاج في تحديد حجم التجارة الواجب على الدول إتباعها لزيادة رفاهيتها، وأخيراً يقول ذلك الخطاب إنه لغرض رفع معدلات النمو والتنمية لابد من وجود سياسة دولية لحرية التجارة، وهذا معناه وفق هذه النظرية الابتعاد أكثر ما يكون عن أي دور للدولة في التجارة الخارجية وهو ما يتناقض مع فكر "الدولة التنموية".

إن جزءاً كبيراً من جاذبية سياسة حرية التجارة يقوم على الاعتقاد، بأن حصول كل دولة على ما تحتاجه من سلعة ما، عبر استيرادها من أقدر الدول كفاءة في إنتاج هذه السلعة، من شأنه أن يؤدي إلى تعظيم المنفعة العائدة على جميع الدول، إذ أنه يسمح بإشباع حاجات الجميع بأقل قدر من "التضحية" من الجميع. لأن ارتفاع الكفاءة يمكن أن يؤخذ بمعنى انخفاض حجم التضحية، فالدولة الأكثر كفاءة من غيرها في إنتاج سلعة ما هي دولة تستطيع أن تنتج الوحدة الواحدة من هذه السلعة بنفقة أقل، أي بتضحية أقل، سواء تمثلت هذه التضحية في كمية أقل من العمل أو من رأس المال أو من الموارد الطبيعية أو منها جميعاً، (نظرية المزايا النسبية)، وهذا هو معنى القول بأن تقييد التجارة ينطوي على تبديد للموارد، إذ إن تقييد التجارة يؤدي إلى الاعتماد في الحصول على سلعة ما على مصدر أقل كفاءة مما تتيحه حرية التجارة، ومن ثم الحصول عليها بنفقة أكبر، أي بالتضحية ببعض الموارد التي ما كان من الضروري التضحية بها. ولكن هذه التسوية بين الإنتاج بنفقة أقل وبين الإنتاج بتضحية أقل ليست دائماً صحيحة.

فنظرية النفقات النسبية لا تتحدّث إلا عن النفقات الاقتصادية بينما قد يؤدي تخصص دولة في إنتاج سلعة ما، أو مجموعة محددة من السلع، مهما كانت كفاءة هذه الدولة في إنتاج هذه السلعة إلى أضرار أو نفقات أخرى سياسية أو عسكرية أو ثقافية يمكن تجنُّبُها لو أخذت الدولة بسياسة تقوم على درجة أكبر من تنوع الإنتاج. ذلك أن هذا التخصص قد يحرم الدولة من تحقيق درجة ضرورية من الاكتفاء الذاتي في إنتاج السلع الحربية مثلاً التي تمكنها من الدفاع عن نفسها، وتضمن لها الدرجة المرغوبة من الاستقلال السياسي. وقد يؤدي اعتمادها في الحصول على بعض السلع الأساسية (كالغذاء مثلاً) على دولة أجنبية إلى فقدان استقلالها

---

[١٦٥] - استند الباحث في صياغة الأسس النظرية للتجارة الحرة في هذا الجزء إلى المراجع التالية ما لم يذكر خلاف ذلك:

١. د. أمين، جلال، فلسفة علم الاقتصاد، بحث في تحيزات الاقتصاديين وفي الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره.
٢. الحاج، محمد حامد، دراسة إنشاء تسهيل لدعم الإصلاح التجاري في الدول العربية، مرجع سبق ذكره.
٣. مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، تقرير التجارة والتنمية، الأونكتاد، الأمم المتحدة، ٢٠٠٣.
٤. د. الكواز، أحمد التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره.
٥. التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول في سورية، مشروع سورية ٢٠٢٥، مرجع سبق ذكره.

السياسي إزاء هذه الدولة (كما حدث لمصر نتيجة اعتمادها المفرط على استيراد القمح الأمريكي). وقد يؤدي الاعتماد الكبير على السياحة بحجة وجود ميزة نسبية للدولة في هذا المجال إلى أضرار اجتماعية وثقافية كان من المرغوب فيه تجنبها، إن شيئاً كهذا هو ما كان يقصده الاقتصادي الألماني فردريك ليست عندما ردَّ على دعوة الاقتصاديين التقليديين الإنجليز إلى حرية التجارة بقوله: إن الإنسان ليس فقط مستهلكاً بل هو أيضاً مواطن له حاجات سياسية وثقافية إلى جانب حاجاته الاقتصادية، ويمكن تأكيد سراب تلك النظرية في الاقتصاد العالمي من خلال نسف الافتراض الأساسي لها القائم على وجود المنافسة الكاملة، "فالواقع الملموس يُدين تلك المُسلَّمة التي لا يوجد لها أي معنى علمي أو عملي ووظيفي في ظل سيطرة المؤسسات المتعددة الجنسية على السوق العالمية، وفي ظل تواجد إجراءات حمائية وتمييزية تمارسها البلدان المتقدمة، وبالتالي يصبح استعمال أطروحة المزايا النسبية تجريداً حاداً يبتعد عن الواقع، ولا يخدم سوى مصالح وأهداف الأكثر نمواً في التبادل، كما أنها تستخدم لتعزيز عدم تكافؤ النمو وعدم تكافؤ التبادل"[١٦٦].

ومن الممكن التعبير عن هذه النقطة بالقول: إن حجم التضحية التي تتحمَّلُها دولةٌ ما في سبيل إنتاج سلعة ما، لا يقاس بنفقة إنتاج هذه السلعة فقط، بل لابدَّ أن يضاف إليه ما قد يترتب على هذا الإنتاج من آثار خارجية سلبية. هذه الآثار السلبية قد تكون مادية أو غير مادية فردية أو اجتماعية، ومن بين هذه الآثار الخارجية السلبية مثلاً ما يمكن أن يقترن به الإنتاج في دولة ما دون غيرها من استغلال للعمال بدفع أجور بالغة الانخفاض لهم أو تشغيل أطفال صغار السن أو تشغيل العمال في ظروف صحية سيئة...الخ. ولا يجوز في هذه الحالة الدفاع عن حرية التجارة والتغني بالكفاءة التي ينطوي عليها التخصص وقيام التجارة الدولية لمجرد أن الدولة التي سوف تتخصص في إنتاج السلعة تنتجها بنفقة أقل.

وعليه يمكن القول إن مفهوم الكفاءة التي تقوم عليه نظرية النفقات النسبية ومن ثم مبدأ حرية التجارة، مفهوم ضيق للغاية، إذ يحصر الكفاءة في إشباع حاجة المستهلكين بأقل نفقة أو تضحية ممكنة. ولكن تحقيق الكفاءة بهذا المعنى قد يؤدي إلى التضحية بهدف آخر مهم، وهو إنتاج أكبر قدر من السلع المرغوب بها من الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، والتضحية بهذا الهدف تخفض من مستوى الكفاءة كما يخفضها استخدام موارد أكثر من اللازم في إشباع حاجة المستهلكين.

ويعتقد البحث أن الحاجة إلى نموذج "الدولة التنموية" تظهر نتيجةً لاختلال العلاقة بين حرية التجارة الخارجية والكفاءة الاقتصادية والاجتماعية، وتحديداً من خلال إدارة الموارد عبر السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية بما يضمن حدوث أقل تشوه ممكن فيها على المدى الطويل، وبما يضمن عدم استنزافها، وموازنتها مع مسألة التنمية الاجتماعية، وعدم ترك قرارات تخصيص الموارد بيد السوق الليبرالية الراغبة في إدارة تلك الموارد بما يتوافق غالباً من بنى إنتاج المراكز، وحاجات الأسواق الدولية.

وبما أن الاقتصاد السوري هو اقتصاد مبني على المزايا النسبية أكثر من كونه مبنياً على المزايا التنافسية، فإن سياسات تحرير التجارة الخارجية وفق الفكر الليبرالي الذي يتحكم في الاقتصاد السوري اليوم، ستعمل في نهاية الأمر على تشجيع الاستيراد بتكلفة أقل مقارنة مع الإنتاج المحلي الذي لا يتمتع بكفاءة عالية، ومقارنة مع الصادرات ضعيفة المنافسة في الأسواق الدولية، وهو ما سيؤدي إلى الاندماج الكامل للاقتصاد السوري في الاقتصاد العالمي، وطالما أن الاقتصاد السوري يعاني من مشكلات اقتصادية حادة، وتتزامن مع ظروف

---

[١٦٦]- د. علي، مصطفى، شركاء في تشويه التنمية، مرجع سبق ذكره، الصفحة ٢٥٢.

اجتماعية صعبة تتمثل في معدلات مرتفعة للبطالة، ونمو سكاني كبير، ونسبة كبيرة للفقر، وتفشي للأمية، وضعف نظام التعليم، وتقادم تكنولوجي معرفي، فإن الإنتاج سيرتبط أكثر من السابق بحاجة المراكز الصناعية العالمية، وقد تتحول سورية إلى متعاقد من الباطن لبنى إنتاج عالمية، وخاصة أن الاقتصاد السوري بدأ يعتمد نتيجة صغر حجمه كسوق، وصغر طاقاته الإنتاجية من ناحية، وإخفاق نمط التنمية الصناعية الذي قام عليه خلال العقود الأربعة الأخيرة على التجارة الخارجية، وهذا ما يؤكد أن التعامل مع الاقتصاد العالمي بالنسبة إلى الاقتصاد السوري الذي هو جزءٌ من الاقتصاد الدولي بشكل عام أمرٌ لا مناص منه، لأن التباين ما بين البنية الهيكلية للإنتاج وما بين البنية الهيكلية للطلب الإجمالي في سورية كبير.

وستكون النتيجة الرئيسية لتحرير التجارة هي الثبات النسبي للصادرات بسبب ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي مع الزيادة المتنامية للواردات، مما سيؤثر سلباً على ميزان المدفوعات، كما أوضح البحث سابقاً في تحليله للتجارة الخارجية.

ومن جانب آخر فإن آليات ضبط تحرير التجارة الخارجية مثل قوانين مكافحة الإغراق والدعم غير المشروع، وقوانين منع الاحتكار يفتقر تنفيذها إلى الكفاءة والفاعلية، وهو ما يفاقم من الآثار السلبية لتحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني، وهنا تبدو الحاجة كبيرة أيضاً لدور "الدولة التنموية" في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات لا لتجنب الآثار الاقتصادية السلبية المتوقعة نتيجة عجزه على الاقتصاد، بل لتجنب مخاطر استمرار العجز على عملية التنمية كلها.

لقد ارتبط نجاح الدول الآسيوية في اقتحام الأسواق بنموذج "الدولة التنموية" الذي اعتمدته تلك البلدان في نهضتها الصناعية، ووفرت شروط التمكين قبل التحرير، وليس من خلال النموذج الليبرالي الذي يقوم على تسريع عملية التحرير على حساب التمكين، إذ قامت دولها جميعاً بضبط الاستيراد، وليس بفتحه دون حدود، وقامت بتفعيل عدد من السياسات الصناعية والتجارية والاجتماعية الداعمة للتنمية، وتدخَّلت بإقامة المشروعات التي تعمل على تحقيق تغييرات هيكلية ذات شأن في اقتصادها في إطار رؤية شاملة لموقعه إقليمياً وعالمياً، وضبطت الاستثمار العقاري عن طريق التقييد المالي (الذي يعني إتاحة أموال أكثر للصناعة والتقانة)، فضلاً عن السعي بسبل شتى لترويض قوى السوق والتحكم بمساراتها وتسخيرها لخدمة التنمية.

إن التنمية في تلك البلدان لم تتحقق بفضل آليات الأسواق الحرة، بل بفضل توجيه الدولة للأسواق وسيطرتها على تحركاتها، ولم تحل الدولة محلّ السوق، لكنها أكملته، وأنضجته، وضمنت له مكاناً، غير أنها أبقته في مكانه الصحيح، كما قامت بفرض ضوابط على الاستثمار الأجنبي المباشر وتنظيمه ليس ضمن منطق البوابة المفتوحة بل ضمن الإستراتيجية التنموية الوطنية.

فقد تمَّ هنا تطوير القدرة على التصدير قبل تحرير الاستيراد، وهو أحد الدروس التي ينبني عليها مشهد "الدولة التنموية" الذي لا يتسق مع نظام حرية التجارة في ظل رأسمالية عالمية يقول عنا أمارتيا سن إنها "أكثر اهتماماً بشكل نمطي بالأسواق منها بترسيخ الديمقراطية، أو توسيع دائرة التعليم العام، أو تحسين الفرص الاجتماعية بالنسبة إلى المستضعفين في المجتمع"[١٦٧].

تمارسُ التجارة الخارجية تأثيراً هاماً في تطور الهيكل الاقتصادي، مادامت تساعد في

[١٦٧] - سن، أمارتيا، الهوية والعنف، وهم المصير الحتمي، ترجمة سحر توفيق، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، الصفحة ١٤١.

التغلب على المعوقات الداخلية للتصنيع والنمو على جانبي العرض والطلب، غير أن مدى مساهمة التجارة، شأنها شأن الاستثمار، في عملية تصنيع دينامية ومجدية إلى حد ما يعود أساساً إلى اختيارات وتدخلات السياسات العامة، أي إلى تدخل الدولة تحديداً، وقد بيَّنت أحدث دراسة للأنكتاد عن أثر تحرير التجارة والإصلاحات الاقتصادية الليبرالية في الدول النامية، أن النمو السريع للصادرات لم يترافق ضرورةً مع توسع سريع لقطاع الصناعة التحويلية أو ارتقاء في إنتاجيته، "إذ ترافَقَ هذا النمو في بعض البلدان مع انخفاض القيمة المضافة إلى الصادرات الصناعية، كما هي حالة ٥٠٪ من دول العينة في دراسة "انكتاد" ولاسيما المكسيك، وتبدو الفجوة بين النمو السريع للصادرات السورية وبين تراجع الإنتاجية قريبةً هنا في هذه النقطة تحديداً من حالة المكسيك"[١٦٨]، وهو ما يدعو بشدة إلى تدخل الدولة في العملية التصنيعية والتجارية من أجل ضمان أن يبقى النظام الاقتصاد الوطني يولد قيماً مضافة محلية، ومن أجل الحفاظ على تنافسية حقيقية للاقتصاد الوطني.

وبناءً على ما تقدم لا بُدَّ من الاعتماد على الصناعة التحويلية كقاطرة للنمو، ما يستدعي إعادة النظر في التخصص الصناعي، والتركيز على الفروع الصناعية المنافسة والمتقدمة تقنياً وذات القيمة المضافة العالية والقابلة منتجاتها للتصدير، وتأسيس شراكات مع الدول العربية والدول النامية التي قطعت شوطاً في مضمار التقدم، وتوفير البنية التحتية الضرورية لها، وتوسيع استثمارات القطاع العام في القطاعات الإستراتيجية والمفاصل الرئيسية والمجالات التي يعزف عنها القطاع الخاص، وإعادة تأهيل وهيكلة مؤسسات القطاع العام لتعزيز قدراتها التنافسية وتمكينها من العمل في بيئة تنافسية محلية ودولية.

وبما أن الاقتصاد السوري بدأ يدخل في عملية اندماجات إقليمية مع الدول العربية، وتركيا، وربما مع إيران مستقبلاً، فإن إدارة الاندماج الاقتصادي أمرٌ في غاية الأهمية بالنسبة لاقتصاد مثل الاقتصاد السوري، فالفكر الاندماجي الليبرالي يميل بطبعه إلى نقد دور الدولة وسياساتها التدخلية في عملية الاندماج، إلا أن الجدل المناظر للحل الليبرالي للاندماج الاقتصادي عبر مدخل تحرير التجارة هو الجدل حول الحلِّ التوجيهي لهذا الاندماج عبر المزيد من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، ولعل من أبرز المفكرين الاقتصاديين في تبني الحل التوجيهي للاندماج الاقتصادي هو أندريه فيليب الذي يرى أن هناك حاجة ماسة إلى التخطيط الاقتصادي في أي اندماج إقليمي، بل ويؤكد أنه "ليس ثمة بديل عن الاقتصاد الموجّه مادام الأمر الواقع أنه ليس في الإمكان توسيع حجم السوق إلا بتنظيمها وليس بتحررها"[١٦٩]، ووفق أندريه فيليب فإن تنظيم السوق يقع على عاتق الدولة، وأن أي اندماج إقليمي لدولة ذات سوق غير منظمة بالأساس لن يجدي نفعاً.

كما لم يدعْ الاقتصادي "بيلا بالاسّا" هذا الجدل حول الحل الليبرالي للاندماج الاقتصادي دون تعليق، بل أدلى بدلوه في تفنيده قائلاً: "يمكن القول بحق إن اعتبارات من قبيل تجنب موجات الكساد، والحفاظ على العمالة الكاملة، ومعالجة مشكلات التنمية الإقليمية، وتنظيم اتحادات المنتجين المعروفة باسم «الكارتل»، والحد من الأوضاع الاحتكارية في الأسواق القومية، إنما تتطلب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بلا منازع. بل إنه فضلاً عن ذلك، تؤدي أية محاولات للاندماج بين الاقتصادات القومية إلى ضرورة التنسيق في مجالات مختلفة من السياسة، وما يعنيه ذلك، بطبيعة الحال، من تدخل الدولة

---

[١٦٨] - مشروع استشراف سورية، سورية ٢٠٢٥، مرجع سبق ذكره، محور الاقتصاد والإنتاجية، الصفحة ٣٠٠

[١٦٩] - د. عمر، حسين، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٨، الصفحة ١٧.

أيضاً لتحقيق هذا التنسيق"[١٧٠].

[١٧٠] - د. عمر، حسين، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، الصفحة ١٨.

نتائج البحث

أولاً: قبول فرضيتي البحث اللتين نصتا: على أن سياسات تحرير التجارة الخارجية الحالية والمتوقعة ستولد صدمات اقتصادية رئيسية على المدى المتوسط، كنتيجة منطقية لتطبيق سياسات اقتصاد العرض، منها صدمة نقدية، صدمة مالية، صدمة إنتاجية، كما سيؤدي التفاعل بين تلك الصدمات الرئيسية الثلاث إلى حدوث صدمة نمو اقتصادي، تؤدي إلى تراجع النمو وتدني مستوياته بصورة جوهرية على المدى الطويل.

ثانياً: لا تستند بنية النمو في الاقتصاد السوري، لا تاريخياً ولا راهناً على مصادر النمو الحقيقية على المدى الطويل والممثلة، برأس المال، والعمالة، والتكنولوجيا، والإدارة والتنظيم، كما أنها لم تكن معتمدة في جوهرها على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وبالتالي، فإن النمو حتى الآن لم يكن قائماً على بنية اقتصادية إنتاجية/تكنولوجية بقدر ما كان قائماً على طفرات استثمارية مؤقتة، وريع اقتصادي/مالي داخلي وخارجي مؤقت الأمر الذي لم يسم ذلك النمو بالثبات والاستقرار طيلة أربعين عاماً، وذلك بدليل استمرار انخفاض مساهمة الـ(TFP) في النمو الاقتصادي، وعدم تأثيرها في ذلك النمو، واستمرار حدة تقلبات ذلك النمو إلى الآن.

ثالثاً: العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الاقتصادات الطرفية، ومنها الاقتصاد السوري، ليست علاقة خطية، ولا علاقة حتمية، بل هي علاقة أكثر تعقيداً من ذلك، تحددها في النهاية درجة التفاعل بين علاقات الإنتاج الاجتماعي للاقتصاد، وأثر سياسات التحرير في تغيير تلك العلاقات سلباً أو إيجاباً، وبالتالي، يجب قياس العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي من منظور قدرة التجارة على تخصيص الموارد الاقتصادية والاجتماعية بأفضل شكل ممكن يحقق معدل نمو اقتصادي طويل الأجل ومستدام ومستقر، وذلك بغض النظر عن النماذج المدرسية/الأكاديمية المقترحة لتفسير التجارة الخارجية بحد ذاتها، أو لتفسير العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، إذ أن تلك العلاقات هي نسبية بالمطلق.

رابعاً: **ستعيد التجارة الحرة تخصيص الموارد الاقتصادية في الاقتصاد السوري، إلا أن ذلك التخصيص، هو "**تخصيص مشوّه**" لأنه يكرس الهيكلية الريعية في الاقتصاد، ويحرم الاقتصاد من إنتاج القيم المادية الحقيقية، وبالتالي يحرمه من إعادة إنتاج التطور الاقتصادي والاجتماعي، أولاً عبر الاستمرار في تشويه بنية الصناعة التحويلية التي هي الميدان الوحيد لإنتاج القيم المادية والاجتماعية الحقيقية، وثانياً عبر تخصيص قسم كبير من الموارد المالية من أجل ردم العجز المتزايد في ميزان التجارة المتوقع استمراره مستقبلاً بشدة، مما يحرم باقي قطاعات الاقتصاد من إمكانية الاستفادة من تلك الموارد، ويبقي الاقتصاد عند حدود إمكانيات إنتاج متدنية، وبالتالي عند استغلال أقل لموارده الطبيعية والبشرية، وهو ما سيعرضه باستمرار لحالة استنزاف اقتصادي عبر عمليات التبادل اللامتكافئ نتيجة تحرير التجارة.**

خامساً: **يكشف التحليل الكمي الإحصائي عن استمرار توقع حالة العجز التجاري، كاستمرار**

للحالة التاريخية له، ويؤكد على أنه حالة بنيوية، ازدادت أكثر بعد تبني سورية الليبرالية الاقتصادية مطلع الألفية الجديدة، كما يكشف ذلك التحليل عن ضعف تأثير فوائض التجارة الخارجية على الناتج المحلي، مقابل تأثير عجز الميزان التجاري الكبير على الناتج، يترافق ذلك مع تذبذب وعدم استقرار الصادرات، والزيادة المستمرة في الواردات، وتعمق الانكشاف التجاري على العالم الخارجي، وتدهور شروط التبادل التجاري، وعدم قدرة الاقتصاد السوري منذ أكثر من ربع قرن وحتى المرحلة الراهنة على إحداث تغيير بنيوي في هيكل إنتاجه، وبالتالي هيكل تجارته الخارجية.

سادساً: **تتشكل صدمة النمو الاقتصادي في الاقتصاد السوري من خلال تداخل وتفاعل ثلاث بنى أساسية، هي بنية اقتصاد العرض التي باتت تحكم السيطرة على الاقتصاد، كإحدى أدوات إدارة النموذج الليبرالي الاقتصادي، وبنية النمو الاقتصادي التاريخية والراهنة الهشة والمتذبذبة والريعية، وبنية التجارة الخارجية وآثارها المتوقعة على الاقتصاد، وسيلعب تحرير التبادل التجاري الخارجي دوراً رئيسياً في تسريع حدوث وتركيب الصدمة، عبر ثلاثة مداخل أساسية هي: المدخل المالي، المدخل النقدي، المدخل الإنتاجي، من خلال العلاقات المتبادلة بين التجارة الحرة وكل من المتغيرات المالية والنقدية والإنتاجية، وخاصة أن التجارة الحرة باتت تغير التوازنات بين تلك المتغيرات منذ مطلع الألفية الجديدة بشكل واضح.**

سابعاً: **يكشف المدخل المالي لصدمة النمو الاقتصادي أن الأثر التوسعي للتجارة الخارجية، سيفرز أثراً انكماشياً مالياً داخلياً، وسينشأ تناقض بين الأهداف المالية والتجارية في الاقتصاد السوري، وستكون الطريقة الوحيدة لحل ذلك التناقض هو لجوء الحكومة السورية إلى أسلوب البرمجة المالية ذي النتائج الاقتصادية الانكماشية، وستحدث سياسات البرمجة المالية المتبعة في ظروف الاقتصاد السوري مزيداً من التشوه والاختلال في هيكل التجارة الخارجية فالتصحيح المالي المتبع سيعزز الخلل التجاري والإنتاجي، وهو ما سينعكس بدوره سلباً على معدلات النمو الاقتصادي.**

ثامناً: **يكشف المدخل النقدي لصدمة النمو الاقتصادي، أن جميع اتجاهات تعديل العجوزات المالية والتجارية في الاقتصاد السوري، عبر مداخل المديونية الداخلية والخارجية، وفي ظل البنية المالية والاقتصادية الراهنة والمتوقعة، وسياسات التحول الهيكلي والتصحيح الاقتصادي، ستؤدي إلى تخفيض وعدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي، فأي من السياسات النقدية المتبعة من أجل مواجهة عجز الميزان التجاري ستكون لها آثار اقتصادية انكماشية على الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم على الطلب الكلي، مما سيغير مستويات التوازن بينهما، ويؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.**

تاسعاً: **ستكون الصناعة التحويلية السورية معرضة لهزات إنتاجية قوية بشكل واضح بعد استكمال إجراءات التحرير كافة على المديين القصير والمتوسط، من خلال تأثير تحرير التجارة الخارجية على فائض المنتجين، والحجم الأمثل للإنتاج، وما ستسببه من اختلالات في هذين المتغيرين، وما لهما من انعكاسات مالية ونقدية وإنتاجية، وذلك بالترافق مع بنية وتركيبة الصناعة التحويلية السورية، وما تعانيه من خلل بنيوي، وهشاشة مزمنة، وتقليدية في الإنتاج، وانخفاض في المستوى التكنولوجي، وعدم قدرة هذه الصناعة على مواجهة**

منافسة المنتجات الأجنبية في السوق السورية، وعدم قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية.

عاشراً: **يمكن امتصاص وتجاوز صدمة النمو الاقتصادي في الاقتصاد السوري من خلال الانتقال من نموذج الدولة الاقتصادية الليبرالية إلى نموذج "**الدولة التنموية**" التي تقوم على قطيعة معرفية مع ذلك النموذج من خلال تبنيها لمنهج تنموي بديل يأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الاقتصادية، والمرحلة التاريخية المحلية والدولية لسورية، كما يأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي بشكل أساسي عند أي تحليل أو تغيير للواقع الاقتصادي، فالدولة التنموية هي التي يكون هدفها النهائي تحقيق توازن "**اجتماعي عام**"، وليس توازناً "**اقتصادياً صرفاً**" مبنياً على توازن متغيرات اقتصادية فقط، كما أن الدولة التنموية** ليست جهازاً محايداً أبداً في إدارة عملية النمو الاقتصادي، وعملية إدارة الموارد، ويجب أن لا تسقط من حساباتها التحليل الطبقي للمجتمع.

الجداول الإحصائية الأساسية

الجدول رقم (١)

قيم متغيرات التجارة الخارجية بالأسعار الجارية للأعوام (١٩٩٠/٢٠٠٨)، مليون ليرة سورية

العام	الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الواردات	إجمالي الصادرات	الصادرات الخام	الصادرات نصف المصنعة	الصادرات المصنعة	الواردات الخام	الواردات نصف المصنعة	الواردات المصنعة	معدل التبادل التجاري	العجز التجاري	الفائض التجاري	حجم التجارة
1989	208741	23544	33740	14150	7304	12286	4113	11760	7671	1.43	0	10196	57284
1990	268328	26936	47282	23922	6722	16638	4258	13109	9569	1.76	0	20346	74218
1991	310125	31066	38504	23490	6226	8788	4421	15690	10955	1.24	0	7438	69570
1992	371630	39178	34720	27731	1569	5420	3853	17232	18093	0.89	4458	0	73898
1993	413755	46469	35318	28426	1216	5676	4120	20046	22303	0.76	11151	0	81787
1994	506101	61374	39818	28838	1982	8998	6014	24533	30827	0.65	21556	0	101192
1995	570975	52856	44562	32813	2025	9724	4653	23879	24324	0.84	8294	0	97418
1996	690857	60358	44887	37237	1447	6203	4536	28917	26932	0.74	15471	0	105245
1997	745569	45211	43953	35370	1653	6930	4457	21721	19033	0.97	1258	0	89164
1998	790444	43724	32443	25127	1757	5559	4237	20999	18489	0.74	11281	0	76167
1999	819092	43010	38880	32515	1698	4667	4920	20554	17536	0.90	4130	0	81890
2000	903944	44889	51748	42023	2733	6752	5561	22350	16977	1.15	0	6859	96636
2001	974008	220744	243639	199211	11465	32482	22660	105675	91613	1.10	0	22895	464383
2002	1016519	235754	315892	249240	14665	52014	21612	112732	101401	1.34	0	80138	551646
2003	1067265	236768	265039	204843	16625	43571	26579	114158	96031	1.12	0	28271	501807
2004	1263139	327019	249014	207358	51108	87700	41141	163207	184658	0.76	78005	0	576033
2005	1493766	502369	424300	257503	64321	102476	41851	192253	268265	0.84	78069	0	926669
2006	1698480	531324	505012	239211	72271	193530	45094	183245	302985	0.95	26312	0	1036336
2007	2019810	684557	579034	256688	87507	234839	53602	239596	391359	0.85	105523	0	1263591
2008	2291400	839419	707798	287808	140864	279126	73433	344087	421899	0.83	131621	0	1547217

الجدول رقم (٢)

معدل نمو متغيرات التجارة الخارجية السورية بالأسعار الجارية للأعوام (١٩٩٠/٢٠٠٨) %

العام	الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الواردات	إجمالي الصادرات	الصادرات الخام	الصادرات نصف المصنعة	الصادرات المصنعة	الواردات الخام	الواردات نصف المصنعة	الواردات المصنعة
1990	28.55	14.41	40.14	69.06	-7.97	35.42	3.53	11.47	24.74
1991	15.58	15.33	-18.57	-1.81	-7.38	-47.18	3.83	19.69	14.48
1992	19.83	26.11	-9.83	18.05	-74.80	-38.32	-12.85	9.83	65.16
1993	11.34	18.61	1.72	2.51	-22.50	4.72	6.93	16.33	23.27
1994	22.32	32.08	12.74	1.45	62.99	58.53	45.97	22.38	38.22
1995	12.82	-13.88	11.91	13.78	2.17	8.07	-22.63	-2.67	-21.10
1996	21.00	14.19	0.73	13.48	-28.54	-36.21	-2.51	21.10	10.72
1997	7.92	-25.10	-2.08	-5.01	14.24	11.72	-1.74	-24.89	-29.33
1998	6.02	-3.29	-26.19	-28.96	6.29	-19.78	-4.94	-3.32	-2.86
1999	3.62	-1.63	19.84	29.40	-3.36	-16.05	16.12	-2.12	-5.15
2000	10.36	4.37	15.45	38.06	2543.62	861.83	812.37	118.39	155.98
2001	7.75	391.76	442.76	343.79	-74.46	-27.64	-49.52	135.42	104.09
2002	4.36	6.80	29.66	25.11	27.91	60.13	-4.62	6.68	10.68
2003	4.99	0.43	-16.10	-17.81	13.37	-16.23	22.98	1.26	-5.30
2004	18.35	38.12	-6.05	1.23	207.42	101.28	54.79	42.97	92.29
2005	18.26	53.62	70.39	24.18	25.85	16.85	1.73	17.80	45.28
2006	13.70	5.76	19.02	-7.10	12.36	88.85	7.75	-4.69	12.94
2007	18.92	28.84	14.66	7.31	21.08	21.35	18.87	30.75	29.17
2008	13.45	22.62	22.24	12.12	61	18.68	37	43.61	7.8

الجدول رقم (٣)

تطور نسب متغيرات التجارة الخارجية السورية بالأسعار الجارية للأعوام (١٩٩٠/٢٠٠٨) %

السنة	صادرات خام/إجمالي الصادرات	صادرات نصف مصنعة/إجمالي الصادرات	صادرات مصنعة/إجمالي الصادرات	واردات خام/إجمالي الواردات	واردات نصف مصنعة/إجمالي الواردات	واردات مصنعة/إجمالي الواردات
1989	41.94	21.65	36.41	17.47	49.95	32.58
1990	50.59	14.22	35.19	15.81	48.67	35.52
1991	61.01	16.17	22.82	14.23	50.51	35.26
1992	79.87	4.52	15.61	9.83	43.98	46.18
1993	80.49	3.44	16.07	8.87	43.14	48.00
1994	72.42	4.98	22.60	9.80	39.97	50.23
1995	73.63	4.54	21.82	8.80	45.18	46.02
1996	82.96	3.22	13.82	7.52	47.91	44.62
1997	80.47	3.76	15.77	9.86	48.04	42.10
1998	77.45	5.42	17.13	9.69	48.03	42.29
1999	83.63	4.37	12.00	11.44	47.79	40.77
2000	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00
2001	81.76	4.71	13.33	10.27	47.87	41.50
2002	78.90	4.64	16.47	9.17	47.82	43.01
2003	77.29	6.27	16.44	11.23	48.22	40.56
2004	83.27	20.52	35.22	12.58	49.91	56.47
2005	60.69	15.16	24.15	8.33	38.27	53.40
2006	47.37	14.31	38.32	8.49	34.49	57.02
2007	44.33	15.11	40.56	7.83	35.00	57.17
2008	40.66	20.44	39.44	8.75	41	50.26

الجدول رقم (٤)

اتجاه الصادرات السورية جغرافياً بالأسعار الجارية للأعوام (٢٠٠٠/٢٠٠٨)، مليون ليرة سورية

YEAR	الدول العربية	دول الاتحاد الأوربي	دول أوربية أخرى	دول الأمريكيتين	الدول الآسيوية	دول أفريقيا	دول أخرى متفرقة	المجموع
2000	34977	140450	4531	2807	28216	0	5209	216190
2001	37371	156497	6011	3594	27286	0	12880	243639
2002	66738	182458	7458	7550	40169	181	11338	315892
2003	55326	151267	9119	11537	36444	415	931	265039
2004	74574	134211	5296	8828	24694	342	98221	346166
2005	68546	189367	4537	15518	17268	378	128688	424302
2006	188916	204589	9895	12746	23595	3810	61462	505013
2007	227444	230871	11322	17265	34676	4522	52932	579032
2008	359718	237978	4975	19583	38871	0	46670	707798

الجدول رقم (٥)

النسبة المئوية للتوجه الجغرافي للصادرات السورية للأعوام (٢٠٠٠/2008) %

السنة	الدول العربية	دول الاتحاد الأوربي	دول أوربية أخرى	دول الأمريكيتين	الدول الآسيوية	دول أفريقيا	دول أخرى متفرقة	المجموع
2000	16.2	65.0	2.1	1.3	13.1	0.0	2.4	100%
2001	15.3	64.2	2.5	1.5	11.2	0.0	5.3	100%
2002	21.1	57.8	2.4	2.4	12.7	0.1	3.6	100%
2003	20.9	57.1	3.4	4.4	13.8	0.2	0.4	100%
2004	21.5	38.8	1.5	2.6	7.1	0.1	28.4	100%
2005	16.2	44.6	1.1	3.7	4.1	0.1	30.3	100%
2006	37.4	40.5	2.0	2.5	4.7	0.8	12.2	100%
2007	39.3	39.9	2.0	3.0	6.0	0.8	9.1	100%
2008	50.8	33.6	0.7	2.8	5.5	0	6.6	100%

الجدول رقم (٦)

مصدر الواردات السورية جغرافياً بالأسعار الجارية للأعوام (٢٠٠٠/٢٠٠٨)، مليون ليرة سورية

السنة	الدول العربية	دول الاتحاد الأوربي	دول أوربية أخرى	دول الأمريكيتين	الدول الآسيوية	دول أفريقيا	دول أخرى متفرقة	المجموع
2000	20452	55579	25764	17189	32020	0	36531	187535
2001	20755	72975	34255	19316	33245	0	40198	220744
2002	28229	58585	29042	26339	64685	534	28340	235754
2003	31790	44963	31020	22427	74022	996	31550	236768
2004	54053	97439	52663	30552	86438	855	67005	389005
2005	62772	100914	61420	28493	104514	1357	142898	502368
2006	92182	138851	92275	25038	135627	1492	45859	531324
2007	133983	202511	118379	38310	173727	1580	16066	684556
2008	130059	244831	197552	45828	211711	0	9434	839419

الجدول رقم (٧)

النسبة المئوية للمصدر الجغرافي للواردات السورية للأعوام (٢٠٠٠/٢٠٠٨) %

السنة	الدول العربية	دول الاتحاد الأوربي	دول أوربية أخرى	دول الأمريكيتين	الدول الآسيوية	دول أفريقيا	دول أخرى متفرقة	المجموع
2000	10.9	29.6	13.7	9.2	17.1	0.0	19.5	100%
2001	9.4	33.1	15.5	8.8	15.1	0.0	18.2	100%
2002	12.0	24.9	12.3	11.2	27.4	0.2	12.0	100%
2003	13.4	19.0	13.1	9.5	31.3	0.4	13.3	100%
2004	13.9	25.0	13.5	7.9	22.2	0.2	17.2	100%
2005	12.5	20.1	12.2	5.7	20.8	0.3	28.4	100%
2006	17.3	26.1	17.4	4.7	25.5	0.3	8.6	100%
2007	19.6	29.6	17.3	5.6	25.4	0.2	2.3	100%
2008	15.5	29.2	23.5	5.5	25.5	0	1.1	100%

الجدول رقم (٨)

صادرات وواردات النفط والمشتقات النفطية والميزان النفطي بالأسعار الجارية خلال أعوام (٢٠٠٠/٢٠٠٨)، مليون ليرة سورية

السنة	صادرات النفط والمشتقات	مستوردات النفط والمشتقات	الميزان النفطي	معدل نمو صادرات النفط (%)	معدل نمو مستوردات النفط (%)
2000	162995	9970	153025		
2001	186294	9172	177122	14.3	-8.0
2002	209652	7614	202038	12.5	-17.0
2003	189094	8928	180166	-9.8	17.3
2004	168355	54340	114015	-11.0	508.6
2005	191969	120699	71270	14.0	122.1
2006	203477	143673	59804	6.0	19.0
2007	219000	213000	6000	7.6	48.3
2008	260710	263772	- 3062	19	23.8

مراجع البحث

(مرتبة كافة وفق تاريخ إصدارها من الأحدث إلى الأقدم)

أولاً: الكتب المترجمة إلى العربية

١. شيفر، أولريش، انهيار الرأسمالية، أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، ترجمة د. عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠١٠.
٢. ميريديث، روبين، الفيل والتنين، صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعاً، ترجمة: شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٩.
٣. غرينسبان، آلان، عصر الاضطراب، مغامرات في عالم جديد، ترجمة أحمد محمود، مراجعة سامر أبو هواش، دار الشروق، القاهرة، ودار الكلمة، أبو ظبي، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.
٤. سميث آدم، النظام البسيط للحرية الطبيعية، ضمن كتاب الأسواق الحرة، مجموعة مؤلفين، تحرير ديفيد بوز، ترجمة صلاح عبد الحق، مراجعة فادي حدادين، دار رياض الريس للنشر، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.
٥. بولاني، كارل، نوعان من النظام، ضمن كتاب النظام التقائي، مجموعة مؤلفين، تحرير ديفيد بوز، ترجمة صلاح عبد الحق، مراجعة فادي حدادين، دار رياض الريس للنشر، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.
٦. سن، أمارتيا، الهوية والعنف، وهم المصير الحتمي، ترجمة سحر توفيق، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.
٧. جوردن، جون، إمبراطورية الثروة، التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية، الجزء الثاني، ترجمة محمد باكير، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.
٨. هالي، ماري، الحرية والتمويل، الدمقرطة والمستثمرون المؤسسيون في البلدان النامية، ترجمة هاني صوفي، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.
٩. تومليسون، جون، العولمة والثقافة، تربتنا الاجتماعية عبر الزمان والمكان، ترجمة د. إيهاب محمد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.
١٠. رثبار، موراي، الدولة، ضمن كتاب التشكيك في السلطة، مجموعة مؤلفين، تحرير ديفيد بوز، ترجمة صلاح عبد الحق، مراجعة فادي حدادين، دار رياض الريس للنشر، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.
١١. سميث، آدم، ثروة الأمم، الجزء الأول، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.
١٢. كروجمان، بول، تحليل النظريات الاقتصادية، ترجمة رانيا عبد اللطيف، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.
١٣. ميزس، لود فون، السياسة الاقتصادية، آراء لليوم والغد، ترجمة د. حازم نسيبة، مراجعة وتدقيق فادي حدادين، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.
١٤. هايك، فريدرك، الطريق إلى الرق، ترجمة هيثم الزبيدي، مراجعة فادي حدادين، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.
١٥. هورست، أفهيلد، اقتصاد يغدق فقراً، التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه، ترجمة: د. عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.
١٦. هيرتس، نورينا، السيطرة الصامتة، الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، ترجمة: صدقي حطاب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.
١٧. نوربيرغ، يوهان، دفاعاً عن الرأسمالية العالمية، ترجمة نور قباعة، مراجعة فادي حدادين، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.
١٨. بيت، ريتشارد، الثالوث غير المقدس، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، ترجمة: شوكت يوسف، الهيئة السورية للكتاب، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.
١٩. ألف باء الليبرالية، من موسوعة ويكيبديا، ترجمة آمال كيلاني، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة ٢٠٠٧.
٢٠. فاليه، جاك، وسلامة بيير، الفقر والإفقار، العالم الثالث- أمريكا الجنوبية نموذجاً، ترجمة سالم العيسى، دار الأمة للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٦.
٢١. د. رادكه، ديتلاف، د. سولتفيدل روديكر، اقتصاد السوق الاجتماعي، واتجاهات تطوره المستقبلية، إعداد وترجمة: د. عدنان سليمان، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٥.
٢٢. سوروس جورج، جورج سوروس والعولمة، تعريب: الدكتور هشام الدجاني، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ٢٠٠٣.

٢٣. والرشتاين، إيمانويل، استمرارية التاريخ، ، ترجمة: عبد الحميد الأتاسي، دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلانية. دمشق. الطبعة الأولى ٢٠٠٣.
٢٤. تود، إيمانويل، ما بعد الإمبراطورية، دراسة في تفكك النظام الأميركي، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣.
٢٥. جيدنز، أنطوني، بعيداً عن اليسار واليمين، مستقبل السياسات الراديكالية، ترجمة: شوقي جلال، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٢.
٢٦. تايلور بيتر، فلنت كولن، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، الجزء الأول، الاقتصاد العالمي. الدولة القومية. المحليات، ترجمة: عبد السلام رضوان و إسحق عبيد، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٢.
٢٧. فلامان، موريس، الليبرالية المعاصرة، ترجمة تمام الساحلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الثانية ٢٠٠٢.
٢٨. شنايدر، فريدريك، إنستي، دومينيك، الاختباء وراء الظلال، نمو الاقتصاد الخفي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الطبعة الأولى ٢٠٠٢.
٢٩. ساموبلسون بول، نوردهاوس ويليام، الاقتصاد، ترجمة هشام عبدالله، مراجعة أسامة الدباغ، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠١.
٣٠. هيرست، بول، وطومبسون جراهام، ما العولمة؟ الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة: د. فالح عبد الجبار، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠١.
٣١. جالبريث، جون، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة: د. أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠.
٣٢. كينين، بيتر، الاقتصاد الدولي، الجزء الثاني، ترجمة د. إبراهيم الشهابي، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٩.
٣٣. راشلين، فرانسوا، الخدمات العامة واقتصاد السوق، ترجمة حليم طوسون، دار العالم الثالث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٩.
٣٤. بو، ميشيل، دوستالير جل، تاريخ الفكر الاقتصادي منذ كينز، ترجمة حليم طوسون، دار العالم الثالث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٧.
٣٥. جونير تشارلز، الأسواق أم الحكومات، الاختيار بين بدائل غير مثالية، ترجمة د. علي حسين حجاج، مراجعة: د. غسان أومت، دار البشير، عمان، الطبعة الثانية ١٩٩٦.
٣٦. غودولييه، موريس العقلانية واللاعقلانية في الاقتصاد، ترجمة عصام الخفاجي، وزارة الثقافة، دمشق، الطبعة الأولى عام ١٩٩٥
٣٧. لولار، ميشيل، الصندوق النقدي الدولي وعملياته، ترجمة د. هشام متولي، قدم له جاك دولاروزبير، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٥.
٣٨. كارسون، روبرت، ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينيات وما بعدها، ترجمة د. دانيال رزق، مراجعة أ. د أحمد دويدار، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٤.
٣٩. سيل، باتريك، الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، ترجمة المؤسسة العامة للدراسات والتوزيع والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٨.
٤٠. بيرو، فرانسوا، فلسفة لتنمية جديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ترجمة اليونسكو، تقديم م. علال سيناصر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٣.
٤١. بيرو، فرانسوا، الاقتصاد والمجتمع، الإكراه، التبادل، والهبة، ترجمة د.كمال غالي، مراجعة أديب اللجمي، وزارة الثقافة السورية، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٢.
٤٢. ألبرتيني ،ج.م. التخلف والتنمية في العالم الثالث، ترجمة دار الحقيقة، بيروت. دار الحقيقة. الطبعة الثانية ١٩٨٠.
٤٣. كوزنتس، سيمون، النمو الاقتصادي الحديث، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة العربية الأولى بلا تاريخ، (الطبعة الأولى باللغة الإنكليزية عام ١٩٦٦، جامعة يال، أمريكا).

ثانياً: الكتب باللغة العربية

٤٤. د. أمين، جلال، فلسفة علم الاقتصاد، بحث في تحيزات الاقتصاديين وفي الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية ٢٠٠٩.
٤٥. د. حبيب، مطانيوس، قراءات ورؤى في الاقتصاد السوري، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٩.

٤٦. سعيفان، سمير، ومعمار، محمد، التجارة الخارجية في سورية، أطلس للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٩.
٤٧. الحصري، طارق، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.
٤٨. د. الدباغ، أسامة، البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.
٤٩. أبو شرار، علي، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.
٥٠. النيال، عبد القادر، أوراق من دفاتر الاقتصاد السوري (١٩٩٧/٢٠٠٧)، دار الرواد، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.
٥١. الحاج، محمد، إنشاء تسهيل لدعم الإصلاح التجاري في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ٢٠٠٧.
٥٢. زيدان، رامي، حساسية النظام الضريبي في سورية، حساسية الإيرادات العامة العادية تجاه تغيرات الدخل القومي في سورية، وزارة الثقافة السورية، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٦.
٥٣. د. حبيب، مطانيوس، أوراق في الاقتصاد السوري، دار الرضا للنشر، **دمشق، الطبعة الأولى** ٢٠٠٦.
٥٤. د. جمة، محمد، السياسة النقدية في سورية وأثرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٠/٢٠٠٠)، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٥.
٥٥. غليون، برهان، الاختيار الديمقراطي في سورية، إعداد وحوار لؤي حسين، بترا للنشر والتوزيع، سورية، الطبعة الأولى ٢٠٠٣.
٥٦. لطفي، عامر، مساهمة في شرح وتوضيح النظريات الاقتصادية، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٢.
٥٧. د.العمادي، محمد، هموم التنمية، حوادث لن أنساها، دار طلاس للدراسات والترجمة والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٢.
٥٨. د. القاضي، حسين، الإصلاح الاقتصادي في سورية إلى أين، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٢.
٥٩. د. جوني، عز الدين، التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠١.
٦٠. د. زكي رمزي، المحنة الآسيوية، قصة صعود وهبوط دول المعجزة الآسيوية، دار المدى، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٠.
٦١. الصبيحي، أحمد، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠.
٦٢. عبد الفضيل، محمود، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠.
٦٣. د. زكي، رمزي، في وداع القرن العشرين، تأملات اقتصادية في هموم مصرية وعالمية، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٩.
٦٤. د. الصادق، علي، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الطبعة الأولى ١٩٩٩.
٦٥. د. عمر، حسين، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٨.
٦٦. د. نعوش، صباح، أزمة المالية الخارجية في الدول العربية، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٨.
٦٧. سفر اسماعيل، دليلة عارف، تاريخ الأفكار الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، ، دار الكتاب، دمشق. الطبعة السابعة ١٩٩٧.
٦٨. د. ولد سيدي محمد، سيدي محمود، المشاكل الهيكلية للتنمية، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٥.
٦٩. د. أمين، سمير، ما بعد الرأسمالية، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٩٢.
٧٠. هيكل، محمد حسنين، خريف الغضب، قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٣.
٧١. د. علي، مصطفى، شركاء في تشويه التنمية، دراسة انتقاديه لتحليلات المنظمات الدولية لإقامة نسق اقتصادي دولي جديد، حالة اليونيدو، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٣.

٧٢. صارم سمير، التجارة الخارجية، نموذج القطر العربي السوري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مشق، الطبعة الأولى ١٩٨٣.

ثالثاً: التقارير والإصدارات الدولية

٧٣. **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية،** ٢٠٠٩.
٧٤. the global Competitiveness Report ٢٠٠٩/٢٠١٠World economic forum, Geneva, Switzerland 2009
٧٥. تقارير خبراء بعثة صندوق النقد الدولي إلى سورية في إطار مشاورات المادة الرابعة للصندوق للأعوام من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨. (٤ تقارير)
٧٦. تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ٢٠٠٥، واشنطن، ٢٠٠٥.
٧٧. الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، ٢٠٠٢.

رابعاً: إصدارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

٧٨. **تقييم اتجاهات السياسة التجارية وأثرها على الأداء الاقتصادي في منطقة الإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك،** ٢٠٠٩.
٧٩. **الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك،** ٢٠٠٨.
٨٠. **مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا ٢٠٠٧/٢٠٠٨ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك** ٢٠٠٨.
٨١. **آثار إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر على قطاع النسيج والملابس الجاهزة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك** ٢٠٠٥.
٨٢. **زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك، دراسة حالة صناعة الملابس في لبنان، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. الأمم المتحدة، نيويورك،** ٢٠٠٤.
٨٣. **استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية، الإعداد للقرن الحادي والعشرين، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. الأمم المتحدة، نيويورك،** ٢٠٠٢.

خامساً: إصدارات صندوق النقد الدولي

٨٤. **تقرير صندوق الدولي للعام ٢٠٠٩، مكافحة الأزمة العالمية، واشنطن** ٢٠٠٩.
٨٥. **البرمجة المالية، صندوق النقد الدولي، حالة تطبيقية على الأردن ، واشنطن،** ٢٠٠٥.
٨٦. **المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام، صندوق النقد الدولي، واشنطن،** ٢٠٠١.
٨٧. زيباري، إقبال، السياسة الدولية والإصلاح التجاري، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، ١٩٩٩
٨٨. **تحليل ميزان المدفوعات، صندوق النقد الدولي، معهد الصندوق، واشنطن،** ١٩٩٧.
٨٩. **التحليل النقدي، صندوق النقد الدولي، معهد الصندوق، واشنطن،** ١٩٩٧.
٩٠. **غرين، شوا، نظرة عامة على تصحيح الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي، صندوق النقد الدولي، بلا تاريخ.**

سادساً الدوريات الاقتصادية العربية:

٩١. د. الكواز، أحمد، التجارة الخارجية **والتكامل الاقتصادي الإقليمي،** المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سلسلة جسر التنمية، الطبعة الأولى ٢٠٠٩.
٩٢. د. الكواز، أحمد، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سلسلة جسر التنمية، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.
٩٣. د. علي، علي، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد ٧٦، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.

٩٤. عبد العظيم، عادل، اقتصاديات الاستثمار، النظرية والمحددات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سلسلة جسر التنمية، العدد ٦٧، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.
٩٥. علي، علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد ٣٢، الطبعة الأولى ٢٠٠٤.
٩٦. د. العباس، بلقاسم، التثبيت والتصحيح الهيكلي، سلسة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد ٣١. الطبعة الأولى ٢٠٠٤.
٩٧. د. العباس، بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد ٢٣، الطبعة الأولى ٢٠٠٣.
٩٨. د. العباس، بلقاسم، الديون الخارجية من منظور اقتصادي كلي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، بلا تاريخ.

سابعاً: التقارير الاقتصادية المحلية

٩٩. تقرير الأداء الاقتصادي للحكومة السورية لعام ٢٠٠٩، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب الاقتصادي الفني، غير منشور، ٢٠٠٩.
١٠٠. تقرير مراجعة أداء منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة، هيئة تخطيط الدولة السورية، غير منشور، ٢٠٠٩.
١٠١. التقرير الوطني الأول للسكان في سورية، التقرير الاقتصادي، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٨.
١٠٢. تقرير مراجعة منتصف الخطة الخمسية العاشرة لقطاع الصناعة التحويلية، وزارة الصناعة السورية، ٢٠٠٨.
١٠٣. تقرير التضخم لعام ٢٠٠٨، مصرف سورية المركزي، غير منشور، ٢٠٠٨.
١٠٤. التقرير السنوي الثالث لهيئة الاستثمار السورية ٢٠٠٨.
١٠٥. التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري، وزارة الاقتصاد السورية ٢٠٠٧.
١٠٦. التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول في سورية، مشروع سورية ٢٠٢٥، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦.
١٠٧. التقرير الوطني الأول للفقر في سورية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥.
١٠٨. التقرير الاقتصادي المقدم من الحكومة السورية إلى المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي ٢٠٠٥.
١٠٩. التقرير السنوي لمصرف سورية المركزي لعامي ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

ثامناً: الاستراتيجيات والخطط المحلية

١١٠. إستراتيجية الصناعة السورية حتى عام ٢٠١٥، وزارة الصناعة السورية، ٢٠٠٨.
١١١. الخطة الخمسية العاشرة للأعوام (٢٠٠٦/٢٠١٠)، هيئة تخطيط الدولة السورية.
١١٢. برنامج التطوير والتحديث الصناعي في سورية، البرنامج التنفيذ، وزارة الصناعة السورية وزارة الصناعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية و مؤسسة التنمية الإيطالية ٢٠٠٧.
١١٣. البرنامج الوطني لتحديث الصناعة السورية، وزارة الصناعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ٢٠٠٣.
١١٤. البيان المالي للحكومة السورية للأعوام من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ (٣ بيانات).

تاسعاً: النشرات الإحصائية

١١٥. النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩ (٩ نشرات).
١١٦. المجموعة الإحصائية السورية للأعوام من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٩ الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء. (١٩ مجموعة)
١١٧. خلاصة التجارة الخارجية السورية للأعوام من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩ الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء. (٩ مجموعات)

عاشراً: الأبحاث والمحاضرات والدراسات

١١٨. د. سابا، إلياس، الأزمة المالية العالمية، أسبابها وانعكاساتها، مجلة المستقبل العربي الشهرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٦٠، شباط ٢٠٠٩.

١١٩. الدردري، عبدالله، الخطة الخمسية العاشرة، الحصيلة والتحديات، محاضرة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون، دمشق، ٢٠٠٩.

١٢٠. د. عبد النور، خالد، السياسات الصناعية في سورية، وزارة الصناعة السورية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، **دراسة غير منشورة**، ٢٠٠٦.

١٢١. د. ناصر أكرم، م. الأخرس، صفوان، م. بريز بشير، البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية السورية، بحث علمي مقدم إلى ندوة أهمية البحث العلمي في التطوير الصناعي-مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية، دمشق ٢٨/٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

١٢٢. **المعمار، محمد، استشراف** إمكانيات النمو الاقتصادي الكامنة في سورية حتى العام ٢٠٢٥، ورقة بحثية قدمت إلى مشروع سورية ٢٠٢٥ عام ٢٠٠٥.

١٢٣. د. عبد النور، خالد، واقع الصناعة التحويلية في سورية وإستراتيجية التنمية الصناعية، وزارة الصناعة السورية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ٢٠٠٣، **دراسة غير منشورة**، ٢٠٠٣.

١٢٤. د. الكواز، أحمد، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري، ورقة فرعية مقدمة إلى مشروع البحث الميداني حول العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٢.

١٢٥. د. خطاب، مختار، الإصلاح الاقتصادي والخصخصة، التجربة المصرية، ورقة لوزير قطاع الأعمال العام المصري، قدمت إلى ندوة منتدى التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، عمان، ٢٠٠٠.

١٢٦. شيرو، فانتو، آثار سياسات التكيف الهيكلي على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، الدورة ٥٥، تاريخ ٢٤ شباط ١٩٩٩، وثيقة رقم E/CN.4/1999/50

١٢٧. طاهر، جميل، النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية، بحث علمي، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، ١٩٩٧.

١٢٨. **د. سكر، نبيل، نحو اقتصاد اشتراكي متطور، برنامج الإصلاح الاقتصادي الأولي، دراسة غير منشورة أعدها فريق من الخبراء الدوليين بقيادة نبيل سكر المؤلف الرئيسي للتقرير، بناء على** طلب القيادة السورية، وتم تقديمه إليها في العام ١٩٨٧.

أحد عشر: الأطروحات العلمية:

١٢٩. مهرة، علي، الديون الخارجية وآثارها على التنمية مع إيلاء أهمية خاصة للديون الخارجية السورية، رسالة دكتوراه، إشراف د. عبد الرحيم بوادقجي، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ١٩٩٦.

إثنا عشر: الاتفاقيات الاقتصادية الدولية:

١٣٠. **نص اتفاق الشراكة الأوربية السورية باللغة الانكليزية المؤشر للمرة** الثانية عام ٢٠٠٩.

١٣١. نص اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين سورية وتركيا الموقعة بين البلدين عام ٢٠٠٤.

ثلاثة عشر: التشريعات الاقتصادية

١٣٢. نص القانون رقم ٣ لعام ٢٠١٠ القاضي بتعديل بعض مواد القانون (٢٨) لعام ٢٠٠١.

١٣٣. المرسوم التشريعي رقم ٦١ لعام ٢٠٠٩ القاضي بإلغاء الحصر والقيد والعمولة الواجبة على كافة المستوردات لصالح بعض الجهات العامة عدا السيارات والآليات والإطارات بكافة أشكالها.

١٣٤. قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٣/م.و تاريخ ٢٠٠٩/٢/٤، الخاص بتحديد الحد الأدنى لأسعار المنتجات الصناعية المستوردة والتي لها مثيل وطني.

١٣٥. قرار وزير الاقتصاد رقم ٣٠٧١ تاريخ ١٢/٢٢/ ٢٠٠٩، القاضي بفرض ضميمة على مستوردات الذرة والشعير

١٣٦. المرسوم التشريعي رقم ٦٠ لعام ٢٠٠٧ القاضي بإصدار أوراق مالية حكومية.

١٣٧. المرسوم التشريعي رقم ١٥ لعام ٢٠٠٧ القاضي بإحداث مؤسسات مصرفية اجتماعية.
١٣٨. المرسوم التشريعي رقم ٣٥٧ لعام ٢٠٠٧ القاضي بتعديل نسب الرسوم الجمركية المنصوص. عليها في جدول التعريفة الجمركية المتناسقة.
١٣٩. المرسوم التشريعي رقم ٣٩ لعام ٢٠٠٦ القاضي بإحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات.
١٤٠. القانون رقم ٥١ لعام ٢٠٠٦ الخاص بالإعفاء الضريبي، والحسم الضريبي الديناميكي.
١٤١. المرسوم التشريعي رقم ٤١ لعام ٢٠٠٥ القاضي بتعديل رسم الإنفاق الاستهلاكي.

أربعة عشر: مواقع الانترنت:

١٤٢. http://en.wikipedia.org/wiki/Market